الدكتور عز الدّين عمر موسى

الموحّدون في الغرب الإسلامي

تنظيماتهم ونظمهم



الموحدون في الغرب الإسلامي

تنظيماتهم ونظمهم

الدكتور عز الدين عمر موسى

أستاذ التاريخ الاسلامي
جامعة الملك سعود - الرياض



دار الغرب الإسلامي

تمهيد

تمثل هذه الدراسة أولى ثلاث دراسات أعددتها في الفترة من ديسمبر 1967 إلى أكتوبر 1975. أما الدراستان الأخريتان فأولاهما: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**. وثانيتهما: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي**. وأصل هذه الدراسة التي هي بين يدي القارىء الآن هي رسالة ماجستير قدمت إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت في فبراير 1969. وقد أشرف عليها أستاذي الكريم الأستاذ نقولا زيادة. وقد فحصها، بالإضافة إليه، كل من أستاذيّ الدكتورين قسطنطين زريق وإحسان عباس. وكان لملاحظاتهم جميعاً فوائد عظيمة في إعداد الأصل للنشر بالصورة التي أمام القارىء الكريم.

ولكنني حرصت وأنا أعد المخطوط إلى النشر على ألّا أحدث تغييراً جذرياً في المرتكزات الفكرية التي قام عليها البحث، حتى تمثل الدراسة بصورتها الأولى مرحلة من مراحل نموي الفكري في مدارج البحث التاريخي، غير عدلت في منهج البحث من حيث تقميش المادة وفحصها والتثبت من الحقائق وطريقة عرضها وفقاً للنقد الذي وجه لي من جهة، وحال القارىء الذي أود مخاطبته من جهة أخرى، دون أن يكون ذلك على حساب المنهج العلمي في البحث التاريخي. ولعل التعديل الأساسي الذي أحدثته على أصل الرسالة هو تضمين الفصل الأول عن المصادر والدراسات في مقدمة هذا الكتاب الذي ينشر وإفراد خاتمة للبحث بعد أن كان الأصل خلواً منها إذ كنت قد جعلت لكل فصل خاتمة.

ويجدر بي أن أنوه بفضل أستاذي نقولا زيادة عليّ في توجيهي نحو الدراسات المغربية بعد أن كانت الدراسات المشرقية مستحوذة على اهتمامي. وما أن بدأت في هذا الاتجاه الجديد حتى أخذ الدكتور إحسان عباس برعاية جهدي، وتوجيهي في دروب تاريخ المغرب الإسلامي ومسالكه، فكان لي عوناً على مشقاته، ونبراساً في ظلماته، وترباساً أتوكأ عليه كلما كلّ سعيي، وكانت مكتبته الخاصة زاد المسافر في دهاليز ذلك التاريخ ودروبه الطويلة، فإن أنتجت نفحاً طيباً من ذلك الغصن الرطيب فذلك بغية ملتمسي وتكملة مسعاي، فله خالص شكري عرفاناً بجمائله التي لا تحصى.

وأود أن أشكر الأخ الأستاذ الدكتور يوسف فضل حسن على تفضله بقراءة المخطوط في أصله الأول حينما قدم إلى بيروت زائراً؛ فقد زودني بملاحظات قيمة أفادت في إعادة ترتيب بعض أجزاء الدراسة. وأخص بالشكر الشيخين إبراهيم الكتاني ومحمد المنوني على ما زوداني به من معلومات أثرت البحث وأكدت نتائجه. وكذلك أتوجه بشكري الجزيل لموظفي مكتبة الجامعة الأميريكية وأخص بالشكر الدكتور يوسف خوري والأستاذ حداد والسيدة زخريا على المساعدات التي لا حصر لها في تزويدي بكل ما احتجته من مصادر ومراجع ودراسات مخطوطة ومنشورة.

وأخيراً أوجه شكري لحكومة جمهورية السودان على تفضلها بمنحي بعثة دراسية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت أنجزت خلالها هذا البحث، وأخص بالشكر السادة عبد الحليم علي طه وعبد الرحمن الشيخ ومحمد إبراهيم النور على ما بذلوه من مساعدة في هذا الصدد، فلهم جميعاً جزيل شكري وخالص ودي. ولدار الشروق أعظم منّة على نشرها للدراستين الأخريين، وكان من المفْترض أن تنشر هذه الدراسة منذ 1979 ولكن لم تفعل بسبب الحرب حتى أصل المخطوط لا ندري له مكاناً. والشكر أجزله لدار الغرب الإسلامي لتفضلها بنشر الكتاب في هذا العام 1990 بعد أن طال انتظار الدار الأولى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عز الدين عمر موسى

المقدّمة

الموضوع وأهميته:

كان المغاربة في العصر الوسيط يعيبون على المشارقة جهلهم بأخبار المغرب. ولئن وجد المشارقة عذراً في بعد المسافات وقلة الأخبار، فإنهم اليوم لا يجدون عذراً بعد أن ترابطت أطراف الأرض وزالت المسافات أو كادت بفضل وسائل الاتصال الحديثة وتوفر أدوات البحث. وتاريخ المغرب بحاجة لجهود كثير من الدارسين لأن فترات كثيرة ومسائل متعددة من تاريخه لم تدرس دراسة علمية على الرغم من جهود بعض المغاربة المحدثين، وقلة من أبناء المشرق الذين اهتموا بالدراسات المغربية والأندلسية قبل وقت قصير. والتاريخ العربي في حاجة ملحة لمثل هذه الدراسات لأن البحث التاريخي في هذا القرن اتجه إلى معرفة الماضي من خلال وحداته الحضارية. ولن يتيسر لنا دراسة شاملة ومتعمقة للحضارة العربية الإسلامية إلا بعد بحث جوانبها المتعددة، ومظاهرها المختلفة، واستجلاء غوامض التاريخ المغربي جانب من تلك الجوانب، وتوضيح النظم الإسلامية عامة والمغربية منها بصفة خاصة. ولهذا اخترت دراسة تنظيمات الموحدين ونظمهم في المغرب موضوعاً لبحثي هذا.

وفضلاً عن هذا فإن دراسة الموضوع تسعف في تفهم النظم التي سادت في المغرب الكبير لخمسة قرون تلت عهد الموحدين؛ ذلك لأن النظم الإدارية الموحدية ظل العمل بها في المغرب خلال هذه الفترة لا سيما وأن الدول التي جاءت بعد الموحدين استمرت في تقليد رسومهم، مثل الحفصية في تونس والمرينية في المغرب الأقصى ودولة بني عبد الواد في تلمسان والنصرية في

غرناطة. ويبدو أن كثيراً من نظم الموحدين ظل العمل بها حتى بعد أن انقرضت هذه الدول التي أعقبت دولة الموحدين.

أضف إلى هذا أن الفترة الموحدية كانت فترة تزاوج حضاري بين المجتمعين المغربي والأندلسي. وعلى الرغم من غلبة المغرب الأقصى السياسية، في فترة الدراسة هذه، إلا أنه قد تأثر تأثيراً كبيراً بالحضارة الإسلامية الأندلسية، وما النظم إلا مظهر من مظاهر هذا التأثير الأندلسي.

ولعل خير ما يصور أهمية الموضوع الذي ندرسه أن الفترة الموحدية تنطق بتجربتين هامتين نعيش ما يشبههما في الوقت الحاضر، وهما:

أولاً: محاولة الموحدين صبغ المجتمع بفكرة واحدة وذلك عن طريق سيطرة الطلائع التي تؤمن بهذه الفكرة.

ثانياً: الفكرة القائمة على إحياء الإسلام في نفوس تلك الطلائع وتشييد مجتمع الإسلام ودولته بطريقة تحتذي خطى فترة الرسالة حذو القدة بالقدة.

كلتا القضيتين من القضايا التي يحسن التعرف على نتائجها لا سيما وأن أمتنا تمر بتجربة أو تجارب مشابهة، منذ فجر الاستقلال السياسي، في أغلب أقطار الأمة العربية الإسلامية، مع اختلاف في الفكرة في هذا القطر أو ذاك. ولكن المنهج واحد والأسلوب واحد والطريقة واحدة مع اختلاف الغطاء الفكري والمرتكز العقائدي والتبرير السياسي.

ونسبة لأهمية الموضوع كان لا بد من انتقاء المادة من مصادرها الأولية بطريقة نقدية، وتكوين صورة عامة عن التطورات السياسية في الدولة الموحدية، ومقابلة هذه التطورات مع التنظيمات والنظم وربطها بالتطورات السياسية وتقلباتها. فجاءت الدراسة في سبعة فصول سوى هذه المقدمة والخاتمة. وعالجت تلك المقدمة مصادر الموضوع والدراسات عنه مع تبيان قيمة كل منها بالنسبة لموضوع البحث.

وكان مبحث الفصل الأول عن التطور السياسي للدولة الموحدية بطريقة

مجملة موضحة للأطوار الأساسية الثلاثة التي مرت بها الدولة: دور التأسيس وعصر الازدهار ثم فترة الانحلال والسقوط مع توضيح للخصائص الأساسية وللسمات البارزة لكل طور من تلك الأطوار.

وأعقب ذلك دراسة التنظيمات الحزبية للموحدين في الفصل الثاني؛ ذلك لأن هذه التنظيمات كانت تخرّج طلائع الدعوة في دور الثورة ورجال النظم في طور الدولة. وفي هذا الفصل حاولت أن أستقصى بالدراسة مفهوم الموحدين للحزب، وتكوين التنظيمات ودورها، ونوع التربية الحزبية ووظيفتها، والتغييرات التي طرأت على كل ذلك نتيجة للتحول من دور الثورة إلى طور الدولة.

وكان موضوع الفصل الثالث النظام السياسي الذي يرسم سياسة الدولة. فشمل البحث الخلافة ومجالسها الاستشارية. فوضحت نظرة الموحدين للخلافة وشروطها وطريقة اختيار خلفائهم ومراسيم بيعتهم، وألقابهم وشاراتهم، ودور الحاشية معهم وسلطانها عليهم. ثم بحثت في الهيئات الاستشارية وتكوينها وسلطاتها وتطورها، والتغييرات التي حدثت نتيجة للتغير السياسي في أطوار الدولة الثلاثة.

وبعد هذا عالجت الفصول الأربعة الباقية النظم التي تنفذ السياسة التي يقررها النظام السياسي. فالفصل الرابع عن الجهاز الإداري، سواء أكان مركزياً أو إقليمياً، شاملاً للوزارة والكتابة والبريد والإدارة العسكرية والمالية وتعيين الولاة وسلطاتهم. والفصل الخامس عن الخطط الدينية مع دراسة لمصادر الأحكام عند الموحدين والنظم التي تصدر تلك الأحكام أو تباشر تنفيذها أو تشرف عليه من قضاء وشورى وعدالة ونظر في المظالم وحسبة وصلاة وما يتعلق بها من إمامة وخطبة وآذان.

ولما كان ضبط الأمن وحفظه من أكثر الأمور التي استحوذت على اهتمام الموحدين فقد كان الفصل السادس عن النظام العسكري من جيش وأسطول مع دراسة عناصر الجيش وعدده وأقسامه ووحداته وقيادته وعدته ومسلكه في الحرب

استعداداً وسيراً ونظاماً وضبطاً وربطاً وخططاً وطريقة قتال، ثم دراسة تكوين الأسطول ودور صناعته وعدته، وتوضيح ما طرأ من تغييرات مع تقلب أحوال الموحدين تأسيساً وازدهاراً واضمحلالاً.

وأخيراً كان لا بد في الفصل السابع من دراسة النظم المالية التي عليها اعتماد سائر النظم. فعالج هذا الفصل أوجه الدخل والصرف مع تبيان التغيير الذي طرأ مع تغير أحوال الدولة وتبدل أوضاعها.

وفي ختام البحث حاولت أن أجمل نتائج الدراسة بصورة عامة هادفاً إلى إبراز الخط العام لتطور تنظيمات الموحدين ونظمهم، محاولاً الكشف عن العوامل التي أدت إلى التغييرات في هذه النظم وتلك التنظيمات، رابطاً تلك التغييرات بالتبدل الذي حدث في الإيمان بالفكرة والالتزام بها.

مصادره والدراسات عنه:

تواجه الدارس للنظم في التاريخ الإسلامي صعوبات جمه لأن المصادر العربية قلما تشير إلى موضوع دراسته. ومن ثم فإن المادة التي يجمعها بعد عناء بالغ لا توازي الجهد الذي يبذله. وإن صح هذا بالنسبة للتاريخ الإسلامي عامة فإن مهمة الدارس لفترة تاريخية قصيرة ستكون أشق لا سيما إذا لم تحظ فترته بمصدر عن نظمها ولم يكن أمامه إلا كتب التاريخ العام والأدب والجغرافية. وتزداد صعوباته وتتضاعف إذا كانت المصادر التي كتبت في الفترة التي يدرسها قد فقدت. ولعله من المفيد استعراض طرفاً من التراث الذي كتب في الفترة الموحدية وفقد حتى نتبين قيمة المصادر التي وصلتنا.

لقد فقدت كتب كثيرة صنفت عن الفترة الموحدية بأقلام رجال عاصروا الدولة الموحدية وعاشوا في ظلها واشتركوا في أحداثها. ومن أمثلة ذلك **المجموع في تاريخ الموحدين** لمؤلف مجهول، وقد نقل عنه البيذق، ولهذا يبدو أنه عاش في منتصف القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي[1]،

(1) أنظر البيذق: **كتاب أخبار المهدي وابتداء دولة الموحدين** (تحقيق ليفي بروفنسال باريس، =

وفضائل المهدي لأبي القاسم المؤمن، وكتاب لابن الراعي نجهل عنوانه ونقل عنه كثير من المتأخرين، **وتاريخ الدولة الموحدية** لأبي القاسم السهيلي، **والاكتفاء في تاريخ الخلفاء** لأبي القاسم الكردبوسي وقد صنفه في خلافة المنصور الموحدي، **وتاريخ في دولة عبد المؤمن وحزبه** لأبي العباس أحمد بن محمد الفهري الإشبيلي المعروف بابن سميرة (توفي في حدود القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي)[1]، وتاريخ الموحدين لأبي الحجاج يوسف بن عمر[2]، **ونظم اللآلي في فتوح الأمر العالي** لأبي علي حسن بن عبد الله الأشيري[3]، وكتاب **شجرة أنساب الخلفاء والأمراء** وكتاب ميزان العمل لأبي علي الحسن بن عتيق بن الحسين بن رشيق[4]. وكتاب **الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية** لابن الصيرفي (ت 570 / 1174) وقد وصله إلى قريب وفاته[5]، **وتاريخ المرابطين والموحدين** لأبي عبيد المراكشي، **والمقباس في أخبار المغرب وفاس** لابن الوراق[6].

وقد ضاعت كتب بعض المؤرخين الذين عاصروا الموحدين وصنفوا وهم في المشرق، مثل **المغرب في أخبار محاسن أهل المغرب** لأبي يحيى اليسع (ت 575/1179)[7]. **وتاريخ المغرب ومن تولاه من أتباع ابن تومرت** لأبي

= 1928 م) ص 81 وما بعدها. وسنشير إلى هذا المصدر بـ أخبار المهدي.

(1) أنظر عنهم ابن سودة: **دليل مؤرخ المغرب الأقصى** (الدار الأقصى، دار الكتاب 1960 م) جـ 1 ص 133 — 136 وسنشير إلى هذا المرجع بـ دليل.

(2) ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (باعتناء كارل بوجن تورنبرغ، أو بسالة، 1843 — 1846 م) ص 137 ويسمى ابن أبي زرع أبا الحجاج يوسف «مؤرخ دولتهم». وسنشير إلى الأنيس المطرب بـ روض القرطاس.

(3) ابن الآبار: **الحلة السيراء** (تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1963 م) جـ 2 ص 92.

(4) **دليل** جـ 1 ص 166.

(5) ابن الزبير: **القسم الأخير من صلة الصلة** (تحقيق ليفي بروفنسال الرباط، 1937 م) ص 182 وسنشير إلى هذا المصدر بـ **صلة الصلة**.

(6) أنظر **دليل** جـ 1 ص 133 — 136.

(7) **دليل** جـ 1 ص 164.

الحسن بن يوسف القفطي (ت 624/1227)[1].

ولم يصلنا عدد من كتب التراجم والبرامج التي جمعت خلال الفترة الموحدية مثل كتب ابن فرتوت وبرامج ابن الملجوم وابن القطان وأبي عبد الله الأسدي وابن عيسى الصنهاجي [2] وكثير غيرها[3].

وكثير من المؤلفات التي وصلتنا لم تصلنا كاملة كما سيتضح من عرضنا لها في هذا الفصل. ومن هذا يتبين أن المادة التي استفدنا منها حصيلة مصادر قليلة من تراث كبير لم يسعفنا الزمن على الاستفادة منه وإن جاءت مادة الكتب المفقودة في نقول الكتب المتأخرة فالمقتبس قد لا يختار كل شيء.

وبدأ تقييم مصادر البحث والدراسات عنه بكتب التاريخ بدءاً بما أوقف على الدولة الموحدية دون سواها فالكتب عن المغرب ثم التاريخ الإسلامي عامة. ثم النظر في كتب التراجم ابتداءاً بالعامة فالبلدان فالأجناس والأنساب فالأصناف من أدباء وفقهاء وصوفية ثم كتب برامج الشيوخ. وفي كتب التاريخ والتراجم قدمت المؤلفات المغربية على المشرقية لأن المغاربة إما عاصروا الأحداث أو عاشوا في أرضها فتيسر لهم الاستفادة من مادة من سبقوهم بصورة أفضل من المشارقة.

ويلي ذلك تقييم كتب الجغرافية والرحلات فالموسوعات ثم النظم وأخيراً ألقي الضوء على الدراسات العربية ثم الأجنبية مع إلحاق ما ترجم من المؤلفات الأجنبية إلى الدراسات العربية لأن أساس التقسيم يقوم على أساس لغوي.

(1) **دليل** جـ 1 ص 136.

(2) راجع **صلة الصلة** ص 149، 358، الكتاني: **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والأثبات والمسلسلات** (فاس، المطبعة الجديدة، 1337 م) جـ 2، ص 114.

(3) راجع عنها السنوني: **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين** (تطوان، المطبعة المهدية، 1905 م) ص 68 وسنشير إلى هذه الدراسة بـ **العلوم والآداب**.

المصادر:

إن الكتب التي أوقفت على دولة الموحدين جاءت من ثلاثة موارد وهي: الوثائق الرسمية وتواليف ابن تومرت ثم ما كتبه المؤرخون. وقد نشر ليفي بروفنسال سبعاً وثلاثين رسالة موحدية صادرة عن الخلفاء ومن إنشاء كتابهم[1]. وقد أخذ هذه الرسائل عن مخطوط بخزانة الأسكوريال ما عدا الرسالة العاشرة فقد أضافها عن صبح الأعشى[2]. وهذه الرسائل صادرة عن الخلفاء إلى أهل مدينة أو الوالي فيها أو الطلبة بها أو جميعهم. ويغلب عليها الطابع الإعلامي والتوجيهي التربوي. ولكنها كشفت عن كثير من نظم الموحدين السياسية والإدارية والعسكرية والمالية. وقد كانت هي العمدة في التثبت من خبر أو التحقيق في مصطلح.

وأما المورد الثاني فهو مؤلفات ابن تومرت، وقد كتب رسائل كثيرة أشهرها «أعز ما يطلب» و«القواعد» و«الإمامة» و«المرشدة». وجمع جولد تسهير كل هذه الرسائل مع آخر في كتاب «تعاليق ابن تومرت»[3]. وقد أفادت هذه الرسائل في توضيح أفكار ابن تومرت الدينية والسياسية وأثرها في توجيه تربية الموحدين توجيهاً أسلس قيادهم. كما أنها أسعفت في رسم صورة عن مصادر الأحكام عند الموحدين ونظرتهم إلى الخلافة.

والمورد الثالث والأخير هو ما كتب من تاريخ عن دولة الموحدين وحدها. ولم يصل إلينا من هذا النوع إلا كتابان وأولهما لأبي بكر بن علي الصنهاجي المكني بالبيذق الذي عاش في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي،

(1) نشر ليفي بروفنسال هذه الرسائل بعنوان: **رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية** (رباط الفتح، المطبعة الإقتصادية، 1941 م) وسنشير إليها بـ **رسائل موحدية**.

(2) **رسائل موحدية** ص ب من المقدمة.

(3) ابن تومرت: **تعاليق ابن تومرت** (الجزائر، 1903 م) وسنشير إلى هذا المصدر بأهم رسالة فيه وهي **أعز ما يطلب**. ولابن تومرت كتاب آخر هو **الموطأ** (نشر مطبعة فونتانة الشرقية بالجزائر، 1907 م). ولم نتمكن من الاطلاع عليه.

وصحب ابن تومرت منذ بداية حركته وشارك في الأحداث. وقد نشر ليفي بروفنسال ما تبقى من كتاب البيذق مع قطع أخرى بعنوان **أخبار المهدي وابتداء دولة الموحدين**. وعلى الرغم من مشاركة البيذق في الأحداث فإن هذا الجزء من كتابه لا يظهر أن الرجل أراد كتابة تاريخ للفترة التي شهدها، فهو أقرب إلى المذكرات التي وضعت لتسعف الذاكرة، فمعلوماته قليلة ومقتضبة. هذا فضلاً عن أن بعض ما يورده أسطوري الطابع.

وأما الكتاب الثاني فقد صنفه أبو مروان عبد الملك بن صاحب الصلاة (ت 594 / 1198) وهو: **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين...**[1].

وقد كان الكتاب في أصله ثلاثة أجزاء تبدأ من فترة المهدي وتنتهي بوفاة المؤلف. والموجود منه الجزء الثاني، وأحداثه امتدت عبر سنتي 554 و 569 هـ. فحُرمنا أخبار طور التأسيس والفترة التي عاصرها المؤلف وشارك في أحداثها.

وطريقة ابن صاحب الصلاة حولية. وأسلوبه يغلب عليه السجع ولكنه لم يؤثر على دقته في إيراد الخبر. فمصادره هي الروايات المباشرة والمشاهدة والوثائق التي أورد منها نصوصاً كثيرة. فجاء كتابه زاخراً بالمعلومات عن النظم السياسية والإدارية والدينية والعسكرية والمالية ولهذا كان عليه الاعتماد الأكبر في هذه الدراسة.

ويستطيع المرء أن يعتبر الكتب التي صنفت عن الدولة الحفصية ضمن هذه المجموعة لأن الدولة الحفصية في تونس ما هي إلا امتداد للدولة الموحدية في المغرب الأقصى. وقد عالجت هذه الكتب الفترة الموحدية كمقدمة للدولة الحفصية. فأخبارها ـ والحالة هذه ـ مختصرة واستمدتها من كتب سابقة. ومن هذا النوع **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم

(1) حقق هذا الكتاب عبد الهادي التازي وطبع في بيروت سنة 1964 م وسنشير إليه بـ **المن بالإمامة** غير أن هذه الطبعة الوحيدة مليئة بالأخطاء.

اللؤلؤي الزركشي (ت 887 / 1482). وعلى الرغم من أنه يعتمد على مصادر أغلبها بين أيدينا[1] إلا أنه اعتمد على كتاب قد فقد لابن نخيل[2] الذي عمل كاتباً للحفصيين في بداية أمرهم. وعن طريق رواية ابن نخيل زودنا الزركشي بمعلومات عن سلطات الولاة والمتنفذين.

ولئن فقد جل التراث الذي كتب في ظل الموحدين موقوفاً على دولتهم فقد حفظت كثير من مروياته في كتب التاريخ العام، وأهمها ستة كتب تعالج تاريخ المغرب الكبير.

أولاً: المعجب في تلخيص أخبار المغرب لأبي محمد عبد الواحد بن علي المراكشي (ألف 621 / 1224). وقد صنف كتابه بالمشرق مما يسر له قدراً كبيراً من الحيدة في رواياته[3] ونقدها[4]. واتصالاته برجالات الدولة الموحدية جعلت كتابه يفيض بالأخبار السياسية. غير أن أهمية المراكشي تظهر في اهتمامه الواسع بالنظم الموحدية، فقد حرص على ذكر وزراء وكتاب وقضاة وولاة كل خليفة، وفصّل القول في تنظيمات الموحدين وقبائلهم. وذيل كتابه بمعلومات جغرافية هامة ساعدت كثيراً في تقدير الحياة الاقتصادية. كما وأنه الكاتب الوحيد الذي أورد إحصاء للولايات الموحدية في المغرب الكبير. غير أن عيب المراكشي أنه كتب من ذاكرته وبعيداً عن مصادر مروياته، فجاءت بعض رواياته مرتبكة وضعيفة ومختلفة عن المصادر المعاصرة الأخرى، لا سيما في ذكر تواريخ الأحداث[5]. وكيفما كان الأمر فقد وفّر المراكشي رواية ثانية عن الدولة الموحدية إذا ما اعتبرنا روايتا

(1) راجع الزركشي: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** (تحقيق محمد ماضور تونس، المكتبة العتيقة، 1966 م) ص 4 وسنشير إلى هذا المصدر بـ **تاريخ الدولتين**.

(2) أنظر **المصدر ذاته** ص 3.

(3) إن المراكشي لا يعظم ابن تومرت ولا ينتقص من قدر المرابطين: راجع **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** (ضبط محمد سعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1941 م) ص 178، 185 وسنشير إلى هذا المصدر بـ **المعجب**.

(4) أنظر **المعجب** ص 178، 188 وما بعدها.

(5) قابل بين **المعجب** ص 236، 245، **والمن بالإمامة** ص 79، 80.

البيذق وابن صاحب الصلاة تمثلان واية مؤرخي «البلاط» الموحدي.

ثانياً: نظم الجمان لأبي علي الحسين بن القطان الكتامي (القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي). ويرجح محققه أن أصل الكتاب سبعة أجزاء تتناول تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي[1]. وقد ضاع أكثره والموجود المنشور هو جزء من الجزء السادس وفيه أخبار سنة 500-533 هـ. وقد رتبه على السنين. والراجح أنه كتبه للخليفة المرتضى الموحدي وربما كان ابن القطان أحد كتّاب ذلك الخليفة[2]. وقد اعتمد على روايات مؤرخين ضاعت كتبهم مثل اليسع وابن الراعي وابن الوارق وابن صاحب الصلاة. وأورد كثيراً من الوثائق خاصة رسالة عبد المؤمن التي بعثها عام 543 /1147 إلى الولايات شارحاً طريقة العمل في كافة نظم الدولة. وسيجد القارىء أن هذه الرسالة التي ينفرد ابن القطان بذكرها كانت الأساس في هذه الدراسة عن أوّليات النظم الموحدية. وإلى جانب هذا فقد ذكر ابن القطان معلومات واسعة عن تنظيمات الموحدين الحزبية.

ثالثاً: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لأبي عبد الله محمد بن عذاري المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي. وأرّخ ابن عذاري تاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى سنة 667 هـ. وقد كان يظن إلى وقت قريب أن فترتي المرابطين والموحدين من هذا الكتاب قد فقدت، حتى عثر هويسي على فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين ونشرها[3] ثم وجد القسم الموحدي ونشره كتاباً قائماً بذاته[4]. وقد

(1) كتاب **نظم الجمان** (تحقيق محمود علي مكي، تطوان، المطبعة المهدية، لا. ت.) ص غ من المقدمة وسنشير إلى هذا المصدر بـ **نظم الجمان**.

(2) راجع مقدمة المحقق لـ **نظم الجمان**.

(3) نشر هويسي هذا الجزء في مجلة Hespéris ثم جعلته دار الثقافة الجزء الرابع من البيان المغرب، وقد ذيله الدكتور إحسان عباس بتعليقات وافية. وسنذكر طبعة دار الثقافة دائماً هكذا: **البيان المغرب (ط. دار الثقافة)**.

(4) حقق هذا الجزء هويسي بمشاركة محمد بن تاويت ومحمد إبراهيم الكتاني (تطوان، =

اعتمد ابن عذاري على مؤلفات من سبقوه وأكثرها مفقود. كما اعتمد على الروايات السماعية والمشاهدة في الجزء الأخير من حياة الدولة الموحدية. فإذا اعتبرنا **نظم الجمان** مكملاً للنقص الأول في المن بالإمامة فحري بنا أن نعد **البيان المغرب** متمماً لكتاب المن بالإمامة. وشفيعنا في هذا الرأي نقوله الكثيرة عن ابن صاحب الصلاة، وإيراده لكثير من وثائق الموحدين ومكاتباتهم، ووفرة المعلومات السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية فيه. فهو أوفى مصدر لدينا.

رابعاً: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. وقد نشر منسوباً إلى أبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع الفاسي (ت 726 /1325). غير أن محمد الفاسي يرى أن الروض روضان: روض ابن أبي زرع وهو كبيم مفقود وروض أبي محمد صالح بن عبد الحليم الغرناطي (ت 708 / 1308 أو 710 / 1310). وهو مختصر وهو المتداول بين أيدينا وقد نسب خطأ إلى ابن أبي زرع[1].

والكتاب يسرد أخبار المغرب منذ دولة الأدارسة إلى أيام المؤلف. وطريقة المؤلف فيه أن يعرض أخبار حكام كل دولة ثم يعقب ذلك بأهم الأخبار في عهدها. وأهميته تظهر فيما أولاه من عناية للأحوال الاقتصادية والعمرانية. غير أن كثيراً من أخباره السياسية مضطربة وغامضة وتختلف عن المصادر التي عاصرت الموحدين[2].

= سلسلة معهد مولاي الحسن، 1960 م) وسنشير إلى هذا الجزء دائماً بـ **البيان المغرب** جـ ٣.

(1) انظر الفاسي «المؤرخان: ابن أبي زرع وابن عبد الحليم» **مجلة تطوان**، 1960 م، العدد الخامس، ص 154-156.

(2) والكتاب بصورته المطبوعة يحتاج إلى إعادة تحقيق وطباعة نسبة لكثرة الأخطاء في القراءة ورداءة الطبع.

خامساً: مفاخر البربر صنفه مؤلف مجهول سنة 712 / 1312 والموجود منه نبذ قصيرة[1] وفائدته في موضوع هذه الدراسة كانت محدودة.

سادساً: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية[2] لمؤلف مجهول صنفه سنة 783 / 1381، وقد عالج تاريخ المغرب منذ تأسيس مراكش إلى سنة 783 هـ. وعلى الرغم من أن أخباره مختصرة إلا أنه ذكر عصر عبد المؤمن في شيء من التفصيل. وقد أورد معلومات هامة عن تنظيمات الموحدين الحزبية والإدارية وهو المصدر الوحيد الذي فصل طريقة القتال عند الموحدين.

ورجعنا إلى كتابين مغربيين من كتب التاريخ الإسلامي العام: أولاً كتاب **أعمال الإعلام في من بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام** للسان الدين محمد ابن عبد الله بن الخطيب (ت 776 / 1375). وقد نشر ليفي بروفنسال قسم إسبانيا بعنوان: **تاريخ إسبانيا الإسلامية**، وقد نشر أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني قسم المغرب بعنوان: «**تاريخ المغرب في العصر الوسيط**». ففي القسم الأندلسي أوجز ابن الخطيب تاريخ الموحدين إيجازاً شديداً ووعد أن يوفيه حقه فيما بعد[3]. وأما في القسم المغربي فلم يتجاوز الكتاب بداية خلافة عبد المؤمن. ومن هنا فلم تكن الفائدة من هذا المصدر إلا قليلة في تحقيق بعض الأخبار المتعلقة برجالات الأندلس الذين عملوا في نظم الموحدين في بداية الدولة.

ثانياً: العبر وديوان المبتدأ والخبر لأبي زيد عبد الرحمن بن خلدون (ت 808 /1406) فالمقدمة التي تشكل الجزء الأول من هذا الكتاب[4] أولت النظم الموحدية عناية خاصة إلا أن بعض النتائج التي توصل إليها ابن خلدون وجدنا ما

(1) نشر هذا الكتاب ليفي بروفنسال بعنوان: **نبذ تاريخية في أخبار البربر في العصور الوسطى منتخبة من مفاخر البربر** (رباط الفتح، المطبعة الجديدة، 1934 م). وسنشير إليه بـ **مفاخر البربر**.

(2) طبعة علوش (رباط الفتح، 1936 م).

(3) أنظر **تاريخ إسبانيا الإسلامية** (تحقيق ليفي بروفنسال، بيروت، دار المكشوف، 1956) ص 265 وسنشير إلى هذا المصدر بـ **أعمال الأعلام** (ليفي).

(4) رجعنا إلى طبعة دار الكتاب اللبناني (بيروت 1956 ـ 1959) وسنشير إليها بـ **العبر**.

يخالفها في المصادر الأخرى. وتعرض ابن خلدون لتاريخ الموحدين بشكل تفصيلي وافٍ نسبياً في تاريخه العام وذكر معلومات قيمة عن قبائل الموحدين التي كان لها دور كبير في أعمال الدولة الموحدية. كما وردت فيه إشارات هامة عن الولاة والقادة العسكريين.

وأخيراً لم أجد شيئاً يتعلق بالنظم الموحدية في الكتب التي اختصت بدولة جاءت بعد الموحدين فلم أرجع إليها إلا في تحقيق خبر يتعلق بالقضية التي تؤرخ لها. ومن هذا النوع **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**[1] لابن الخطيب **والذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**[2] لمؤلف مجهول، **والمؤنس في أخبار إفريقية وتونس**[3] لـ عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي دينار الرعيني (ت 1110 / 1698).

أما كتب المشارقة التاريخية فإنها قلما تتعرض لأخبار المغرب. غير أن أبا الحسن علي بن محمد بن الأثير الشيباني (ت 630 / 1233) قد سرد أخباراً غير يسيرة عن الموحدين في كتابه **الكامل في التاريخ**[4]. فأورد معلومات عن تنظيمات الموحدين الحزبية ونظمهم السياسية، ومن الملاحظ أن ابن الأثير كان كلفاً بأخبار إفريقية (تونس)، فأفاد كثيراً عن أخبار هذه الولاية الموحدية.

ومن الكتب المشرقية التي اختصت بدولة الموحدين أفدنا من الوثائق التي أوردها أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة (ت 665 / 1267) في مؤلفه **الروضتين في أخبار الدولتين**[5] عن سفارة ابن منقذ من قبل صلاح الدين الأيوبي إلى المنصور الموحدي عن طريقة استقبال رسل الدول الأجنبية كما أمد بمعلومات

(1) طبعة محب الدين الخطيب (القاهرة، المطبعة السلفية، 1347 هـ) وسنشير إليه بـ **اللمحة البدرية**.

(2) طبعة الجزائر، 1920 م وسنشير إليه بـ **الذخيرة السنية**.

(3) طبعة مطبعة الدولة التونسية، 1286 هـ وسنشير إليه بـ **المؤنس**.

(4) طبعة دار صادر ودار بيروت (بيروت، 1967 م) وسنشير إليه بـ **الكامل**.

(5) طبعة مطبعة وادي النيل (القاهرة، 1287 - 1288 هـ) وسنشير إليه بـ **الروضتين**.

قيمة عن دخول الأغزاز المصريين إلى المغرب. وقد نقل معلوماته هذه جمال الدين محمد بن سالم بن واصل (ت 697 / 1298) في **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**[1].

التراجم:

لقد اتبعت كتب التراجم العامة منهجاً واحداً، فهي تذكر اسم المترجم له كاملاً وكنيته ونسبته وبلده الذي ولد فيه أو الذي منه أصله والبلد الذي نزله إن رحل إلى آخر ثم تبين شيوخه وعلومه ومن عنه أخذ وتختتم الترجمة بتاريخ الوفاة والمولد والمكان ما تيسر ذلك. وعليه فإن قيمتها في هذه الدراسة قليلة. ومن هذا القبيل **التكملة لكتاب الصلة**[2] لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ابن الآبار (ت 658 / 1260) **وصلة الصلة** لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت 708 / 1308). غير أن بعض المصنفين كان يستطر فيورد أخباراً تاريخية هامة مثل ابن الآبار في **الحلة السيراء** وأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي (ت 703 / 1303) في **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**[3] وأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت 1041 / 1631) في **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**[4]. وفي استطراداتهم ذكروا أخباراً هامة تتعلق بالنظم الموحدية، لم نظفر بها في كتب التاريخ العام. مثل الرسالة التي أوردها ابن عبد الملك والتي تؤكد أن لقب قاضي الجماعة أطلقه

(1) طبعة المطبعة الأميرية (القاهرة، 1953 - 1957 م) وسنشير إليه بـ **مفرج الكروب**.

(2) طبعة كوديرا (مدريد: 1888 - 1889 م) وسنشير إليه بـ **التكملة**.

(3) رجعنا إلى الجزئين اللذين حققهما إحسان عباس (بيروت، دار الثقافة، 1964 — 1965 م). وسنشير إلى هذا المصدر بـ **الذيل والتكملة**.

(4) رجعنا إلى طبعتين مختلفتين من نفح الطيب هما طبعة أحمد فريد الرفاعي (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، لا. ت) وأشرنا إليها بـ **نفح (الرفاعي)** وطبعة محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1949 م) وأشرنا إليها بـ **نفح (محي الدين)**.

الموحدون على قاضي العاصمة. ومثل المعلومات السياسية والإدارية والمالية التي أوردها المقري بنقوله المطولة عن مصادر فقدت. فمن النوع الأول نقوله عن المغرب لابن سعيد المغربي ورسالة أبي يحيى ابن المعلم الطنجي في تفضيل المغرب على الأندلس. ومن النوع الثاني اقتباساته الطويلة عن رحلة تاج الدين بن حموية السرخسي المغربية التي قام بها في خلافة المنصور الموحدي.

وأما كتب التراجم التي اختصت برجال مدينة نظير **عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة في بجاية**[1] لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني (ت 714 / 1315) **والإحاطة في أخبار غرناطة** لابن الخطيب، أو نسب مثل كتاب **الأنساب في معرفة الأصحاب**[2] لمؤلف مجهول، أو طبقات المجتمع من أدباء مثل **أعتاب الكتاب**[3] لابن الآبار **والغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة**[4] وكتاب **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلي**[5] لأبي الحسن بن علي بن موسى بن سعيد المغربي (ت 685 / 1286)، وفقهاء مثل **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**[6] لإبراهيم بن علي بن فرحون (ت 799 / 1396) **ونيل الابتهاج بتطريز الديباج**[7] لأحمد بابا التنبكتي (ت 963 / 1532) ومتصوفة نظير **التشوف إلى رجال التصوف**[8] ليوسف بن يحيى بن الزيات التادلي (ت 627 / 1230) أو كتب برامج مثل **برنامج شيوخ الرعيني**[9] فإن كل

(1) طبعة المطبعة الثعالبية (الجزائر، 1328 هـ) وأشرنا إليها بـ **عنوان الدراية**.

(2) نشره ليفي بروفنسال ضمن كتاب البيذق: **أخبار المهدي وابتداء دولة الموحدين** (باريز، 1928 م) وسنشير إليه بـ **أخبار المهدي** أيضاً.

(3) طبعة صالح الأشتر (دمشق: 1961 م).

(4) طبعة إبراهيم الأبياري (القاهرة، دار المعارف، 1954 م) وسنشير إليه بـ **الغصون اليانعة**.

(5) طبعة إبراهيم الأبياري (القاهرة، 1959 م) وسنشير إليه بـ **اختصار القدح**.

(6) طبعة مطبعة المعاهدة (القاهرة، 1351 هـ) وسنشير إليه بـ **الديباج**.

(7) الطبعة التي رجعنا إليها من حاشية الديباج وأشرنا إلى المصدر بـ **نيل الابتهاج**.

(8) طبعة أدولف فور (الرباط 1962 م) وسنشير إليه بـ **التشوف**.

(9) حققه إبراهيم شبوح (دمشق، 1962 م) وسنشير إليه بـ **برنامج الرعيني**.

هذه المصنفات لم تفد إلا في فصلي الإدارة والخطط الدينية لأنها ترجمت لرجال فيهم من تولوا وظائف في تلك النظم.

غير أن كتاب التشوف لابن الزيات كان خيبة أمل كبرى. فعلى الرغم من أن ابن الزيات عني بالترجمة لرجال عاشوا في الفترة الموحدية، إلا أن معلوماته كانت عن كرامات الأولياء وقصص المتوصفة. ولم أظفر فيه إلا على إشارة واحدة تتعلق بسلطات قاضي الجماعة.

وحري بنا أن ننوه بأحد هذه الكتب، وهو **الإنساب في معرفة الأصحاب**، فقد أمدنا المؤلف المجهول بمعلومات ضافية عن تنظيمات الموحدين لم نجدها في مصدر غيره.

وأما الفائدة العظمى من كتب التراجم المشرقية فقد كانت من **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**[1] لأبي العباس أحمد بن خلكان (ت 681 / 1282)، وابن خلكان كان معاصراً للدولة الموحدية، فترجم لخلفائها تراجم طويلة نسبياً مستفيداً من الكتب المشرقية والمغربية وروايات مباشرة عن الراحلين من المغرب إلى المشرق، فأفاد في النظم السياسية والعسكرية والمالية بكثير من الروايات.

الجغرافية والرحلات:

كان أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي (ت 562 / 1166) معاصراً لفترة تأسيس الدولة الموحدية، فأورد في نزهته[2] أخبار العرب الهلالية الذين أصبحوا فيما بعد عنصراً أساسياً في الجيش الموحدي. ولكن المؤلف المجهول الذي كتب **الاستبصار في عجائب الأمصار**[3] حوالي سنة 587 / 1191 وعمل في دواوين الموحدين فقد أمد بكثير من المعلومات عن إصلاحات الموحدين

(1) طبعة محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة، 1948 - 1949) وأشرنا إلى هذا المصدر بـ **وفيات الأعيان**.

(2) نظرنا فيما نشر بيريس عن وصف إفريقية الشمالية والصحراوية (ط. الجزائر، 1957 م).

(3) حقق هذا الكتاب سعد زغلول عبد الحميد (ط. الإسكندرية، 58) وأشرنا إليه بـ **الاستبصار**.

العمرانية. كما حرص بوجه خاص على ذكر أحوال المغرب الاقتصادية.

وجاءت الفائدة في الكتب المتأخرة من رحلة أبي عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد التيجاني (ت 717 / 1317)[1] غير أن أخباره كانت مقتصرة على منطقة إفريقية (تونس). ولكن الاستفادة الكبرى كانت من **الروض المعطار**[2] لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري الذي صنف كتابه سنة 866 / 1462 فقد أشار إلى أثر الصراع بين شيوخ الموحدين على مصير الدولة. كما أنه المصدر الوحيد الذي يزود بمعلومات وافية نسبياً عن الأسطول الموحدي لا سيما عدته وسفنه.

الموسوعات والنظم:

رجعنا إلى كتابين من كتب الموسوعات: الأول لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت 723 / 1337): **وهو نهاية الأرب في فنون الأدب**. واستفدنا من القسم التاريخي المتعلق بالمغرب[3]. ويبدو أن ما جاء فيه عن الموحدين ما هو إلا اقتباساً عن ابن الأثير وعبد الواحد المراكشي وابن خلكان، والكتاب الثاني لشهاب الدين أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 / 1418) وهو **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**[4]، فقد أورد عدداً من الرسائل الموحدية، كما شرح طريقة الموحدين في كتابه رسائلهم.

وأما كتب النظم فقد أفادت فائدة محسوسة، فأفاد كتاب **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**[5] لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت 450 / 1058) إذ

(1) حقق هذه الرحلة حسن حسني عبد الوهاب ونشرها بعنوان رحلة التيجاني وقد أشرنا إليها بـ الرحلة.

(2) نشر ليفي بروفنسال وصف الأندلس بعنوان: **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار** (القاهرة، 1937 م) وأشرنا إليه في هذه الدراسة بـ **الروض المعطار**.

(3) نشر هذا القسم جسبارو ريميرو (غرناطا، 1919 م).

(4) طبعة دار الكتب المصرية، 1913 — 1919 م.

(5) طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة، 1966 م).

من خلاله استطعنا أن نقارن بين أفكار الموحدين وآراء أهل السنة. وزودنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن النباهي (ت أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي) بمعلومات قيمة عن القضاء في المغرب والأندلس من خلال كتابه **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**[1]. وكان كتاب أبي الحسن علي ابن يوسف الحكيم الموسوم **بالدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة** ، خير عون في دراسة السكة الموحدية ولا سيما وأن الرجل كان متخصصاً في شئون النقود وصناعتها[2].

الدراسات.

أ ـ العربية:

من الدراسات العربية لم تظفر الدولة الموحدية بدارس يبحث في نظمها ولكن وجدت من يقف عند بعض مظاهرها الحضارية فقد كتب محمد المنوني عن **العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين**[3]. وجمع مادة غير يسيرة ولكنها تفتقر للتحليل. وقد أفادت كثيراً البحث لا سيما في البحث عن عدة الجيش والأسطول والنظام المالي عند الموحدين.

وأما دراسة تاريخ الموحدين فقد ظهرت فيه عدة كتب. فعالجه بعض الدارسين ضمن تاريخ المغرب العام أو قرنه مع تاريخ المرابطين أو درس فترة منه. ومن خلال الدراسة التاريخية العامة تعرض أولئك الدارسون للنظم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(1) نشر بعنوان **تاريخ قضاة الأندلس** (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع) وقد أشرنا إليه في هذه الدراسة بـ **المرقبة العليا**.

(2) أنظر: **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة** (تحقيق: حسين مؤنس، مدريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، 1960 م) ص 3 وسنشير إليه بـ **الدوحة المشتبكة**.

(3) **العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين**، تطوان، المطبعة المهدية، 1950 م. وقد أشرنا إليه بـ **العلوم والآداب**.

ومن الذين عالجوا التاريخ الموحدي ضمن التاريخ العام للمغرب أحمد ابن خالد الناصري في **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** وما أورده عن التاريخ الموحدي مستقى عن مصادر قديمة هي بين أيدينا[1]. وكتب إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ**[2]. وعالج فيه نظم الموحدين، ولكنه يجنح نحو الأحكام المتسرعة قبل أن يستقصي مادته. وألف السيد عبد العزيز سالم **المغرب الكبير**[3]، وجاءت فصوله عن التاريخ السياسي ضعيفة ومرتبكة، وقيمة ما كتب تظهر في الفصل الذي أفرده للعمران الموحدي، وكان كتابه ذا فائدة كبيرة في دراسة الحصون الموحدية.

وأول الكتب التي قرنت بين التاريخين المرابطي والموحدي كتاب **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين** ليوسف أشباخ[4]. وقد ذيله بفصل عن تنظيمات الموحدين ونظمهم. ويعتمد في مادته أساساً على روض القرطاس والحلل الموشية، فلهذا فإن أحكامه تحتاج إلى تعديل بعد ظهور المن بالإمامة ونظم الجمان والبيان المغرب في قسمه الموحدي.

وألف محمد عبد الله عنان **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**[5]. وترسم خطى يوسف أشباخ، غير أنه استفاد من ثلاثة مصادر لم ترد عند أشباخ وهي المن بالإمامة والبيان المغرب والإحاطة فتوفرت له مادة كثيرة، ولكنه عالج النظم بشكل مجمل.

(1) قمت بدراسة تفصيلية لكتاب الاستقصاء في قسمه الموحدي، فوجدناه يعتمد أساساً على وفيات الأعيان وروض القرطاس والعبر، وفي حالتين على الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، وفي تسع حالات على رقم الحلل لابن الخطيب. والطبعة التي استخدمت في هذه الدراسة هي طبعة جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954 — 1956 م) وسنشير إلى هذا الكتاب بـ **الاستقصا**.

(2) طبعة دار السلمي (الدار البيضاء، 1965 م).

(3) وهو الجزء الثاني من مجلد **المغرب الكبير** (القاهرة، 1966 م).

(4) ترجم هذا الكتاب محمد عبد الله عنان (القاهرة، 1940 — 1941 م) وسنشير إليه بـ **أشباخ**.

(5) الكتاب من قسمين (القاهرة، 1964 م) وسنشير إليه بـ **عنان**.

ومن الدراسات التي خصصت لجانب واحد من تاريخ الموحدين دراسة عبد الله علي علام عن الدعوة الموحدية بالمغرب[1]. وقد درس أفكار ابن تومرت دراسة مفصلة ولكنه لم يتبين التطور التاريخي في تنظيمات الموحدين عندما بحث في حكومة ابن تومرت، فقبل الروايات التي تصور تنظيمات الموحدين وكأنها وضعت كلها منذ بداية الحركة الموحدية.

ودرس محمد بن شريفة شخصية أبي المطرف أحمد بن عميرة المخزومي[2]. فهيأ صورة حية لحياة أحد كتاب الدولة الموحدية وقضاتها. ومن خلال الكتاب وقفت على نصوص مخطوطة لم تكن في متناولي مثل رسائل ابن عميرة والذيل والتكملة وأفاد بعضها في دراسة الجيش ومسيره وفي الكتاب والقضاة وتنقلاتهم.

وبقية الدراسات التي رجعت إليها لم تختص بالتاريخ الموحدي، ولكنها أسهمت في توضيح فكرة أو شرح حقيقة. ومن هذا النوع دراسة حسن حسني عبد الوهاب عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية[3]. فقد وردت فيها معلومات هامة عن السكة الموحدية من خلال دراسة النقود الحفصية.

ودراسة نقولا زيادة عن الحسبة والمحتسب في الإسلام[4]، حيث وقف المؤلف وقفة طويلة ودقيقة عند الحسبة في المغرب والأندلس، لا سيما في العصر المرابطي مما يسر تتبع نظام الحسبة عند الموحدين.

(1) الكتاب بعنوان: **الدعوة الموحدية بالمغرب**، القاهرة، دار المعرفة 1964 م.
ومن الدراسات التي لم نستطع الوقوف عليها: **عصر المنصور الموحدي** لمحمد الرشيد بن الوزير (الرباط، المطبعة المحمدية، 1946 م).

(2) المؤلف بعنوان: **أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي** (الرباط، 1966 م). وسنشير إليه بـ **ابن شريفة**.

(3) عبد الوهاب: **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية** (تونس، مكتبة تونس، 1964 — 1966) وسنرمز إليها بـ **ورقات**.

(4) زيادة: **الحسبة والمحتسب في الإسلام** (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1963 م) وسنشير إلى هذه الدراسة بـ **الحسبة والمحتسب**.

ودراسة إبراهيم حركات عن النظم المرابطية[1] التي هيأت فرصة عظيمة لتتبع التطور التاريخي للنظم، إذ أن الفترة الموحدية ما هي إلا امتداد للفترة المرابطية، وتبدل الدول لا يستدعي تغيير المؤسسات ولا يعني الانقطاع التاريخي.

ب ـ الأجنبية:

إن الدراسة الأجنبية الوحيدة التي عالجت النظم الموحدية في شيء من التفصيل هي دراسة هويكنز عن **الحكومة الإسلامية في العصر الوسيط عند البربر**[2]. وفي هذا الكتاب أفرد المؤلف فصلاً لتنظيمات الموحدين، ودرسها دراسة اجتماعية شاملة. ولكنه لم يميز بين بداياتها والتغييرات التي طرأت عليها، ولم يهتم بالنظم الموحدية إلا في أحيان قليلة.

ودرس هويسي ميراندا التاريخ السياسي للدولة الموحدية[3]. فجاءت دراسته شاملة للمصادر المتوفرة مع تحليل دقيق للروايات. ومن خلال التاريخ السياسي تعرض للنظم الموحدية إدارية وعسكرية ومالية وقد استفدت كثيراً من النتائج التي خلص إليها. إلا أن دراسته لتنظيمات الموحدين لم تأت بمستوى الموضوعات الأخرى فلم يفصل فيها القول.

ونبه جوليان[4]، في كتابه عن تاريخ إفريقية الشمالية إلى شيئين هامين في

(1) حركات: **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين** (الدار البيضاء، لا. ت.) وسنشير إلى هذه الدراسة بـ **النظام السياسي**.

(2) Hopkins, J.F.P; **Medicval Muslim Governement in Barbary** (London, 1958).
وسنشير إلى هذه الدراسة بـ Hopkins.

(3) Huici Miranda, A.; **Historia Politica del Imperio Almohade** (Tetuan, 1956-57).
وسنشير إلى هذه الدراسة بـ Huici.

(4) Julien, C.A.; **Histoire de L'Afrique du Nord** (Paris, 1956).
وسنشير إلى هذه الدراسة بـ Julien.

دراسة أفكار ابن تومرت: أولاً التنوع في أفكار ابن تومرت. وثانياً محاولات ابن تومرت للاقتداء بالرسول في أقواله وأفعاله وتنظيماته.

واعتمدت على تراس[1] في أمر واحد هو محاولة معرفة التنظيمات البربرية المعاصرة، كمحاولة للكشف عن تنظيمات قبائل الموحدين، حتى يمكن تبين درجة تأثر ابن تومرت بها في تكوين تنظيماته.

---

(1) Terrasse, H.; **Histoire du Maroc (Casablanca, 1949-1950).**
وسنشير إلى هذه الدراسة بـ Terrasse.

الفصل الأول

مدخل تاريخي

من المفيد أن نلم بالأحوال السياسية لدولة الموحدين في شكل إجمالي، فذلك يعين على تفهم نشوء تنظيماتهم وتطورها، ذلك بأن التنظيمات هي أداة السياسة التنفيذية. فلا مندوحة للدارس لإحداهما من تفهم الأخرى، فكلتاهما وجه لظاهرة حضارية واحدة هي الدولة وكل منهما تفعل في الأخرى وتنفعل بها.

الأحوال السياسية قبل الموحدين:

قامت ثورة الموحدين في مطلع القرن السادس / الثاني عشر، وقبل أن ينتصف ذلك القرن كان الموحدون قد نجحوا في تأسيس دولتهم. فولدت تلك الدولة في عصر شهد فيه العالم الإسلامي الزحف الأوروبي على دياره. فمنذ مطلع القرن الخامس / الحادي عشر، اتسع نطاق حملات الاستعادة في إسبانيا ومع ختامه بدأت الحملة الصليبية على المشرق، وقد أثر الحدثان في مسيرة التاريخ في المنطقتين لقرون تلت. ففي المشرق فشلت الإمارات السلجوقية والخلافة الفاطمية في التصدي للتحدي فأخذ الراية الزنكيون فالأيوبيون ثم المماليك. وعاصر الموحدون ضعف الفاطميين وسقوطهم، وقيام الأيوبيين وانحلال دولتهم.

ومنذ أن اضمحلت دولة الأمويين في قرطبة مطلع القرن الخامس / الحادي عشر شابهت أحوال المغرب العربي أوضاع المشرق تمزقاً وانقساماً. فعصفت النزاعات القبلية بالمغرب الأقصى والخلافات الشخصية والإقليمية بالأندلس. ومنذ منتصف ذلك القرن استطاع المرابطون توحيد المغرب

الأقصى، وأسسوا دولتهم. بينما وجد نصارى إسبانيا المتحفزون في الشمال في اختلاف ملوك الطوائف فرصة اغتنموها، فزحفوا على أراضي المسلمين وبلغوا ذروة نجاحهم يوم استولت قشتالة على طليطلة (478 / 1085) واتخذتها حاضرة، وزحفت أرغون على سرقسطة وحصرتها. فأفاقت الزعامات الإسلامية المتناحرة من غفوتها وتبينت الخطر الذي دهمها، ولم تجد من سبيل سوى الاستغاثة بالمرابطين في المغرب، فأنجدهم يوسف بن تاشفين، وأحرز نصراً كبيراً على النصارى بهزيمتهم في واقعة الزلاقة (479 / 1086) ثم ضم الأندلس إلى ملكه. واستطاع المرابطون الحد من الخطر النصراني وتفوقوا عليه أمداً غير يسير حتى خسروا سرقسطة (512 / 1118) التي غدت عاصمة لأرغون. وتبع ذلك ثورة الموحدين بالمغرب (515 /1121)، فواجه المرابطون وضعاً متأزماً في الداخل وخطراً متربصاً من الخارج. ففي بداية الأمر أولوا الخطر الخارجي جلّ أمرهم فتفاقم الوضع الداخلي، ولما توجهوا نحوه بثقلهم خرجت الأندلس من أيديهم ودخلت في عهد طوائف ثان، وبعد فترة قصيرة فقدوا المغرب نفسه وخلفهم على حكمه الموحدون يوم استولوا على عاصمتهم مراكش.

وفي هذا العصر لم يكن حال المغربين الأدنى والأوسط بأحسن من الأندلس فقد خلف الصنهاجيون العبيديين على حكمهما: بنو باديس في المهدية وبنو حماد في بجاية. وفي عهدهم نزحت القبائل الهلالية من مصر إلى إفريقية بتدبير من الفاطميين لما نقموا على بني باديس قطعهم الخطبة عنهم وتحويلها إلى العباسيين[1]. وعاشت تلك القبائل في المنطقة من برقة إلى بجاية خراباً ودماراً[2]، وتوجته بخراب القيروان عاصمة بني باديس الذين اتخذوا المهدية عاصمة جديدة[3]. ولئن أضعف قدوم العرب إلى المنطقة إمارتي الصنهاجيين

---

(1) **المعجب** ص 204 ـ 206، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 1 ص 417 **الرحلة** ص 17 وما بعدها، **العبر** جـ 6 ص 30، **الاستقصاء** جـ 2 ص 165.

(2) راجع: **نزهة المشتاق** ص 89، 90، 100

(3) **المعجب** ص 224.

فقد أطمع ذلك النورمان من صقلية في الساحل الإفريقي فشرعوا في احتلال مدنه وحصنوه بحيث بلغت سيطرتهم مداها باستيلائهم على المهدية عام (543 / 1148)[1]. وبسط الصقليون نفوذهم على المنطقة حتى أخرجهم الموحدون عنها.

وهكذا قامت ثورة الموحدين وتصاعدت في وقت ضعفت فيه دولة المرابطين بالمغرب واشتد الزحف المسيحي في إسبانيا وتعرضت إفريقية للزحف الهلالي وما أعقبه من سيطرة نورماندي صقلية.

تأسيس الدولة الموحدية:

مؤسس دعوة الموحدين وواضع أسس دولتهم هو محمد بن عبد الله تومرت[2] من **هرغة إحدى قبائل المصامدة في السوس الأقصى**[3]. وعلى الأرجح أنه ولد حوالي عام (475/1082)[4] في رباط إيجيليز من

---

(1) راجع دراسة دكتور إحسان عباس عن هذه الهجرات وأثرها في مؤلفه **تاريخ ليبيا** ص 141 وما بعدها.

(2) تكاد أن تجمع المصادر على اسمه واسم أبيه وينفرد المراكشي فيقول إن اسمه محمد بن عبد الله بن تومرت (**المعجب** ص 178) ولم ترد كلمة تومرت اسماً لجده في روايات نسبه المختلفة ويذكر ابن القطان وصاحب الحلل الموشية أن تومرت لقب لوالده (**نظم الجمان** ص 35، **الحلل الموشية** ص 85) ويرى ليفي بروفنسال أنها اسم لإحدى جداته فغلبت على نسبه ويذهب إلى أن اسمي محمد وعبد الله استبدل بهما اسمه واسم أبيه البربريين في وقت لاحق (**الإسلام في المغرب والأندلس** ص 264 — 265) وهذا أمر لا نستبعده.

(3) تكاد أن تجمع المصادر على ذلك ويضيف بعضها نسباً علوياً إلى نسبته الأمر الذي شك فيه بعض المؤرخين وأنكره آخرون في القديم والحديث ولنا عودة إلى ذلك في شيء من التفصيل في مناقشة نظام الخلافة.

(4) لا نملك سوى رواية واحدة عن مولده أوردها ابن خلكان وحدد تاريخ ذلك بيوم عاشوراء (485 / 1029) ولكن ابن القطان ـ وعنه يأخذ ابن عذاري ـ ذكر أن ابن تومرت توفي عام (524 / 1130) وله خمسون سنة، وعليه يكون مولده عام (475 / 1082) وهذا أمر نرجحه لأن ابن تومرت أعلن مهديته عام (515 / 1121) ويكون عمره مقارباً لسن النبوة والرجل

هرغة[1]، وتعلم في مكتب قريته[2] ومع مختتم القرن الخامس/ مطلع القرن الثاني عشر جاز إلى قرطبة ولم يستقر بها إلا يسيراً فواصل رحلته إلى المشرق[3]. ولا تسعفنا المصادر بشيوخه في المغرب أو الأندلس، وتختلف الروايات في شيوخه بالمشرق[4]. ورجع من المشرق عام (1116/510)[5]. بحراً متفجراً من العلم وشهاباً وارياً من الدين[6]. فصيحاً في لسان العرب والبربر، عارفاً بأصول الدين والفقه، حافظاً للحديث متصفاً بالورع والنسك[7]، متحمساً لمذهب الأشعري[8].

إن رحلة القفول إلى المغرب تمثل بداية ثورته، ويبدو أن ابن تومرت عاد إلى موطنه وهو يظن نفسه مبعوث العناية الإلٓهية على رأس المائة السادسة تأثراً بالحديث «إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»[9]، وحرص على ربط حركته بأبي حامد الغزالي[10] ليعتبر وريثه في

= كثيراً ما كان يحتذي بخطوات النبي، راجع: **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 144 **نظم الجمان** ص 74، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 84.

(1) اختلفت المصادر في اسم القرية، راجع: **المعجب** ص 178، : **نظم الجمان** ص 37، **الدعوة الموحدية بالمغرب** ص 35.

(2) **نظم الجمان** ص 37، **العبر** جـ 6 ص 465.

(3) **نظم الجمان** ص 4 ووهم ابن خلدون وجعلها في رأس المائة الخامسة: **العبر** جـ 6 ص 465.

(4) أنظر **المعجب** ص 178، **الكامل في التاريخ** جـ 10 ص 569، **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 137، **الحلل الموشية** ص 85، **نهاية الأرب** ص 189،

Terrasse; p. 267

(5) تختلف الروايات في تاريخ رجوع ابن تومرت إلى المغرب قارن روايات: **الكامل** جـ 10 ص 570، **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 138، **نظم الجمان** ص 21 **روض القرطاس** ص 111.

(6) **العبر** جـ 6 ص 466.

(7) الكامل، جـ 10 ص 569، **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 137، **روض القرطاس** ص 111.

(8) **المعجب** ص 184، **العبر** جـ 1 ص 412، جـ 6 ص 466.

(9) **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين** جـ 1 ص 26.

(10) من هذا القبيل قصة لقاء ابن تومرت للغزالي وأخذه عنه والتي أرجح أنها وضعت في أيام

التجديد ولا سيما وأن المجددين في قرنٍ قد يكونون غير واحد[1]. وحرص عبد المؤمن على تأكيد تلك الصلة بين إمامه وحجة الإسلام[2]. وكان ابن تومرت طوال رحلته راجعاً إلى المغرب كثير الجلوس للوعظ والإرشاد، عظيم الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرغم من كل ضنك أصابه أو أذى لحقه. فاشتهر بالعلم والعمل، واستطاع أن يختار نجباء الطلاب المتصفين بالذكاء المتقد، وبالصبر على المكاره، من أمثال عبد الواحد الشرقي وأبي محمد البشير الونشريسي وعبد المؤمن بن علي، وكلهم لعب دوراً بارزاً في تأسيس الدولة.

= ابن تومرت وربما كان هو واضع أصولها فمصادر أنصار الدعوة تؤكدها (أنظر **نظم الجمان** ص 17 — 18، **الحلل الموشية** ص 85 — 86، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 59، **روض القرطاس** ص 110 — 111 وابن الجوزي فيما نقله عن الذهبي (أنظر: **سيرة الغزالي** ص 71 نقلاً عن مخطوط دار الكتب المصرية)، ولكن عبد الواحد المراكشي يشك فيها (**المعجب** ص 178). وكذلك ابن خلدون في **العبر** (جـ 6 ص 466)، ابن الأثير ينفي الأمر نفياً قاطعاً (**الكامل** جـ 10 ص 569) ونكاد نقطع أن الأمر كما قال ابن الأثير لثلاثة أسباب:

أولاً: أغلب الروايات المثبتة جاءت من أنصار الدعوة الموحدية أو من أخذ عنهم.

ثانياً: لم يكن الغزالي بالشام أو العراق أيام رحلة ابن تومرت، وقد كان بخراسان منذ 493-505 حيث توفي (**سيرة الغزالي** ص 17، 24) ولم يزر ابن تومرت خرسان.

ثالثاً: يبدو أن عبد المؤمن بن علي خليفة ابن تومرت كان شاكاً في الأمر، وكان يسأل ليتأكد، فقد سأل ابن العربي (**الحلل الموشية** ص 122-123، **روض القرطاس** ص 124) بينما لم يكن ابن العربي بالمشرق أيام كان ابن تومرت فيه (أنظر رحلة ابن العربي في **وفيات الأعيان** جـ 3 ص 423-424).

(1) أنظر مناقشة السيد المرتضى الزبيدي للحديث السابق ورأي الفقهاء في تعدد المجددين في القرن الواحد في كتاب **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين** جـ 1 26 — 27.

(2) سبق وذكرنا سؤال عبد المؤمن لابن العربي (من هنا أعلاه ص 36 تعليق رقم 10) وذكر الذهبي «قال عبد الله بن الأثيري (كذا) سمعت عبد المؤمن بن علي القسي (كذا) سمعت أبا عبد الله بن تومرت يقول: أبو حامد الغزالي قرع الباب وفتح لنا» (**سيرة الغزالي** ص 71).

ولهذا اعتبرنا عودته من المشرق إلى المغرب بداية حركته ولا سيما وأن ابن تومرت كان يسأل عن أخبار جبل درن موطن المصامدة[1].

ولما وصل مراكش عام (514 / 1120)[2] دخلت دعوته في طور جديد، فاتخذ مما اعتبره مفاسد الطبقة العليا مادة لوعظه، وهدفاً لأمره ونهيه، فكثر أتباعه. وبعد وقت قصير اضطره المرابطون إلى الخروج من مراكش[3]، فسار إلى أغمات. وفيها تبلور التحول في أسلوبه فخلع بيعة علي بن يوسف من أعناق تابعيه[4]. وعندها دخل مرحلة الثورة ثم سار إلى موطن قبيلته ونزل رباط إيجيليز سنة (514 / 1120)[5] وقد وفق في اختيار موضع ثورته. فالمصامدة هم عصبيته والمغرب «إذ ذاك وفي كل وقت هو القبائل»[6].

والمصامدة بوجه خاص لم يكونوا على وئام مع المرابطين الذين بنوا عاصمتهم

---

(1) **أخبار المهدي** ص 57.

(2) **الحلل الموشية** ص 82، **روض القرطاس** ص 110.

(3) اختلفت المصادر في صورة أحداث مراكش وكيفية إخراجه منها. راجع في ذلك: **أخبار المهدي** ص 67 — 70، **الكامل** جـ 10 ص 571 **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 140 — 141، **الحلل الموشية** ص 82، **روض القرطاس** ص 112 — 113.

(4) أنظر رواية ابن الراعي في **نظم الجمان**، ص 29.

(5) **أخبار المهدي** ص 72، **الكامل**، جـ 10 ص 571، **نهاية الأرب** ص 190 — 191، وذكر صاحب الحلل ذلك في سنة 510 / 1116 وهـو مناقض لما ذكره من قبل عن قدومه مراكش من المشرق في سنة 514 / 1120 (أنظر أعلاه من هنـا تعليق رقم 3 وقابله بـ**الحلل الموشية** ص 85). وابن القطان لا يورد إلا رواية ابن الراعي الذي يقول بسنة 515 / 1121، وفي النظم سقط أرجح أن روايات أخرى ذهبت فيه (أنظر **نظم الجمان** ص 29) وابـن خلدون يتفق مع رواية ابن الراعي (**العبر** جـ 6 ص 469). وهنا تجدر الإشارة إلى أن المراكشي وابن خلكان وصاحب الروض في إحدى رواياته يغفلون أمر إيجيليز وينسبون أحداثها لفترة تينملل (**المعجب** ص 187، **وفيات الأعيان** جـ 4 ص 141 — 142، **روض القرطاس** ص 113) ويبـدو أن الأمر اختلط عليهم لأن ابن تومرت ذهب إلى تينملل في طريقه إلى إيجيليز (**أخبار المهدي** ص 72) فظنوا ذهابه الأول ذهاب استقرار.

(6) كنون، عبد الله، **النبوغ المغربي** جـ 1 ص 103

مراكش بالقرب منهم ليذللوا من صعابهم[1]. وفي إيجيليز بدأ في تنظيم أتباعه. وظل عاماً يعظ ويذكر بأيام الله، ويهاجم الحكام لما استحدثوا من باطل، وأفشوا من ظلم، ويحض على الخروج عليهم ويوجب قتالهم لكفرهم، فتسامع به أهل الجبل فجاؤه أفواجاً[2]. ويذكر بالمهدي الذي أخبر عنه النبي ويتلـو الأحاديث في شأنه ويشوقهم لظهوره وميقاته[3]. ؟فلما أسلسوا له القيادة واستوثق من قبيلته ومنعة موضعه، أعلن مهديته[4] في رمضان 515 / 1121 [5] فبايعه أصحابه[6]، فدخلت دعوته في طور ثالث، هو مقارعة المرابطين بحد السلاح لاجتثاث حكمهم الباطل حسب رأيه، وإقامة الدولة الرشيدة على هدى التعاليم التي بشر بها أتباعه. ونستطيع أن نفرق بين مرحلتين في تطور ثورة الموحدين في هذا الدور: مرحلة إيجيليز ومرحلة تينملل.

أن فترة إيجيليز امتدت منذ بويع إلى سنة (518 / 1124)[7] عام هاجر إلى

---

(1) **العبر** جـ 6 ص 464.

(2) **الكامل** جـ 10 ص 571.

(3) **المعجب** ص 187.

(4) **نظم الجمان** ص 75، **الحلل الموشية** ص 83، **البيان إلمغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 68 واخطأ البيذق وجعلها في تينملل انظر **أخبار المهدي** ص 73.

(5) **نظم الجمان** ص 74، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 68، **الحلل الموشية** ص 87، **العبر** جـ 6 ص 469، وذكر ابن القطان في إحدى رواياته سنة 1120/514 (**نظم الجمان** ص 74)، وهذه رواية لا تتفق مع ما سبق أن بيناه من أمر هجرته إلى إيجيليز في سنة 1120/514 وبقائه عاماً يعظ وينظم نفسه وأتباعه، وذكرت بعض الروايات في سنة 1122/516 وسنة 1124/518 (راجع: **نظم الجمان** ص 33، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة جـ 4 ص 68 **ومفاخر البربر** ص 59) ويبدو لي أن الأمر اختلط في الرواية الأولى مع بداية حملات المرابطين على الموحدين التي لم تكن إلا في سنة 1122/516 وفي الثانية مع تاريخ الهجرة إلى تينملل. أضف إلى هذا أن البيعات كانت كثيرة في المناسبات وخاصة مع دخول قبائل جديدة.

(6) **الحلل الموشية** ص 85 ـ 86، 88.

(7) **نظم الجمان** ص 23، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 68، **العبر** جـ 6 ص 470 =

تينملل. وفي هذه المرحلة عمل على بسط نفوذه على مصامدة جبل درن، ووقف من المرابطين موقفاً دفاعياً واتبع مع المصامدة أسلوبين:

فقد أرسل طلبته دعاة[1]، ومن كابر وغدر أرسل عليه جنده غزاة. فطاعته هرغة وكدميوة وكنفيسة وهنتاتة وقبائل أهل تينملل[2]. وهزم الجيوش التي وجهها المرابطون إليه من السوس ثم مراكش، فغنم أموالاً وأسلحة وهيأت له انتصاراته الأولية دعاية واسعة بين البربر فجاؤه أفواجاً[3]. ولما سمى المرابطون الموحدين خوارجاً شن المهدي دعاية عظيمة عليهم فسماهم الحشم والزراجنة المجسمة[4]، ولما اشتدت عليه هجمات المرابطين طلب مكاناً حصيناً، فهاجر تينملل[5] لأن هزيمة الجبل قد وحّدت[6]. وفي هذه المرحلة من ثورته، طهر صفوفه من العناصر الرخوة أو المشاغبة التي يصعب قيادها[7] وآخى بين الموحدين[8]، وركز على تربيتهم[9]، ويبدو أن خطته العسكرية تحولت في عام 519 / 1125 من الدفاع إلى الهجوم، فأغار جنده على أحواز مراكش ووصلوا أغمات[10]. وفي عام 524 / 1130 ركز هجوماً على مراكش نفسها، لكنه مني

= وصاحب روض القرطاس كعادته في عدم الدقة في ذكر التواريخ ذكر 516 / 1122 أنظر ص 115.

(1) **نظم الجمان** ص 84 ـ 85، **أخبار المهدي** ص 132 ويخطىء في تاريخ ذلك.

(2) **نظم الجمان** ص 92 — 93.

(3) **الكامل** جـ 10 ص 572، **نظم الجمان** ص 81 ـ 84، 87 ـ 89، 90 ـ 91. **الحلل الموشية** ص 84، 90، **العبر** جـ 6 ص 469 — 470.

(4) **نظم الجمان** ص 85، **الحلل الموشية** ص 90 — 91.

(5) عن حصانة تينملل أنظر **نظم الجمان** ص 95، **الحلل الموشية** ص 92.

(6) **نظم الجمان** ص 94.

(7) **الكامل** جـ 10 ص 572 — 576، **نظم الجمان** ص 94، 97، 102 ـ 104، 114، 123، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 68 ـ 69، **نهاية الأرب** ص 191 — 194.

(8) **أخبار المهدي** ص 37 — 40، **نظم الجمان** ص 97.

(9) **الكامل** جـ 10 ص 572، **نظم الجمان** ص 94.

(10) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 75.

بهزيمة كبرى، ففقد فيها جنداً كثيراً وقادة عظماء هم نصف مستشاريه العشرة، ولم يلبث بعدها إلا قليلاً حتى توفي[1]. ومنذ أن تحولت خطته إلى الهجوم كانت قائمة على التحصن في الجبال دون النزول إلى السهول إلا للغارات السريعة الخاطفة[2]، فأزعجت غارات الموحدين المرابطين، فبنى المرابطون المراصد قرب مراكش لسد الطرق التي ينزل منها الموحدون إلى الأوطية وقد قام الفلاكي الأندلسي بدور كبير في ذلك[3]، وبلغت خشية المرابطين من الموحدين درجة عظيمة فسوروا مراكش[4].

وبوفاة المهدي تولى عبد المؤمن بن علي القيادة، وقد ورث تركة مثقلة. فهزيمة البحيرة ثم وفاة المهدي أثرتا على الروح المعنوية، فارتدت بعض القبائل، فأقام عبد المؤمن بتينملل يتألف القلوب ويحسن إلى الناس[5]. وأعاد الثقة إلى النفوس فباشر الموحدون حروبهم، ومع أول انتصار أخذ الناس يفدون عليه[6]، فأخضع المرتدين، وبانضمام الفلاكي الأندلسي بدأ الموحدون

(1) أنظر **نظم الجمان** ص 115 وما بعدها، **الحلل الموشية** ص 92، **المعجب** ص 192، 193 **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 75 — 76، Huici v. 2, pp. 83 — 84.

(2) **الكامل** جـ 10 ص 576، **نهاية الأرب** ص 194.

(3) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 75، **الحلل الموشية** ص 92، غير أن ابن القطان يجعل التحصينات في فترة إيجيليز وهذا ما نستبعده لأن هجمات الموحدين بدأت في تينملل (**نظم الجمان** ص 86).

(4) بدأ تسويرها في سنة (520 / 1126) بنصيحة ابن رشد الجد سنة (519 / 1125) أنظر (**البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 72-73، 75، **الحلل الموشية** ص 74 ـ 75، 80) ويخطىء ابن الوارق وابن القطان فيجعلانه سنة 522 / 1128 (**مفاخر البربر** ص 53، **نظم الجمان** ص 106 ـ 107) بينما توفي ابن رشد سنة 519 / 1125 (أنظر: **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 74).

(5) **الكامل** جـ 10 ص 578.

(6) أنظر هزيمة الموحدين لابن تاعيشت المرابطي سنة 525 / 1131 في **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 85. وراجع **نظم الجمان** ص 195 ـ 196.

يسيطرون على حصون المرابطين حول أغمات ويبسطون نفوذهم على منطقة السوس، على الرغم من بلاء الجند الرومي المرابطي بقيادة الربرتير[1]. وفي الوقت ذاته كان عبد المؤمن يبعث الطلبة لدعوة القبائل لأمره[2] في محاولة لكسبهم سلمياً. ومنذ سنة 530 / 1136 بدأ الموحدون بشن حملاتهم خارج منطقة السوس، فأغاروا على درعة وزناتة وتادلا في جبل غياثة واشتبكوا مع المرابطين في معارك ضارية[3]. ويبدو أن النجاح الأولي الذي كسبه الموحدون أغرى عبد المؤمن فخرج في سنة 534 / 1139 في حملته «الطويلة الأعوام»[4] التي انتهت بسقوط دولة المرابطين.

وقد تولى تاشفين بن علي أمر المواجهة كقائد أعلى[5]، ثم كأمير بعد وفاة والده في سنة 537 / 1143[6]. وفشل بالرغم من حشده عسكر سجلماسة وبجاية والأندلس[7]، وقتل في خضم الصراع (539 / 1145)[8]. وبالرغم من بلاء الجند

(1) **نظم الجمان** ص 193، 210 ـ 212، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 94.
Huici v; 1 p. 112.

(2) ابن القطان: **نظم الجمان** ص 212.
(3) اختلفت الروايات في تاريخ هذه الأحداث اختلافاً شديداً، راجع: **الكامل**؛ جـ 10 ص 578، **نظم الجمان** ص 225 ـ 226، 229 ـ 232، **روض القرطاس** 121 ـ 122 **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 96 ـ 98 وطبعة هويسي جـ 3 ص 11، **الحلل الموشية** ص 188، واعتمدنا ما رُوي نقلاً عن ابن صاحب الصلاة لقربه من زمن الأحداث.
(4) **البيان المغرب**، جـ 3 ص 13.
(5) أنظر ابن عذاري: **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 98 وطبعة هويسي جـ 3 ص 12.
(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 13 ـ 14، **الحلل الموشية** ص 106، **روض القرطاس** ص 107، **الإحاطة في أخبار غرناطة** جـ 1 ص 455.
(7) **البيان المغرب** جـ 3 ص 15، **الحلل الموشية** ص 107 ـ 108.
(8) **الكامل** جـ 10 ص 579 ـ 580: **البيان المغرب** جـ 3 ص 16، **مفاخر البربر** ص 58، **الإحاطة** جـ 1 ص 462، **روض القرطاس** ص 108.

الرومي بقيادة الربرتير[1] أخذ الموحدون وهران[2]، ثم تتابع سقوط المدن المرابطية. فسقطت تلمسان (539 / 1145)[3]، وسجلماسة[4]، وفاس 540/ 1145)[5]، وسلا[6]، وسبتة[7] وأغمات وطنجة (541 / 1146)[8]، ومراكش (شوال 541 / مارس 1147)[9] ووفدت جميع قبائل المصامدة طائعة لعبد المؤمن. ولكن الحكم الجديد لم يستقر من فوره، فالروح القبلية الكامنة في نفوس المغاربة، حفزها نصر المصامدة فانبعثت في ثورة عاتية عارمة، فقام محمد بن عبد الله بن هود الماسي بالسوس، وتلقب بالهادي وسيطر على البلاد ما عدا مراكش وفاس. واستطاع عبد المؤمن القضاء عليه في ذي الحجة 541/1147[10]، فأغرى نجاح الماسي في البداية قبائل دكالة وبرغواطة فثاروا[11]، وأرادت الجيوب المرابطية استغلال تلك الثورة لاستعادة سلطتها، فقام القاضي عياض في سبتة، وبايع بني غانية في ميورقة، وتحالفوا جميعاً مع دكالة وبرغواطة. ولكن فتنتهم أخمدت وحركتهم تبددت، وخلص الأمر لعبد المؤمن عام 543/1148[12]. ودخلت دولة الموحدين في طور جديد هو عصر الازدهار.

(1) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 98.
(2) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 18.
(3) **الكامل** جـ 10 ص 581، **البيان المغرب** جـ 3 ص 18، **مفاخر البربر** ص 58 ـ 59.
(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 18.
(5) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 19 ـ 20، **الحلل الموشية** ص 111 ـ 112، **الاستبصار** ص 182.
(6) **الكامل** جـ 10 ص 582، **الحلل الموشية** ص 112، **مفاخر البربر** ص 59.
(7) **البيان المغرب** جـ 3 ص 20، **مفاخر البربر** ص 59.
(8) **البيان المغرب** جـ 3 ص 23، **روض القرطاس** ص 123.
(9) أكثر الروايات على ذلك، راجع **الاستبصار** ص 202، **البيان المغرب** جـ 3 ص 23، **الحلل الموشية** ص 114، **مفاخر البربر** ص 59، **الإحاطة** جـ 1 ص 192، ولا يخالف إلا المراكشي ويجعل الفتح في سنة 537 / 1143 (**المعجب** ص 202) وقد بيّنا أن المراكشي كتب في المشرق من ذاكرته ومن الصعوبة بمكان اعتماد ما يورد من تواريخ للأحداث.
(10) **البيان المغرب** جـ 3 ص 26، **الحلل الموشية** ص 121، **روض القرطاس** ص 123.
(11) **الكامل** جـ 10 ص 585 ـ 586، **نهاية الأرب** ص 202.
(12) **روض القرطاس** ص 124.

والعوامل الأساسية التي أدت إلى انتصار الموحدين وسقوط المرابطين تكمن في حاليهما قوة وضعفاً. فالمهدي ابن تومرت بذر بذرته الأولى في تربة المصامدة الساخطين والناقمين على المرابطين، وعرف كيف يصهر قبائلهم في وحدة إدارية وعقائدية، يسرت قيادتهم، وأسعفت على إذكاء روح الحماسة في نفوسهم، فاستهانوا بالصعب واستيسروا العسير[1]. وقابلهم عدو مفكك الأوصال، ومنهوك القوة، عصف بكيانه إهمال خلفائه لأمر دولتهم[2]، وانشغال أمرائه بملاذهم[3]، واستبداد كبار الأمراء بالأمر، واستعلاء الفقهاء على الناس[4]، فانهارت الإدارة وضعف الجيش وتخلت قبائل المرابطين عن بعضها في أدق الساعات وأحرج الأوقات[5]. فتفوق عليهم جيش الموحدين انضباطاً عسكرياً، وتنظيماً وخططاً حربية[6]، وروحاً وثابة، وعزمة قوية فكان لهم النصر.

عصر الازدهار:

بقضاء عبد المؤمن على الجيوب المرابطية عام 543 / 1148 دخلت دولته في عهد ازدهارها فاتسمت بالتوسع والعمران والرفاه المادي والنهوض الفكري، وشملت هذه الفترة خلافة يوسف ويعقوب المنصور وأكثر خلافة الناصر. (558 - 610 / 1162 — 1213).

---

(1) لقد وجد ابن خلدون خير مثال في الدعوة الموحدية في نظرته عن العصبية والدعوة الدينية وأثرهما في قيام الدول أنظر العبر جـ 1 ص 382 - 383.

(2) يقول ابن عذاري عن علي بن يوسف في آخر أمره «امتنع عن الإعطاء لأجناده حتى رجع أكثرهم يكرون دوابهم» البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 102.

(3) أنظر مقتل سير بن علي في نظم الجمان ص 245.

(4) المعجب ص 177، 186.

(5) أنظر كيف انحازت مسوفة للموحدين بعد وفاة علي بن يوسف في البيان المغرب جـ 3 ص 13 ـ 14.

(6) البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 99 ـ 100 وطبعة هويسي جـ 3 ص 14، الحلل الموشية ص 106 ـ 107.

التوسع:

أثناء حكم علي بن يوسف بدأ حكم المرابطين يضعف في الأندلس، وضغط النصارى يزداد شدة، فأخذت أرغون سرقسطة سنة 512/1118. وبقيام ثورة الموحدين وتصاعدها شُلت حركة المرابطين في الأندلس في بداية الأمر، فاستطاع ابن رذمير أن يخترق الأندلس من شمالها إلى جنوبها في سنة 519 / 1125 من غير مقاومة تذكر[1]. وانتعشت مقاومة المرابطين بقدوم تاشفين بن علي سنة 523 / 1129[2] فحد من خطورة الزحف النصراني، وسقاهم من الهزائم كؤوساً[3]، ولكنه استدعي إلى مراكش عام 523 / 1128 بأمر أبيه[4]، وتفاقم أمر الموحدين فسحبت الجيوش المرابطية من الأندلس، فضرب النصارى على جهاتها، وكثر المنتزون[5]. فأخذ النصارى أربلية[6] وشنترين وباجه وماردة وأسبونة والمرية وبياسة وجيان وطرطوشة وحصون لاردة[7] وقامت الأندلس على المرابطين في سنة 538 / 1143 [8]، واستبد أهل كل بلد بناحيتهم، ولم يظل على طاعتهم سوى غرناطة وإشبيلية. فقام بشرق الأندلس عبد الرحمن بن عياض، وخلفه محمد بن سعد بن مردنيش، وفي المرية ابن الرميمي، وفي

---

(1) الكامل جـ 1 ص 631، نظم الجمان ص 109 ـ 111، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 69 ـ 72، الحلل الموشية ص 75 ـ 79، الإحاطة جـ 1 ص 114.

(2) الباب المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 79 ـ 80، الإحاطة جـ 1 ص 457، ويحددها صاحب روض القرطاس بسنة 520 / 1126 (ص 106) بينما يذكرها هويسي سنة 522 / 1128 أنظر مقالة «علي بن يوسف وأعماله في الأندلس» تطوان، 1958 ـ 1959 العددان 3، 4 ص 159 ، 175.

(3) راجع نظم الجمان ص 181، 182، 197 ـ 198، 200، 201، 215، 217، 218 ـ 222، 227 ـ 228. البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 81، 84، 85، 88 - 89 ، 90 ـ 91، الإحاطة جـ 1 ص 531 ـ 459 ـ 460.

(4) المصادر ذاتها ص 233، جـ 4 ص 96، جـ 1 ص 531 ـ 532.

(5) المعجب ص 208، الحلل ص 98 ـ 99.

(6) نظم الجمان ص 245.

(7) الكامل جـ 11 ص 121 ـ 122، 136، نهاية الأرب ص 203.

(8) الحلل الموشية ص 109.

جيان ابن همشك، وفي غرب الأندلس أحمد بن قسي وغيرهم كثير[1].

وبيدو أن عبد المؤمن كان يطمع في الأندلس، والمغرب لم يخلص له بعد[2]، ففي أول عام 539 / 1144 بايعه ابن قسي ثم نكث[3]. وفي آخر العام دانت له شريس وطريف والجزيرة الخضراء[4]. وانتصاره في المغرب جعل أعيان غرب الأندلس يتشوفون إلى الموحدين، ويتنافسون في الهجرة إليهم[5]. فجاءت بيعة إشبيلية عام 541 / 1147[6]. ولم يتفرغ عبد المؤمن لأمر الأندلس إلا بعد أن خلص له المغرب عام 543 / 1148. وكان عليه أن يقضي على بقايا المرابطين في قرطبة وغرناطة وابن مردنيش في شرق الأندلس. فوالى إرسال البعوث إليها بقيادة الشيخ أبي حفص عمر الهنتاتي[7]، وتتبع سير الأحوال فيها[8]، ففتحت جيان وقرطبة وقرمونة[9]، وفي 548/ 1153 أرسل لابن مردنيش معذراً منذراً[10]. وفي 1157/552 سلمت غرناطة فانقرض أمر المرابطين في الأندلس وتلتها المرية وبياسة وأبذة[11]. واستغل ابن مردنيش وصهره ابن

(1) المعجب ص 208 ـ 212.

(2) يروي صاحب روض القرطاس (ص 122 - 123) أن عبد المؤمن سير جيشاً إلى شريس وهو محاصر تلمسان.

(3) البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 105 ويجعله ابن الخطيب سنة 540 / 1145 (أعمال الأعلام (ليفي) ص 251).

(4) أنظر روض القرطاس ص 122 ـ 123.

(5) المعجب ص 212، أعمال الأعلام (طبعة ليفي) ص 265.

(6) الكامل جـ 11 ص [illegible]، نهاية الأرب ص 202.

(7) رسائل موحدية ص 11 ـ 13، الكامل جـ 11 ص 150 ـ 151، 156 ـ 157.

(8) المن بالإمامة ص 448، البيان المغرب جـ 3 ص 29 - 30.

(9) رسائل موحدية ص 13 ـ 17، روض القرطاس ص 125.

(10) انظر نص الرسالة في رسائل موحدية ص 35-37،وصبح الأعشى جـ 6 ص 443 ـ 445 وقد أشار يوسف لهذا الخطاب بعد ذلك انظر رسائل موحدية ص 148.

(11) عن هذه الأحداث راجع: رسائل موحدية ص 73-80، الكامل جـ 11 ص 223-224، الإحاطة جـ 1 ص 173 غير أنه في ص 279 يجعلها في سنة 551 / 1156 بينما يوردها صاحب روض القرطاس في سنة 546 / 1151 (ص 126).

همشك وحلفاؤهم النصارى غيبة عبد المؤمن في غزوة إفريقية واستردوا مدناً وحصوناً[1]. فأمر عبد المؤمن ببناء مدينة جبل طارق لتكون مركزاً للموحدين وأعمالهم في الأندلس[2]. ورغم أنه جاز إلى الأندلس في ذي القعدة 555 / 1160 إلا أنه لم يستطع القضاء عليهم أو الحد من فعاليتهم[3]. فلما رجع إلى المغرب تعاظم خطرهم واشتدت فتنتهم حتى دخل ابن همشك غرناطة سنة 557 / 1162 فاستعيدت منه[4]. فشرع عبد المؤمن في الاستعداد لغزوهم وفي أثناء ذلك توفي عام 558 / 1163[5]، فتصاعدت أعمال ابن مردنيش وصهره ابن همشك وحلفائه النصارى[6]. فاختلف ابن همشك مع ابن مردنيش ووحد ابن همشك سنة 564 /1169[7]، فقلب ميزان القوة في شرق الأندلس مما يسر ضمها إلى الموحدين عام 567 / 1172[8]، وخضعت إسبانيا الإسلامية كلها لحكم الموحدين، وبلغ توسعهم مداه في الجبهة الأندلسية في ختام القرن لما ضم الخليفة الناصر منورقة وميورقة ويابسة[9].

(1) راجع المن بالإمامة ص 115 ـ 120، 126 ـ 127، 145 ـ 146، البيان المغرب جـ 3 ص 40 ـ 41، أعمال الأعلام (طبعة ليفي) ص 361.

(2) رسائل موحدية ص 97 ـ 98، المن بالإمامة ص 136 ـ 138.

(3) المن بالإمامة ص 147 ـ 172، البيان المغرب جـ 2 ص 45 ـ 48، الحلل الموشية ص 129، والمراكشي وصاحب روض القرطاس كعادتهما في عدم الدقة في ذكر تاريخ الأحداث يجعل الأول الجواز في سنة 538 / 1144 والثاني يجعله في 556 / 1161 (المعجب ص 226، روض القرطاس ص 130 - 131).

(4) المن بالإمامة ص 187 ـ 202، البيان المغرب جـ 2، ص 50 ـ 54.

(5) المن بالإمامة ص 187 ـ 202، المعجب ص 235، البيان المغرب جـ 3 ص 51، 54 ـ 55.

(6) المن بالإمامة ص 372 ـ 374، البيان المغرب جـ 3 ص 79 ـ 80، 54 ـ 55.

(7) المصدران ذاتهما ص 388 - 390، جـ 3 ص 82.

(8) أنظر أحداث ذلك في المن بالإمامة ص 401 - 407، 461، 470 - 474، المعجب ص 248 - 250، الكامل جـ 11 ص 374، وفيات الأعيان جـ 6 ص 131، البيان المغرب جـ 3 ص 85 ـ 87، 93 ـ 96، أعمال الأعلام (طبعة ليفي) ص 262 ـ 263.

(9) اختلفت المصادر في سنة ذلك راجع المعجب ص 315، البيان المغرب جـ 3 ص 215، روض القرطاس ص 153، نهاية الأرب ص 230، الروض المعطار ص 189.

ومنذ أن أخضع عبد المؤمن المغرب لسلطانه كان اتجاه توسعه في شعبتين: أندلسية وإفريقية. وسار الفتح فيهما في وقت واحد. ففي عام 547 / 1152 فتح مملكة بني حمّاد الصنهاجيين[1]، رغم استنجادهم بالعرب الهلالية من إفريقية[2]، فقد دخل عبد المؤمن بجاية عنوة بمساعدة وزير الصنهاجيين أبي محمد ميمون بن علي بن حمدون[3]. ومنذ عام 551 / 1156 بدأ حكم الصقليين يضعف في إفريقية، وفقدوا سيطرتهم على كثير من المدن، ولم يستطيعوا الحفاظ على المهدية وزويلة إلا ببذل الأموال للعرب الهلالية[4]. ففتح عبد المؤمن في حملته عام 554 — 555 / 1159 — 1160 تونس والمهدية وبلاد الجريد وطرابلس[5]، فوضع حداً لسيطرة النورمان وأخضع القبائل العربية الهلالية.

وإذن ففي عصر الخلفاء الأربعة الأول بلغت الدولة الموحدية أقصى اتساعها من طرابلس شرقاً إلى المحيط غرباً، ومن الصحراء الإفريقية جنوباً[6] إلى جبال الشارات بالأندلس شمالاً. فاحتكت الدولة الموحدية بدول معاصرة كثيرة: دول النصارى في إسبانيا ودولة النورمان في صقلية ودولة الأيوبيين في مصر. وضمت هذه الأرض الشاسعة عناصر متعددة وقبائل متنافرة فكثرت الثورات والفتن.

---

(1) **رسائل موحدية** ص 17 ـ 22، 26 ـ 34، **الكامل** جـ 11 ص 158، **روض القرطاس** ص 126، غير أن المراكشي يخالف ويجعل كل ذلك عام 540 / 1146 (**المعجب** ص 206).

(2) **رسائل موحدية** ص 29 ـ 32.

(3) المصدر ذاته ص 20، **الحلل الموشية** ص 123 - 124.

(4) **الكامل** جـ 11 ص 203 ـ 205.

(5) راجع عن هذه الحملة: **رسائل موحدية** ص 101 - 111، **المعجب** ص 228 - 230، **الكامل** جـ 11 ص 241 - 245، **البيان المغرب** جـ 3 ص 39، **الحلل الموشية** ص 128 - 129، **روض القرطاس** ص 129 - 130، **نهاية الأرب** ص 210 - 213.

(6) يقول صاحب كتاب الاستبصار وهو معاصر لفترة الخليفة المنصور أن «كلمة التوحيد والهداية في بلاد الصحراء متصلة من طرابلس إلى مدينة غانة وكوكو» (**الاستبصار** ص 111) ويذكر عن منطقة تلمسان أن حدّها هو أول الصحراء من مدينة تنزل على الطريق إلى سجلماسة (**الاستبصار** ص 176).

التفوق على الدول المعاصرة:

بفضل الجيش المنظم والأسطول القوي كان لخلفاء هذه الفترة النصر الحاسم في كل صراع مع من عاصرهم من ملوك وأمراء. وكان صراعهم مع دول إسبانيا المسيحية وصقلية مباشراً، بينما لم تسنح لهم فرصة للنزاع المباشر مع الأيوبيين.

في الأندلس أوقفوا زحف الممالك المسيحية. وتجلت قدرتهم في انتصارهم العظيم في موقعه الأرك سنة 591 / 1195[1]. وتفوق الموحدين في عصر الازدهار هذا دفع بعض أمراء المسيحيين إلى أن يتحالفوا معهم ويحاربوا في صفهم[2]، ومن ظل على عدائه كان يغتنم انشغال الخلافة بأحداثها الداخلية ـ وكانت كثيراً ما تقع في المغرب أو إفريقية ـ فيشن حرباً شعواء، ولكن الموحدين كانوا يقفون في وجههم ويجرعونهم من الهزائم كؤوساً، فيضطرون لطلب السلم والمهادنة[3]. وبالنتيجة استرد الموحدون مدناً وحصوناً كان المسيحيون قد استولوا عليها من قبل مثل باجة، وشلب، وبابرة وقلعة رباح، وشلبطرة[4]، وتوغلوا في أراضي المسيحيين غزاة فوصلوا مجريط ووادي الحجارة[5].

تبين الصقليون تفوق الموحدين عليهم عسكرياً لا سيما في البحر منذ أن أجلوهم عن إفريقية، فسعوا لمصالحتهم، وأبرموا السلم مع يوسف بن عبد المؤمن (576 / 1180)[6] وظلوا على علاقة طيبة معهم حتى انقرض أمر بني عبد

---

(1) **المعجب** ص 282، **الحلل الموشية** ص 133.

(2) **رسائل موحدية** ص 238، **المن بالإمامة** ص 368-372، 380-381، 400 **البيان المغرب** جـ 3 ص 80، 85.

(3) راجع **رسائل موحدية** ص 221 ـ 222، 283، **المن بالإمامة** ص 526 ـ 527 **المعجب** ص 283.

(4) **المعجب** ص 283، **وفيات الأعيان** جـ 65 ص 8، **البيان المغرب** جـ 3 ص 175، 238.

(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 203.

(6) **الكامل** جـ 11 ص 468، **نهاية الأرب** ص 220.

المؤمن. ولكنهم كانوا إن وجدوا فرصة لإضعافهم لا يفوتونها، فلهذا نجدهم يساعدون الميورقيين لاستعادة جزيرتهم لما فقدوها في سنة 581 / 1185[1].

وكانت علاقات الموحدين بالأيوبيين متوترة وبصفة خاصة أيام المنصور. ولما دخل الأغزاز المصريون إفريقية، وأثاروا الفتن والثورات بالتعاون مع العرب الهلالية ثم بني غانية، أحفظ ذلك الموحدين عليهم واعتبروه بتدبير من حكام مصر، والأيوبيون كانوا يعلمون ذلك[2]، ولا سيما أنهم كانوا يعطفون على بني غانية إن لم نقل قد ساعدوهم[3]. واتضحت النوايا عندما طلب صلاح الدين الأيوبي مساعدة الموحدين البحرية فلم يستجب المنصور[4] بل صرح بنيته في غزو مصر. غير أن ظروف الدولتين حالت دون الصدام المسلح، فكل منهما كانت مشغولة بحملات خارجية متزايدة.

التصدي للثورات الداخلية:

ذكرنا فيما سبق أن تاريخ المغرب هو تاريخ القبائل، والقبيلة لا تعرف سلطاناً خارج نطاقها، ولا ترقى لفهم مسألة الدولة، وعرف ابن تومرت هذه الحقيقة، فوضع نظاماً حفظ به وحدة قبائل الموحدين، وأبقت تلك القبائل على وحدتها طوال عهد ازدهار الدولة، ولما كانت كلها من المصامدة فنجاحها أغرى المجموعات الأخرى، فانطلقت في ثورات متعددة كما بيّنا آنفاً. وتكررت

(1) البيان المغرب جـ 3 156 ـ 157.

(2) أنظر خطاب صلاح الدين لرسوله ابن منقذ عند أبي شامة في الروضتين جـ 2، ص 171، وقد اختلف فيمن دفع الأغزاز إلى إفريقية فقد قيل صلاح الدين (الرحلة ص 111 ـ 112، العبر، جـ 6 ص 394، صبح الأعشى، جـ 13 ص 87) وقيل تقي الدين ابن أخ صلاح الدين (الروضتين جـ 1 ص 260) وبعد بحث المسألة لم نجد سوى طموح الأغزاز أنفسهم دافعاً ولا سيما أن العصر كان مواتياً.

(3) راجع سعد زغلول عبد الحميد «العلاقة بين صلاح الدين الأيوبي وأبي يوسف يعقوب المنصور» مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1952 ـ 1953 ص 84 ـ 100، الصحراوي، جولات في تاريخ المغرب ص 69 ـ 101.

(4) المعجب ص 284.

ثوراتهم في جبال غمارة وبلاد صنهاجة[1]، ومنطقة السوس[2] كلما واتت الظروف وقد تمكن الخلفاء الثلاثة الأول من إخمادها.

وساوق ثورات القبائل المغربية فتن أشد وأعتى في إفريقية (تونس)، لعب الدور الأساسي فيها العرب الهلالية والأغزاز ثم الميورقيون، وتصاعد الخطر لما تحالفوا جميعاً. وعقب كل فتنة إفريقية اضطر الخلفاء للخروج بأنفسهم لإخمادها، وهذا ما فعله يوسف والمنصور ثم الناصر. ولم ينجح أحدهم في القضاء النهائي على أهل الفتنة، ولكنهم حدوا من الخطر، وأبقوا على الأثر. وقد حال دون القضاء المبرم أن الثورات كانت تندلع وجيوش الخلافة في أشد حالات المجابهة مع القوى المسيحية في إسبانيا، هذا بالإضافة لطبيعة المنطقة الصحراوية وبعدها عن العاصمة. وبالرغم من ذلك فقد نجح خلفاء عصر الازدهار في إخماد ثورات المغرب والحد من الخطر والفتن بإفريقية، الأمر الذي لم يتيسر للدولة في فترة انحلالها.

التقدم الاقتصادي:

إن تفوق الموحدين على أعدائهم في الخارج والثائرين في الداخل، مكنهم من فرض الأمن، والاستقرار في ربوع دولتهم وفي البحر الذي حولهم. وقد تبين خلفاؤهم الارتباط بين حالة الأمن والوضع الاقتصادي، فشدد عبد المؤمن في أمر قطاع الطرق، ويروي ابن شداد فيما نقله عنه النويري أن عبد المؤمن قتل حفاظ محلة قرب بجاية سرقت فيها أمتعة أحد تجار المهدية[3]، وتابع يوسف والمنصور هذه السياسة ويقول ابن صاحب الصلاة عن أيام يوسف «يسير الراكب حيث شاء من بلاد العدوة في طرقها من جبلها وسهلها آمناً في

(1) المن بالإمامة ص 307 ـ 321، 329، الكامل جـ 11 ص 312 ـ 313، البيان المغرب جـ 3 ص 69 ـ 72، 110، روض القرطاس ص 153.

(2) المن بالإمامة ص 360، المعجب ص 315 ـ 316، البيان المغرب جـ 3 ص 76 ـ 77، 215.

(3) نهاية الأرب ص 215 ـ 216.

نفسه وماله لا يخاف إلا الله أو الذئب»[1]، ويذكر صاحب روض القرطاس عن عهد المنصور مثل هذا القول[2]. ونتيجة للأمن والاستقرار اتسعت الزراعة وراجت التجارة ونهضت الصناعة وكثرت المجابي وبلغت الدولة في ازدهارها الاقتصادي حالة «لم ير أهل المغرب أياماً قط مثلها»[3].

والمتصفح لكتاب **الاستبصار في عجائب الأمصار** الذي كتب في هذه الفترة يلمح التوسع الزراعي في كثرة المحصولات وتنوعها[4]. ولا ريب في أن توسع أراضي الدولة وتنوع مناخها له فضل في ذلك كبير، ولكن الفضل الأكبر يعود إلى سياسة الدولة نفسها. فالخلفاء غرسوا كثيراً من البساتين[5]، وحثوا الناس على التوسع في الزرعة، وأشركوا الجند في الحصاد في بعض الأوقات[6]، وعملوا على حماية الزراعة من الثورات والفتن[7].

وتجلت النهضة الصناعية[8] في استغلال المعادن[9]، وصناعة السفن التي انتشرت دورها في السواحل[10]، وإنتاج السلاح، والمصنوعات الزراعية وخاصة المنسوجات والسكر والزيت[11].

---

(1) **المن بالإمامة** ص 286، **البيان المغرب** جـ 3 ص 65، 138.
(2) **روض القرطاس** ص 143.
(3) **المعجب** ص 256.
(4) **الاستبصار** ص 113، 116، 117، 119، 147، 150، 153، 210.. إلخ.
(5) أنظر عن بحائر مكناسة ومراكش **الاستبصار** ص 187، 210، 211.
(6) رسائل موحدية ص 215، **البيان المغرب** جـ 3 ص 225.
(7) المصدران ذاتهما ص 184 ـ 185، جـ 3 ص 152 ـ 153.
(8) راجع عن النهضة الصناعية ما أورده محمد المنوني في كتابه **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين** ص 253 ـ 270.
(9) عن المعادن في هذه الفترة أنظر:
المعجب ص 362 ـ 363.
الاستبصار ص 181، 212.
(10) **الاستبصار** ص 120، 130، **الاستقصا** جـ 2 ص 143.
(11) انظر **الاستبصار** ص 113، 118، 154، 170، 173، 211-212.

ورافق هذه النهضة الزراعية والصناعية اتساع في التجارة الداخلية والخارجية فقد تاجروا مع المشرق العربي وبلاد السودان وأوربا وعقدوا الاتفاقات التجارية[1].

ازدهار العمران:

من سمات عصر الموحدين في طور ازدهاره العمران الواسع. فقد أصلحوا الطرق ومدوا الجسور، وأقاموا مدناً جديدة، وأصلحوا أخرى قديمة، وشيدوا المساجد والمدارس والمستشفيات[2]. ولعل أبرز معالم النهضة العمرانية في هذه الفترة تتجلى في عمليات جلب المياه للمدن أو المؤسسات أو المزارع[3]. وفي الفنون الجميلة كالتزويق وعمل الفسيفساء[4]، والحصون والمنارات.

النهضة العلمية:

إن ازدهار المعارف وتنوعها من سمات العصر الموحدي البارزة[5]، فقد «استوت الشخصية العلمية للغرب الإسلامي في صورتها التامة»[6] بفضل من طابع الدولة العقائدي وتشجيع الخلفاء والسادات بني عبد المؤمن: بما أجزلوا من عطاء لأهل الفكر والأدب، وما أسسوا من مدارس وما شيدوا من مساجد، وما

---

(1) أنظر Julien; v. 2, pp. 122 — 124.
المغرب عبر التاريخ جـ 1 ص 316 ـ 317.
(2) نكتفي هنا بالإشارة لهذه المظاهر وسنفصلها في الفصول القادمة.
(3) **الاستبصار** ص 137 ـ 138، 140، 180 ـ 181، 209، 260.
(4) محمد المنوني: **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين** ص 267 وما بعدها.
(5) راجع عن الحياة الفكرية: **الأدب الأندلسي** جـ 1 ص 79 ـ 84، **النبوغ المغربي في الأدب العربي** جـ 1 ص 110 ـ 171، **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين** ص 21 ـ 234، محمد بن شريفة: **أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي** ص 24 ـ 28 فصفحاته رغم قلتها فقد أحاط المؤلف بالموضوع في شمول ودقة وخاصة قد اعتمد كثيراً على معلومات مخطوط الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، وانظر ما أورده بالنثيا من مقاطع في كتابه **تاريخ الفكر الأندلسي**.
(6) ابن شريفة: **أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي** ص 24.

نظموا من خزائن للكتب، وما وفروا من جو من الحرية أرحب من الجو الذي وفره المرابطون، فحدوا من شوكة الفقهاء المالكيين.

هذا بالإضافة لما للمنافسة بين مشرق الإسلام ومغربه، والعدوتين الأندلسية والمغربية من أثر في إثراء الحياة الفكرية والأدبية، فغذتها بروح وثابة كان لها الفضل في تدوين كثير من المؤلفات. ولكل هذه العوامل تشعبت فنون المعرفة وكثر العلماء في كل فن.

لقد نادى الموحدون بالاجتهاد والرجوع إلى الكتاب والسنة، فزاد اهتمام الناس بالقرآن وعلومه، والحديث وروايته. فظهر مفسرون عظام كأحمد بن مسعود القرطبي (ت 601 / 1204)، وأبي الحجاج يوسف بن عمران المزدغي (ت 655 / 1257)، وأبي الربيع الكلاعي (ت 632 / 1236)، ومحدثون كبار كابني دحية أبي الخطاب (ت 633 / 1236) وأبي عمر (ت 634 / 1237)، وابن القطان الفاسي (ت 628 / 1231). وكثرت العناية بدراسة أصول الفقه والكلام وبرز فيهما أبو عمر عثمان بن عبد الله بن عيسى السلالجي (ت 574 / 1178) وأبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الفندلاوي (ت 596 / 1200).

ونالت علوم العربية وآدابها حظاً عظيماً وللدلالة على ذلك يكفي أن نذكر ضاء القرطبي (ت 592 / 1196)، وابن هشام اللخمي الإشبيلي (570 / 1175)، خروف (ت 602 / 1212)، وأبا موسى الجزولي (ت 607 / 1210). ونفقت سوق الأدب من شعر ونثر لحاجة الدولة إلى ناطقين باسمها، وكتاب في دواوينها، هذا عدا ما للرفاه المادي من أثر في ازدهار الأدب وتنوع أغراضه. وإذا أخذنا الشعر مثلاً، مصداقاً لقولنا، نجده قد تعددت ضروبه، وكثرت أغراضه، وبرز أعلام في كل فن: كابن حزمون في الهجاء، وابن سهل (ت 649 / 1251) في المجون، وابن قسوم الإشبيلي (ت 639 / 1242) وأبي زيد الفازازي (ت627/ 1230)، في الزهد، وابن عربي (ت 638 / 1240) وأبي الحسن الششتري (ت 668 / 1270) في الشعر الصوفي، وأبي العباس الجراوي (ت 609 / 1212) وابن حبوس (ت 570 / 1175) وابن المنخل (ت 560 / 1165) في المدح.

وبلغ المغرب الإسلامي في علوم التاريخ والجغرافيا والرحلات والتصوف والفلسفة والطب شأوا لم يبلغه من قبل. ولهذه الحقبة انتمى ابن صاحب الصلاة (ت 594 / 1198) وعبد الواحد المراكشي (ت 621 / 1224) والشريف الإدريسي (ت 562 / 1166) وصاحب كتاب الاستبصار (ت السادس / الثاني عشر)، وابن جبير (ت 614 / 1217) وابن سعيد المغربي (ت 685 / 1286) وشب في أحضانها ابن الآبار (ت 658 / 1260) وابن عذاري المراكشي، وابن عبد الملك المراكشي، وابن الزبير، ونبغ فيها عبد الملك بن زهر (ت 557 / 1162)، وأبو بكر بن طفيل (581 / 1185)، وابن رشد (ت 595 / 1198) وابن ميمون (ت 600 / 1204)، وابن البيطار (ت 645 / 1248)، وقد سبق أن أشرنا إلى ابن عربي والششتري في أعلام الشعر، وهما من أشهر أعلام التصوف في هذه الفترة، هذا بالإضافة لابن حرزهم (ت 559 / 1164) وابن سبعين (ت 669 / 1270). وغيرهم كثير.

ولم يكن حظ النساء من هذه الحياة الفكرية بقليل، فقد اشتركن في ضروبها المختلفة بقدر غير يسير[1].

طور الانحلال والسقوط:

مع مطلع القرن السابع / الثالث عشر دخلت الدولة في دور الانحلال. وتصور الروايات وفاة يوسف المستنصر (620 / 1223) «آخر ضخامة» الدولة الموحدية لما أعقبها من نزاع على الخلافة بين أفراد الأسرة المؤمنية عصف بدولتهم[2]، ونقطة بداية الانحدار من القمة إلى السفح، فيما أرجح، هي أواخر فترة الخليفة الناصر رابع خلفاء الموحدين ولقد أثبت فشله في إدارة الدولة المترامية الأطراف بمركزية متحكمة يوم عين والياً على إفريقية بسلطات استثنائية

(1) راجع عنهن النبوغ المغربي جـ 1 ص 144، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ص 29، 33 ـ 35.

(2) المعجب ص 329، الحلل الموشية ص 135، محمد المنوني «الإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال»، دعوة الحق (دجنبر 1962) ص 57.

في عام 603 / 1207[1]. وأعقب ذلك فشله الكبير في الوقوف أمام النصارى في إسبانيا يوم العقاب (609 / 1212) التي كان فيها هلاك آلأندلس ولم تقل بعدها دولة الموحدين العثرة[2]. وختم حياته بتولية صبي غر فتغلب عليه أشياخ الموحدين[3]. وبوفاته توالت مظاهر الانحلال وسنشير لها في إيجاز ونترك للفصول التالية من الرسالة الكشف عن تفاصيلها.

إن نزاع السادة بني عبد المؤمن على الأمر أتاح فرصة لمراكز القوة للتنفذ في شئون الدولة، لا سيما أشياخ الموحدين. فتسلط الأشياخ، وسيطر الوزراء، واستبد الولاة. فضعفت الإدارة، واختل الجيش، واندثر الأسطول. وبالنتيجة كثرت الثورات، وضعف الخلفاء عن التصدي لها، فضلاً عن مجابهة القوى الخارجية، بل واستعانوا بالنصارى في سبيل القضاء عليها[4]. وانهارت الأوضاع الاقتصادية فتوقفت الحراثة[5] وحركة العمران وأصاب الدمار ما شيد في دور الازدهار[6]. وذبلت الحياة الفكرية وانتقل الأدباء والشعراء والعلماء إلى تونس حيث وفر الحفصيون جواً من الاستقرار. وتقلصت أراضي الدولة وكانت الأندلس السباقة للانفصال، فقام أبو عبد الله محمد بن هود بمرسية (625 / 1228) وحكم تحت شعار العباسيين تقرباً إلى العامة[7]. ولما نكث موحدو مراكش بيعة المأمون، واضطر لمغادرة الأندلس «خلا الجو لابن هود وانتهز النصارى الفرصة»[8]، فسيطر ابن هود على معظم الجزيرة التي قام كل بلد فيها على من

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 225، الرحلة ص 362، العبر جـ 6 ص 583، الإحاطة جـ 1 ص 320، الزركشي: تاريخ الدولتين ص 18، المؤنس ص 131.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 241، روض القرطاس ص 159.

(3) البيان المغرب جـ 3 ص 243.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 264، روض القرطاس ص 167، الإحاطة جـ 1 ص 419.

(5) الذخيرة السنية ص 35.

(6) روض القرطاس ص 29، الذخيرة السنية ص 66.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 225 ـ 228، روض القرطاس ص 182، اللمحة البدرية ص 31.

(8) الإحاطة جـ 1 ص 430.

به من الموحدين، ودخلت الأندلس في عهد طوائف ثالث، ولم تخضع مناطقها ثانية لسلطة مراكش إلا اسمياً لما بايع بنو الأحمر الرشيد لفترة قصيرة[1].

ويسر انقلاب المأمون على مبادىء الدولة الموحدية، استقلال الحفصيين بإفريقية (627 / 1230)[2]، وفشلت آخر محاولة لاستردادها في عهد السعيد (646/ 1248)[3]، وتكرس انفصالها يوم أعلن أبو عبد الله الحفصي نفسه خليفة (647 / 1249)[4]، ونازع موحدي مراكش السيادة على أكثر مناطق الدولة.

وبانفصال الأندلس واستقلال إفريقية لم يبق لخلفاء مراكش سوى المغرب الأقصى الذي لم يعد لهم نفوذ على بواديه[5]. فقد استبد بها عرب الخلط وسفيان والمعقل ثم بنو مرين. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرشيد، لم تحافظ الدولة على هيبتها، أو تبسط سلطتها إلا لوقت قصير[6]. وبوفاته استبد الولاة بولاياتهم وبايعت كثير من مدن المغرب الحفصيين[7]. وبدأ نفوذ بني مرين يعظم فهزموا جيوش الموحدين[8]، وحدوا من تعدي العرب على الناس، فعظموا في نفوس أهل المغرب[9].

فما جاءت أيام المرتضى إلا وقد سيطروا على أغلب مناطق المغرب،

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 342، العبر جـ 6 ص 537.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 274-276، العبر جـ 6 ص 594، الإحاطة جـ 1 ص 320-321.

(3) البيان المغرب جـ 3 ص 385-388، روض القرطاس ص 173، العبر جـ 6 ص 541.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 398، الإحاطة جـ 1 ص 322، تاريخ الدولتين ص 32.

(5) محمد المنوني «الإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال» دعوة الحق (دجنبر 1962) ص 57.

(6) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 335، 337، 340، 343، 356، روض القرطاس ص 171، العبر جـ 6 ص 537.

(7) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 360 ـ 362، 373، العبر جـ 6 ص 614، 617، 619.

(8) موطنهم زاب إفريقية إلى سجلماسة ودخلوا المغرب بعد موقعة العقاب (روض القرطاس 181، 187) عن هزائمهم للموحدين أنظر البيان جـ 3 ص 244-247 والعبر جـ 6 ص 524.

(9) البيان المغرب جـ 3 ص 350.

وهددوا مراكش نفسها[1]، ووالوا هزائمهم على الموحدين حتى قضوا على آخر الخلفاء الواثق أبي دبوس منسلخ 667 / 1269 ودخلوا مراكش ووضعوا نهاية الموحدين بالمغرب الأقصى[2].

وكل هذه المظاهر الدالة على الانحلال والضعف لا تفسر السبب فيه. وعندي أن الروح التي أقامت الدعوة وأسست الدولة أصابها ذبول وضمور وفي هذه الظاهرة يكمن سر الانحلال والسقوط. والتنظيمات والنظم الموحدية خير ما يصور الروح الموحدية قوةً وضعفاً ومن هنا برزت لنا أهمية دراستها.

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 392 ـ 394، العبر جـ 6 ص 542.

(2) روض القرطاس ص 175، العبر جـ 6 ص 551.

الفصل الثاني

التنظيم الحزبي

كانت تنظيمات الموحدين الحزبية تكمن وراء نظمهم الإدارية، وتشكيلاتهم العسكرية، وخططهم الدينية، وأوضاعهم المالية. ومنذ البداية ذابت تنظيمات الحزب في نظم الدولة وغدت جزءاً لا ينفصم عنها، ولا يستطيع الدارس لهذه أن يتجاهل أثر تلك، ولهذا تصبح دراسة تنظيمات الموحدين الحزبية جزءاً ضرورياً من دراسة نظم دولتهم.

مفهوم الحزب:

إن التنظيم الحزبي سمة بارزة للحضارة المعاصرة، وقد تدفع النظرة المستعجلة بصاحبها إلى الظن بأن في هذا إطلاق مفاهيم حديثة على أوضاع ماضية، ونظرة إلى التاريخ من خلال الحاضر، والأمر على غير ذلك. إن كلمة «حزب» لم تكن غريبة على حسّ الموحدين الديني، إذ أن القرآن يصف المجموعات المتجانسة عقائدياً أو مصلحياً بالأحزاب، ويسمي المؤمنين «حزب الله»، والكافرين «حزب الشيطان»[1]، وقد اعتقد الموحدون ألا أحد على وجه الأرض آمن إيمانهم[2] ، ولا عجب ـ بعد ذلك ـ إن ظنوا في أنفسهم أنهم حزب الله الغالب. وقد نعتوا أنفسهم بـ «حزب التوحيد» واستعملوا اللفظة في رسائلهم الرسمية في أيام الخلفاء الأول[3].

---

(1) سورة 30 آية 22، سورة 58 آية 19، 22، سورة 33 آية 20، 22.

(2) المعجب 188.

(3) كان ابن تومرت يطلق على أتباعه كلمة «طائفة» وعلى مخالفيه في الرأي «طوائف» أنظر أعز ما يطلب ص 259 وما بعدها، 267 وما بعدها.

أولية التنظيمات:

اضطراب المادة:

تواجه الدارس لتنظيمات الموحدين الحزبية صعوبات جمة إذ أن الروايات مختلفة والمادة مضطربة، ويصعب الفصل فيها برأي قاطع. ويرجع الغموض فيها إلى سببين:

أولاً: قامت ثورة الموحدين بعد عام واحد من الإعداد المنظم، ولم تتكون تنظيماتهم الحزبية إلا بعد الثورة، وتبلورت تلك التنظيمات خلال مسيرة الموحدين نحو النصر. وفي بداية الأمر تولت تلك التنظيمات وظائف النظم الحكومية. ولما قامت الدولة وتولت نظمها الأعباء وأرخ الناس للفترة الأولى خلطوا بين التنظيمات النظم.

ثانياً: إن المادة عن النظم والتنظيمات في تاريخنا الإسلامي - بوجه عام - قليلة وغامضة فكيف إن جاءت عن رواة بعدوا عن الأحداث مكاناً وزماناً. وأكثر المعلومات عن تنظيمات الموحدين الحزبية جاءت عن أحد ثلاثة رجال، إما عن رجل كتب بعد الأحداث الأولى بزمن، أو عن رجل صنف من ذاكرته، وخارج أرض الأحداث، أو عن رجل جمع بين الأمرين معاً. فمن النوع الأول صاحب كتاب الأنساب، وابن صاحب الصلاة، ومن الصنف الثاني اليسع، ومن النوع الثالث عبد الواحد الماركشي.

وما يذكره الرواة عن أصناف الموحدين خير ما يصور اضطراب المادة عن التنظيمات الحزبية. إن الأصناف عند اليسع[1] هي: العشرة وأهل خمسين وأهل سبعين والطلبة والحفاظ وأهل الدار وهرغة وأهل تينملل وجدميوة وجنفيسة

= وأما عن استعمال كلمة «حزب» أنظر **رسائل موحدية** ص 163، **البيان المغرب** جـ 3 ص 151، 285، 287.

(1) وردت الرواية في **نظم الجمان** ص 28، **الحلل** ص 89.

وهنتاتة وأهل القبائل والجند والغزات[1]. وعند صاحب كتاب الأنساب[2] هي: أهل الدار وأهل الجماعة وأهل الخمسين وهرغة وأهل تينملل وهنتاتة وكُدميوة وكُنفيسة وكومية والقبائل وهسكورة وصنهاجة وعبيد المخزن والمحتسبون والسكاكون والمؤذنون والغزات والحفاظ وأهل الحزب. وليس هناك رواية شبيهة بهاتين الروايتين في شمولهما غير أنهما تخلطان بين التنظيمات الحزبية والنظم الإدارية والعسكرية والخطط الدينية، ويبرز الخلط بوضوح عند صاحب كتاب الأنساب. ولهذا نميل إلى القول بأن الروايتين تمثلان مرحلتين مختلفتين وتؤكد هذا الرأي ثلاثة أمور:

أولاً: الروايتان لا تتفقان في الأصناف أو عددها أو ترتيبها.

ثانياً: يهمل صاحب كتاب الأنساب الطلبة ويذكر الحفاظ، والحفاظ استحدثوا بأخرة، ويذكر كوميه ويهملها اليسع، وكوميه أضيفت إلى قبائل الموحدين بعد قيام الدولة واستقرارها.

ثالثاً: جاء ترتيب الأصناف في كلتيهما حسب تواليهم في التمييز (العرض)[3].

والتنظيمات التي يمكن أن تعتبر تنظيمات حزبية هي: العشرة أو أهل الجماعة وأهل خمسين وأهل سبعين والسبعة[4] والطلبة والحفاظ والكافة.

تاريخ تكوين التنظيمات:

تجمع الروايات على أن قيام هذه التنظيمات تمّ بعد بيعة ابن تومرت

(1) هكذا قرأها محقق نظم الجمان وقرأها محقق الحلل الموشية «الغزات» وسنبدي رأينا في هذا الأمر عند شرح النظام العسكري، وأسقطت رواية الحلل الموشية «أهل القبائل».

(2) وردت في **أخبار المهدي** ص 29 - 48.

(3) **نظم الجمان** ص 29، أما صاحب كتاب الأنساب فيؤكد ذلك مع ذكر كل صنف.

(4) لا يذكر هذا الصنف إلا ابن صاحب الصلاة وقد أورده ابن القطان نقلاً عنه (**نظم الجمان** ص 32).

بالمهدية[1]. ويحدد اليسع تاريخ ذلك بالبيعة نفسها، إذ كون ابن تومرت من العشرة الأول أهل العشرة، ومن الخمسين الذين يتبعونهم أهل خمسين، ومن السبعين الذين يلونهم أهل سبعين[2]. وتجنب عبد الواحد المراكشي وصاحب كتاب الأنساب تحديد زمن معين[3].

إن المقارنة بين العشرة الأول الذين بايعوا ابن تومرت بالمهدية ـ كما أوردهم البيذق الذي اشترك معهم فيها ـ مع العشرة أهل الجماعة في شتى الروايات لا تكشف عن اشتراك في الأسماء إلا في خمسة أشخاص[4]، مما يدل على بطلان زعم اليسع. وطبيعة تكوين أهل خمسين لا تسمح بقبول رأيه. وقد أصاب صاحب كتاب الأنساب كبد الحقيقة عندما قال: «فلما أراد الله تعالى تعيين أهل الخمسين كان الإمام المهدي رضه ينظر في الموحدين ويلتقطهم منهم رجلاً بعد رجل»[5]. وإذا صح الاختيار في أهل خمسين فهو في أهل الجماعة ألزم، لأنهم أهل ثقته ومشورته. والراجح أن تكوين الهيئات التنظيمية تم على مراحل، وعلى ذلك شواهد غير يسيرة.

لقد تميز العشرة أهل الجماعة بالعلم وبالقدرة القيادية وبالبذل وبالتضحية، الأمر الذي يؤكد أن اختيارهم كان نتيجة فحص كبير وتدقيق تام، وكلهم ممن صحب ابن تومرت قبل إعلان المهدية[6]، إلا أبا حفص عمر بن يحيي الهنتاتي

(1) **المعجب** ص 188، **نظم الجمان** ص 28، **الحلل الموشية** ص 88، **روض القرطاس** ص 114.

(2) **نظم الجمان** ص 76، 80، **الحلل الموشية** ص 88، وقد تبنى علام قول اليسع ونسبه إلى ابن القطان، أنظر **الدعوة الموحدية بالمغرب** ص 169.

(3) ويبدو أن أشباخ أراد تجنب القضية مثلهما فاكتفى بمثل إشارة المراكشي مع أنه عرف رواية اليسع وما أورده عن أصناف الموحدين يدل على ذلك أنظر **تاريخ الأندلس** ص 191.

(4) قابل **أخبار المهدي** ص 73 بالملحق الثاني.

(5) **أخبار المهدي** ص 35 ـ 36.

(6) **المعجب** ص 188، 337، **الكامل** جـ 10 ص 576، **روض القرطاس** ص 113.

الذي ألحق بأهل الجماعة بعد «توحيد» قبيلته هنتاتة[1]، وربما كان تعينه إرضاء لقبيلته ـ وقد كان أحد زعمائها ـ ، وهنتاتة وافرة العدد جمة الشعوب ولما وحدت ضاعف المرابطون حملاتهم على الموحدين[2]، هذا فضلاً عما تميز به من إمكانيات عسكرية برزت في تأسيس الدولة.

ولم يكن بين أهل الجماعة أحد من هرغة ـ قبيل المهدي وأول من استجاب لدعوته ودخل في أمره ونهض إلى نصرته، فلو تم التكوين بالصورة العارضة التي يزعمها اليسع لكان بين العشرة أهل الجماعة على الأقل واحد من هرغة.

والراجح أن ابن تومرت كان يستعد لإعلان مهديته، ويعمل لتنظيم أتباعه، فكان ينتقي صفوة الرجال ويستخلصهم لنفسه، ولما أعلن مهديته كان أهل الجماعة ماثلين أمامه، فأوكل إليهم مهامهم مع سبق إعداد وتهيئة، فكان إعلان المهدية وكان تكوين أهل الجماعة.

ويبدو أن تكوين أهل خمسين تم على مراحل، وإشارة كتاب الأنساب الآنفة الذكر قاطعة في الدلالة على ذلك. ومما يدعم هذا الرأي أن أهل خمسين يمثلون قبائل الموحدين[3] الست التي انبنى عليها الأمر. وقد كان المهدي يثبت أهل خاصته الذين لم يكونوا من هذه القبائل في قبيلته هرغة[4]. ولم «توحد» قبائل الموحدين في وقت واحد. ولقد دخلت هرغة وكُدميوة وكُنفيسة وقبائل أهل تينملل وهنتاتة الدعوة الموحدية في فترة إيجيليز[5]، وحاربت في صف المهدي

(1) **نظم الجمان** ص 87، Huici; v.I p. 103 وقد وهم ابن خلدون وذكر أنه دخل في الأمر قبل إعلان المهدية وعده فيمن بايع ساعة إعلانها **العبر** جـ 6 ص 468، 470.

(2) عن هذه الحملات راجع **نظم الجمان** ص 86 ـ 89.

(3) **المعجب** ص 188.

(4) **أخبار المهدي** ص 28.

(5) أنظر أعلاه ص 40.

طوال حياته[1]. بينما كانت هسكورة محاربة له شديدة عليه[2]، ولم توحد إلا في أيام عبد المؤمن[3]. وانضمت صنهاجة الجبل عام 529 / 1135[4] والغالب أن صاحب الحلل الموشية يخطىء عندما يجعل قبائل الموحدين الست تبايع المهدي فور إعلان مهديته[5].

إن دخول القبائل في أمر المهدي بعد إعلان مهديته في تفاوت زمني يرجح القول بأن أهل خمسين كانوا يتكاملون عقب انضمام كل قبيلة، وربما مثلت بعض القبائل بأشخاص قبل انضمام قبيلتهم، فبدأت الهيئة في إيجيليز وتبلور دورها في تينملل[6].

وعلى ضوء ما سلف يمكن تضعيف رواية ابن خلدون بشأن تكوين أهل خمسين، فهو يقول: «ولما تم له (أي المهدي) خمسون من أصحابه سماهم أيت خمسين»[7]. وابن خلدون شديد الغموض فيما يتعلق بالتنظيمات والنظم الموحدية، وروايته هذه لا تتفق مع الروايات المعاصرة ولا تستقيم مع طبيعة الهيئة التمثيلية.

وأغلب الظن أن تنظيم الطلبة سبق تكوين الهيئتين السابقتين، فالمراكشي يروي لنا أن ابن تومرت ـ قبل إعلان مهديته ـ أرسل رجالاً «ممن استصلح عقولهم» لدعوة القبائل إلى آرائه[8]. ويبدو أن إيفاد الطلبة إلى قبائلهم كان عملية مستمرة خاصة بعد إعلان المهدية[9].

(1) أخبار المهدي ص 75، نظم الجمان ص 86 وما بعدها.
(2) أخبار المهدي ص 76، العبر جـ 6 ص 470.
(3) نظم الجمان ص 210.
(4) نظم الجمان ص 210، بينما يذكره ابن الأثير ويتابعه النويري سنة 528 الكامل جـ 10 ص 578، نهاية الأرب ص 196.
(5) الحلل الموشية ص 88 وربما كان ذلك بوحي من رواية اليسع.
(6) يجعل هويسي تكوين أهل خمسين في تينملل Huici; V.I, p. 103
(7) العبر جـ 6 ص 470 وانظر مناقشة هوبكنز (Hopkins) لهذا الرأي في Hopkins: P. 89
(8) المعجب ص 187.
(9) أخبار المهدي ص 132، نظم الجمان ص 84 ـ 85، 93.

من هذه المعلومات عن تاريخ تكوين التنظيمات الحزبية في حياة المهدي، ومن أوقات ظهورها المختلفة، وتدرج نشأتها، يصح الاستنتاج بأن هذه التنظيمات قامت وفق تجدد الظروف وتغيرها.

التنظيمات ودورها:

أهل الجماعة:

تسمى هذه الهيئة في الروايات بـ «العشرة» أو بـ «أهل الجماعة»[1]، غير أن كتاب الأنساب لم يطلق عليها إلا «أهل الجماعة»[2]، فهل «العشرة» تعني الاسم أم العدد؟ إن الروايات تختلف في العدد والأشخاص والترتيب[3]، وأغلب الروايات تذكر عشرة أسماء، بينما تذكر رواية اليسع عند ابن القطان سبعة رجال فقط، وتذكر رواية كتاب الأنساب اثني عشر شخصاً. ولعل اسم الهيئة الأول كان هو «أهل الجماعة»، وربما كان عدد أعضائها في بادىء الأمر عشرة أشخاص تأسياً بالعشرة المبشرين بالجنة، ولا سيما وأن ابن تومرت كان يتأسى خطوات النبي ﷺ[4]، فاكتسبت الهيئة من عددها اسماً آخراً مع اسمها الأول.

والعدد لم يظل ثابتاً، فقد أسقط المهدي الفقيه الإفريقي من أهل الجماعة ثم قتله لما شك في عصمة الإمام وأنكر مذبحة هزميرة[5]. وفي موقعه البحيرة ـ آخر غزوة في حياة المهدي ـ استشهد نصف أهل الجماعة[6]، ولا يعلم هل أحل

(1) المعجب ص 188، نظم الجمان ص 28، 30، 74، 76، الحلل الموشية ص 88، 89، روض القرطاس ص 113.
(2) أخبار المهدي ص 32.
(3) أنظر الملحق الثاني.
(4) مثل البيعة تحت الشجرة والهجرة والمغازي.
(5) نظم الجمان ص 97، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 69، ووهم عبد الله علي علام فظنه أبا بكر الصنهاجي البيذق (الدعوة الموحدية بالمغرب ص 167) بينما عاش البيذق إلى منتصف القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي).
(6) نظم الجمان ص 122.

المهدي محلهم آخرين أم لا، ولكن وجود روايات فردية فيما يتعلق بأسماء عدد من أعضاء هيئة أهل الجماعة قد يعطي فرصة للافتراض بأن المهدي كان يفعل ذلك. وعليه فإن العدد يختلف من ظرف إلى آخر.

ومن المعلومات المتوفرة عن هذه الهيئة يمكن استخراج أسماء من اشترك فيها، ولكن لا يمكن القول بأن اشتراكهم جميعاً كان في وقت واحد. لقد كان أعضاء أهل الجماعة عبد المؤمن بن علي الكومي خليفة ابن تومرت فيما بعد، وأبو حفص عمر بن علي الصنهاجي، وأبو حفص عمر بن يحي الهنتاتي جد حفصيي تونس، وأبو يحيى أبو بكر يكيت ـ وهؤلاء تجمع عليهم الروايات، وأبو محمد عبد الله محسن الوانشريشي ـ ولا يغفل ذكره إلا المراكشي، وليس ذلك بمستغرب فالمراكشي قد أهمل ذكر التمييز الذي قام به البشير برأي ابن تومرت، وأبو الربيع سليمان بن مخلوف الحضرمي ـ وقد يكون هو الذي جاء في رواية الحلل الموشية باسم اسماعيل بن مخلوف وإذا صح الافتراض لا تهمل ذكره إلا رواية اليسع عند ابن القطان ـ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يسلالي الهزرجي ـ ولم تغفل ذكره إلا رواية اليسع عند ابن القطان ـ، وأبو عمران موسى ابن تمارا الجدميوي، وأبو عبد الله محمد بن سليمان من أهل أنسا، وعبد الله ابن يعلى الزناتي التازي المعروف بابن ملوية.

أما بقية الأسماء فقد انفردت بها رواية دون الأخرى، وقد جاء بعضها في غير هيئة من تنظيمات الموحدين، فيذكر صاحب كتاب الأنساب أبا موسى عيسى ابن موسى الصودي ومحمد عبد العزيز الفيغائي، وكلاهما قد ذكر في أهل دار المهدي[1]. ويذكر المراكشي عبد الواحد الشرقي ويؤكد ذلك بقوله: «على الصحيح، وأبا محمد وسنار» والشخصان تصنفهما روايات أخرى بين أهل دار المهدي[2].

(1) **أخبار المهدي** ص 34.

(2) أنظر **أخبار المهدي** ص 29، **نظم الجمان** ص 33.

إن ذكر بعض أهل الدار بين أهل الجماعة في بعض الروايات يدعو إلى القول بأن أشخاصاً من أهل الدار كانوا يجتمعون مع أهل الجماعة أو يقومون ببعض اختصاصاتهم في بعض الأوقات، الأمر الذي يكشف عن مرونة التنظيم وتداخل أجهزته في حالات معينة لا تسعف الروايات على توضيحها.

إن ترتيب الرواة لأسماء أهل الجماعة لا يساعد في توضيح أهميتهم، ويبدو أن الترتيب تأثر بأحداث متأخرة، إذ يجعل الرواة عبد المؤمن الأول في العشرة، ولا يستثني من ذلك إلا اليسع والمراكشي وقد كتبا بالمشرق: إن أول أهل الجماعة في رواية اليسع، هو البشير، وفي رواية المراكشي هو عبد الواحد الشرقي. ورواية اليسع تمثل الواقع أكثر من غيرها، ولا سيما وإنها قد جاءت عن عبد المؤمن نفسه. ولقد كان البشير قائد جيوش الموحدين ولا تعرف غزوة قادها عبد المؤمن وكان البشير جندياً فيها[1]. وقد خصه المهدي بتمييز المؤمنين عن المنافقين من بين الموحدين[2]، وأغلب الظن أن البشير كان سيخلف المهدي لولا أن عاجلته منيته يوم البحيرة فسبق المهدي إلى الدار الأخرى[3].

ويمكن تحديد وظيفة هذه الهيئة بنوع من الدقة. لقد كان أهل الجماعة بمثابة الوزراء للمهدي[4]، فهم أهل ثقته ومشورته في الأمور العظام[5]، وقد تولوا تنفيذ القرارات. فقد تولى البشير في أغلب الأحوال وعبد المؤمن وعمر أصناج وموسى بن تمارا ـ في بعض الأحيان ـ القيادة العسكرية[6]، وسليمان الحضرمي

(1) راجع أخبار قيادته الجيوش الموحدية في **أخبار المهدي** ص 78، **الكامل** جـ 10 ص 576، 577، **نظم الجمان** ص 88، 115، **الحلل الموشية** ص 93، **البيان المغرب** جـ 3 ص 75، **نهاية الأرب** ص 194، 195، وقد ذكر المراكشي وابن القطان في إحدى رواياته أن عبد المؤمن كان قائد غزوة البحيرة وهذا وهم (أنظر **المعجب** 198، **نظم الجمان** 118).

(2) **أخبار المهدي** ص 36، **نظم الجمان** ص 102 ـ 103.

(3) Huixi; v. 1, p. 101

(4) **نظم الجمان** ص 74.

(5) **المصدر ذاته** ص 81، **الكامل** جـ 10 ص 576، **الحلل الموشية** ص 88.

(6) **أخبار المهدي** ص 75، **نظم الجمان** ص 117.

الكتابة، وإسماعيل الهزرجي القضاء، وموسى بن تمارا أمانة الجماعة، ومحمد ابن سليمان الإمامة في الفرائض عن إذن المهدي[1]، وأيوب الجدميوي تقسيم الإقطاع بين الموحدين في أيامهم الأولى[2]. وكلها وظائف تنفيذية. ولا ريب في أن بعض المسائل قد تستجد، ويقوى على تنفيذها رجل من خارج أهل الجماعة، فتسند إليه، الأمر الذي يفسر ظهور الروايات الفردية فيما يختص ببعض أهل الجماعة، إذ قد يجوز أن الراوية ظن المكلف من أهل الجماعة.

المجالس الاستشارية:

تجمع الروايات على أن الهيئة الاستشارية عند الموحدين هي «أهل خمسين» وينفرد اليسع بذكر «أهل سبعين»، وابن صاحب الصلاة بذكر «السبعة»[3]. ونفى ابن القطان وجود «أهل سبعين» وعلق على رواية اليسع قائلاً: «وأما ما ذكره اليسع من أمر السبعين فلا أعرفه ولا أراه صحيحاً»[4]. وليس من السهل إسقاط روايتي اليسع وابن صاحب الصلاة إذ أن تبديلاً وتغييراً قد استحدثا في تنظيمات الموحدين بعد استقرار الدولة. وربما كان للهيئتين وجود بصورة ما لم تسعف الروايات التي بين أيدينا على توضيحه. وقد لا تعني وفرة المعلومات

(1) أخبار المهدي ص 33.

(2) المعجب ص 338.

(3) انظر أعلاه ص 65 - 66، ونظم الجمان ص 32 - 33، الحلل الموشية ص 89، وقد ذكر ابن الأثير والنويري وابن الخطيب - في رقم الحلل فيما نقله عنه الناصر السلاوي في الاستقصا - أهل سبعين، وأرجح أن ذلك عن اليسع على الرغم من أنهم لا يذكرونه. إن ابن الأثير عرف كتاب اليسع ونقل عنه رغم أنه لم يذكره، وقد عرف النويري كتاب اليسع عن طريق ابن خلكان ونقوله من ابن الأثير (الكامل جـ 10 ص 576، نهاية الإرب ص 195 الاستقصا جـ 2 ص 96)، وقبل بعض الدارسين رواية اليسع دون مناقشة مثل جوليان وعلام (Julien; P.100، الدعوة الموحدية بالمغرب ص 169).

(4) نظم الجمان ص 29.

- نسبياً - عن أهل خمسين إلا أن هذه الهيئة كانت هي وحدها المجلس الثابت الدائم الاجتماع، بينما تمثل الهيئتان «أهل سبعين» و «السبعة» اجتماع عدد مختار من كبار الموحدين في أمر خاص قليل الوقوع. ومناقشة قضية عدد أهل خمسين تساعد في إلقاء ضوء على هذه المسألة.

وضح فيما سبق من هذا الفصل أن أهل خمسين كانوا يمثلون القبائل المصمودية التي وحدت، وقد كان توحيدها في فترات مختلفة، وربما مثل بعضها بأشخاص قبل انضمام قبيلتهم. وطبيعة التكوين هذه تفرض عدم وجود عدد ثابت في جميع الأطوار. ويؤكد هذا الرأي أن أكثر من عشرة أشخاص أضيفوا إلى أهل خمسين بعد التمييز (524 / 1130)[1].

إن اختلاف العدد باختلاف الظروف يفسر تباين الروايات عنه. وهناك روايتان عن عدد أهل الخمسين وأسمائهم. والروايتان لا تتفقان في الأمرين. وقد جاءت الرواية الأولى عن ابن صاحب الصلاة وأوردها ابن القطان[2]، والثانية عن صاحب كتاب الأنساب[3]، فقد ذكر ابن صاحب الصلاة أن عدد أهل خمسين واحد وأربعون ولم يذكر إلا تسعة وثلاثين شخصاً. وتنبه ابن القطان إلى إلى قصور عدده عن بلوغ الخمسين فعلق قائلاً: «وهم على هذا زهاء أربعين أو واحد وأربعين فأين تمام الخمسين. وعد (أي ابن صاحب الصلاة) السبعة الذين قال أنهم رجال مشورته ولعلهم منتقون من الخمسين». ويبدو أن ابن القطان على حق فيما ذهب إليه، إذ أنه لم يرد ذكر لأحد من «السبعة» في شتى روايات أهل الجماعة، وعليه فهم هيئة غيرها. وقد تضمنت رواية كتاب الأنساب اثنين من السبعة الذين ذكرهم ابن صاحب الصلاة، الأمر الذي يدعو إلى القول بأن السبعة مجموعة منتقاة من أهل خمسين، ولا سيما وأن كلهم من هرغة، وأهل تينملل وهنتاتة، وهذه القبائل الثلاث نالت أكبر تمثيل في مجلس أهل

(1) أخبار المهدي ص 35.

(2) نظم الجمان ص 30 - 34.

(3) أخبار المهدي ص 33 - 35.

خمسين بالمقارنة ببقية القبائل[1]. وربما كان اجتماع هؤلاء السبعة في أمر لم يتطلب بقية أهل خمسين.

وعلى الرغم من ضم ابن القطان للسبعة على العدد الذي يذكره ابن صاحب الصلاة لم يظفر بالخمسين. فهل العشرة أهل الجماعة تمام العدد الذي يذكره ابن صاحب الصلاة؟

لم نجد في جميع المصادر التي رجعنا إليها إشارة تقود إلى مثل هذه النتيجة، والراجح أن أهل الجماعة هيئة مستقلة قائمة بذاتها ومختلفة عن أهل خمسين في طبيعتها ووظيفة أعضائها وما يمثلون.

ولم تسعف رواية كتاب الأنساب في حل لهذه القضية، فقد ذكر راويها خمسة وأربعين رجلاً عدا من أضيف إليهم بعد التمييز - وهم أكثر من عشرة رجال - وينبه في أسماء رجال هنتاتة إلى أنه لم يقف على أسماء بعضهم. وعليه فالعدد الذي يذكره يزيد عن خمسين شخصاً.

وحاول عبد الله علي علام أن يخرجنا «من الحيرة التي وقع فيها المؤرخون على طول العصور»[2]، فقبل رواية ابن صاحب الصلاة، وليكمل العدد خمسين رجلاً، ذهب مذهب ابن القطان، وأضاف السبعة، ولما لم يبلغ الخمسين أضاف خمسة هم أهل الدار المهدي فيما رواه ابن صاحب الصلاة ونقله عنه ابن القطان، ولكنه لم يخرجنا من الحيرة فقد زاد العدد عن الخمسين، وقد يبلغ السبعين لأن أهل دار المهدي في رواية كتاب الأنساب عشرون رجلاً[3].

(1) ذهب هوبكنز (Hopkins) إلى رأي مخالف لما وصلنا إليه هنا، فهو يرى أن السبعة قد لا يكونون من الخمسين، وربما لم يشر ابن صاحب الصلاة إلى ذلك لعلمه أن السبعة لم يكونوا من الخمسين (Hopkins p. 90)، للأسف الشديد أن الجزء الخاص بهذه الفترة من تاريخ المن بالإمامة قد ضاع، ورواية ابن صاحب الصلاة جاءت عن نقول الآخرين عنه، فربما لم يتنبه الناقلون لكلماته أو أن النسخة التي نقل عنها ابن القطان أصابها تحريف من النساخ وعليه لا نستطيع أن نستنتج من رواية مبتورة حكماً مثل الذي ذهب إليه هوبكنز.

(2) الدعوة الموحدية بالمغرب ص 32.

(3) أخبار المهدي ص 29 - 30.

وأغلب الظن أن «خمسين» لم تكن تعني عدداً وإنما هي اسم للهيئة ولا سيما وأن انضمام القبائل قد كان في فترات مختلفة وكان المهدي يضيف إليهم رجالاً في بعض الأوقات مثل الذي فعله بعد حركة التطهير. وهذه فرضية تجد دعماً من دراسة تنظيمات القبائل البربرية الحديثة إذ للقبيلة مجلس يسمى أيت أربعين وقد يكون أعضاؤه عشرة أو خمسة عشر رجلاً[1].

إن فكرة اجتماع غير هيئة من هذه الهيئات في جلسة واحدة قد تعطي أساساً لما يرويه اليسع عن «أهل سبعين» فمن الجائز أن يطرأ أمر خطير يستدعي مشورة عدد كبير فيعمد المهدي إلى جمع أهل الجماعة وأهل خمسين وأهل داره في صعيد واحد، وربما كانوا يسمون مثل هذا الاجتماع «أهل سبعين» ولا سيما وأن عددهم يقرب من السبعين. ومن الجائز أيضاً أن اجتماعهم كان قليل الحصول فنسي الرواة أمرهم أو جهلوهم أو تجاهلوهم. ولا ريب في أن المجلس الوحيد الذي عمل، وعمل بفعالية مستمرة، هو مجلس أهل خمسين.

أن الروايتين اللتين وصلتا عن أهل خمسين تتفقان في مجموعاتهم، وتكادان أن تتفقا في ترتيبهم، لولا أن ابن صاحب الصلاة يقدم في ترتيبه «القبائل» على صنهاجة. وقبائل الموحدين التي مثلت في المجلس هي: هرغة وأهل تينملل وهنتاتة وكُوميوة وكُنفيسة وصنهاجة والقبائل وهسكورة. إن المجموعات التي شكلت المجلس تثير تساؤلين:

أولاً: هل أراد ابن تومرت أن يجعل هذه الهيئة وقفاً على قبائل المصامدة؟ من الواضح أن كل هذه المجموعات كانت مصمودية الأصل. وصنهاجة وهسكورة لم يوحدا في حياة ابن تومرت، ولا ريب في أن تمثيلهما كان بأفراد قبل دخولهما في دعوة الموحدين، ولو قصد ابن تومرت أن يمثل في المجلس جميع القبائل المغربية لأدخل عناصر منها المجلس كما فعل مع صنهاجة وهسكورة، ولا سيما وأن أفراداً من القبائل الأخرى قد وحدوا بصفة فردية. ويبدو أن هذا الاتجاه كان يمثل خطته في البداية فآخى بين العناصر المتميزة من غير المصامدة

(1) أنظر Hopkins; P. 90, Huici; v. 1, p. 103 ومصدرهما في ذلك.

مع قبيلته هرغة، ولكنه عدل عن هذا الاتجاه فيما بعد إذ يذكر ابن صاحب الصلاة في روايته خمسة غرباء فيهم واحد من لمطة وثان من زناتة وثالث من كُزولة. وهذا تعديل يسير لا يجوز تعميم حكم منه. والراجح أن ابن تومرت أخضع تنظيماته لظروف الواقع إذ كان يهدف في البداية إلى كسب المصامدة ومن ثم ينطلق بدعوته نحو الآخرين، وهذا ما يفسر غلبة المصامدة على مجلس أهل خمسين وتمثيل بعض قبائلهم بأفراد رغم أنها لم توحد.

ثانياً: هل حاول ابن تومرت أن يـذيب القبيلة في إطار أوسـع؟ بين مجموعات أهل خمسين مجموعتان تتخطى كل منهما حدود القبيلة الواحدة، وهما: أهل تينملل والقبائل. وأهل تينملل ليسوا قبيلة بل مجموعات قبلية جمعها اسم الموضع الذي سكنته وهو تينملل[1]. وأما القبـائل فهي لفـظة أطلقها الموحدون على قبائل المصامدة التي قطنت حول مراكش وهي: هزميرة وهيلانة ومزوجة[2]. وتكوين مجموعة أهل تينملل ربما كان قبل المهدي[3] أما مجموعة القبائل فهي من ابتكار ابن تومرت وقد أطلق الموحدون الاسم. إن جذور الاتجاه نحو توسيع إطار القبيلة قد يكون موجوداً قبل المهدي، ولكن ابن تومرت أراد أن يعمقه، وفكرة تكوين أهل خمسين نفسها إنما هي محاولة لربط القبائل في تنظيم أكبر.

بقي توضيح قوة تمثيل القبائل في مجلس أهل خمسين. من الروايتين اللتين وصلتنا عن أهل خمسين يستطيع المرء أن يستخرج ثلاث صور لهـذا التمثيل: الأولى عن ابن صاحب الصلاة والثانية عن كتاب الأنساب قبل التمييز والثالثة عن كتاب الأنساب بعد التمييز، وإليك البيان الآتي:

---

(1) المعجب ص 340.

(2) المصدر ذاته ص 341 غير أن كتاب الأنساب يعدد ثمانية أفخاذ لا يذكر فيها هزميرة أو هزوجة (أخبار المهدي ص 43) وباستعماله لكلمة «فخذ» يدعو إلى الظن أنه اعتبرهم قبيلة واحدة وهذا ما تنفيه رواية المراكشي.

(3) Hopkins; p. 89.

الرواية / المجموعة	هرغة	أهل تينملل	هنتاتة	كدميوة	كنفيسة	صنهاجة	القبائل	هسكورة
كتاب الأنساب قبل التمييز	8	19	? 2	4	4	3	1	4
كتاب الأنساب بعد التمييز	8	21	? 8	4	5	3	1	4
ابن صاحب الصلاة	6	14	3	2	4	3	1	3

لكيما تكتمل الصورة التي تستخرج من هذا البيان يجب وضع الحقائق الآتية في الاعتبار:

(1) أن أربعة أشخاص من ممثلي هرغة لم يكونوا من صلب القبيلة وإنما هم ممن آخى المهدي بينهم وبين قبيلته[1].

(2) نسي صاحب كتاب الأنساب بعض رجال من هنتاتة وقد أشار إلى ذلك.

(3) المستدركون بعد التمييز كانوا أكثر من عشرة رجال، وذكر صاحب كتاب الأنساب أسماء تسعة أشخاص ثم قال: «وأبنـاء أبي عمران موسى بن بركان من جهة الأم». ولم يذكر أسماءهم، فوضعنا علامة استفهام مع عدد هنتاتة بعد التمييز، لأن أبا عمران من مزالة ومزالة من هنتاتة.

(4) لم يشمل الإحصاء الذي أورده ابن صاحب الصلاة الغرباء الخمسة الذين يذكرهم، وبينهم اثنان يصنفهم كتاب الأنساب بين هرغة، وعليه يكون العدد الذي يذكره عن هرغة مساوياً لما تذكره رواية كتاب الأنساب قبل التمييز وبعده.

---

(1) راجع: أخبار المهدي ص 34، 39، 40.

ومن هذا البيان يستنتج أن رواية كتاب الأنساب قبل التمييز تتفق مع رواية ابن صاحب الصلاة من حيث قوة تمثيل القبائل، وواضح أن أعلى نسبة كانت لأهل تينملل فهرغة فكنفيسة.. إلخ. ولكن ابن صاحب الصلاة لا يذكر من استدرك بعد التمييز حيث انقلبت النسب فصار الترتيب حسب قوة التمثيل: أهل تينملل فهنتاتة فهرغة فكنفيسة... إلخ. وواضح أن أهل تينملل وهنتاتة كانوا يتمتعون بنفوذ عظيم في المجلس، ويبدو أنهم ارتبطوا في تحالف منذ أيام الثورة الأولى، واتضح هذا التحالف بصورة بارزة أيام الانحلال.

إذا وضح عدد المجالس وطبيعة تكوينه فما هو اختصاصه؟ يزعم ابن الخطيب في رقم الحلل فيما نقله الناصري السلاوي[1] أن «أهل سبعين وخمسين والحفاظ والطلبة لحمل العلم والتلقي». وهذا قول لم يرد ما يؤيده في الروايات المعاصرة لفترة الموحدين، وفيه خلط كثير إذ أن تنظيم الحفاظ لم يتكون في فترة المهدي، وتقديم الحفاظ على الطلبة في روايته ينبىء عن الإشارة لفترة متأخرة.

يؤكد ابن القطان[2] وصاحب روض القرطاس[3] أن أهل خمسين كانوا أصحاب مشورة المهدي وهذا ما يفهم من رواية اليسع[4] أيضاً إذ يقول «وكانوا (أي الموحدين) إذا قطعوا الأمور العظام يخلون بالعشرة لا يحضر معهم غيرهم، فإذا جاء أمر أهون أحضروا الخمسين فإذا جاء دون ذلك أحضروا السبعين رجلاً، وفي ما دون ذلك لا يتأخر أحد ممن دخل في أمره رضى الله تعالى عنه».

واستشارة القبائل جعلتها أكثر ارتباطاً بصاحب الدعوة، فسمعت منه وأطاعت له، الأمر الذي يدل على أن ابن تومرت كان عالماً بظروف بيئته القبلية ومن هذا العلم أسس تنظيماته.

---

(1) الاستقصا جـ 2 ص 96.

(2) نظم الجمان ص 75.

(3) روض القرطاس ص 114.

(4) نظم الجمان ص 81.

الطلبة:

الروايات لا توضح من أين أخذ ابن تومرت اسم الطلبة الذي أطلقه على الدعاة، ويبدو أن الكلمة كانت مستعملة قبله إذ يروي ابن عذاري أن الطلبة والفقهاء أول من خرج من أهل تلمسان يتضرع إلى عبد المؤمن لما فتحها[1]، فربما أخذ ابن تومرت تلك الكلمة وتوسع في معناها لتشمل الدعاة الذين أخذوا العلم منه وتلقوا التربية على يديه.

ويبدو أن عدد الطلبة كان كبيراً في حياة المهدي، فقد وجه في سنة 516 / 1121 منهم جماعة وافرة إلى السوس[2]، وهذا أمر لا يستغرب، إذ أن المهدي خلال رحلته راجعاً من المشرق كان يحرص على تدريس العلم، ولما نزل مراكش كثر محبوه[3]، فأخذوا عنه وتلقوا منه، وعندما وصل إيجيليز كان يشتغل بتدريس العلم عاماً كاملاً قبل أن يعلن مهديته، ولا ريب في أنه كان ينتخل جماعات آمنت بأفكاره واقتنعت بطريقته وعملت بنهجه فرباها تربية خاصة ثم بثها بين القبائل تدعو إلى أمره، فكان نشر الدعوة بين القبائل دأبها وإذاعتها في الناس غايتها، ومن قتل من هؤلاء الطلبة حسب شهيداً فانتقم إخوانه له[4] وكان إرسال الدعاة عملاً مستمراً وخطة متصلة وهذا يفسر اختلاف الروايات في تاريخ إرسالهم[5].

ويصور صاحب روض القرطاس أسلوب الدعاة فيقول: «وكانوا يدعون الناس إلى بيعته ويزرعون محبته في قلوبهم بالثناء عليه ووصفه بالزهد والتحري وإظهار الكرامات»[6] وقد نجحوا نجاحاً عظيماً، ونتيجة لسعيهم وبفضل من

---

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 18.

(2) نظم الجمان ص 87.

(3) يقدر صاحب روض القرطاس من صحب ابن تومرت في مراكش بألف وخمسمائة رجل (روض القرطاس ص 113).

(4) أنظر انتقام المهدي لأبي محمد عطية لما غدرت به عجدامة في نظم الجمان ص 93.

(5) راجع أخبار المهدي ص 132 ونظم الجمان ص 87، 93.

(6) روض القرطاس ص 113، الاستقصا جـ 2 ص 92.

جهدهم وحدت كُدميوة الجبل وهزميرة الجبل وكُنفيسة الجبل، ولم توحد هنتاتة إلا بتأثير مما سمع زعماؤها عن الإمام المهدي وأفكاره[1].

وأغلب الظن أن هؤلاء الطلبة كانوا يشتركون في الحملات العسكرية، يقول البيذق في معرض حديثه عن رجوع الجيش المنهزم من البحيرة بقيادة عبد المؤمن «وجاز الخليفة مع طلبة أغمات على هيلانة»[2].

الكافة:

إن عامة الموحدين الذين لم يختصهم المهدي بمهام معينة مثل ما فعل مع أهل الجماعة وأهل خمسين والطلبة، لم يتركوا دون تنظيم يلم شتاتهم، فقد نظموا بحسب قبائلهم فجعل ابن تومرت القبيلة وحدة سياسية ثم «جعل على كل عشرة نقيباً»[3]. وليتأكد من انضباطهم كان يعرضهم بين الفينة والفينة. وكان لكل صنف من أصناف الموحدين رتبة لا يتعداها في سفر أو حضر[4].

وهكذا استطاع المهدي أن يحدث نظاماً متسلسلاً في طبقاته، محدداً في وظائف أعضائه، فأهل الجماعة للإشراف على التنفيذ وأهل خمسين وأهل سبعين والسبعة للمشورة، والطلبة للدعوة والكل مع العامة في الجندية سواء فسمعوا وأطاعوا[5]. ومن هنا تبرز أهمية التربيةُ في تهيئة العاملين في تلك التنظيمات.

التربية:

إن تناسق الأجهزة التنظيمية وأحكام بنائها يساعد التنظيم في اكتساب فعاليته، ولكن القدرة على الحركة رهينة بنوعية الإنسان الذي يضمه ذلك

(1) نظم الجمان ص 87 وما بعدها.
(2) أخبار المهدي ص 79.
(3) نظم الجمان ص 27، الحلل الموشية ص 89.
(4) المصدران ذاتهما ص 26، ص 89.
(5) نظم الجمان ص. 81.

التنظيم. فالإنسان الذي يعي كبر المهمة الملقاة على عاتقه، وعظم المسؤولية المتطلبة منه، ويدرك مقدار التحدي الذي يواجهه، أقد من غيره على الحركة، لأنه يعرف ماذا يريد وكيف يريد ومتى يريد، فيقوم بنصيبه من السعي وقسطه من التبعة. وقد تبين ابن تومرت هذا الارتباط بين التنظيم والإنسان، فأولى تربية أتباعه عناية فائقة فباشرها بنفسه وبأعيان أصحابه[1]. وقد استطاع ابن تومرت أن يخلق عزلة شعورية بين الموحد ومجتمعه. وهذه العزلة هي السبب الأساسي في الترابط بين الموحدين وفي العنف الذي واجهوا به الآخرين. وهذا الترابط الداخلي وذلك العنف الخارجي يسرا السمع والطاعة داخل تنظيمات الموحدين. ومن هنا كان هذا التلاحم بين عمليات التربية والتنظيمات. وأية دارسة لتربية الموحدين لا تهدف إلى دراسة هذه العزلة الشعورية تأتي ناقصة ومبتورة. وقد كانت العزلة الشعورية عند الموحدين نتيجة لثلاثة عوامل:

١ ـ أفكار ابن تومرت.

٢ ـ منابع التلقي التي سمح بها.

٣ ـ منهج التلقي الذي اتبعه.

أفكار ابن تومرت:

إن غاية الحياة عند ابن تومرت هي توحيد الله وعبادته[2]، والتوحيد مقدم على العبادة إذ لا تقوم العبادة إلا به[3]، وهو أول ما يجب تحصيله[4]. والعلم بهذا المفهوم هو سبب الهداية إلى كل خير، وهو «أعز ما يطلب وأفضل ما يكتسب وأنفس ما يدخر وأحسن ما يعمل»[5]؛ ولهذا كان التوحيد جوهر حركته في مجاليها

(1) نظم الجمان ص 27، الحلل الموشية ص 90.
(2) أعز ما يطلب ص 277.
(3) المصدر ذاته ص 220 ـ 221.
(4) المصدر ذاته ص 229 وما بعدها.
(5) المصدر ذاته ص 2.

الديني والسياسي. وكانت فكرته التوحيدية السبب الأساسي في العزلة الشعورية التي ذكرناها فلا بد من أن نقف عندها وأن نحدد معالمها.

يقول أكثر المؤرخين بأشعرية مذهب ابن تومرت في التوحيد[1]. ويضيف المراكشي إلى ذلك قوله: «إلا في إثبات الصفات فإنه وافق المعتزلة في نفيها وفي مسائل قليلة غيرها، وكان يبطن شيئاً من التشيع غير أنه لم يظهر منه إلى العامة شيء». ولا يشير ابن خلدون إلى معتزلية ابن تومرت ولكنه يحدد لنا الأثر الشيعي فيقول: «وكان على رأي الإمامية من الشيعة في العصمة». ووضعه فقهاء المرابطين بين الخوارج[2]. ويرى تراس أن عقيدة ابن تومرت متنوعة وعلى الأقل قد أخذ ابن تومرت عن مبادىء الأشعرية والغزالي والشيعة[3]. فهل صور المؤرخون والدارسون عقيدة ابن تومرت تصويراً حقيقياً؟.

إن الأثر الأشعري واضح عند ابن تومرت فيما اتخذ من حجج عقلية للذب عن العقائد الدينية وواضح فيما ذهب إليه من تأويل المتشابه[4].

ويصعب التسليم بما روّاه المراكشي عن معتزلية ابن تومرت. لقد استدل المراكشي عليها بنفي ابن تومرت للصفات، وهذا رأي لم يذهب ابن تومرت إليه، بل ذهب ابن تومرت مذهباً مغايراً للمعتزلة في الصفات، فهو لا يثبتها ولا ينفيها، ولم ترد لفظة صفات عنده، بل يقتصر على أسماء الله الحسنى ويقول[5] «... ولا يسمى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه، لا يجوز القياس والاشتقاق والاصطلاح في أسمائه... وليس للمخلوق أن يتحكم على خالقه فيسميه بما لم يسم به نفسه في كتابه، ما نفاه عن نفسه في كتابه نفاه عنه

(1) المعجب ص 188، العبر جـ 6 ص 466.

(2) أخبار المهدي ص 77، الحلل الموشية ص 90 وقد ذهب ابن الخطيب إلى رأيهم فيما نقله عنه الناصري السلاوي عن رقم الحلل، استقصا جـ 2 ص 95.

(3) Terrasse; p. 268

(4) أعز ما يطلب ص 232 وما بعدها.

(5) المصدر ذاته ص 237.

وما أثبته لنفسه أثبته له من غير تبديل ولا تشبيه ولا تكييف. يسميه بأسمائه الحسنى ويدعوه بها كما قال تبارك وتعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون﴾[1].

وقد تنبه جوليان إلى هروب ابن تومرت عن الصفات الإلهية وحصره قضيتها في الكتاب والسنة[2]. وكأن ابن تومرت في رأيه عن الصفات الإلهية ينكر على المعتزلة والأشعرية مجرد ذكرهم للصفات فضلاً عن بحثها. وهذا المذهب نفسه مذهب ابن حزم مما يحمل على الظن بأن بعض أفكار ابن حزم وجدت طريقها إلى فكر ابن تومرت في التوحيد.

وأكثر ما يباعد بين ابن تومرت والمعتزلة رأيه في التسيير والعدل الإلّهي فهو يقول عن الإنسان «كل ميسر لما خلق له وكل منتظر لما قدر له»[3]. ويقول عن الله «يفعل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه ما يشاء، يعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، لا يرجو ثواباً ولا يخاف عقاباً، ليس عليه حق ولا عليه حكم، فكل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»[4].

وأما الأثر الشيعي فقد أصاب ابن خلدون فيه إذ حصره في العصمة، لأن ابن تومرت يجعل الإمامة ركناً من أركان الدين ويوجب على الكافة الاعتقاد فيها[5]، والعصمة من أهم أركان الإمامة. ولا يخفى أثر هذا الاعتقاد في تركيز تعلق الأتباع بإمامهم.

وأما القول بغلبة نزعة خارجية على أفكاره فهو من زعم فقهاء المرابطين أو من أخذ عنهم. فالخوارج لم يشترطوا النسب القرشي في الخلافة، وابن تومرت وخلفاؤه ادعوا نسباً قرشياً، فلو كان ابن تومرت يرى رأي الخوارج لما كان في

(1) سورة 7 آية 180.

(2) Julien p. 95.

(3) أعز ما يطلب ص 236.

(4) أعز ما يطلب ص 237، 242 والخط تحت عبارة، فكل... من وضعنا.

(5) المصدر ذاته ص 245.

حاجة إلى ذلك الادعاء، ولدافع عن معتقده بما أوتي من صلابة الجدل، ودقة النظر واتساع المعرفة. ويبدو أن القضية كانت للاستغلال السياسي، فرماه فقهاء المرابطين بهذه الفرية لما قامت ثورته واشتد ساعدها، ولم يرد أنهم قالوا مثل هذا القول لما ناظرهم ابن تومرت بحضرة سلطانهم في مراكش ولما جاء من المشرق، ويومها لم يكن ابن تومرت ثائراً ولا طالباً لسلطان. وربما ساعدهم على ذلك القول مشابهة أفكار ابن تومرت لبعض مبادىء الخوارج مثل تشدده في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلزام كل فرد به وتكفيره لمخالفيه في الرأي.

من كل ما سبق نستطيع أن نقول أن ابن تومرت لم يتبع مذهباً توحيدياً من المذاهب التي سبقته، فقد أخذ عن بعض المذاهب مسائل وخالفها في أخرى، وجاءت أفكاره في التوحيد متنوعة فيها أثر أشعري وفكر شيعي وأثر حزمي. وقد ساهمت هذه العقيدة التوحيدية التومرتية في خلق العزلة الشعورية بين الموحدين وغيرهم ـ وقد كان الغير هم كل الناس على اختلاف مذاهبهم ونحلهم وأعمارهم وأجناسهم وأوضاعهم. لقد كفر ابن تومرت كل من لا يؤمن بعقيدته ولم يستثن من ذلك كبيراً أو صغيراً، حراً أو عبداً، ذكراً أو أنثى[1]. ويقول صاحب روض القرطاس «ومن لم يحفظ هذا التوحيد فليس بموحد وإنما هو كافر لا تجوز إمامته ولا تؤكل ذبيحته»[2]. فألقى في روع أصحابه أنهم المؤمنون حقاً وسواهم الكافرون والمبطلون والمجسمون. وانقسم المجتمع إلى «مؤمنين» و«كافرين»، «موحدين» و«مجسمين». وشن هجوماً عنيفاً على المجتمع كله بقياداته السياسية المتمثلة في أمراء المرابطين، وقياداته الفكرية المتجسدة في الفقهاء والعلماء، وأوضاعه الاجتماعية المتجلية في أحوال النساء والعادات والتقاليد. ووصف أهل ذلك المجتمع بأوصاف نفرت من يوحد منهم تنفيراً، فهم المبطلون والمجسمون والحشم والملثمون والزراجنة[3].

---

(1) أعز ما يطلب ص 245.

(2) روض القرطاس ص 114.

(3) أعز ما يطلب ص 258 ـ 262، 290، 296، نظم الجمان ص 42، 46، 85.

وأكد في نفوس أتباعه النفور من المجتمع بتركيزه على غربة الإسلام وغربة الفئة التي تقاتل على الحق[1]. وكان على من يوحد أن يخلع ماضيه، ويعيش إنساناً جديداً، إذ أن التوحيد يهدم ما كان قبله من الآثام[2]، وقد كانت حياته كلها آثاماً، لأنها لم تكن قائمة على التوحيد الخالص.

وكان على من يوحد أن يستعلي على قيم المجتمع الذي خرج منه، وأن يتميز عنه حتى في ملبسه[3]، وأن يجاهد أهله ويقاتلهم حتى يخلصوا عبادتهم لله وحده[4]. وهنا تجب عليه الهجرة منه والفرار عنه والانضمام إلى إخوته المؤمنين[5]، لأن «الموالاة والمعاداة واجبة في الدين وأن الهجرة من بين الأعداء إلى الله ورسوله واجبة على جميع العباد وأن الخروج من الديار والأموال إلى الدين لا يسقط عن أحد بوجه ولا بسبب وأن القيام بأمر الله واجب وأنه على الفور لا يجوز فيه التأخير وأن مراعاة القيام بأمر الله أولى من مراعاة إراقة الدماء وذهاب النفوس والأموال. . .»[6].

ولا ريب في أن هذه التعاليم نفرت «الموحد» عن مجتمعه، وعزلته عنه وجعلته أكثر ارتباطاً بإخوته الموحدين، فلم يجد من ملجأ إلا إليهم، فتآخوا وتآلفوا، وسمعوا وأطاعوا.

منابع التلقي:

ولقد كرست منابع التلقي ـ التي سمح ابن تومرت بها ـ هذه العزلة الشعورية فزادت في التصاق الموحدين ببعضهم، ولقد حصر المهدي منابع العلم في القرآن والسنة. والإمام في هذه وسواها من أمور الدين والدنيا هو

---

(1) أعز ما يطلب ص 266 وما بعدها.

(2) المصدر ذاته ص 276 وما بعدها.

(3) أعز ما يطلب ص 263.

(4) المصدر ذاته ص 265، نظم الجمان ص 47 وما بعدها.

(5) أعز ما يطلب ص 261، 264.

(6) المصدر ذاته ص 256.

المرجوع إليه في القليل والكثير، الحقير والجليل، لأن الإمامة تعني الاتباع والاقتداء والسمع والطاعة، وامتثال الأمر واجتناب النهي، والأخذ بسنة الإمام[1] المعصوم من الباطل[2]. وطاعة الإمام طاعة الله والرسول، وتعظيم حرماته تعظيم لحرماتهما، ومرضاته مرضاة لهما[3]. ولا ينكر شيئاً من ذلك إلا كافر[4] وهكذا خلع ولاء أتباعه عن كل شيء إلا له هو. ولا غرابة بعد هذا لو تحرك التنظيم الهرمي بإشارة من رجل واحد. ولا عجب بعد ذلك أن نهى ابن تومرت عن التقليد وقراءة كتب الرأي[5] إذ لا تقليد إلا للإمام ولا رأي إلا له.

وفي سبيل تأكيد إمامته وعصمته لم يجد بأساً من انتحال الخـوارق والكرامات تفسيراً للمصائب التي ألمت بالموحدين في بداية أمرهم أو تمهيداً لأمر آتٍ[6].

منهج التلقي:

إن العلم الذي نوه ابن تومرت بفضله، وحض على أخذه وجعله أساس الإيمان لم يكن بقصد الثقافة والاطلاع ولا بقصد التذوق والإمتاع ولكنه تلق للتنفيذ ومعرفة منشئة للعمل. إن الموحد يتلقى عن الإمام الأمر في خاصة نفسه وبشأن الجماعة التي يعيش فيها ليطبق ما يلقى عليه[7]. وهذا الارتباط بين العلم والعمل من أهم مميزات تربية ابن تومرت لأتباعه.

ولقد واظب ابن تومرت على هذا المنهج في التربية منذ أن وطئت قدماه أرض المغرب قادماً من المشرق، وكان يحرص على تدريس «العلم» أينما حل

(1) أعز ما يطلب ص 247، 253 ـ 254.
(2) المصدر ذاته ص 245.
(3) المصدر ذاته ص 252.
(4) المصدر ذاته ص 254.
(5) نظم الجمان ص 38.
(6) أنظر بعض خبر ذلك في نظم الجمان ص 84، 103، الاستقصا جـ 2 ص 96.
(7) أنظر نظم الجمان ص 27، 127، الحلل الموشية ، 89 ـ 90.

وارتحل. وهذا العلم قد لا يعني سوى مذهبه التوحيدي[1]، ولا سيما وأن ابن القطان يسمي التوحيد الذي درسه ابن تومرت بإيجيليز بالعلم[2]. ولما نزل بلاد هرغة واصل تدريس مذهبه في التوحيد[3]، وبعد أن أعلن مهديته ألف كتبه ودرسها[4]. ودوام على وعظ الموحدين وإرشادهم وتعليمهم طوال حياته ولم تشغله حروبه مع المرابطين عن ذلك[5].

ولما كان العمل هو الهدف من العلم، فقد كان المهدي حريصاً على إفهام أتباعه فاستعمل اللسانين البربري والعربي في تواليفه ومواعظه[6]. ويبدو أن التدريس كان بحسب القدرات والقابليات والمهام المنتظرة من المتعلم، فبينما يطلب من البعض قراءة وحفظ أم الكتاب وتشق عليه حتى توضع كلماتها على أسماء بعض الأشخاص تيسيراً لحفظها[7]، يظهر البشير الونشريشي فجأة وبدون مقدمات وقد حفظ القرآن وأتقن العلم، لتكون هذا الظاهرة كرامة من الكرامات وتغدو مؤهله لتمييز المؤمنين من المنافقين[8].

ويروي لنا اليسع أسلوبه في أخذ الموحدين بالتربية العملية فيقول «وكان [المهدي] يعظهم في كل وقت ويذكرهم، ومن لم يحضر أدب فإن تمادى قتل،

(1) الدعوة الموحدية بالمغرب ص 108.
(2) نظم الجمان ص 23.
(3) المعجب ص 187.
(4) أعز ما يطلب ص 3، المعجب 188، الحلل الموشية ص 89 ـ 90 وقـد نبه بعض الدارسين إلى أهميـة دراسة تطور ابن تومرت الفكري ومعرفة مراحله. توصل كنون إلى أن فكرة الإمامة قد طرأت على أفكاره مؤخراً وبعد أن اضطر لمقاتلة المرابطين، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب لأن الفكرتين الدينية والسياسية عند ابن تومرت متداخلتان ومتلازمتان، وربما كانت السياسة أغلب والدينية إحدى وسائلها (أنظر مقالة عبد الله كنون عن «عقيدة المرشدة» في مجلة البحث العلمي (1966) العدد التاسع ص 175 ـ 185).
(5) نظم الجمان ص 23، 94.
(6) المعجب 187، روض القرطاس 114.
(7) روض القرطاس ص 118 ـ 119، استقصا جـ 2 ص 92.
(8) أنظر قصته في نظم الجمان ص 102 ـ 103.

وكان من لم يحفظ حزبه عزّر بالسياط، وكل من لم يتأدب بما أدب به ضرب بالسياط المرة والمرتين فإن ظهر منه عناد وترك امتثال الأوامر قتل...»[1]. وهذا المنهج خرَّج جيلاً طيعاً للإمام، يسمع في المنشط والمكره ويبدو أن هذه الطاعة كانت الهدف الأساسي، فكان المهدي يقتل من يخاف عصيانه، أو يخشى عناده، حتى ولو جاء ذلك في صورة جماعية، مثل مذبحة هزميرة[2] وحركة التطهير التي قام بها البشير[3]. فأسلس الأتباع القياد رهبةً ورغبةً، «وبلغوا في ذلك إلى حد لو أمر أحدهم بقتل أبيه أو أخيه أو ابنه لبادر إلى ذلك من غير إبطاء.....»[4].

وقد قامت التربية بدور فعال إذ وفرت جماعتين من الناس: جماعة آمنت بالفكرة ووعت مهمتها وسعت لتنفيذها فأطاعت عن رغبة، وجماعة أطاعت طاعة عمياء رهبةً من العقاب. وفي الحالين كان إنسان تنظيمات الموحدين يتحرك وفق إرادة المنظمين له. وهكذا توفر لتنظيمات الموحدين شرطا التنظيم المتحرك القادر: الأجهزة المحكمة والإنسان المتحرك.

الروافد التي تأثر بها الموحدون في التنظيمات:

من الصعوبة بمكان القول بأن ابن تومرت أقام تنظيمات الموحدين على غرار تنظيمات سبقتـه، ولكن تنظيمه قد تأثر بعوامل مختلفة، منها الفكري والثقافي ومنها ما أخذه عن تجارب الآخرين فحوره وبدله ليلائم ظروف مجتمعه وأوضاع ثورته، ولهذا جاء تنظيمه متمشياً مع أفكاره مراعياً لظروف بيئته.

الأثر الفكري:

كانت فكرة ابن تومرت دينية، وقد كان الإسلام لحمتها وسداها، ووجد في الرسول ﷺ مثلاً أعلى، فاحتذى خطواته وقلد أفعاله، وقلد نظام النبي ﷺ في

(1) نظم الجمان ص 29.
(2) نظم الجمان ص 94.
(3) المصدر ذاته ص 103، الكامل جـ 10 ص 572، نهاية الأرب ص 191 - 192.
(4) المعجب ص 191.

الشورى. وقد أشار جوليان إلى شيء من هذا غير أنه يخطىء فيقول أن المهدي قلد النبي في نظام شوراه حذو القدة بالقدة، وما أهل خمسين وأهل سبعين إلا تقليد لهيئتي المهاجرين والأنصار[1]، والمقارنة مستحيلة بين هيئات ابن تومرت وهيئات المهاجرين والأنصار، إذ أن أهل خمسين لم يكونوا من قبيلة واحدة، ولم يهاجروا كلهم مع ابن تومرت، وفيهم من هاجر إليه المهدي مثل أهل تينملل أما أهل سبعين فلم يكونوا إلا اجتماع هيئات متعددة. والصواب أن ابن تومرت تأثر بفكرة النبي ﷺ في الشورى وصاغها في نظام يتلاءم وظروفه الخاصة فجاء تنظيمه في شكله العام محتذياً سيرة الرسول، فربما كانت فكرة السبعين قد جاءت عن السبعين الذين بايعوا النبي يوم العقبة، والعشرة عن العشرة المبشرين بالجنة، والطلبة عن القراء، واختبار النقباء عن اختيار النبي لنقبائه، ولكن ابن تومرت صاغ نظام النبي في شكل جديد يتلاءم وظروفه الخاصة فجاء في شكله العام قريباً من تنظمات النبي محتفظاً بسماتها مختلفاً عنها في اختصاصاتها. وقد كانت تنظيمات النبي عفوية ربانية وأمّا تنظيمات ابن تومرت فقد قامت بعد دراسة وتخطيط بشري.

الأثر الثقافي:

تميز ابن تومرت بمقدرة علميـة اتسمت بالتحليـل والتنظيم والتبـويب والتقسيم للمسائل العلمية، وأكسبته هذه المقدرة انتظاماً عقلياً يظهر بوضوح في إنتاجه الفكري. ولا ريب في أن هذا الانتظام أثر في تكوين تنظيماته فجاءت دقيقة في اختصاصاتها مترابطة في تسلسلها، متداخلة في أعمالها من غير تضارب[2].

(1) Julien, p. 100
(2) ذهب هويسي إلى مثل هذا الرأي. Huici; v. 1, p 100

أثر تجارب الآخرين :

تنظيمات القبائل المغربية :

سبقت الإشارة إلى أن هيئة أهل خمسين قد لا تعني أكثر من توسيع فكرة آيت أربعين في تنظيمات القبائل البربرية[1]، مما يحمل على القول بأن ابن تومرت استفاد من التنظيمات التي وجدها في مجتمعه، ولكنه لم ينقلها كما هي، بل بدلها وغيرها لتوافق الأفكار التي دعا إليها. إن التنظيم الاستشاري أصبح عنده يجمع عدة قبائل الأمر الذي يسر تلاحم القبائل التي وحدت وترابطها. وأهل خمسين خير مثل لتطبيق فكرة الشورى على مجتمع مختلف عن مجتمع النبي ﷺ.

التنظيم الفاطمي :

لقد اشتهر الغلاة من الشيعة بتنظيماتهم الدقيقة وبنائها المحكم. ولقد عرف المغرب الفاطميين منهم، إذ كان مهد دولتهم ومنها انطلاقها. ولم تكن معرفة ابن تومرت للفاطميين عن طريق ما خلفوا من أثر في المغرب فحسب، بل إنه قد رحل إلى المشرق وجال في ديار الفاطميين. ولا تسعف المصادر بكثير من المعلومات عن حياة ابن تومرت الأولى، ولكن يغلب على الظن بأن ابن تومرت ـ في ديار الفاطميين ـ كان يتتبع أخبار تنظيماتهم، ولا سيما وأن الرجل كان يتهيأ للقيادة والإمامة والزعامة. ولا يمكن القطع برأي فصل في نوعية الأثر الفاطمي في تنظيمات الموحدين ولكن تبني ابن تومرت لفكرة الإمامة، والعصمة ركن من أركانها، وانتهاج التربية الخاصة وسيلة لتغيير المجتمع أمران يرجحان أن تنظيمات الموحدين تأثرت إلى درجة ما ـ لا نستطيع أن نحدد مداها ـ بالتنظيمات الفاطمية.

---

(1) Julien; P. 100; Hopkins; P. 90; Huici; V. I, PP 100 - 103.

التغييرات التي طرأت بعد قيام الدولة :

ينبغي التفريق بين مرحلتين في حياة الموحدين السياسة بعد وفاة المهدي : أولاً : مرحلة تأسيس الدولة، ثانياً : مرحلة بناء الدولة. إن المرحلة الأولى هي استمرار لحياة ابن تومرت السياسة، فواصل خلفه عبد المؤمن قتال المرابطين حتى أسقط دولتهم، والمرحلة الثانية هي طور بناء الدولة وتكوين نظمها، وفي بداية هذه المرحلة نقل عبد المؤمن الحكم إلى أسرته، والمرحلتان مختلفتان في ظروفهما، ومن ثم فإن الصيغ التنظيمية التي صلحت للأولى ليست بالضرورة صالحة للثانية، فمن الطبعي أن تشهد تنظيمات الموحدين تبديلاً وتغييراً في هيكل تنظيمها وفي مهام مؤسساتها.

هيئة أشياخ الموحدين :

بعد وفاة المهدي لم يرد ذكر أهل الجماعة وأهل خمسين في مجال الحياة العملي إلا ما كان من أمر بيعتهم لعبد المؤمن[1]. فهل قضى عبد المؤمن على الهيئتين لما تولى الأمر؟.

لقد واجه عبد المؤمن ظروفاً شاقة وعسيرة، وما أن توفي المهدي حتى اضطرب وضع الموحدين واختلفوا في أمر من يخلفه[2]، واشتدت عليهم حملات المرابطين. فكان على عبد المؤمن أن يواجه ذلك الضعف الداخلي وهذا الخطر الخارجي، واشتغل بحرب المرابطين حتى قضى عليهم، ثم واجه ثورات القبائل البربرية التي أغراها النصر الموحدي فحاولت أن تقلده. هذا فضلاً عما تمتع به بقية أهل الجماعة من نفوذ وسلطان اعتماداً على أقوال ابن تومرت. فقد قتل محمد بن أبي بكر بن يكيت أخاً لعبد المؤمن يدعى إبراهيم، وأراد عبد المؤمن قتل محمد، لكن الشيخ عمر الهنتاتي وأبا الحسن بوكُوت بن وَاكاك منعاه لأن محمداً ابن أحد أهل الجماعة، واحتجا بقول المهدي «إن أهل

---

(1) الحلل الموشية ص 118.

(2) الكامل جـ 10 ص 578، روض القرطاس ص 116 ـ 117، 119.

الجماعة وصبيانهم عبيدهم كل من في الدنيا»[1]. وعليه كانت ظروف عبد المؤمن حتى 543 / 1148 تتطلب تضافر جهود الموحدين وتستدعي ترابطهم. فمن المستبعد أن يسعى عبد المؤمن للقضاء على هيئتي أهل الجماعة وأهل خمسين في هذه الفترة ولا سيما وأنه غريب عن قبائل المصامدة، وهم عماد الثورة التي لم تبلغ غايتها بعد.

وفي هذه الفترة تولى من بقي من أعضاء الهيئتين الوظائف الكبرى في الحركة. فكان منهم القواد العسكريون مثل عمر الصنهاجي، وعمر الهنتاتي، ويوسف بن سليمان، ويوسف بن وانودين، وابن زجو، وابن يومور، ويخلف[2]، وكان منهم الولاة على ما فتح من مناطق مثل سليمان بن وانودين، ويوسف بن مخلوف وعبد الواحد الشرقي[3]. وكان عبد المؤمن يستخلف موسى بن سليمان على تينملل[4].

غير أن هذا القول لا يعني أن عبد المؤمن حافظ على وجود الهيئتين بالصورة التي وضعها المهدي، فلو حافظ عليهما بتلك الصورة لما سكتت جميع المصادر عن ذكرهما. وربما استخلص من أعضاء الهيئتين جماعة للمشورة، وكان يجمع الباقين للمشورة العامة كأشياخ للموحدين واستثنى من مشورته من وقف ضده أو أراد الأمر لنفسه. وغربته بين المصامدة تتطلب منه دبلوماسية لبقة في تنفيذ ما يريد، فكان عليه التدرج في خطواته ليخلو الجو لأسرته من بعده. ولهذا فالراجح أن عبد المؤمن كان يسعى لإلغاء الهيئتين لكيلا تنازعاه الزعامة والسلطة واتبع طريقاً متدرجاً إلى ذلك. فلم يدعم وجود الهيئتين وحفظ المراكز لأعضائهما. فطريقته كانت إهمال التنظيم والمحافظة على أفراده حتى لا

(1) أخبار المهدي ص 93.
(2) الكامل جـ 10 ص 579، جـ 11 ص 159، الحلل الموشية ص 121، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 100، 104، و (طبعة هويسي) جـ 3 ص 14، 19 ـ 20، 22، 26.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 18، 20.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 12.

يتكتلوا. وهذا التحول في سياسة عبد المؤمن عن تنظيمات المهدي ربما ألقى بعض الضوء على ثورة ابن ملويه أحد أهل الجماعة عام 527 / 1133[1].

إن هذه الصورة تساعد في فهم صمت المصادر عن الهيئتين من جهة، ومن جهة أخرى نجد تفسيراً للهيئة التي ظهرت ابتداء من بعد فتح مراكش، وظل ذكرها يتردد في المصادر، وهي هيئة أشياخ الموحدين. وقد كان هؤلاء الأشياخ يقومون بكثير من الأعباء التي كان يقوم بها أهل الجماعة وأهل خمسين، الأمر الذي يرجح أنها كانت البديل لهما.

ولقد كان دور هؤلاء الأشياخ استشارياً في المقام الأول، وكان الخلفاء لا يعلنون حرباً أو يستعدون لها ولا يخوضون معارك إلا بعد استشارتهم، وكثيراً ما كان الخلفاء يلتزمون بما يشيرون به[2].

ولما ولى عبد المؤمن أبناءه الولايات (551 / 1156) بعث معهم بعض أشياخ الموحدين مستشارين[3]. واحتل بعض أشياخ الموحدين وظائف تنفيذية عليا. فقد كان منهم بعض الوزراء مثل أبناء عمر الهنتاتي وأبناء ابن جامع[4]، وبعض الولاة مثل عمر الهنتاتي ويوسف بن سليمان[5]، وبعض القادة العسكريين[6].

ومنذ أيام عبد المؤمن كانت منزلة أشياخ الموحدين عالية ورفيعة، فهم أول

(1) Huici; 1, p. 102
(2) المن بالإمامة ص 218 ـ 220، 494، 498، 502، البيان المغرب جـ 3 ص 113، 130، 146، 147، 151.
(3) نظم الجمان ص 132.
(4) المعجب ص 262، المن بالإمامة ص 420، البيان المغرب جـ 3 ص 88، 141، روض القرطاس ص 157.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 38 ـ 39.
(6) راجع المن بالإمامة ص 182، 191 ـ 194، 195، البيان المغرب جـ 3 ص 49، 125 ويكفي أن نراجع أعمال عمر الهنتاتي (أنظر رسائل موحدية ص 123 ـ 125، المعجب ص 213، الكامل جـ 11 ص 156 ـ 157، روض القرطاس ص 126).

من يعرض من أصناف الموحدين، وكانت لهم التقدمة على سائر الأصناف[1]. ويبعث الولاة من بني عبد المؤمن إليهم الأخبار المتجددة[2]. وفي طور ازدهار الدولة وقوة شخصية خلفائها وجدوا مجالاً للتنفذ ولكنه لم يصل إلى درجة التسلط، ويبدو أن رضى الأشياخ كان عاملاً هاماً فـي تولية الخلفاء في ذلك الدور من أطوار الدولة فقد علق ابن صاحب الصلاة على انتصارات يوسف بن عبد المؤمن على ابن همشك فقال: «وكان هذا سبباً في خلافته لأنه نال رضى أشياخ الموحدين»[3]. وكان الأشياخ أول من يبايع الخلفاء.

ونتيجة لسابقة قبائل هؤلاء الأشياخ في الدعوة، ثم إخلاصهم للخلفاء الأول من بني عبد المؤمن نال هؤلاء الأشياخ حظوة كبيرة ودرجة رفيعة، فتمكنوا من مقدرات الدولة، حتى خشيهم الناصر، فنكبهم قبل موقعة العقاب، وكان ذلك من أسباب الهزيمة[4]. ولكن تلك النكبة لم تؤثر في قوتهم، ولما توفي الناصر، وتعـاقب حكام ضعفـاء تسلط هؤلاء الأشياخ، فكـان الأمر والنهي بأيديهم، وصار أمرهم كالأتراك مع بني العباس[5]، حتى اضطر المأمون لإلغاء رسوم الدولة جملة واحدة، وإبطال المهدية، في محاولة للقضاء على تسلطهم وتنفذهم.

ومن دراسة المعلومات عن هيئة أشياخ الموحدين يستطيع المرء ملاحظة الآتي:

أولاً: لم يكن جميع الأشياخ في درجة واحدة من التميز. وقد كان أبناء أهل الجماعة وأهل خمسين أكثر حظوة من غيرهم من أبناء سائر الموحدين[6]،

(1) المن بالإمامة ص 410، 457 ـ 458.
(2) المصدر ذاته ص 390 ـ 392.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 53.
(4) المصدر ذاته جـ 3 ص 240 ـ 241، روض القرطاس ص 169.
(5) روض القرطاس ص 163.
(6) المن بالإمامة ص 148، 324، 399 ـ 400، البيان المغرب جـ 3 ص 85، الكامل جـ 11 ص 186.

الأمر الذي يؤكد أن هيئة الأشياخ هي استمرار للمجالس الأولى.

ثانياً: جل من تردد اسمهم من أشياخ الموحدين كانوا من هنتاتة وأهل نينملل، ويبدو أن تمثيلهم القوي في هيئة أهل خمسين جعل عبد المؤمن يتحالف معهم، فلما آل الأمر إليه اعتمد عليهم.

ثالثاً: لم تتردد أسماء من هرغة بين أشياخ الموحدين، والظاهر أن محاولة إخوة المهدي للثورة على عبد المؤمن دفعت عبد المؤمن إلى إبعاد أشياخ هرغة عن المراكز الأمامية في الدولة، ولكن هرغة كقبيلة ظلت تعرض أول قبائل الموحدين في التمييز (العرض) لأنهم قبيل المهدي.

رابعاً: ظهر بين أشياخ الموحدين رجال من غير القبائل الست التي قام عليها الأمر أول مرة، خاصة من قبيلة كوميه، وهي قبيلة عبد المؤمن.

ومن الحقائق هذه يتضح أن فكرة الوراثة في الخلافة رافقتها وراثة في احتلال المراكز الممتازة في الدولة، وخير ما يصور ذلك الحظوة التي نالها أبناء أهل الجماعة وأهل الخمسين.

وأثرت الأحداث السياسية على مراكز القبائل فمن وال بني عبد المؤمن ارتفع ومن عاداهم انخفض. ولكن الهيئة الجديدة التي ضمت ممثلي القبائل للمشورة كانت أكثر استيعاباً للقبائل التي دخلت في الأمر فيما بعد وأخلصت لبني عبد المؤمن. ويبدو أن تكوين الهيئة الجديدة كان بغرض استيعاب غير المصامدة أيضاً في المشورة. فصدف عبد المؤمن عن الهيئة الأولى لأنها ارتبطت بتمثيلها للمصامدة على الغالب. وقد تم التحول عن الهيئة القديمة إلى الجديدة في تدرج وبطء شديدين مما جعل المؤرخين يغفلون أمره ولا يذكرونه. وأغلب الظن أن هذا التدرج البطيء كان نتيجة للوضع الشاذ الذي وجد عبد المؤمن نفسه فيه. لقد كان عبد المؤمن غريباً في المجتمع الذي كان يحكمه، وهذه الغربة هي التي قادته إلى استجلاب قبيلته إلى المغرب فيما بعد. وبسبب من هذه الغربة كان يتأنى كثيراً في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وعندما ينفذها يتبع

دبلوماسية لبقة في غير ضعف. وهذه الدبلوماسية وذلك التدرج حالا دون وقوع ردة فعل عنيفة ضد التغيير.

إن هيئة أهل خمسين كانت تلائم ظروف الموحدين في بداية أمرهم، لما كانت قبائلهم قليلة العدد، ومتجانسة الأصل، وتحصرهم رقعة من الأرض صغيرة. أما بعد الانتصار وقيام الدولة فقد ضم الموحدون أراضي شاسعة، سكنتها قبائل متعددة ومتباينة، فكان على أولي الأمر أن يحدثوا تغييراً يتلاءم والظروف الجديدة، فكانت هيئة أشياخ الموحدين خير ما يناسب الوضع الجديد، إذ لا يحصرها عدد ولا يحدها نوع. وساعد وجود هيئة أشياخ الموحدين في تكوين هيئات استشارية على مثالها فظهرت هيئة أشياخ العرب، وهيئة أشياخ الجند الأندلسيين. وقد تردد ذكر الهيئتين خلال الأعمال الحربية وسيرد تفصيل ذلك في دراسة النظام السياسي.

إن أهل خمسين كمجلس تطور إلى هيئة جديدة، ولكن أهل الجماعة كمؤسسة تنفيذية لم يعد الخلفاء بحاجة إليها بعد قيام الدولة وتنظيمها، إذ أن الدواوين المختلفة أصبحت تشرف على تنفيذ الأوامر الصادرة عن السلطة السياسية. ومن هنا بدأ يظهر واضحاً وجلياً الفرق بين تنظيمات الموحدين كدعوة ونظم الموحدين كدولة، غير أن تنظيمات الدعوة هي التي كانت تمد نظم الدولة بالرجال الذين يقومون بالأعباء فيها.

الطلبة:

إذا وضح تأثير الأوضاع التي استجدت بعد وفاة المهدي على تنظيمات الموحدين التنفيذية والاستشارية، فما أثر الظروف على تنظيم الدعاة ـ الطلبة ـ؟.

في بداية الأمر واصل عبد المؤمن سياسة المهدي فأرسل الطلبة دعاة إلى القبائل[1]. وسوى هذا لا تذكر المصادر عنهم شيئاً خلال الفترة الأولى من حكم

(1) يذكر ابن القطان أن عبد المؤمن سار في حملة على بني [يفرن] عام 529 / 1135 لأنهم قتلوا =

عبد المؤمن حتى فتح مراكش، وبعد هذا التاريخ توفرت معلومات أولية عن دور الطلبة لا سيما من الرسائل الرسمية. وأهم الرسائل في هذا الصدد تلك الرسالة التي أرسلها عبد المؤمن إلى طلبة الأندلس سنة 543 / 1148[1]، ومن رسالة أخرى أرسلها إلى طلبة صنهاجة تاسغرت تبين أنه قد بعث الرسالة الأولى إلى جميع جهات الموحدين[2]. ورسالة عبد المؤمن تبين دور الطلبة في المسؤولية التربوية والعلمية والإدارية والعسكرية والقضائية وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا ريب في أن هذا تحول كبير في الدور الذي قام به الطلبة بعد قيام الدولة عن الذي اضطلعوا به في أيام المهدي. وربما دفع عبد المؤمن إلى توسيع دور الطلبة أمران:

أولاً: إن قيام الدولة وسيطرتها على منطقة واسعة أوجب عزل كثير من موظفي المرابطين واستبدال الموحدين بهم، وتربية الطلبة الخاصة وعلمهم أهلهم لتبوء تلك المراكز.

ثانياً: ربما هدف عبد المؤمن من تولية الطلبة في وظائف كثيرة تقليل الأعباء عن من بقي من أهل الجماعة وأهل خمسين وظل وفياً مخلصاً للخليفة.

ويجب عدم المبالغة في تصور تلك المسؤوليات، وقد لا تكون غير مسؤوليات صغرى، إذا أن كثيراً من أهل الجماعة وأهل خمسين قد تولوا في هذه الفترة مسؤوليات قيادية إدارية وعسكرية كما سبق توضيحه، وتقلصت هذه المسؤوليات بعد أن جعل عبد المؤمن الحكم وراثياً في عقبه، والمعلومات المتوفرة تصور دور الطلبة الغالب في المجال العسكري مما يؤكد ذلك أن أسماء الطلبة كانت تثبت في زمام العسكرية للمواساة[3].

= أحد الدعاة انظر **نظم الجمان** ص 212.

(1) راجع الرسالة في **نظم الجمان** ص 150 ـ 167.

(2) **رسائل موحدية** ص 6.

(3) **المن بالإمامة** ص 208.

وقد تواترت الأخبار عن مسؤولياتهم العسكرية في الجيش والأسطول. وكان الطلبة يشاركون في قيادة الجيش في منطقتهم[1]، وإذا أراد الخلفاء تسيير حملة إلى جهة ما كانوا يستشيرون طلبة تلك الناحية[2]، وإذا ما بعثوا قائداً من الحضرة إليها كانوا يطلبون من طلبتها التعاون معه[3]. وربما أخذوا رأيهم في المنشآت ذات الطابع العسكري، فقد أشرك عبد المؤمن طلبة غرناطة وإشبيلية في اللجنة التي كلفها بالإشراف على بناء مدينة جبل الفتح لتكون قاعدة للأعمال الحربية في الأندلس[4].

إن القول بمشاركة الطلبة في قيادة الجيش لا يعني أن القيادة الأولى كانت لهم. لقد كانت القيادة العليا في الولاية لواليها ولكنه قد يستنيبهم في قيادة بعض الحملات[5]، وكانت القيادة خلال الحملات العسكرية لمن تعينه الحضرة، وقد يوكل أمر حملة فرعية إلى بعض الطلبة[6].

أما الأسطول فقد كان إشراف الطلبة عليه أكبر من الجيش. فالطلبة هم المشرفون عليه، وهم الذين يعدونه ويقودونه ويسمون بطلبة الأسطول[7].

وهناك إشارة واحدة تتعلق بمسؤولية الطلبة الإدارية ـ بعد أن ولى عبد المؤمن ابنه عهده ـ وهي تعين المنصور طلبة للإشراف على أمور قفصة بعد أن استردها (583/ 1187)[8] وهي إشارة عامة والأمور قد تكون عسكرية الطابع.

وهناك اعتراض هام على النتيجة التي وصلنا إليها عن مسؤولية الطلبة بعد

(1) رسائل موحدية ص 74، 80، 102، 174، 221، 222.

(2) المصدر السابق ص 147.

(3) المصدر ذاته ص 379.

(4) رسائل موحدية ص 97 / 98، المن بالإمامة ص 138، 139، البيان المغرب جـ 3 ص 43-44.

(5) المن بالإمامة ص 147-148.

(6) رسائل موحدية ص 102.

(7) رسائل موحدية ص 173، 174، 177.

(8) المصدر ذاته ص 215.

إعلان الحكم الوراثي، ولرب قائل يقول ولكن الرسائل التي بعثها خلفاء عصر الازدهار كانت موجهة إلى الطلبة وهي تتضمن سياسة الدولة الرسمية في شتى ضروب الحياة والناحية العسكرية فرع واحد منها، فكيف يصح مثل هذا الاستنتاج والرسائل بين أيدينا؟.

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي توضيح أمرين:

أولاً: أن الرسائل المتعلقة بالمسائل الإدارية كانت أغلب قبل إعلان الحكم الوراثي، أما بعده فقد كانت أغلبية الرسائل تدور حول إعلام بنصر عسكري، أو قضاء على فتنة، أو توجيه في أمر عام، أو حضّ على أمر بمعروف أو نهي عن منكر.

ثانياً: لم توجه الرسائل إلى الطلبة وحدهم فقد خوطب بها الأشياخ والأعيان والكافة وقد جاء الطلبة على رأس المخاطبين وربما علمهم السابق الذي نالوه في حياة المهدي جعلهم أول المخاطبين.

ومن هنا فالراجح أن غالبية الرسائل قصد منها الدعاية لأعمال الدولة، والتركيز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولما كان الطلبة أول المخاطبين فأغلب الظن أنهم قاموا إلى جانب مهامهم العسكرية بواجبات الدعاية لأعمال الدولة، وبفروض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فباشروا دور المحتسب في المجتمع الذي وجدوا فيه. ومما يؤكد ذلك أنه لم يرد ذكر الحفاظ ـ فيما أعلم ـ بين من بعثت إليهم الرسائل، وقد أشارت الروايات إلى وجود الطلبة جنباً إلى جنب مع الحفاظ في عدد من المناسبات[1]. الأمر الذي يدل على أن تنظيم الطلبة لم يلغ بعد قيام تنظيم الحفاظ الذي تولى الدور الإداري الأول، والقيادة العسكرية العليا. وإذا قام الطلبة بتصريف مسؤوليات ثانوية بعد إعلان الحكم الوراثي فإن كثيراً من المسؤوليات الكبرى تولاها نمط جديد من الطلبة تكون من «الحفاظ وطلبة الحضر».

(1) المن بالإمامة ص 118-119، 148، 451.

الحفاظ :

لم تذكر الروايات تاريخ قيام هذا التنظيم، ولكن يمكن تحديد ذلك في شيء من الدقة. لقد روي أن أبناء عبد المؤمن كانوا بين هؤلاء الحفاظ، ولما أتمّوا دراستهم ولّاهم والدهم الولايات[1] في ربيع الأول 551 / 1156[2]، وكانت مدة الدراسة ستة أشهر[3]، وعلى هذا فإن تاريخ بداية هؤلاء الحفاظ كان سنة 550 / 1155 على أبعد الاحتمالات.

وإلى جانب أبناء عبد المؤمن كان فيهم أبناء أهل الجماعة وأهل خمسين وأهل الدار، إذ تشير الروايات فيما بعد إلى حفاظ أهل الجماعة وحفاظ أهل خمسين وأهل الدار[4] وانتخب عبد المؤمن نجباء الأولاد من المدن مثل إشبيلية وقرطبة وفاس وتلمسان[5]. واجتمع له نحو ثلاثة آلاف صبي[6]، وكان عدد الذين توجهوا من إشبيلية وحدها خمسين صبياً[7].

ويحصر صاحب كتاب الأنساب الحفاظ في قبائل الموحدين الأولى[8]، غير أن صاحب الحلل الموشية ـ وروايته أكثر استفاضة من غيره في هذا الموضوع ـ يذكر أن هؤلاء الصبية كانوا من المصامدة وغيرهم[9]، وهذا ما تؤيده أسماء عدد من الحفاظ من القبائل الأخرى تولوا أعباء الحفاظ مثل الولاية على جهات بعض الولايات، خاصة حفاظ كوميه[10].

---

(1) الحلل الموشية ص 125-126.
(2) رسائل موحدية ص 66، البيان المغرب جـ 3 ص 34.
(3) نظم الجمان ص 140.
(4) على سبيل المثال أنظر أخبار المهدي ص 48، المن بالإمامة ص 400.
(5) نظم الجمان ص 140.
(6) الحلل الموشية ص 125.
(7) المصدر ال[illegible] ص 139.
(8) أخبار المهدي ص 48.
(9) الحلل الموشية ص 125.
(10) انظر البيان المغرب جـ 3 ص 119.

وتحرى عبد المؤمن أن يكون الصبية في سن متقارب لتسهل سرعة الحفظ عليهم، وتتيسر عملية تربيتهم في وقت واحد، فجاؤا وكأنهم أبناء ليلة واحدة[1]. واختار لتعليمهم خيار أشياخ البلاد من الفقهاء والطلبة والكتاب والشعراء[2]. وأشرف بنفسه على تربيتهم وكان يجلس إليهم كل يوم جمعة[3].

ووضع لهم منهجاً يجمع بين التربية النظرية والعملية، فدرسوا تواليف المهدي في التوحيد والفقه، والقرآن، وصحيح مسلم[4]. ويقول أشباخ أنهم درسوا عدة كتب في إدارة الولايات[5]. وفي التربية العملية أخذوا «يوماً بتعليم الركوب ويوماً بالرمي بالقوس ويوماً بالعوم في بحيرة صنعها [عبد المؤمن] خارج بستانه»[6] وفي تلك البحيرة علمهم التجذيف على قوارب وزوارق صنعها لتلك الغاية. وكانت سائر نفقاتهم عليه[7].

وواضح من هذا المنهج الدراسي أن عبد المؤمن أراد أن يُخرِّج رجالاً يلمّون بالأفكار الأساسية للدعوة الموحدية ليحتلوا الوظائف الكبرى في الإدارة والجيش والأسطول فعزل أشياخ المصامدة عن ولاية الأعمال والرئاسة، وأبقاهم للمشورة، وعيّن هؤلاء الحفاظ مكانهم، فتردد ذكرهم في القيادة العسكرية[8]، وولاية الولايات[9] أو أقسام منها[10] في مختلف أطوار دولة الموحدين. وهذا ما يدعو إلى إهمال رواية ابن القطان إذ يقول أن طلبة إشبيلية رجعوا إلى آبائهم[11]

---

(1) الحلل الموشية ص 125.
(2) نظم الجمان ص 133.
(3) المصدر السابق ص 125.
(4) نظم الجمان ص 133، 140، الحلل الموشية ص 125.
(5) تاريخ الأندلس ص 302.
(6) نظم الجمان ص 132، الحلل الموشية ص 125.
(7) المصدران ذاتهما ص 140، ص 125.
(8) المن بالإمامة ص 182، 370-371، 397-398، البيان المغرب جـ 3 ص 84.
(9) المن بالإمامة ص 126-127، 390.
(10) المصدر ذاته ص 336، 337، 392، البيان المغرب جـ 3 ص 119، 153، 235.
(11) نظم الجمان ص 140.

إلا إذا كان الرجوع أمراً مؤقتاً أو كان العدد في بداية الأمر أكبر من حاجة الدولة وربما استوعبوا في العمل في وقت آخر.

ومن الأعباء التي قام بها هؤلاء الحفاظ يتضح أن من أطلق عليهم «صغار الطلبة»[1] ربما قصد بداية نشأتهم لا تعيين وظيفتهم. وكيف ما كان الأمر فإن عبارة «صغار الطلبة» توهم أن هؤلاء الحفاظ أقل من الطلبة درجة وقد كان الواقع بخلاف ذلك. والراجح أن كلمة «حافظ» جاءت من حفظ موطأ ابن تومرت وعقائده[2].

لقد هدف عبد المؤمن من تنظيم الحفاظ تولية أبنائه الأمر، وتعيين من يثق فيهم الولايات. وهذا تحول خطير في سياسته، وتعديل كبير في مراكز تنظيمات الموحدين فما هي البواعث عليه.

واضح من تاريخ نشأة هيئة الحفاظ، أن ذلك جاء بعد إعلان الحكم الوراثي وثورة أخوي المهدي، الأمر الذي يدل على أن عبد المؤمن أراد أن يحدث تغييراً جذرياً في إدارة الدولة، وكان عليه أن يبدأ أولاً بتنظيمات الموحدين، ويُخَرِّج جيلاً ولاؤه له أولاً وأخيراً. ولكيلا يثير حفيظة الموحدين أولي السبق والفضل جعل أبناءهم ضمن الحفاظ. ويبدو أن فساد بعض عناصر الموحدين أعطى عبد المؤمن فرصة لتبرير التغيير فأشار إلى هذا الفساد في خطابه إلى طلبة الأندلس ـ المشار إليه آنفاً ـ إذا يقول «وقد اتصل بنا... أن من لا يتقي الله تعالى ولا يخشاه... يتسلطون بأهوائهم على الأموال والأبشار.. ويستحلون حرمات المسلمين من غير حلها ويسارعون إلى نقض الشرع...»[3].

وهكذا مع تغير الأوضاع السياسية تبدلت تنظيمات الموحدين، وإذا قام أمر هيئة أشياخ الموحدين على الوراثة فتولى أبناء أولي السبق والفضل من الموحدين مكانهم فلا نعلم الحال بين الطلبة الذين احتلوا وظائف صغرى بعد ظهور الحفاظ. أما

(1) نظم الجمان ص 28، الحلل الموشية ص 89.
(2) راجع المن بالإمامة ص 294، 299.
(3) نظم الجمان ص 153-154.

الحفاظ فواضح من المجموعات التي ذكرت بينهم أن عبد المؤمن راعى مبدئين: الوراثة والمؤهلات: الوراثة في حالة أبنائه وأبناء أهل الجماعة وأهل خمسين وأهل الدار، والمؤهلات في حالة نجباء الأولاد المختارين من مختلف الولايات. ولا يعلم أن تربية حفاظ جدد قد حصلت والراجح أن أبناء الحفاظ توارثوا مكانة آبائهم بعد وفاتهم.

طلبة الحضرة:

لم يكن تقلص مهام الطلبة بسبب تشكيل تنظيم الحفاظ فحسب، إذ يبدو أن المهمة العلمية قد انتقلت من طلبة الموحدين إلى عنصر جديد بعد فتح مراكش بأمد قصير.

لما استقر الأمر لعبد المؤمن بعث يستجلب العلماء من أهل كل فن، فجاءه العلماء والفقهاء والشعراء والفلاسفة والخطباء، ونزلوا حضرته، واستقروا فيها، وتفريقاً لهم عن طلبة الموحدين سماهم طلبة الحضر واقتدى خلفاؤه به وساروا على نهجه[1] فحرصوا على تنمية الهيئة الجديدة. ويبدو أن تكوين هذه الهيئة كان مظهراً من مظاهر الملك، وكانت بداية طلبة الحضر بسيطة، ووضعهم ضعيفاً، ولم يدخلوا نظم الدولة ولا تنظيمات الحزب، يذكر ابن القطان في مكارم عبد المؤمن.. «أنه... أحس بضعف طلبة أهل مجلسه المكرم من طلبة الحضرة منهم أبو محمد المالقي وغيره فقال لأشياخ الموحدين أعزهم الله تعالى هؤلاء طلبة غرباء ضعفاء، والإقلال عليهم ظاهر، فنرى أن ندفع إليهم مالاً نقارضهم فيه، ويتجرون به، ويردون السلف لنا، فقالوا: نعم، فأسلفهم من مال المخزن ألف دينار لكل واحد منهم فاكتسبوا منها، وكانت أصل غناهم»[2]. ولكن هذا الوضع بدأ يتبدل ويتغير مع مر الأيام فاتسع عمل هؤلاء الطلبة لما انتحلوا التوحيد مذهباً، فصاروا جلساء للخلفاء في مجالس علمهم والمشرفين

(1) المعجب ص 200-201، 342 وعن ضم شخصيان تميزت بالعلم إلى مجالس «طلبة الحضر» (اختصار القدح ص 138، الإحاطة جـ 1 ص 190).
(2) نظم الجمان ص 137-138.

على تدريس العلم ونشره، ولا سيما، التوحيد على مذهب ابن تومرت[1]. وقد أوكلت إليهم مهمة الدفاع عن مذهب ابن تومرت التوحيدي، فطلبة الحضر هم الذين وجهوا التهم إلى ابن رشد الحفيد بجامع قرطبة وأشهدوا الملأ على مروقه من الدين[2]. هذا فضلاً عما كانوا يقومون به من خطابة في مناسبة زيارة أو بيعة أو تجديدها"[3].

وكان هؤلاء الطلبة منظمين تنظيماً دقيقاً وعلى قمة ذلك التنظيم شيخهم أو مزوارهم[4] وهو حلقة الوصل بينهم وبين الخليفة[5]. والراجح أن طلبة الحضرة كانوا على درجات، فمنهم الأشياخ ومنهم العموم، وربما كان ابن صاحب الصلاة يشير إلى ذلك فيقول عن يوسف «وقرب أشياخ طلبة الحضر»[6]. وربما كان لهم دار اجتماع خاصة يفحصون فيها العلماء الوافدين على الحضرة[7].

ونال طلبة الحضر مكانة عالية في الدولة، فحباهم الخلفاء بالعطاء الكثير والمال الوفير[8]، وبسبب من هذه الحظوة حسدهم الموحدون حتى قال المنصور «يا معشر الموحدين أنتم قبائل فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء ـ يعني الطلبة ـ لا قبيل لهم إلا أنا: مهما نابهم أمر فأنا ملجؤهم وإليّ فزعهم وإليّ ينتسبون» وعلق المراكشي «فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم وبالغ الموحدون في برهم وإكرامهم»[9].

(1) المن بالإمامة ص 228-230.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 202، عنان ق: 2 ص 224-225 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي.

(3) المن بالإمامة ص 150، 352، البيان المغرب جـ 3 ص 121.

(4) وهذا المصطلح سيرد مع هيئة أشياخ الموحدين (أدناه ص 145 - 146).

(5) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 370، عنوان الدراية ص 21.

(6) المن بالإمامة ص 234.

(7) يذكر الغبريني عرضاً بيت الطلبة في مراكش (عنوان الدراية ص 161) وقد لا يكون الطلبة إلا طلبة الحضر.

(8) المعجب ص 200، البيان المغرب جـ 3 ص 121.

(9) المعجب ص 280.

وهذا النص على جانب كبير من الأهمية فهو يوضح أن طلبة الحضر كانوا من غير الموحدين، ولئن بدأ تنظيمهم أيام عبد المؤمن فإن نفوذهم أصبح واسعاً في عهد خلفائه حتى خشيهم الموحدون فتشكوا من ذلك.

ويدل على مكانة هذا الجهاز الجديد ما لقيه شيخ طلبة الحضر من بر وتكرمة، فإن أبا الحسن الإشبيلي كان أول من يدخل على يوسف وآخر من يخرج، وكان يشفع في الغرباء والطلبة[1]. وكان خلفه أبو محمد عبد الله المالقي عند يوسف في مسلاخ وزير وأمين[2]. وقد يكون شيخ طلبة الحضر في اللجان التي تمتحن العمال الخائنين[3].

ويروي صاحب كتاب الأنساب أن الناصر أسقط عن طلبة الموحدين السلاح[4]، ويفرق صاحب كتاب الأنساب بين طلبة الموحدين وطلبة المصامدة في روايته وقد لا تعني عبارة طلبة الموحدين عنده إلا طلبة الحضر. وروايته هذه تدل على أن «طلبة الحضر» كانوا يعملون في الجيش إلى جانب وظيفتهم العلمية، غير أن العمل العسكري أسقط عنهم في أيام الناصر، ومن ثم صار العلم وظيفتهم الأولى والأخيرة.

إن تكوين هذه البيئة يمثل أصدق تمثيل محاولة الموحدين لتغيير تنظيماتهم لتتلاءم مع الظروف المتجددة المتغيرة. ومنذ البداية، حاول عبد المؤمن أن يستوعب العلماء من غير الموحدين، ليرفع من قدر دولته في نفوس الناس، ولا سيما وأن أهل العلم تمتعوا بمكانة رفيعة في المجتمع وبخاصة في الأندلس[5]. ومع الزمن دخلوا تنظيمات الموحدين، ومؤهلهم إلى ذلك العلم الذي درسوه والعلم كان الركيزة الأولى للدعوة الموحدية ثم الدولة.

(1) المن بالإمامة ص 219، 421.

(2) المصدر ذاته ص 410.

(3) المصد ذاته ص 453.

(4) أخبار المهدي ص 48.

(5) نفح الطيب (ط. الرفاعي) جـ 2 ص 106.

الموقف من غير الموحدين:

إن خطة استيعاب أهل العلم من غير الموحدين في التنظيمات الموحدية نطرح علاقة الموحدين بغيرهم في بساط البحث. فما هو موقفهم منهم؟.

كانت علاقة الموحدين بغيرهم في أيام ابن تومرت علاقة عداء وحرب. وتغيرت تلك العلاقة بعد قيام الدولة. إن الناس الذين خضعوا للحكم الموحدي ولم يعارضوا الأفكار التومرتية - على الأقل في الظاهر - استوعبهم الموحدون في نظم دولتهم دون تنظيماتهم. وتولى بعضهم القيادة العسكرية مثل ابن خيار الجياني وإبراهيم بن بزاز المسوفي وزيري بن ماخوخ الزناتي[1]، ويوسف بن مردانيش وابن همشك وابن عزون[2]، وأشياخ العرب الهلالية[3]. وقام بعضهم بتصريف الإدارية مثل أبناء ابن مردانيش والحسن بن علي صاحب المهدية، وعلي بن الرند الثائر بقفصة[4]. وواضح أن كل هؤلاء كانت لهم مكانة عالية في مجتمعهم قبل أيام الموحدين فاستيعابهم في نظم الدولة لم يكن إلا بقصد التألف حيناً والاستفادة من خبراتهم حيناً آخراً. فالمصلحة - والحالة هذه - هي التي وجهت سياسة الموحدين في هذا الاتجاه وكانت هي باعث التغيير.

إن التغيير الذي طرأ على مفهوم «التوحيد» بعد فتح مراكش ساعد على استيعاب العناصر التي خضعت لسلطة الدولة الموحدية. فقد كان مفهوم «التوحيد» دينياً في بداية الأمر ولكن بعد قيام الدولة غدا مفهوم «التوحيد» سياسياً إذ اعتبر الخلفاء منذ عهد عبد المؤمن أن الخضوع لسلطة الدولة هو التوحيد[5]

(1) رسائل موحدية ص 97-98، المن بالإمامة ص 138-139، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 100، ط. هويسي جـ 3 ص 19-20، أعمال الأعلام (ط. ليفي) ص 265.
(2) المن بالإمامة ص 499، 503.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 150، روض القرطاس ص 148.
(4) الاستبصار ص 151، 156، الكامل جـ 11 ص 245، نهاية الأرب ص 213.
(5) هناك أمثلة كثيرة راجع رسائل موحدية ص 152، أخبار المهدي ص 120، المن بالإمامة ص 175، 377، 388-390، البيان المغرب جـ 3 ص 82، العبر جـ 6 ص 519.

والخروج على الخلفاء مروق منه[1] وقد شرح عبد المؤمن هذا المفهوم الجديد في رسالته التي بعث بها إلى الولايات سنة 543 / 1148 فقال للطلبة والأشياخ «ولتعلموا - رعاكم الله - أن من شملته كلمة التوحيد في العهد القريب أو البعيد، في مضمار واحد من العدل محمولون، وأنكم عن كل من هنالك مسؤولون، ولفظ الموحدين بيننا وبينهم جميعاً»[2].

ورافق هذا المفهوم الجديد تغيير في ترتيب طبقات كافة الموحدين فقد قسم عبد المؤمن الموحدين إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: السابقون الأولون الذين بايعوا الإمام المهدي وصحبوه وغزوا معه وصلوا خلفه وأدركوا البحيرة واشتركوا فيها.

ثانياً: من دخل بعد البحيرة إلى فتح وهران 539 / 1145.

ثالثاً: من انتظم في سلك الموحدين بعد ذلك[3].

ويلمح في هذا الترتيب الجديد للموحدين نوع من الاقتداء بما فعله عمر ابن الخطاب لما تولى الخلافة وقسم المسلمين درجات حسب سبقهم في الإسلام.

أما المسلمون الذين أبدوا عداء لأفكار الموحدين، فقد حوربوا واضطهدوا. ويكفي الإشارة إلى ما لقيه أتباع المذهب المالكي من عنت أيام المنصور، فقد أحرق الموحدون كتب ذلك المذهب[4]، وامتحنوا المشتغلين بتدريسه[5].

وكان حال أهل الذمة من يهود ونصارى أسوأ الأحوال، فقد لقيوا عنتاً

(1) رسائل موحدية ص 44.
(2) نظم الجمان ص 166.
(3) رسائل موحدية ص 47-55.
(4) المعجب ص 270-278.
(5) ابن شريفة ص 24 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي.

شديداً، وضيقاً عظيماً، ولم تنعقد لهم ذمة عند الموحدين فاضطروا إلى إظهار الإسلام[1]، ولم يجد إظهار الإسلام بعضهم فتيلاً، ويروى أن المنصور كان شاكاً في إسلام اليهود فميّزهم بلبس خاص، ورفض الناصر إلغاءه ولكنه عدله[2] وهذا الموقف من أهل الذمة يفسر تجاوبهم مع المأمون ـ الذي ألغى رسوم المهدية ـ ثم ابنه السعيد في بداية أمره[3]. وعلى الرغم من كل هذا فقد استخدم الموحدون جنداً رومياً نسبة لحاجة الدولة إليهم.

إن موقف الموحدين من غيرهم لم يكن ثابتاً جامداً، وشهد تغييراً مستمراً في حالات معينة تجاوباً مع ما استجد من ظروف وتغير من حال، مما يؤكد مرونة الموحدين في التكيف مع الأوضاع المختلفة.

التربية في هذه الفترة:

إن الروح التي نفخها المهدي في أتباعه لا يمكن أن تضعف بين عشية وضحاها، وما حدث من ردة بعد وفاته، كان سحابة صيف فانقشعت، وواصل الموحدون سيرتهم الأولى. ويقول ابن عذاري عن حالهم مع عبد المؤمن: «وكان الرجل يقاتل... أباه وأخاه في داره، إذا تخلف عن اتباع المهدي ويكفر بعضهم بعضاً»[4].

وواصل عبد المؤمن خطة إمامه وتعهد غرسه بالري الدائم، ولما فتح مراكش استدعى إليها قبائل الموحدين، وأخذهم في شيء من الشدة في أمر العلم والتوحيد والقيام بالفروض الدينية[5]، وعمم نظام التربية على كافة الناس في دولته[6]، ولم يقبل من العامة بأقل من أم الكتاب وسور من القرآن وقراءة

(1) المعجب ص 305، نهاية الأرب ص 217.
(2) المعجب ص 305-304، البيان المغرب جـ 3 ص 205.
(3) المعجب ص 305-304، البيان المغرب جـ 3 ص 205.
(4) البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 85.
(5) رسائل موحدية ص 54-53.
(6) رسالة الفصول في رسائل موحدية وأخبار المهدي

عقيدة المرشدة وحفظها وفهمها، وأكد على إداء الفروض الدينية وسار خلفاؤه على نهجه. ويبدو أن هذه السياسة استمرت حتى أيام يوسف المستنصر خامس الخلفاء الموحدين بالمغرب الذي أرسل في ربيع الأول 617 / 1220 يحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى أخذ العامة باعتياد المساجد ومطالبتهم بقراءة الحزب والتوحيد بالمساجد والأسواق[1].

وراعى عبد المؤمن في تربيته للموحدين المهام التي سيكلف بها المتعلم. إن الذي طلبه من العامة غير الذي حدده للخاصة[2]. والنظام التربوي الذي وضعه للحفاظ ـ وسبق شرحه ـ خير شاهد على ذلك. إن التخصيص في الوظائف كان سياسة عبد المؤمن الغالبة فجاءت التربية مراعية لتلك السياسة. فأسس عبد المؤمن مدرسة الحفاظ لتخريج إداريين وقادة إداريين وقادة كبار تميّزوا بالعلم، فقد شيد مدرسة في الرباط لتخريج قادة الأسطول[3]. وربما كان هذا الاتجاه التخصصي بدأ أيام المهدي ولكن مع عبد المؤمن برز بوضوح لتشعب مشاكل الدولة واختلاف ظروفها.

لقد سبق القول بأن تربية الموحدين كانت تعتمد أساساً على عزلة شعورية، ولا ريب في أن هذه العزلة بدأت تضعف بعد قيام الدولة لأن العزلة في البداية كانت عزلة أقلية في «بحر» من الأعداء ولكن بعد قيام الدولة أصبح «الموحدون» هم أصحاب المجتمع الجديد.

وتدريجياً بدأت العزلة تزول من النفوس، بفعل الزمن والتحضر، والانفتاح على الآخرين، فبدأ الإيمان يضعف والشك يساور النفوس، وحدث هذا في أعلى مستويات الدولة، وصرح المنصور لخاصته بشكه في عصمه الإمام. وإن كان هذا حال الخليفة فكيف بعامة الناس. وضعف الإيمان بالفكرة هذا هو

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 245.
(2) راجع رسالة الفصول المشار إليها آنفاً.
(3) المنوني: العلوم والآداب والفنون ص 21 نقلاً عن مقدمة الفتح.

المحرك لجميع أحداث دور الانحلال. ففي هذا الدور ضعف أمر التنظيمات الحزبية والنظم الحكومية، وهذا الارتباط بين ضعف الإيمان بالفكرة في نفوس أتباعها والاختلال في التنظيمات والنظم ظاهرة من أهم ظواهر فترة الانحلال مما يؤكد الارتباط الوثيق بين قدرة التنظيم ونوعية الإنسان.

الفصل الثالث

النِّظَام السِّيَاسي

إن الجهاز السياسي لدولة الموحدين تكوَّن من الخليفة ومجالسه الاستشارية. والخليفة كان يتخذ القرارات بمشورة تلك المجالس أو بموافقتها، وتقوم المؤسسات التنفيذية في الإدارة والخطط الدينية والجيش بتنفيذ ما يقع تحت سلطاتها. وقد كان هذا النظام هو الغالب في دولة الموحدين في مختلف أطوارها، إلا في حالات ضعف خليفة من الخلفاء واستبداد آخرين بسلطاته. فما الخلافة الموحدية وما مجالسها الاستشارية؟.

الخلافة:

تعددت الدول الخلافية في العالم الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وكان المغرب الكبير مهد أول خلافة منافسة لبني العباس لما نجح الفاطميون في تأسيس دولتهم في إفريقية، وفتحوا الباب لأمويي الأندلس فأعلنوا خلافتهم بعيد ذلك. غير أن المغرب الأقصى - مركز دولة الموحدين - لم تقم فيه خلافة مستقلة، فقد خضع لسلطة هذه الخلافة، أو تلك. ولما تأسست فيه دولة قوية على يد المرابطين وضمت الأندلس وأجزاء من المغرب الأوسط، لم يدع المرابطون الخلافة، واعترفوا بسلطة بني العباس، وتلقب أميرهم بأمير المسلمين، ولم يطمح أحد منهم لإمرة المؤمنين(1).

ولما قامت الدولة الموحدية لم يعترف حكامها بخلافة العباسيين أو الفاطميين، وأقاموا خلافة جديدة. فكيف نشأت خلافتهم؟.

---

(1) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 27-28، 46، **الحلل الموشية** ص 71-73.

نشوء الخلافة الموحدية:

قبل أن يستقر نظام الخلافة الموحدية على أسس ثابتة مرت الدولة الموحدية بطورين: أولاً دور المهدية، ثانياً دور الخلافة. وقد كانت الخلافة شورى في بداية عهدهم، ولكن لما استقرت دولتهم تحولت الخلافة إلى النظام الوراثي وكل دور من هذه الأطوار تميز بخصائص معينة. ومن المفيد أن تتبع هذه المراحل، وتبين خصائص كل منها.

دور المهدية:

كان ابن تومرت قبل إعلان مهديته يتلقب بالإمام[1]، ولما أصبح مهدياً كانت الإمامة نتيجة لها، إذ أن المهدي لا يكون إلا إماماً، وأصبح لقبه «الإمام المعصوم والمهدي المعلوم»[2]. ولا نجد استثناء لهذا اللقب، إلا ما يذكره ابن القطان من أن ابن تومرت كتب في أحد وجهي لوائه «المهدي خليفة الله»[3]. وكلمة «خليفة» هنا لا تعني إلا الإمامة نفسها، لأن خلافة الله هي النيابة عنه، والحكم في الناس بتفويض منه، مثل خلافة داود إذ قال له ربه ﴿ يا داود إنّا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ﴾ الآية[4]. فلم استنكف ابن تومرت عن لقبيّ أمير المؤمنين والخلافة عن الرسول ﷺ؟.

لقد عدّ ابن تومرت نفسه إماماً في موكب الأئمة من لدن آدم إلى محمد عليهم السلام بتفويض من الله واختيار منه[5]، وإمرة المؤمنين أو خلافة النبي لا تكونان إلا بوصية من سلف أو اختيار من جماعة، وإذن فهو ليس بخليفة للنبي وإن جاء ليجدد دينه، وليس بأمير للمؤمنين وإن وجب عليهم السمع والطاعة له، فهو إمام باختيار من الله.

---

(1) العبر جـ 6 ص 47.

(2) لقد ركز ابن تومرت على اللقبين في كتاباته أنظر أعز ما يطلب ص 245 وما بعدها.

(3) نظم الجمان ص 128.

(4) سورة «صٓ» آية 26.

(5) أعز ما يطلب ص 243-248، 250.

ولكن ابن تومرت لم يجعل إمامته فوق مقام النبوءة أو في مرتبتها، لأن رسالته هي تبليغ أمر الله الذي جاء به رسوله محمد ﷺ، فما أمر الله به على لسان نبيه قد أمر به، وما نهى عنه قد نهى عنه[1]. ولهذا كان شعاره في لوائه الأنف الذِكر هو «الواحد الله، محمد رسول الله، المهدي خليفة الله».

ولما كان المهدي معصوماً من الباطل والضلال والفساد والبدع والكذب والجهل[2] فقد وجبت طاعته في كل أمر، إذ أن سلطاته مطلقة، لا يحدها إلا الكتاب والسنّة، وهو المفسر لهما[3]. وإذن فالحاكم الموحدي في دور المهدية لا يختاره البشر وإنما يفوضه الله، وسلطاته مطلقة.

دور الشورى في الخلافة:

لما توفي المهدي خلفه عبد المؤمن في قيادة الموحدين. ومع عبد المؤمن بدأت الخلافة تتكون، ومن خلال الممارسة العمَلية بدأ شكلها يتبلور. لقد اختلفت الروايات في الكيفية التي تمّ بها استخلاف عبد المؤمن. فعبد الواحد المراكشي يقول: إن بيعة عبد المؤمن كانت بوصية من المهدي بحضور أهل الجماعة وأهل خمسين[4]، غير أن مؤرخي دولة الموحدين لم يذكروا شيئاً عن هذه الوصية، ولكنهم يروون رواية لا تنفي الوصية ولا تثبتها، فهم يقولون أن بعض أصحاب ابن تومرت (وهم يختلفون في الأسماء) بايعوا عبد المؤمن بيعة سر، وكتموا وفاة المهدي حيناً من الزمن، (ويختلفون فيه)، ريثما استقر الأمر لعبد المؤمن، فأعلنوا الوفاة والبيعة معاً[5]. ولكن صاحب الحلل وابن خلكان

---

(1) أعز ما يطلب ص 252.

(2) المصدر ذاته ص 245-246.

(3) ركز ابن تومرت في الفصل الذي عقده عن الإمامة على الطاعة في كثير من الفقرات راجع أعز ما يطلب ص 243-255.

(4) المعجب 194-196، ويبدو أن ابن الأثير والنويري وابن خلدون أخذوا هذه الرواية عنه أنظر الكامل جـ 10 ص 578، نهاية الأرب ص 196، العبر جـ 6 ص 472.

(5) راجع أخبار المهدي ص 81، نظم الجمان ص 130، 168، 209، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 84، روض القرطاس ص 120-121.

بأمرهم[1]. ويؤمون الناس في الصلوات الخمس، غير أن المنصور انقطع عن تلك الإمامة بعد أشهر من خلافته[2]. وكان الخلفاء يعلنون الجهاد على أعداء الدين.

وكان خلفاء هذه الفترة يهيمنون على شؤون الحكم ويشرفون عى دقائق الأمور، فيقودون الجيوش في المعارك الهامة ويعيّنون قادة الجيوش في المعارك الصغرى، ويولّـون الوزراء والـولاة والقضـاة والعمـال[3]، ويستقبلون رسـل الملوك[4]، ويشرفون على أعمال البناء حتى بعد انتداب لجان للقيام بها[5]. ويسيّرون أمور الدولة بمركزية مستحكمة[6]، فلا يقوم الموظفون بعمل إلا بعد استشارة الخليفة[7]، ويحيطونه علماً بكل ما يحدث[8]. وكان الخلفاء يتعقبون أرباب الوظائف ويسألون الرعية أو يسمعون منها عن أحوال أولئك الموظفين[9]، ويستدعون من بعد إلى الحضرة لاستطلاع أحوالهم[10]، وعندما يقومون بحملة يتفقدون أحوال العمال في المناطق التي يمرون عليها[11].

وبالرغم من إشراف الخلفاء المباشر فقد استبد بعض أرباب الوظائف فكثر

(1) المعجب ص 255، 279، الكامل جـ 11 ص 292، نهاية الأرب 215.
(2) المعجب ص 285.
(3) أنظر الفصول الثلاثة القادمة.
(4) المن بالإمامة صفحة 369، البيان المغرب جـ 3 ص 78، 219، 386.
(5) راجع رسائل موحدية ص 98-97، المن بالإمامة ص 139-138، البيان المغرب جـ 3 ص 107، 126.
(6) راجع رسائل موحدية ص 13، المن بالإمامة ص 286-285، الكامل جـ 11 ص 468 البيان المغرب جـ 3 ص 183.
(7) أنظر المن بالإمامة ص 390، البيان المغرب جـ 3 ص 103.
(8) المصدر الأخير ص 118.
(9) المعجب ص 286-285، المن بالإمامة ص 178، 420.
(10) المن بالإمامة ص 182، 187، 206، 394 - 395، 448.
(11) المصدر ذاته ص 178، البيان المغرب جـ 3 ص 131، 181، 188، 200.

امتحانهم ونكباتهم[1]. وقد ساعد على تنفذ خلفاء هذه الفترة أن الفكرة المهدية كانت غضة في نفوس أهلها، وكانت شخصيات الخلفاء قوية ونافذة وعلمهم غزيراً[2]، وتجربتهم واسعة، فما تولى الخلافة أحدهم إلا بعد أن عمل في الولايات أو الإدارة المركزية، فقد تولى يوسف بن عبد المؤمن إشبيلية وكان مسؤولاً عن الأندلس فترة غير يسيرة (558-551 / 1162-1156)[3]، وصـرف يعقوب بن يوسف أعباء الوزارة في حياة أبيه (580-573 / 1184-1177)[4]، وعمل محمد بن المنصور تحت إشراف والده آخر عام في حياة المنصور (595-594 / 1198-1197)[5].

وفي الثلث الأخير من حياة الناصر بدأ استبداد الوزراء بالأمور فكان الوزير أبو سعيد عثمان بن جامع يصرف الأعمال دون علم الناصر أو استشارته. ولما استخلف المستنصر صغيراً استبد أعمامه وأشياخ الموحدين بسلطاته ومعه بدأت مرحلة ضعف الخلفاء وتنفذ الأشياخ والوزراء واستمرت إلى دخول المأمون مراكش (627 / 1229)، وامتدت مع يحيى بن الناصر حتى قتل سنة 633 / 1236[6]. وبالرغم من ضعف خلفاء هذه الفترة فقد حاولوا أن يستردّوا سلطاتهم، غير أن محاولاتهم كانت قليلة وغير مثمرة[7].

ومع المأمون وتعاقب خلفاء أقوياء من بنيه، بدأت محاولات الخلفاء الجـدية لاستعـادة سلطاتهم. وأراد المأمـون أن يطهـر الدولـة من الأشيـاخ

(1) راجع الفصل القادم قسمي الوزراء والعمال.
(2) راجع المن بالإمامة ص 232، المعجب 239-237، 280-278، الكامل جـ 12 ص 146-145، البيان المغرب جـ 3 ص 138، نهاية الأرب ص 223، 228.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 34.
(4) أنظر الملحق الثالث «جدول الوزراء».
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 211.
(6) راجع قسم «المجالس الاستشارية» من هذا الفصل والفصول الثلاثة القادمة عن استبداد الأشياخ والوزراء وأثر ذلك في الإدارة الموحدية.
(7) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 320-318، روض القرطاس ص 161.

المستبدين، فقتل أشياخ هنتاتة وأهل تينملل وجدميوة، وقد كانوا المتحكمين في سياسة الدولة في عهد ضعف الخلفاء، ويبدو أن المأمون أراد أن يسقط شرعية وجودهم من الدولة، فأسقط رسوم المهدية[1].

وقد أدت سياسته هذه إلى تقلص أراضي الدولة، ففقد إفريقية والأندلس، وانقسم المغرب الأقصى بين خليفتين، إلا أن المأمون كان المسيطر على القسم الأكبر منه. وأغلب الظن أنه استبدل أشياخ الموحدين من تلك القبائل بأشياخ من هسكورة ومن شايعه من الروم وعرب الخلط، إذ كانت هذه العناصر هي المتنفذة في أيامه وبسعيها استخلف ابنه الرشيد وسيطروا عليه عامين، ولما تمكن الرشيد من مقاليد الأمور بطش بالخلط وهسكورة[2]، وتقرّب إلى أشياخ جدميوة وهنتاتة وأهل تينملل، وأعاد رسوم المهدية إرضاء لهم[3]. ولكن الرشيد وخلفاءه السعيد والمرتضى وأبا دبوس الواثق، كانوا في صراع مستمر مع أشياخ العرب والموحدين[4]، فعادت للخليفة سلطاته ولكن رقعة حكمه كانت صغيرة، وكل يوم في نقصان، إما بانضمام مناطق إلى حفصيي تونس، أو بني مرين. ولئن استعاد خلفاء هذه الفترة سلطاتهم وكبحوا جماح العناصر المستبدة بالأمر في عهد أسلافهم خلفاء فترة الضعف فسلطتهم كانت في دولة صغيرة لم تكن هي دولة خلفاء عصر الازدهار.

إذن فقد مرت سلطة الخليفة الموحدي بأربعة أطوار ففي طور التأسيس كان الخليفة مقيداً بتنظيمات الموحدين، وفي عصر الازدهار كان مطلق اليد وفي بداية طور الانحلال استبدت عناصر الدولة بمقدرات الخلافة، غير أن الأمر

---

(1) البيان جـ 3 ص 267-268، روض القرطاس ص 167-168، العبر جـ 6 ص 530، الإحاطة جـ 1 ص 419-420.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 398-303، العبر جـ 6 ص 537.

(3) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 305، جـ 6 ص 533.

(4) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 298، 325، 326، 328، 331، 341، 363-365، 367-370، 379-386، 407-410، 422، 431-433، العبر جـ 6 ص 537، 538، 539، 543، 548.

اختلف ابتداء من المأمون. ولما عادت للخلفاء سلطاتهم نتيجة نضالهم ضد العناصر المتنفذة كانت الدولة قد تقلصت وانحصرت في أرض ضيقة تشاركهم فيها قوة جديدة هي قوة بني مرين.

أهل الدار (الحاشية الخاصة):

لا يسع الدارس لنظام الخلافة إلا أن يشير إلى دور حاشية الخليفة الخاصة، وعلى الرغم من أن تلك الحاشية لم تكن من نظم الدولة، ففي كثير من دول الإسلام في العصور الوسطى لعبت دوراً في توجيه شؤون الحكم، لا سيما في فترات ضعف تلك الدول. فما دور الحاشية الموحدية؟.

من الثابت أن المهدي ابن تومرت اتخذ حاشية خاصة سمّاها أهل الدار. واحتل أهل الدار «الطبقة السادسة» في أصناف الموحدين في رواية اليسع[1]، الأمر الذي يوحي بأن اليسع اعتبرهم جزءاً من تنظيمات الموحدين، غير أن رواية كتاب الأنساب تذكرهم قبل أصناف الموحدين، فكأن الراوية أراد أن يقول أنهم صنف خاص، وليس من التنظيمات ولا سيما وأنه يقول أن واجبهم هو خدمة الإمام المهدي ليلاً ونهاراً[2]. ويؤيد رأيه هذا ما يرويه عبد الواحد المراكشي عن أعباء أبي محمد وسنار، أحد أهل دار المهدي، فيقول المراكشي أن المهدي اختصه بخدمته «لما رأى منه شدته في دينه وكتمانه لما يرى ويسمع، فكان يتولى وضوءه وسواكه والإذن عليه للناس وحجابته والخروج من بين يديه»[3]. وهذا النص فضلاً عما يوضحه من واجبات أهل الدار يشير إلى أن المهدي كان يتوخى في أهل داره صفات خاصة. ويبدو أن بعض أهل الدار كان يقوم بمهام إدارية وعسكرية ودعائية هي من اختصاص أهل الجماعة حتى وهم بعض الرواة وذكر من يقوم بتلك الأعباء بين أهل الجماعة[4]. وأغلب الظن أن

---

(1) نظم الجمان ص 33.

(2) أخبار المهدي ص 29.

(3) المعجب ص 338.

(4) راجع الملحق الثاني «أهل الجماعة».

اختصاصهم الأساسي كان خدمة المهدي الخاصة، ولا سيما وأن ثلث أهل الدار العشرين كانوا من هرغة قبيلة المهدي، وكان فيهم أخوا المهدي عيسى وعبد العزيز[1] والراجح أن المهدي كان يختص بعض أهل داره بخصوصيات أكثر من غيرهم مثل أبي موسى الصودي وأبي محمد وسنار وأبي محمد عبد العزيز الغيغائي وعبد الواحد الشرقي وعبد الكريم أفعوا، ولم يكن جميع أهل الدار في مرتبة واحدة[2]. وإذاً فقد كان أهل دار المهدي يقومون بخدمته الخاصة وقد يشارك بعضهم في الأعمال العامة.

ولم تذكر هذه الهيئة مع عبد المؤمن، والراجح أن عبد المؤمن أهمل الهيئة كتنظيم واستفاد من رجالها في أعماله وفق خطته في تغيير التنظيمات الموحدية، فقد ظهر ولاة وقادة في مرحلة التأسيس كانوا من أهل دار المهدي مثل عبد الواحد الشرقي وإبراهيم بن جامع وعبد العزيز وعيسى أخوي المهدي والشيخ أبي محمد يصلاسن[3]، ومن شاقق منهم عبد المؤمن بعد استقرار الدولة نكبه وقتله، وقد سبقت الإشارة في غير موضع من هذه الدراسة إلى ثورتي أخوي المهدي، أما من ظل على ولائه للخليفة فقد توارث بنوهم مكانةً رفيعةً في ظل الخلفاء المتعاقبين مثل بني عبد الواحد الشرقي وإبراهيم بن جامع[4]، فهل يعني ذلك أن عبد المؤمن لم يتخذ حاشية خاصة؟

إن المصادر المتوفرة حتى الآن لا تعطي معلومات عن نشأة البلاط الموحدي وتركيبه، ومن الراجح أن ذلك البلاط لم يبدأ يتخذ شكله في حياة عبد المؤمن، إذا اتسم عهد عبد المؤمن بالبساطة، وربما بدأ بالتكون في عهد يوسف وأخذ صورته النهائية في أيام المنصور، ومع المنصور كان خواص الحشم

(1) أنظر أسماء أهل دار المهدي حسب رواية كتاب الأنساب في أخبار المهدي ص 29.
(2) أخبار المهدي ص 29، نظم الجمان ص 33.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 20، الحلل الموشية ص 102، العبر جـ 6 ص 478-479.
(4) المن بالإمامة ص 237-238، الحلة السيراء جـ 2 ص 239-241، 293، البيان المغرب جـ 3 ص 58-59، 65.

يخرجون معه إلى الصلاة[1]. ثم في أيام يوسف بدأ اتخاذ العبيد حجاباً[2].

ومن المفيد تتبع دور الحريم والجواري والعبيد في تسيير دفة الحكم، ولقد قام الحريم بدور كبير في توجيه السياسة في دولة المرابطين منذ حكم يوسف بن تاشفين[3]، غير أن دولة الموحدين سلمت من تدخل النساء في طوري تأسيسها وازدهارها[4]. وأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى تعصب الموحدين الديني في بداية أمرهم. ولكن هناك بعض الإشارات عن تدخل النساء في دور الانحلال. إن حبابة الرومية زوجة المأمون وأم الرشيد هي التي كتمت وفاة زوجها، وسعت في بيعة ابنها بما بذلت من أموال على كبار القواد وخاصة بني جنسها من الروم[5]، وربما كانت تسير سياسة ابنها الرشيد، فهي التي استدعت ابنها من إحدى الغزوات لما توالت جيوش خصمه يحيى بن الناصر على مراكش[6]. ويبدو أنها كانت متنفذة حتى أن السعيد لما خلف أخاه الرشيد حبسها وأغرمها مالاً[7]. وأغلب الظن أن السعيد نفسه كان واقعاً تحت تأثير أخته عزونه إذ أن المرتضى لما تولّى الخلافة سجنها وأغرمها مالاً كثيراً وحلياً خطيراً[8].

وعلى الرغم من أن بعض خلفاء الموحدين اتخذوا الجواري، وعكفوا على الملذات وعقدوا مجالس اللهو والشرب بعد العقاب فلا تسمع عن تدخل

(1) المعجب 244، البيان المغرب جـ 3 ص 141.
(2) المعجب ص 343.
(3) البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 57، 97، الإحاطة جـ 1 ص 455.
(4) لقد روي أن زينب أخت المهدي ابن تومرت كانت بين القلة التي علمت أمر وفاته (أخبار المهدي ص 81 نظم الجمان ص 130) ولم يذكر أنها سعت أو اشتركت في بيعة عبد المؤمن ويبدو أنها كانت تحضر مجالس المشاورة التي كان يعقدها كبار الموحدين قبل إعلان الوفاة لأنها كانت تتم في بيت ابن تومرت (العبر جـ 6 ص 472) ولكن لم يرد أنها اشتركت في المناقشات.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 282، روض القرطاس ص 170، الإحاطة جـ 1 ص 425.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 290-291.
(7) المصدر ذاته جـ 3 ص 359.
(8) المصدر ذاته جـ 3 ص 390.

الجواري في شؤون الحكم أو استخدامهم من قبل المجموعات المتصارعة للسيطرة على الخلفاء أو التخلص منهم، إلا ما يرويه صاحب روض القرطاس في مقتل الناصر، إذ يقول في إحدى رواياته أن وزراء الناصر لما أرادوا الخلاص منه دسوا إليه من يسمه من جواريه[1].

إذن لم يلعب النساء دوراً كبيراً في حياة دولة الموحدين السياسية. وقد يرجع ذلك إلى نظرتهم الدينية المتعصبة وربما خاف الخلفاء والمتنفذون أن ينسب إليهم أنهم من أدوات النساء، وربما لم يقصد السعيد والمرتضى بسجز وغرامة حبابة وعزونة إلا الإساءة إلى سلفيهما.

أما العبيد فقد كان لهم دور كبير في الدولة. وقد اتخذ الخلفاء حجابهم من بينهم، إذ لم يرد اسم حاجب إلا وكان مولى خصياً[2]. وقد زعم ابن خلدون أن اسم الحاجب لم يكن معروفاً في دولة الموحدين[3]. وهذه رواية لا تجد سنداً من الروايات المعاصرة التي تقطع بأن الحاجب عرف منذ حكم يوسف بن عبد المؤمن[4]. وقد عرفت الحجابة في عهد ابن تومرت وكان أبو محمد وسنار يقوم بها ولكنه لم يسم حاجباً، ولم يرد ذكر حاجب مع عبد المؤمن[5]. فإن صحّت رواية ابن خلدون على فترة المهدي وعبد المؤمن فهي لا تنطبق على حال الدولة بعد ذلك.

وهنا يجب التمييز بين الحاجب والوزير لأن بعض المصادر المتأخرة أطلقت الحاجب على الوزير أحياناً، ولا سيما وأن الوزراء كانوا يقومون ببعض

(1) روض القرطاس ص 160.

(2) المعجب ص 244، 261، 263، 311، 324، البيان المغرب جـ 3 ص 141، 283.

(3) العبر جـ 1 ص 432.

(4) راجع من هذا الفصل ص 141 تعليق 2 والمصادر المذكورة في تعليق رقم (2) من هذه الصفحة.

(5) يرى هوبكنز أن أبا محمد وسنار ربما كان حاجباً لعبد المؤمن كما كان مع المهدي لأنه تولى قبريهما بالحراسة بعد وفاتهما (Hopkins p. 16) وهذا رأي لم نجد في المصادر ما يؤكده.

واجبات الحاجب مثل الإذن بالدخول بين يدي الخليفة[1]. وهذا مما يجعل المرء في حيرة بالنسبة لوظيفة الحاجب الموحدي، وربما لم يكن الحاجب الموحدي إلا حارساً لباب مجلس الخليفة، وربما كان يسمح للناس بالدخول بإذن من الوزير، والذي يدعو إلى القول بهذا الرأي هو أن الحاجب كان شيخ العبيد أو قائدهم[2]. ووجد الحجاب في اضطراب أحوال الدولة في دور الانحلال فرصة عظيمة، فتمكنوا وتنفذوا وتدخل بعضهم في تعيين الخلفاء[3].

ويدل على عظم سيطرة بعضهم على الخلفاء قول ابن عذاري عن صاحب يحيى بن الناصر: «وكان المتولّي على باطن يحيى والحاجب له والناظر عليه والكافل لأموره والضابط لنفقاته والمرجوع إليه في مصالحه وداره وحرمه ومملكته على تقلصها فتى اسمه بلال يكنى أبا حمامة» وتولّى الكتابة بالعلامة في الظهائر بمداد الخلفاء الأحمر[4]. وكان أبو المسك حاجب السعيد مسيطراً على كثير من أموره حتى أن المرتضى اضطر لنكبته لما تولى الخلافة اتقاء شره[5].

ولم يشهد دور الانحلال تدخل الحريم واستبداد العبيد وحدهم، فقد ظهر المنجم في حاشية الخلفاء ابتداء من حكم السعيد، غير أن أمره قد يسمع حيناً وقد يخالف حيناً آخراً[6]. ولم يتعرض هذا الفصل للحاشية بمعنى الندماء من شعراء وأطباء ومستشارين لأن هؤلاء لم يسمّوا في الرسوم الموحدية حاشية بل كانوا ضمن المجالس الاستشارية للخلفاء ولهذا سيبحث في دورهم في دراسة تلك المجالس.

من كل ما سبق يتضح أن الخلافة الموحدية كانت تتميّز بطابعها الديني المهدوي ونظامها مرَّ بأطوار مختلفة حسب الظروف المحيطة بالخليفة، وخضع

(1) راجع الفصل القادم ـ فقرة الوزراء.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 359، 389، 390.

(3) المصدر ذاته جـ 3 ص 359.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 319-320.

(5) المصدر ذاته جـ 3 ص 390.

(6) المصدر نفسه جـ 3 ص 370، 386.

اختيار الخلفاء وسلطاتهم لتلك الظروف، وحتى في طور الازدهار الذي تميز بخضوع نظام الخلافة لنسق واحد، وكانت فيه سلطة الخلفاء مطلقة، فقد قامت المجالس الاستشارية الموحدية بدور غير يسير. فما تلك المجالس وما دورها؟.

المجالس الاستشارية:

كان خلفاء دور الازدهار بالرغم من سلطاتهم الواسعة في شؤون الدين والدنيا يستشيرون جماعات خاصة في مسائل معينة. وقد مرّ كيف تكونت المجالس الاستشارية في حياة المهدي، وكيف اكتسبت أهمية خاصة بعد وفاته حتى خشيها عبد المؤمن فبدّل التنظيمات الموحدية وأقام تنظيماً واحداً جديداً هو هيئة أشياخ الموحدين. وقد تألّفت الهيئة من الموحدين الأولين أولي السبق في الدعوة. وضم عبد المؤمن إليهم مجموعات جديدة لا سيما من كومية قبيلته. وبعد أن توسعت الدولة وضمت عناصر جديدة استوعبها عبد المؤمن في نظم الدولة، فظهرت هيئتان استشاريتان أخريان هما هيئة أشياخ العرب وهيئة أشياخ الأندلس. وفي خلافة يوسف بن عبد المؤمن كوّنت هيئة رابعة من «السادة» بني عبد المؤمن.

وكانت هيئة أشياخ الموحدين تتكوّن من أشياخ تلك القبائل التي قام عليها الأمر وأشياخ كومية وهسكورة وصنهاجة، وتوارث أبناؤهم مكانتهم. وأما هيئة أشياخ العرب فقد تكوّنت من زعماء العشائر الهلالية التي «وحدّت». ولم ترد أي إشارة أن أية خليفة في طور الازدهار تدخل في اختيار أشياخ تلك القبائل. وأما في طور الانحلال فإن كانت القبيلة موالية فكثيراً ما يقر الخليفة شيخها على رئاستها، وإن كانت معادية فإقرار شيخ القبيلة على رئاستها يتم بين أبناء تلك القبيلة. ومن أسماء أشياخ القبائل يتبين أن مشيخة القبيلة كانت وراثية في أسرة بذاتها[1]. وأما أشياخ الأندلس فقد تكوّنت هيئتهم من المنتزين السابقين بالأندلس، مثل أبي محمد سيد رأى بن وزير وابن مردنيش[2].

(1) راجع العبر جـ 6 ص 534، 542، 545، 546.

(2) المن بالامامة ص 218، 399-400، البيان المغرب جـ 3 ص 85.

وكانت مشورة هذه الهيئات تنحصر في المسائل العسكرية وقد تشاور كل مجموعة بمفردها[1] أو في اجتماع يضم الهيئات الأربعة[2]. وغالباً ما ينفذ الخليفة ما يشيرون به[3]. ولم يكن نفوذ هذه الهيئات متساوياً ولا اختصاصها واحداً. ولم ترد استشارة أشياخ الأندلس إلا في قضايا بلدهم. أما أشياخ العرب فقد أخذ رأيهم في كل الأعمال العسكرية التي اشتركوا فيها، وجرت مشورة بشأنها.

وليس هناك ما يؤكد على أن وجود هاتين الهيئتين كان مستمر أو دائماً، بينما وجدت هيئة أشياخ الموحدين وهيئة السادة وجوداً دائماً مستمراً، وتجاوز اختصاصها المسائل العسكرية إلى شؤون الأمن[4] والإدارة[5] والأموال العامة[6]. واشترك أشياخ الموحدين في الإدارة بصورة فعالة، ومنذ أن ولّى عبد المؤمن أبناءه الولايات بعث معهم أشياخ الموحدين وزراء وأشياخاً في الأحكام[7]، وغدا فعله ذاك تقليداً اقتدى به خلفاؤه[8].

وقد سبقت الإشارة إلى أن رضى الأشياخ من الموحدين كان ضرورياً لتتم بيعة أية خليفة منذ تأسيس الدولة حتى سقوطها.

ومن مظاهر وجود هيئة أشياخ الموحدين المنتظم، أن الخلفاء كانوا يختارون رئيساً أو مزاوراً للأشياخ، وهو حلقة الوصل بينهم وبين الخليفة وينوب عنهم في البيعة الخاصة. وربما بدأت هذه الوظيفة مع عبد المؤمن وقبل فتح

(1) نظم الجمان ص 226، البيان المغرب جـ 3 ص 113، 130، 198، 494، الحلل الموشية ص 118، روض القرطاس ص 146، 147.

(2) المن بالإمامة ص 218-220، 498، 502، 507-508.

(3) المصدر ذاته ص 502، البيان المغرب جـ 3 ص 80، 151.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 173.

(5) المن بالإمامة ص 302.

(6) رحلة التيجاني ص 346.

(7) نظم الجمان ص 132.

(8) البيان المغرب جـ 3 ص 111-112

مراكش إذ ينفرد المراكشي ويسمي عمر أصناج أول وزير لعبد المؤمن وهو أمر غير ثابت[1]. ولكن من المؤكد أن هذه الوظيفة أخذت مكانها بين الوظائف الموحدية بعد استقرار الدولة وتولاّها عمر الهنتاتي في خلافة عبد المؤمن ثم يوسف[2]. وخلف عمر الهنتاتي ابنه أبو محمد عبد الواحد وظل في وظيفته تلك مع المنصور ثم الناصر[3]، حتى عيّنه الناصر في سنة 603 / 1206 والياً على إفريقية بسلطات استثنائية ليقضي على ثورات الميورقيين وحلفائهم العرب والأغزاز في تلك المنطقة[4]. وخلف أبا محمد عبد الواحد على رئاسة أشياخ الموحدين ثلاثة نفر هم أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن أبي زيد الهنتاتي وأبو علي عمر بن موسى بن عبد الواحد الشرقي وأبو مروان عبد الملك بن يوسف بن سليمان من أهل تينملل. وهم الذين بايعوا المستنصر البيعة الخاصة نيابة عن أشياخ الموحدين [5].

ولما أسقط المأمون رسوم المهدية انقطع وجود الهيئة. ولما أعاد الرشيد تلك الرسوم أصبح أبو عثمان سعيد بن زكريا الجدميوي المقدم على الأشياخ لأنه أول من رجع إلى الرشيد وسعى في إرجاع الآخرين[6]. إذن فقد كانت رئاسة أشياخ الموحدين في عهد الخلفاء الثلاثة الأول محصورة في أسرة عمر هنتاتي، ثم بعد ذلك أصبحت لكل من يملك قلب الخليفة بدالة. وفي فترة الانحلال تولاّها غير شخص في آن واحد[7].

وأما هيئة السادة فقد كان لهم دار اجتماع خاصة تدعى «دار القرابة»[8].

(1) أنظر الفصل القادم ـ فقرة الوزارة.
(2) المن بالإمامة ص 221، 232، البيان المغرب جـ 3 ص 55، 59.
(3) المعجب ص 313.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 225، رحلة التيجاني ص 362، العبر جـ 6 ص 583، تاريخ الدولتين ص 18.
(5) المعجب ص 326.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 293-294، العبر جـ 6 ص 533.
(7) العبر جـ 6 ص 537.
(8) البيان المغرب جـ 3 ص 358.

ورئيسهم يلقب بـ «السيد الأعلى»[1]. وكان يقوم بالبيعة الخاصة. وقد تولى رئاسة السادة في خلافة يوسف بن عبد المؤمن السيد عمر بن عبد المؤمن[2]، وفي خلافة المنصور السيد أبو زيد عبد الرحمن بن عمر بن عبد المؤمن[3] وأما في خلافة الناصر فقد تولاّها سيدان هما أبو زكريا يحيى بن عمر بن عبد المؤمن وأبو موسى عيسى بن عبد المؤمن، وهو آخر من بقي من ولد عبد المؤمن لصلبه[4]. وكانت في خلافة الرشيد من نصيب عمه السيد أبي محمد سعد[5]. وواضح أن هذه الوظيفة كانت في أسرة السيد أبي حفص عمر بن عبد المؤمن في أغلب الأحيان.

وكانت درجتا كبير السادة ورئيس أشياخ الموحدين رفيعتين، وهما فوق درجة الوزارة إذ يجلس متولّياهما قرب الخليفة[6]، وربما يشير المراكشي إلى شيء من هذا عندما يقول أن عبد المؤمن ربأ بقدر عمر أصناج عن الوزارة (؟) فولاّها أبا جعفر ابن عطية، ورأى يوسف أن أخاه عمر أعلى من الوزارة فقلدها إلى ابن جامع[7]، وقد بيّنا أن الأول ربما كان أول رئيس لأشياخ الموحدين والثاني كان أول مزوار للسادة بني عبد المؤمن.

وإلى جانب هذه الهيئات الاستشارية كانت هناك هيئة استشارية عليا هي مجلس الخاصة[8]. ويستشار هذا المجلس في المسائل الكبرى. ويتكوّن من أكابر السادة وأشياخ الموحدين وشيخ طلبة الحضر وخطيب الخلافة وقاضي الجماعة وفي حالات الحرب يضاف إليهم من يحضر الغزوة من الولاة وقضاة

(1) المن بالإمامة ص 250، 251، 252، البيان المغرب جـ 3 ص 60.
(2) المن بالإمامة ص 221، البيان المغرب جـ 3 ص 55.
(3) المعجب ص 265، 313، البيان المغرب جـ 3 ص 141.
(4) المعجب ص 326.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 286.
(6) المن بالإمامة ص 238، البيان المغرب جـ 3 ص 286.
(7) المعجب ص 168، 244.
(8) المصدر ذاته ص 258.

الولايات الكبرى وأكابر أشياخ العرب ولم يظهر هذا المجلس إلا ابتداء من خلافة يوسف بن عبد المؤمن[1].

ولم تتجاوز أية هيئة من هذه الهيئات نطاق الاستشارة إلى التنفذ والتحكم والاستبداد في اتخاذ القرارات في خلافة عبد المؤمن بعد فتح مراكش أو في خلافة يوسف أو المنصور. وأغلب الظن أن أشياخ الموحدين بما نالوا من حظوة ودرجة رفيعة عملوا للاستعلاء على الناصر، وحتى يفسحوا المجال لتنفذهم وتحكمهم بسياسة الدولة، سعوا في إبعاد رئيس أشياخ الموحدين الشيخ أبي محمد عبد الواحد الحفصي، وزيّنوا للناصر أهمية تعينه على إفريقية ليقضي على الفتن فيها ففعل[2]، فسيطروا على أمور الحضرة في غيبته فنكبهم الناصر قبيل موقعة العقاب[3]. فلم يخلص الموحدون في القتال في تلك الموقعة بسبب ما فعله الناصر بأشياخهم، فهمَّ الخليفة ببطشة كبرى فعاجلوه قبل أن يعاجلهم[4]. ولما خلفه ابنه المستنصر استبدوا بالأمور دونه لصغر سنه[5].

ولعل أخطر ما أصاب أشياخَ الموحدين في هذه الفترة هو صراع أبناء القبيلة الواحدة على التنفذ والتحكم والسيادة. وحسب المرء أن يشير إلى أن أبناء أبي حفص عمر الهنتاتي كانوا أعداء لأبناء عمومتهم بني يوجان، وكان كل فريق يدبر المكايد لإبعاد خصمه عن مجال القيادة والسلطة. وقد علق ابن عبد المنعم الحميري على تلك الخصومة قائلاً: «وجعل الله تعالى بين هذين البيتين ما جعل بين بني هاشم وبني أميّة»[6].

وقد أثر هذا النزاع على هيبة السلطة المركزية، ولم يخلص المعارض

(1) راجع المعجب 258، المن بالإمامة ص 493-495، 502، البيان المغرب جـ 3 ص 271.
(2) رحلة التيجاني ص 360.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 240-241.
(4) روض القرطاس ص 169.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 243، روض القرطاس ص 160.
(6) الروض المعطار ص 70 وانظر عن هذه الخصومة روض القرطاس ص 69-70.

منهما النصح للخليفة لما يتولّى خصمه الوزارة أو القيادة العسكرية، ولا يطمئن الوزير أو القائد لمشورة خصومه.

وكان هذا من أهم أسباب نكبة العقاب[1]. ولم يسمع المتنفذون من أشياخ آراء خصومهم فقلّت فعالية الدولة في مواجهة خصومها في الداخل والخارج[2].

ومنذ وفاة المستنصر انقسم أشياخ الموحدين إلى كتلتين متصارعتين كل واحدة منهما أرادت أن تستبد بالأمور وكل واحدة منهما استعانت بالعرب الهلالية. وكانت هنتاتة وأهل تينملل وكدميوة يمثلون تجمعاً واحداً واستعانوا بعرب سفيان[3]، وعارضتهم هسكورة وتحالفت مع عرب الخلط. فلما بايع تجمع هنتاتة عبد الواحد بن يوسف، وقفت هسكورة وعرب الخلط مع العادل. فلما انضمت هنتاتة إلى العادل خرجت عليه هسكورة[4]، وقتلوه وبايعوا المأمون[5]، ودخل مراكش بسعيهم[6]. ولما تبدل موقف الرشيد عن سياسة أبيه المأمون وقرب أشياخ الموحدين من هنتاتة وحلفائها صحب ذلك تبدل في موقف هسكورة وعرب الخلط فانضموا إلى يحيى بن الناصر[7].

وهكذا رافق تنفذ الأشياخ من الموحدين والعرب انقسام بينهم خطير أفضى إلى انهيار السلطة المركزية وجعلها تحت رحمة هذه الجماعة أو تلك. وقد ساعدهم على السيطرة أن القوات العسكرية الأساسية للدولة كانت تتكون منهم، فأصبح الخلفاء رهن إشارتهم. ولا عجب بعد هذا أن يفكر المأمون في

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 241، روض القرطاس ص 157-158.
(2) أنظر مثلاً ما ينقله عنان عن مخطوط الذيل والتكملة لعبد الملك المراكشي (عنان ق 2 ص 346) ويكفي أن نذكر بما أشرنا إليه آنفاً من أن المستنصر لم يخرج لقتال في مدة خلافته.
(3) العبر جـ 6 ص 568.
(4) المصدر ذاته جـ 6 ص 528.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 252، العبر جـ 6 ص 528-529.
(6) العبر جـ 6 ص 530.
(7) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 263، 288، 323، العبر جـ 6 ص 527، 528، 532، 534.

استجلاب الروم ليسند حكمه، ويعيد هيبته، ويلغي رسول المهدية، ويقتل أشياخ الموحدين. ويبدو أن الامتيازات كانت هي محور الصراع بين المأمون وأشياخ الموحدين، فانظر كيف يصور ابن عذاري تلقي أشياخ الموحدين نبأ إعادة الرسوم في خلافة الرشيد إذ يقول: «فيا لله ماذا بلغ من سرورهم وما كانوا فيه من الارتياح عند سماعهم وانطلاق ألسنتهم بالدعاء إلى الله تعالى في نصر خليفتهم وإعلاء أمره وتجديده، وشملت الأفراح الكبير منهم والصغير وعم الجذل الحاضر والبادىء»[1].

من المفيد التمييز بين نوعين من الإدارة الموحدية: الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية، وذلك لأن النوعين اختلفا في نشأتهما والتغييرات التي طرأت عليهما، فبينما بدأت الإدارة المركزية بنظم قليلة تكاثرت مع مر الزمن نتيجة الحاجات العملية والتأثر بنظم البلاد المفتوحة، كانت الإدارة الإقليمية وريثة نظم الولايات المفتتحة التي تفاوتت باختلاف المناطق. فإدارة المرابطين في المغرب الأقصى والصنهاجيين في المغربين الأوسط والأدنى كانت بسيطة في شكلها، بينما كانت إدارة الأندلس معقدة وكثيرة النظم وواضحة الاختصاصات لأنها نتيجة تطور منذ أيام الفتح الأولى، واستقرت على نظام ثابت على عهد أمويي قرطبة، وحافظ ملوك الطوائف ثم المرابطون في الأندلس على ذلك الهيكل الإداري في شكله العام، وأقر الموحدون تلك النظم في البلاد التي فتحوها ثم عدّلوها.

الإدارة المركزية:

كان على قمة الإدارة وزير هو حلقة الوصل بين الخليفة ومختلف نظم الدولة التي تكونت من دواوين الكتابة والعسكرية والمالية.

الوزارة:

لم يذكر الرواة أن ابن تومرت اتخذ وزيراً وإنما كان يختص «العشرة أهل الجماعة» بالمشورة في الأمور العظام. ولم يطلق مؤرخ على هؤلاء «العشرة لقب

الوزراء غير ابن القطان[1]، وقد لا تعني كلمة «وزراء» إلا كلمة «مستشارين» إذ لم ترد في المصادر المعاصرة الأخرى، وابن القطان نفسه لم يذكرها إلا في موضع واحد، ويبدو أنه كان يتجوز في إطلاق المصطلحات، فقد سمى أشياخ الموحدين الذين بعثهم عبد المؤمن مع أبنائه لما ولّاهم الولايات وزراء[2] الأمر الذي لا تؤكده الروايات الأخرى.

وقد بدأت مؤسسة الوزارة تتخذ مكانها بين نظم الدولة في خلافة عبد المؤمن، ولكن المعلومات عن أوليتها مضطربة ومتناقضة. ويذكر بعض المؤرخين أن عبد المؤمن اتخذ وزيراً قبل فتح مراكش، فالبيذق يقول أن الوزير - ولا يذكر اسمه - أشرف على جمع غنائم مراكش لما فتحت[3]، ويقول المراكشي أن عبد المؤمن استوزر أبا حفص عمر أصناج «إلى أن استقر الأمر واستقل عبد المؤمن، فأجلى أبا حفص عن هذه الوزارة وربأ بقدره عنها إذ كان عندهم فوق ذلك، واستوزر أبا أحمد (كذا) بن عطية فجمع الوزارة والكتابة»[4]. إن عمر أصناج توفي عام 537 / 1141[5] قبل فتح مراكش بأربع سنين وابن عطية لم يستكتب إلا بعد القضاء على المآسي في أواخر 542 / 1148[6]، والمصادر الأخرى لم تذكر وزيراً قبل ابن عطية[7]. والراجح أن كلمة وزير قبل ابن عطية أطلقت على رئيس أشياخ الموحدين الذي هو عمر أصناج ثم خلفه عمر الهنتاتي. ولا يستطيع أحد أن يقطع بأن عبد المؤمن أطلق عليه لقب وزير، وأغلب الظن أن أول وزير كان ابن عطية الذي استكتب أواخر 542 أو أوائل

(1) **نظم الجمان** ص 74.

(2) **المصدر ذاته** ص 132.

(3) **أخبار المهدي** ص 105-106.

(4) **المعجب** ص 198.

(5) Huici; v. 1, p. 103

(6) **المن بالإمامة** ص 224، **الحلة السيراء** جـ 2 ص 238، **البيان المغرب** جـ 3 ص 183، **روض القرطاس** ص 125، 134، **العبر** جـ 6 ص 493، 496.

(7) **المن بالإمامة** ص 224، **البيان المغرب** جـ 3 ص 56، **روض القرطاس** ص 134.

543 / 1148، ثم رقي إلى رتبة الوزارة[1]، وهكذا ظهرت رتبة الوزارة واستمرت حتى نهاية الدولة الموحدية بالمغرب[2].

ولئن اتخذ الخلفاء وزراء فهل تعدد الوزراء في وقت واحد؟ يرى ابن خلدون أن الموحدين سموا الوزير حاجباً مقلدين أمويي قرطبة[3]، وتوكأ عدد من الدارسين على إشارة ابن خلدون هذه وقالوا بتعدد الوزراء ورئاسة وزير حاجب[4]. وقد سمت بعض المصادر المشرقية وبعض المصادر المغربية المتأخرة عن فترة الموحدين الوزير حاجباً[5]. ولم ترد الكلمة في المصادر المعاصرة للفترة الموحدية ولا سيما عند البيذق وابن صاحب الصلاة والمراكشي وابن القطان، بل إن ابن صاحب الصلاة يقول عن وزارة السيد أبي حفص عمر لأخيه يوسف «وتوالى استبداد السيد أبي حفص على معنى الوزارة والإمارة بانقياد الأوامر السلطانية على أمره على ما كان عليه عند أبيه»[6]. ومن الثابت أن الخلفاء في دور الازدهار لم يتخذوا غير وزير واحد في وقت واحد، وأما في دور الانحلال فقد اتخذ يحي المعتصم والسعيد وزيرين، ولا يعرف الحال مع المأمون والمرتضى والواثق[7]. ويبدو أن اضطراب المعلومات عن الوزارة في

(1) **المن بالإمامة** ص 224، **البيان المغرب** جـ 3 ص 56، **روض القرطاس** ص 134.

(2) راجع الملحق الثالث: ثبت الوزراء.

(3) **العبر** جـ 1 ص 429-430.

(4) **أشباخ** ص 485، عنان ق 2 ص 621.

(5) سمى ابن الأثير السيد أبا حفص عمر بن عبد المؤمن حاجب أبيه ثم أخيه (الكامل جـ 11 ص 291 وانظر أيضاً النويري: **نهاية الأرب** ص 217) فالمشارقة ربما نقلوا عن راوية أندلسي كان متأثراً بما كان سائداً في بيئته، ويسمي ابن عذاري أبا حفص عمر بن عبد المؤمن مرة حاجباً (**البيان المغرب** جـ 3 ص 140) بعد أن سماه وزيراً من قبل (**البيان المغرب** جـ 3 ص 58-59). ويكثر صاحب روض القرطاس من إطلاق لفظة حاجب على الوزير (راجع روض القرطاس ص 135، 153) وابن عذاري وصاحب الروض متأخران وكتبا في العصر المريني.

(6) **المن بالإمامة** ص 237، **البيان المغرب** جـ 2 ص 58-59.

(7) راجع الملحق الثالث.

دور الانحلال يعود إلى أن المتنفذين كانوا غير واحد، والناس منذ عصر ملوك الطوائف تجاوزوا في تحلية الناس بلقب الوزير[1]، ويقول المقري نقلاً عن ابن سعيد المغربي في المغرب أن اللقب صار عاماً «لكل من يجالس الملوك ويختص بهم»[2]. ومن ذلك عدة أمثلة في العصر الموحدي[3]. وعلى هذا فربما صنّف مؤرخو العصر المريني كل متنفذ من الأشياخ بين الوزراء.

كان الخليفة يختار وزيره إلا أن موافقة أشياخ الموحدين كانت ضرورية إذ أن الوزير كان ينقل أوامر الخليفة إلى الأشياخ وعليه فلا بد من ثقتهم فيمن يتقلدها[4]. وعزل عبد المؤمن وزيره عبد السلام الكومي وولّى ابنه السيد أبا حفص الوزارة برأي أشياخ الموحدين[5].

ويبدو أن موافقة الأشياخ لم تصبح ضرورية بعد استقرار الخلافة فقد ظل أبو سعيد عثمان بن جامع وزيراً على الرغم من شكوى الأشياخ منه في خلافة الناصر ثم المستنصر[6].

وفي فترة تسلط أشياخ الموحدين (610-622 / 1213-1224) أصبح تعيين الوزراء يتم بإيعاز من المتنفذين من الأشياخ[7]. ولما استرد الخلفاء سلطاتهم،

---

(1) الإحاطة جـ 1 ص 328-329.

(2) نفح (ط. الرفاعي) جـ 2 ص 99.

(3) لقد أطلقت كلمة وزير على الطبيب وشيخ القبيلة والكتاب وبعض كبار أشياخ الموحدين وبعض الولاة (راجع اختصار القدح ص 98، البيان المغرب جـ 3 ص 183، روض القرطاس ص 142، العبر جـ 6 ص 549) ومثل هذه الإشارات جعلت بعض الدارسين لا يميز بين من تقلد الوزارة أو من أضيفت إليه الكلمة تشريفاً وتعظيماً، وعلى سبيل المثال قابل قائمة هوبكنز عن وزارة الموحدين (Hopkins pp. 153-155) بالملحق الثالث من هذه الدراسة.

(4) المن بالإمامة ص 237، البيان المغرب جـ 3 ص 59.

(5) المن بالإمامة ص 177-178.

(6) العبر جـ 6 ص 525، الروض المعطار ص 68.

(7) المصدران ذاتهما جـ 6 ص 525، ص 67.

منذ خلافة المأمون، انفرد الخلفاء بتعيين وزرائهم إلا في أيام الرشيد الأولى حيث أخّر الرشيد وزيراً بأمر شيخ متنفذ[1].

وكان وزراء الدولة الموحدية إما من السادة بني عبد المؤمن أو من أشياخ الموحدين لا سيما أولئك الذين ربطتهم صلة القربى أو النسب ببني عبد المؤمن[2]، ولا استثناء لهذه القاعدة إلا تعيين أول وزير موحدي وهو أبو جعفر أحمد بن عطية. فقد كان ابن عطية كاتباً مرابطياً وصهراً لبني يوسف بن تاشفين، فاستكتبه عبد المؤمن مدة يسيرة، ثم عينه وزيراً، واستمر في منصبه من 542 أو 543 إلى 552 / 1148-1158. ويبدو أن استكتابه ثم استيزاره كانا بسبب من مؤهلاته الإدارية[3].

وواضح أن تلك الفترة التي كان فيها ابن عطية كاتباً ثم وزيراً هي الفترة التي بدأ فيها عبد المؤمن ينظم إدارة دولته الوليدة فاحتاج إلى أصحاب الخبرة الإدارية. وأما خلف ابن عطية فقد كان عبد السلام الكومي وهو أخو عبد المؤمن لأمه، وقد جاء استيزازه عقب إعلان الحكم الوراثي وما رافقه من تذمر، فربما أراد عبد المؤمن أن يكون وزيره من عصبيته حتى يطمئن إلى تنفيذ قراراته، ولكن عبد السلام اعتمد على قرابة عبد المؤمن له واستعلى على الموحدين وأبناء عبد المؤمن نفسه، فجأروا بالشكوى فـزل بالسيد أبي حفص بن عبد المؤمن[4]. ومن بعد ذلك كان الخلفاء كثيراً ما يعيّنون الوزراء من السادة بني عبد المؤمن أو من أشياخ الموحدين الذين لعبوا دوراً في بيعتهم أو سعوا في توطيد حكمهم. فالوزارة لا يتقلدها إلا أهل ثقة الخليفة الأمر الذي يدل على أهمية هذه الرتبة في نظم دولة الموحدين.

---

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 289.

(2) راجع الملحق الثالث.

(3) المعجب ص 198، 199، أعتاب الكتاب ص 226، البيان المغرب جـ 2 ص 26-27، الإحاطة جـ 1 ص 271-272.

(4) المن بالإمامة ص 174-177.

والوزير هو الذي يبلغ أوامر الخليفة إلى جهات الاختصاص، ويشرف على تنفيذها، فقد كان الوزير في عهد الخلفاء الثلاثة الأول هو الصلة بين الخليفة وتعليمات الموحدين ونظم دولتهم[1]. فهو يشرف على تنفيذ الإجراءات العسكرية[2]، وقد يكلف بإخضاع ثائر[3] أو إدارة معركة على الرغم من اشتراك الخليفة فيها[4]. وقد يطلب منه تفقد الأحوال في منطقة مضطربة[5]. وكان وزراء هذا الدور مسؤولين عن الدواوين المالية[6] حتى فصلت تحت إشراف رجل مختص في خلافة المنصور[7]. وإلى جانب هذه المهام كان الوزير مسؤولاً عن إعداد الاحتفالات الرسمية وترتيب الدخول على الخليفة[8]، ويشرف على إجراءات البيعة للخليفة الجديد بالإشتراك مع كبير السادة ومزوار أشياخ الموحدين[9]. ويحضر مجالس العلم التي يعقدها الخلفاء ويراقب الحضور وحسن استماعهم[10]. وعقب الصلوات كان يؤمن على دعاء الخليفة[11]. وجماع مهام الوزير يصورها المراكشي خير تصوير في حديثه عن وزارة المنصور لأبيه فيقول «وولي الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأمور بحثاً شافياً وطالع أحوال العمال

(1) المن بالإمامة ص 177، 238، 410-409، نظم الجمان ص 138، البيان المغرب جـ 3 ص 35، 59، 88، 130.
(2) المن بالإمامة ص 270، البيان المغرب جـ 3 ص 114.
(3) المعجب ص 314، البيان المغرب جـ 3 ص 27، 28، 213، 214، روض القرطاس ص 126، الإحاطة جـ 1 ص 273.
(4) المن بالإمامة ص 175، البيان المغرب جـ 3 ص 194.
(5) المن بالإمامة ص 174، 251، نظم الجمان ص 140، الإحاطة جـ 1 ص 273.
(6) المن بالإمامة ص 176، 179-177، البيان المغرب جـ 3 ص 44-43، رحلة التيجاني ص 346.
(7) راجع ص 168 من هذا الفصل.
(8) البيان المغرب جـ 3 ص 45، المن بالإمامة ص 49، 420، 431-430، 473، 524، 457، نظم الجمان ص 139، روض القرطاس ص 125.
(9) البيان المغرب جـ 3 ص 60، المن بالإمامة ص 251-250، المعجب ص 313، 326.
(10) المعجب ص 255.
(11) المصدر ذاته ص 345.

والولاة والقضاة وسائر من ترجع إليه الأمور مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور فدبرها بحسب ذلك»[1]. ومن هذه الأعباء يتضح أن مهام الوزير كانت كثيرة فلهذا فقد يختار الخليفة شخصاً ليعاون الوزير في أداء أعباء الوزارة كإدريس بن جامع مع السيد أبي حفص، وأبي محمد عبد الله بن أبي إسحاق بن جامع مع أخيه إدريس وأبي بكر بن يوسف الكومي مع السيد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن[2].

ولم تكن سلطات وزراء دور الازدهار تفويضية إذ ليس لهم الاستبداد برأي أو اتخاذ قرار فمن شعر الخلفاء باستبداده أو فساده نكبوه وربما قتلوه. فقد نكب عبد المؤمن أبا جعفر ابن عطية وقتله[3]، وصرف عبد السلام الكومي ثم سمه[4]، ونكب أبو يعقوب يوسف أبا العلا إدريس بن جامع وغربه[5]. غير أن الوضع تبدل منذ النصف الثاني من خلافة الناصر وحتى خلع عبد الواحد بن يوسف (605-621 / 1212-1223) فاستبد الوزراء وصرّفوا شؤون الدولة دون أخذ رأي الخلفاء، وتعتبر فترة يحيى بن الناصر امتداداً لهذه الفترة التي تنفذ فيها الوزراء. وخلال هذه الحقبة من عمر الدولة الموحدية كان الوزراء يقومون بالدور الأساسي في تولية الخلفاء وعزلهم[6]، ويوقعون على المكاتبات[7]، ويوجهون

(1) المعجب ص 262، وفيات الأعيان جـ 6 ص 4.
(2) المن بالإمامة ص 238، 420، البيان المغرب جـ 3 ص 59، 140، روض القرطاس ص 135.
(3) الحلة السيراء جـ 2 ص 238، البيان المغرب جـ 3 ص 36-35، روض القرطاس 128 الإحاطة جـ 1 ص 275-273.
(4) المن بالإمامة ص 180-173، المعجب ص 198، الحلة السيراء جـ 2 ص 239-238، البيان المغرب جـ 3 ص 44-43.
(5) المن بالإمامة ص 238-237، المعجب ص 244، الحلة السيراء جـ 2 ص 241-239، البيان المغرب جـ 3 ص 59-58، 65.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 243، العبر جـ 6 ص 523، 524، 525، تاريخ الدولتين ص 19، 20.
(7) تاريخ الدولتين ص 19.

السياسة العسكرية[1]، ويتصرفون في الأموال[2]، ويستقبلون رسل ملوك الروم ويعقدون الهدنة ويبرمون السلم معهم[3]. وقد حسد كثير من أشياخ الموحدين وزراء هذا الدور على سلطاتهم الواسعة[4]. وقد فقد خلفاء هذا الدور القدرة على تتبع وزرائهم ومحاسبتهم فأهمل كثير من الوزراء واجباتهم فاختلت أحوال الخلافة وفقدت هيبتها واضطرب حبل الأمن واهتز الاستقرار[5].

ولكن منذ أن اعتلى العادل سدة الخلافة عمل الخلفاء على تعقب وزرائهم ومحاسبتهم ومنع استبدادهم[6]. فاسترد الخلفاء سلطاتهم وأصبحت مهمة الوزير تنفيذية كقيادة حملة[7] أو إنفاذ كتاب[8] أو جباية منطقة [9] أو توصيل أوامر الخليفة إلى جهات التنفيذ دون استبداد برأي[10].

فإذن إن السمة البارزة للوزارة الموحدية هي التنفيذ ولم يستبد وزير بالتفويض إلا مع خليفة ضعيف.

الكتابة:

أولى الموحدون منذ بداية دعوتهم أهمية للرسائل وكتّابها، وعلى الرغم من أن ابن تومرت كان يكتب رسائله بنفسه في بعض الأحيان[11] فقد خصص أحد

---

(1) **المعجب** ص 322، **روض القرطاس** ص 157-158، **الروض المعطار** ص 137.
(2) **المعجب** ص 283، **الروض المعطار** ص 138.
(3) **البيان المغرب** جـ 3 ص 244، 246، **العبر** جـ 6 ص 524، **الروض المعطار** ص 116.
(4) **العبر** جـ 6 ص 525، **الروض المعطار** ص 68.
(5) عنان ق 2 ص 346 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي.
(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 370، 392، **روض القرطاس** ص 162، **الروض المعطار** ص 68.
(7) **البيان المغرب** جـ 3 ص 329، **العبر** جـ 6 ص 534، 546.
(8) **المصدر الأخير** جـ 6 ص 549.
(9) **البيان المغرب** جـ 3 ص 298، 329، **العبر** جـ 6 ص 535.
(10) **البيان المغرب** جـ 3 ص 330، 387، 443، 445.
(11) **الحلل الموشية** ص 90، 93.

«العشرة أهل الجماعة» لكتابة الرسائل وهو أبو الربيع سليمان الحضرمي الذي توفي في معركة البحيرة[1]. وكان يساعد أبا الربيع في الكتابة ملول بن إبراهيم ابن يحيى الصنهاجي وهو ممن آخى المهدي بينه وبين هرغة، ويصفه صاحب كتاب الأنساب بالفصاحة والبداهة والعلم بالألسن، وقد أقام بتينملل حتى توفي[2]، وعليه فقد تكون وفاته قبل فتح مراكش إذ أن تينملل كانت العاصمة حتى ذلك التاريخ.

لا يعلم أن عبد المؤمن استكتب ملولاً هذا كما لا يعلم أنه اتخذ كاتباً قبل فتح مراكش، غير أن ابن القطان حفظ رسالة من عبد المؤمن إلى الموحدين بتينملل عن فتح السوس سنة 529 / 1135[3]، وأسلوبها بسيط ومباشر ولم يتكلف كاتبها المعاني، ولم يحكم الألفاظ، الأمر الذي يبعث على القول بأن عبد المؤمن وإن استكتب أحداً لم يكن ذلك الكاتب من أدباء العصر. وأغلب الظن أن عبد المؤمن لم ينظر في تدوين الدواوين إلا بعد فتح مراكش ولعل هذا يفسر اضطراب المصادر في كتّابه وعددهم وأوقات كتابتهم له[4]. ويبدو أن عبد المؤمن كان يبحث عن كُتّاب لهم خبرة ودراية بالأعمال الإدارية فلما انتصر عمر الهنتاتي على الماسي في أواخر 542 وبحث عمن يكتب له إلى الخليفة ودلّ على أبي جعفر أحمد بن عطية فكتب رسالة بليغة ما أن وقعت في يد عبد المؤمن حتى استقدمه فاستكتبه ثم استوزره، وجمع له الكتابة والوزارة[5]. غير أن المراكشي يقول أن الكتابة أفردت عنه بعد ما فتح بجاية (547 / 1152) حينما استكتب عبد المؤمن أبا القاسم القالمي من أهل بجاية وأحد نبهاء الكتّاب[6]، ويبدو أن هذه الإشارة غير دقيقة، فهناك رسائل من إنشاء أبي جعفر بعد هذا

---

(1) **أخبار المهدي** ص 33.
(2) **المصدر ذاته** ص 39.
(3) **نظم الجمان** ص 210-212.
(4) راجع الملحق الرابع: جدول الكتّاب.
(5) أنظر الملحق الثالث: الوزراء والمراجع المذكورة عن ابن عطية.
(6) **المعجب** ص 198.

التاريخ وحتى نكبته في أوائل 553 / 1158[1]. والراجح أن عبد المؤمن وإن استكتب المالقي بعد فتح بجاية فقد ظلت خطتا الكتابة والوزارة مجموعتين لأبي جعفر ابن عطية، وربما لا يكون المالقي غير كاتب مساعد. وهذا افتراض له ما يدعمه من الشواهد الأخرى. فقد كان أبو عقيل عطية بن عطية كاتباً مساعداً لأخيه أيام كتابته ووزارته وهناك عدة رسائل من إنشائه[2]. ولقد كتب لعبد المؤمن عدة كتّاب في وقت واحد فقد صحبه في إحدى غزواته ثلاثة كتّاب للرسائل[3]. وكان أبو بكر محمد المرخي كاتباً مع أبيه أبي الحكم المرخي ليوسف بن عبد المؤمن[4].

وعليه فالتاريخ الراجح لانفصال خطة الكتابة عن الوزارة هو نكبة ابن عطية واستيزار عبد السلام الكومي إذ لا يعلم أن أحداً جمع بين الوزارة والكتابة بعد ذلك.

ولا يعلم أن الرسائل الرسمية أو المصادر المعاصرة سمت متولي الكتابة غير الكاتب، ولما كان عدد الكتّاب في الحضرة كبيراً ربما كان يميّز كبير الكتّاب بلقب «رئيس الكتّاب»[5] ولا يشذ عما ذكر إلا المراكشي فيدعو كاتب الرسائل بكاتب «الإنشاء»[6] والغبريني فيسمي ابن محشرة «كاتب سر الخليفة»[7]. وربما

---

(1) أنظر رسائل موحدية رسالة رقم 9، 12، 13، 14، 15 وقد وردت رسالتان أخريان (رسائل موحدية رقم 19، 23) ونسبتا إلى أبي جعفر وتاريخ أولاهما ذي القعدة 554 / 1159 وأخراهما ربيع الأول 556 / 1160 ونشك في نسبتهما إلى أبي جعفر لأنه نكب في أوائل 553 / 1158 وقد ذهب عبد الهادي التازي إلى الرأي ذاته فيما يتعلق بالرسالة الأولى (راجع المن بالإمامة ص 136 ت 4).

(2) رسائل موحدية رسالة رقم 8، 16، 17.

(3) المصدر ذاته أنظر رسالة رقم 19، 20، 21.

(4) برنامج الرعيني ص 96.

(5) ورد هذا اللقب مرة عند ابن عبد الملك المراكشي راجع الذيل والتكملة جـ 5 ص 633.

(6) المعجب ص 263-264.

(7) عنوان الدراية ص 30.

كان المراكشي متأثراً بالمصطلحات المشرقية، وأما الغبريني فهو متأخر عن الفترة الموحدية ويصعب بناء حكم على إشارته طالما لم يَرِد ما يؤيدها في المصادر المعاصرة.

ومن جدول الكتّاب المرفق بهذه الدراسة[1] يتضح أن خطة الكتابة لم يتولها أحد من بني عبد المؤمن أو سلالة الموحدين أولي السبق والفضل في الدعوة إلا في فترة المهدي ابن تومرت. ويبدو أن الخلفاء توخوا في اختيار كتابهم الخبرة الإدارية والعلم والبراعة الأدبية فكان كتابهم في خلافة عبد المؤمن إما ممن خدم المرابطين في المغرب أو الأندلس، أو عمل في دولة بني حمّاد الصنهاجيين. ولما استقرت الدولة جاء كتّابهم من رجال تدرّجوا في المناصب الكتابية في العاصمة أو الولايات[2]، وكانوا من ألمع كتّاب المغرب والأندلس، وقد بدأ عمل الأندلسيين في المغرب منذ حكم المرابطين وكان كل كتّابهم منهم، وحرص علي بن يوسف بن تاشفين على طلبهم من الأندلس[3]. وقد ساعد على هجرة الكتّاب الأندلسيين إلى المغرب في دولة المرابطين ثم الموحدين أن المغرب أصبح مركز الثقل في توجيه شؤون الأندلس التي أصبحت منطقة خاضعة لحكام المغرب فرحل الكتّاب إلى مراكش طلباً للجاه والشهرة، ولما ضعفت الدولة الموحدية توجه كثير من أدباء الأندلس نحو تونس[4]، ومن دخل منهم المغرب الأقصى ظل فيه وقتاً قصيراً، فإن لم يظفر ببغيته يمم شطر

---

(1) الملحق الرابع.

(2) راجع بالإضافة للملحق الرابع والمصادر المذكورة فيه أمثلة أخرى عن تدرج الكتّاب في اختصار القدح ص 124، الذيل والتكملة جـ 5 ص 26-27، 107، 607 صلة الصلة ص 1.

(3) راجع المعجب ص 173؛ Hopkins; P 12، حركات: النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين ص 94-95.

(4) خير مثال على ذلك ابن الأبار أديب شرق الأندلس (راجع اختصار القدح ص 191، البيان المغرب جـ 3 ص 345) ويسمي ابن سعيد المغربي تونس «محطة الرحال وكعبة الآمال» (اختصار القدح ص 42) وعن رحلة الكتّاب من الأندلس إلى المغرب ثم تونس راجع (اختصار القدح ص 20، 28، 42).

تونس. وقد قال الرعيني عن ابن عميرة «ولم يزل منذ فارق جزيرة الأندلس معمور الخاطر بالتخلص إلى إفريقية»[1].

لقد كان الكاتب الموحدي يقوم بكتابة نص البيعة للخليفة الجديد، وخلال البيعة العامة يقرأ الكاتب ذلك النص لكل مجموعة من المبايعين فيبايعوا على مقتضاه[2]. ويكتب الكاتب الرسائل الرسمية والظهائر و «كل ما ترتّب عليه وقوع العلامة من وجوه الأوامر»[3]. وفي العمل لم يكن مطلق التصرف ولا بد من أن يطّلع الخليفة على ما يكتب ولا تُنفذ الرسالة إلا إذا وضع الخليفة عليها علامته بخط يده وهي «الحمد لله وحده»[4]. وحتى في حالة الخلفاء الضعفاء لم يجد الكاتب فرصة للتنفذ والتسلط فقد كان يضع العلامة الغالبون على الخلفاء[5]. وهذا لا يعني أن خطة الكتابة كانت حقيرة أو قليلة الأهمية فلقد لعبت الرسائل دوراً كبيراً عند الموحدين وكانت الرسائل وسيلة الدعاية الأساسية لأعمال الدولة. وجل الرسائل التي وصلت كانت من هذا الضرب الدعائي. وقد حرص الخلفاء على تعميمها على جميع بلاد الموحدين. وتؤكد كل رسالة في خاتمتها على وجوب إذاعتها في الناس حاضرهم وباديهم[6]، فتقرأ من فوق المنابر[7]. ويدل على ما علّقه الخلفاء من أهمية على الرسائل أن الناصر لما هزم في العقاب بعث

(1) ابن شريفة ص 135 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لعبد الملك المراكشي وراجع اختصار القدح ص 49.
(2) أنظر المعجب ص 326.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 231، والظهائر جمع ظهير وهو المرسوم أنظر Dozy; v. 1, p. 88
(4) المن بالإمامة ص 302، نظم الجمان ص 164، البيان المغرب جـ 6 ص 498-497.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 320، تاريخ الدولتين ص 19 ولقد تدخل كثير من الخلفاء مع كتابهم فيما يكتبون وكيف يكتبون (راجع المعجب ص 225، الحلل الموشية ص 113).
(6) على سبيل التمثيل راجع رسائل موحدية ص 6، 98، 113-112، 120، 157، المن بالإمامة ص 307، 309، نظم الجمان ص 163، البيان المغرب جـ 3 ص 267.
(7) المن بالإمامة ص 135، 276، البيان المغرب جـ 3 ص 232-231.

رسالة يُخفف من هول الهزيمة على الناس ويُقلل من شدة وطأتها عليهم[1]. فمهمة الكاتب والحالة هذه هي الإشراف على العمل الدعائي في الدولة. وعلى الرغم من أن الموحدين قد نظموا أعمال البريد فلم يرد أن خليفة قد عيّن صاحب بريد فربما كان كاتب الرسائل مسؤولاً عن البريد.

وكان كاتب الرسائل بطبيعة عمله وثيق الصلة بالخليفة ومقرباً منه مكرماً لديه، وكان منصب كاتب الرسائل مرغوباً فيه، ومن نقل من الكتابة إلى القضاء كان يندم على ما فاته ويندب حظه[2].

وأما طريقة الكتّاب فقد كادت أن تسير على نسق واحد لولا الاختلاف اليسير في بعض الجزئيات؛ فالرسالة تبدأ بذكر «من أمير المؤمنين» إلى من ترسل إليه فالدعاء المناسب للمرسل فالسلام فالبعدية فالتحميد فالصلاة على النبي ﷺ وقد يصلى على آل النبي ﷺ وعترته[3]، فالترضية على الصحابة[4] فالمهدي، غير أن ذكر المهدي قد أهمل في خلافة المأمون وأول خلافة الرشيد لما أزيلت رسوم المهدية. ومنذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن جرت العادة بالترضية على سلف الخليفة، ثم يذكر مكان الكتابة ثم يؤتى على المقصود ويختتم الخطاب بذكر تاريخ الرسالة وفي حالة واحدة ذكر التاريخ بعد مكان كتابة الرسالة[5]. والنمط ذاته اتبع في نص البيعة من الولايات[6] وكتب الولاة إلى الحضرة[7].

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 242-241، الروض المعطار ص 138.
(2) أنظر قصة ابن عميرة لما نقل من الكتابة إلى القضاء عند ابن شريفة ص 124-123.
(3) مثاله رسائل موحدية رسالة رقم 7 - 10، 17، 19 - 23.
(4) وكثيراً ما تغفل راجع رسائل موحدية رسالة رقم 30-26، 32، 34، 35، 40.
(5) رسائل موحدية: رسالة رقم 3 وقد كتبت سنة 543، فهي من أول ما كتب من الرسائل مما يدعو إلى القول أن نسق كتابة الرسائل لم يستقر بعد في ذلك التاريخ.
(6) المصدر نفسه رقم 46-44.
(7) البيان المغرب جـ 3 ص 280.

البريـد:

كان حامل البريد يسمى «رقاصاً»[1] وكان الرقّاص يكلّف بحمل جميع أنواع الرسائل مدنية[2] أو عسكرية[3]. وقد نظّم البريد منذ فتح مراكش على أسس معلومة فتكفلت الدولة بالدواب وعلفها وزاد الرقاصين لكيلا يكلف الرقـاصون الناس مؤنة ذلك، وحددت المنازل التي ينزلونها والزمن الذي يستغرقونه في رحلاتهم[4]، فكان الرقاص يسري الليل ويسير النهار[5]، وكان البريد يقطع المسافة من المهدية إلى غرناطة في أربعين يوماً[6]، ومن مرسية إلى مراكش في ستة عشر يوماً «وهذا غاية السير»[7]. ومع هذا التنظيم المتقن لأعمال البريد لا يعلم أن خليفة قد عيّن صاحباً للبريد ولهذا رجّحنا في مناقشة مهام كاتب الرسائل أن ذلك الكاتب ربما كان يشرف على عمل البريد.

كاتب استقبال رسل الملوك:

كان استقبال رُسل الملوك إلى خلفاء الموحدين يتم بصورة عفوية[8]، ولم يرتب الخلفاء طريقة استقبال أولئك الرسل وإنزالهم وتضييفهم والترجمة عنهم بشكل منظم. وفي أواخر دور الازدهار ـ ولعل ذلك في أواخر خلافة المنصور ـ نظم الخلفاء خطة لاستقبال رُسل الملوك لا سيما الروم، ففي سنة 607 / 1210 أخّرَ الناصر عنها ابن عجيل وقدّم عليها أبا الجيش محارب[9]. واكتسبت هذه

(1) المن بالإمامة ص 129، 190، نظم الجمان ص 122؛ Dozy; v. 1, 547

(2) المن بالإمامة ص 189-190، روض القرطاس ص 164.

(3) المن بالإمامة ص 129-130، 274، البيان المغرب جـ 3 ص 43، 65، 310.

(4) نظم الجمان ص 162.

(5) المن بالإمامة ص 190.

(6) قابل رسائل موحدية ص 95، 99، البيان المغرب جـ 3 ص 42.

(7) المن بالإمامة ص 274، البيان المغرب جـ 2 ص 65.

(8) راجع المن بالإمامة ص 368-372، 526-527، البيان المغرب جـ 3 ص 183، 189.

(9) البيان المغرب جـ 3 ص 234.

الخطة أهمية كبرى منذ خلافة المأمون الذي اعتمد كثيراً على الجند القشتالي وعقد حلفاً مع ملك قشتالة وتوثقت صلة الخلفاء الموحدين منذ ذلك الوقت بنصارى إسبانيا لا سيما في خلافة السعيد والمرتضى[1].

ديوان «التمييز» أو ديوان العسكرية:

اختص المهـدي أحد «أهـل العشـرة» في روايـة المـراكشي ـ أيـوب الجدميوي ـ بتوزيع الأقطاع على الموحدين[2]، وربما كان ذلك بداية ديوان الجيش ولكـن لا يعلم شيء عنه في خلافة عبد المؤمن بيد أنه منذ خلافة يوسف ابن عبد المؤمن كان هنـاك كاتب خـاص للجيش يسميه المـراكشي «كاتب الجيش»[3] ويسميه ابن صاحب الصلاة «كاتب العسكرية»[4] أو «كاتب ديوان التمييز»[5]. وكان هذا الكاتب يحتفظ بسجلّات بأسماء جميع الموحدين وسائر الأجناد المرتزقين. وكلما ميزت الجيوش (أي عرضت) استعداداً لغزوة عارض جريدته الجديدة على سجلاته السابقة، فإن وجد فرقاً عرضه على الخليفة لاتخاذ قرار بشأنه، ومتى أقر الخليفة قوائم الجيوش أنفذ هذا الكاتب «البركات» (المرتبات) على مقتضاها[6]. وقد ذكر صاحب شغل الموحدين في إشبيلية وغرناطة[7]، وهو غير صاحب العمل والمشرف والوالي، وقد لا يكون صاحب هذه الخطة غير

(1) راجع عنان ق 2 ص 536-540، 634.

(2) المعجب 338.

(3) المصدر ذاته ص 244.

(4) المن بالإمامة ص 452، البيان المغرب جـ 3 ص 141.

(5) المن بالإمامة ص 436، وذهب عنان إلى أن شؤون الجيش قد أوكلت إلى ديوانين: ديوان العسكر وديوان التمييز معتمداً على إشارتي ابن صاحب الصلاة وابن عذاري الآنفتين (عنان ق 2 ص 638) ولكـن ابن صاحب الصلاة ذكر الاسمين لديوان واحد وقد تولاه شخص واحد ولا يكفي اختلاف الاسم للاستنتاج بأن إدارة للجيش كانت من اختصاص ديوانين وربما تعددت المصطلحات للديوان الواحد في المصدر الواحد.

(6) المن بالإمامة ص 436.

(7) المصدر ذاته ص 207، 298.

الكاتب لشؤون العساكر النظامية في الولايات إذ اختص بأشغال الموحدين في الولاية. والموحدون كانوا الجند النظامي الأساسي في الولايات.

الإدارة المالية:

كان الوزير مسؤولاً عن مالية الدولة في خلافة عبد المؤمن ويوسف ولا يعلم أن أحداً قد استقل بالإدارة المالية في الحضرة غير الوزير في عهد هذين الخليفتين[1]. وقلّد المنصور أبا زيد بن يوجان أشغال البرين في سنة 593 / 1197[2] ومنذ ذلك التاريخ بدأت خطة مالية جديدة هي خطة صاحب الأشغال، ولا يعلم خليفة لم يتخذ صاحباً لأشغاله بعد المنصور. ولفظة صاحب الأشغال مصطلح موحدي لم يستعمل في نظم الدول التي سبقت الموحدين في المشرق أو المغرب أو الأندلس[3]. ولا يطلق هذا المصطلح في أيام الموحدين إلا على الأعمال المالية في الحضرة[4]. ولم يتولها غير شخص واحد في الوقت

(1) يشذ صاحب القرطاس ويقول أن يوسف بن عبد المؤمن ولّى ابن الصقر (وقد وردت عنده ابن الطفر) الخزائن وبيوت الأموال (**روض القرطاس** ص 136) واعتمد هوبكنز إشارته هذه (راجع Hopkins; p. 57) وقد وهم صاحب روض القرطاس في هذا القول إذ أن المصادر الأخرى تجمع على أن تلك الخزائن هي خزائن الكتب (راجع الفصل الخامس الخطط الدينية ص 213).

(2) **البيان المغرب** جـ 3 ص 200 / 201.

(3) يقول المقري أن المسؤول المالي في الأندلس كان يسمى صاحب الأشغال الخراجية (**نفح** (رفاعي) جـ 1 ص100). ويجب ألا تحملنا إشارة المقري هذه على القول بأن المصطلح قد عرف في الأندلس قبل الموحدين إذ أن روايته جاءت عن ابن سعيد المغربي الذي عاش في أواخر العصر الموحدي.

(4) الاستثناء الوحيد جاء عن متولي أعمال بجاية فسمّاه ابن خلدون «صاحب أشغال بجاية» (**العبر** جـ 6 ص 596) ويبدو أن الزركشي أخذ ذلك عن ابن خلدون (**تاريخ الدولتين** ص 25) وكلاهما متأخر عن الفترة الموحدية ولم ترد مثل هذه الإشارة في المصادر المعاصرة للموحدين والتي بين يدي. وربما اعتمد دوزي على مثل هذه الإشارة عندما يقول أن صاحب الأشغال كان في كل بلد مهم (Dozy; v. 1, p. 167).

ذاته[1]. ولا يكون متولي هذه الخطة إلا من أبناء أشياخ الموحدين[2]. ولا يكون تعينه إلا من قِبَل الخليفة، ولا يذكر أن أحداً عيّنه شخص آخر إلا ابن وين الخير الذي قلّده الأشغال المخزنية الوزير أبو زكريا بن الغمر وزير الرشيد[3].

وكان صاحب الأشغال يشرف على استخراج الأموال وجمعها وضبطها وصرفها[4]. وكان مسؤولاً عن الأعمال المالية في الولايات ومحاسبة العمال بأمر من الخليفة[5]. ولصاحب الأشغال كتّاب يقيدون المجابي[6] ويضبطونها بالشهود[7] ثم يرفعها إلى الخليفة في خرائط فيختمها بخاتمه[8]، وتدفع الأموال إلى أمين المخزن لحفظها[9]. ويبدو أن من تولّوا هذه الخطة كانوا في غاية الأمانة والضبط، ومن أهل ثقة الخليفة الذي أقره أو عيّنه، فلم يذكر أن أحداً من أصحاب الأشغال قد نكب سوى مرة واحدة[10].

ومن تمام دراسة الإدارة المالية المركزية النظر في الإدارة المالية في الولايات لأن كثيراً ما يختلط أمر صاحب الأشغال بأعمال صاحب الأعمال

(1) يقول عنان أن هذه الخطة قد تسند لوزير أو أكثر معتمداً على إشارتين لابن عذاري في **البيان المغرب** جـ 3 ص 227، 283 (عنان ق 2 ص 623) ولم نجد ما يقود إلى هذه النتيجة في الحالة الأولى وأما الحالة الثانية فقد أشار ابن عذاري إلى أصحاب أشغال الرشيد ولم يذكر أن أولئك الأشخاص عملوا في وقت واحد بل أشار إلى تتابعهم في المنصب إذ سبق كل اسم منهم بلفظة «ثم». وأما قضية تولي الوزير لهذا المنصب فهو أمر لا يقوم عليه دليل.

(2) راجع عمن تولاها **البيان المغرب** جـ 3 ص 201، 227، 237، 289، 328، 358، **العبر** جـ 6 ص 520، 524، **تاريخ الدولتين** ص 19.

(3) **البيان المغرب** جـ 3 ص 289.

(4) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 200-201، **العبر** جـ 1 ص 438.

(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 227، 237.

(6) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 141.

(7) **نفح** (ط. رفاعي) جـ 2 ص 101.

(8) **المعجب** ص 256.

(9) **المن بالإمامة** ص 485.

(10) **العبر** جـ 6 ص 525.

والمشرف. ولئن أشرف صاحب الأشغال على أعمال الدولة المالية فقد قام بواجباته في عواصم الولايات أصحاب الأعمال. فإدارة مالية الولايات كانت في أغلب الأحيان مستقلة عن سلطة الولاة، وتخضع مباشرة إلى الإدارة المالية في الحضرة. ففي كل ولاية وجد الوالي ووجد العامل[1]. وحافظت الإدارة الموحدية على هذا التمييز بين الوالي والعامل حتى في أقسام الولاية[2]. وتخلط مصادر العصر المريني بين العامل والوالي أحياناً قليلة فقد تسمي الوالي عاملاً[3] أو العامل والياً[4]. وقد تسمي العامل مشتغلاً[5]، وفي حالة واحدة سمى ابن عذاري كلاً من المشرف وصاحب المدينة وخازن المال وخازن الطعام عاملاً[6]. ونعت ابن خلدون الشيخ أبا سعيد ابن الشيخ أبي حفص الذي تولى عمالة إفريقية في ولاية السيد أبي زيد أبي حفص بن عبد المؤمن رديفاً[7].

والعامل هو صاحب المخزن في الولاية[8]، ويشرف على أعمال الجباية[9]، وصرف مرتبات الموظفين، والأعمال العمرانية مالياً[10]، ويستشيره والي الولاية في أمر تجهيز الحملات العسكرية[11]، ويطلب منه الخليفة إعداد السلاح

---

(1) **المن بالإمامة** ص 203-204، 294، 298، **البيان المغرب** جـ 3 ص 83، 90، 141-143، 159، 172-173، 201، 204، 273-274، 331، **العبر** جـ 6 ص 535-536، **تاريخ الدولتين** ص 13.

(2) راجع **نفح** (ط. محي الدين) جـ 6 ص 29.

(3) راجع **البيان المغرب** جـ 3 ص 332، **روض القرطاس** ص 164، **العبر** جـ 6 ص 495.

(4) أنظر **البيان المغرب** جـ 3 ص 240 حيث سمى عاملي فاس ومكناسة والبين مع أنه قد ذكرهما من قبل كعاملين (راجع جـ 3 ص 237).

(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 341-342.

(6) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 131.

(7) **العبر** جـ 6 ص 515.

(8) **المن بالإمامة** ص 253.

(9) **البيان المغرب** جـ 3 ص 20، 131، 219، 325، 329، 332، **العبر** جـ 6 ص 535-536.

(10) **المن بالإمامة** ص 138، 201، 467.

(11) **البيان المغرب** جـ 3 ص 31.

والمؤن إذا أراد الخروج في غزوة وإن كانت الجيوش ستمر بمنطقته يطلب منه إصلاح الطرقات ونصب الجسور[1]. وقد يؤمر بالاشتراك مع والٍ جديد في القبض على والٍ معزول[2]. وكان العامل يشرف على عمل المشرفين وعُمّال النواحي ويبدو أن تعيينهم كان من اختصاصه[3]، وكثيراً ما ينكب عامل فينكب معه جميع الذين خدموا في ولايته في مدة عمله[4].

وقد توخى الخلفاء منذ خلافة عبد المؤمن الخبرة فيمن يتولى عمالة الولايات، فأقروا المسؤولين عن الإدارة المالية على أعمالهم في المناطق التي فتحوها[5]، وعيّنوا عدداً من ولاة المناطق المفتتحة عمالاً[6]، فقد عين عبد المؤمن أحد رجال العهد المرابطي البارزين عاملاً على عموم الأندلس[7].

ولما استقر وضع الدولة تولّى عدد من أشياخ الموحدين عمالة الولايات[8]، وفي بعض الأحيان بعث الخليفة وزيراً مصروفاً إلى عمل ببعض الولايات[9].

وكان خلفاء دور الازدهار يشرفون على أعمال عمالهم فيتفقدونها[10]، ويسألون الناس عن حالهم مع العُمال ويستمعون إلى شكوى الناس منهم[11]، فكثر نقل العمال ونكباتهم وكان يتولّى محاسبة العامل قبل نكبته صاحب الأشغال

---

(1) **البيان المغرب** جـ 3 ص 90، 174، 185، 218.

(2) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 30.

(3) **المن بالإمامة** ص 204، **البيان المغرب** جـ 3 ص 234.

(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 237.

(5) **أخبار المهدي** ص 102.

(6) **الاستبصار** ص 151، **رحلة التيجاني** ص 76.

(7) **العبر** جـ 6 ص 487، 488.

(8) **المن بالإمامة** ص 396، **العبر** جـ 6 ص 515.

(9) **البيان المغرب** جـ 3 ص 214، 230.

(10) **المصدر ذاته** ص 3 ص 143، 226، 230، 249.

(11) **المصدر ذاته** جـ 3 ص 178.

أو لجنة مختارة من العمال والكتّاب بحضور شاهدين عدلين[1].

فإذا وضح أن صاحب الأشغال هو المسؤول المالي في العاصمة وصاحب الأعمال هو المسؤول المالي في قصبة الولاية فما مهمة المشرف؟.

عرفت الأندلس خطة الإشراف منذ خلافة بني أمية في قرطبة وورث ملوك الطوائف الخطة عنهم[2]. ولم يعرف المغرب الأقصى هذه الرتبة المالية إلا في أواخر حكم المرابطين في بعض الولايات[3].

وأما في خلافة الموحدين فلم يكن ثمة مشرف في العاصمة الموحدية إلا في آواخر حكم بني عبد المؤمن وابتداء من خلافة الرشيد حيث اتخذ الخلفاء مشرفاً مع وجود صاحب الأشغال[4]، بينما كان للمشرف وجود في الولايات منذ خلافة عبد المؤمن الذي أقر المشرفين الذين وجدهم في المدن التي فتحها على أعمالهم[5]. وفي جميع أطوار الدولة هناك مشرف في كل المدن الهامة مثل سجلماسة وتلمسان وفاس ومكناسة وتازا وبجاية وإفريقية وإشبيلية ومرسية وغرناطة وأزمور ومنورقة[6]. ومن الراجح أن المشرف غير صاحب العمل إذ كان في عاصمة الولاية عامل ومشرف[7]. فما مهمة المشرف؟.

كان المشرف في الأندلس قبل قيام دولة الموحدين يقوم بكل الواجبات والحقوق اللازمة عن الإيراد والإصدار للسلع[8]. وأغلب الظن أن هذه المهمة لم

(1) المن بالإمامة ص 453، البيان المغرب جـ 3 ص 94، 112، 127-128، 131، 181، 226، 236-237.
(2) Hopkins; p. 51.
(3) أخبار المهدي ص 101.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 283، 455.
(5) مثلاً هذا ما فعله مع ابن خير الجياني مشرف فاس (أخبار المهدي ص 102).
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 103، 110، 112، 127، 128، 131، 172، 449؛ اختصار القدح ص 28، 136، 137.
(7) البيان المغرب جـ 3 ص 108، 172.
(8) أنظر المن بالإمامة ص 187 ت 3 ومراجعه في ذلك.

يكلف بها أحد في بداية الدولة الموحدية إلّا بعد أن استقر وضع عبد المؤمن، ذلك لأن الموحدين في بداية أمرهم أبطلوا المكوس والضرائب والقبالات وحافظوا على هذه السياسة فترة حتى فرض عبد المؤمن الخراج عام 555 / 1160 ونظم جبايته ثم تخلّى خلفاء عبد المؤمن تدريجياً عن إبطال المكوس والضرائب والقبالات[1]. ولهذا فقد كانت مهمة المشرف ولفترة طويلة من الزمن هي جباية الخراج[2]، واتخذت دار الإشراف مكاناً لمحاسبة العمّال الخائنين، غير أن المشرف لم يكن متولي تلك المحاسبة فقد قامَ بها إما صاحب الأشغال أو صاحب الأعمال[3]، وأما اتخاذ الخلفاء للمشرفين في حضرتهم في أواخر أيام الدولة ربما يدل على أن المكوس أصبحت هي الدخل الأساسي للدولة التي تقلصت أراضيها، واجتاحت الثورات والفتن تلك الأراضي التي كانت تحت طاعتهم فأصبحت الجباية من واجبات الجيش الأساسية ويقوده الخليفة أو الوزير لهذا الغرض[4].

وإذا تبين مهام أصحاب الأشغال والأعمال في إدارة الأموال العامة (المخزن) فمن كان يشرف على إدارة الأموال الخليفية الخاصة؟.

لا يذكر الرواة شيئاً عن إدارة الخليفة الخاصة قبل خلافة المنصور، فقد ذكر أن أبا بكر بن ملول بن إبراهيم الصنهاجي كان «أميناً على الضياع زمن المنصور»[5]. ويذكر ابن عذاري أن المنصور عيّن يوسف بن عمر صاحباً للمستخلص بالشرف ومدينة لبلة واستمر في عمله هذا حتى نكبه الناصر[6]. ولا يعرف هل كان أبو بكر تحت نظر صاحب الأشغال أو هل كان يوسف خاضعاً

(1) راجع الفصل السابع: النظام المالي.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 103، 107، 108، 172، الذيل والتكملة جـ 5 ص 301.
(3) المصدر ذاته جـ 3 ص 108، 236-237.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 290، 298، 329، العبر جـ 6 ص 534، 535.
(5) أخبار المهدي ص 40.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 200، 227 - 228.

لصاحب الأعمال في إشبيلية فالمعلومات المتوفرة لا تسعف في معرفة هل اتخذ الخلفاء مسؤولاً عن أموال الخليفة في الحضرة أم لا؟.

خلاصة ونتائـج:

من هذه الدراسة لنظام الإدارة المركزية يتضح أن الإدارة الموحدية بدأت بسيطة في شكلها في خلافة عبد المؤمن، وبالتدريج، نتيجة للحاجات العلمية، اقتبس الموحدون نظم الدول التي سبقتهم، ولكنهم بدلوها شيئاً قليلاً، وهذا ما حدث في نظام الوزارة والإدارة المالية، وواضح أن التخصص في الأعمال أكثر ما حدث في خلافة المنصور. ومن الملاحظ أن الخطط الإدارية الكبرى مثل الوزارة والأشغال المخزنية في الحضرة لم يتقلدها غير كبار الموحدين أولي السبق في الدعوة ثم أحفادهم، بينما استوعبت العناصر التي «وحدت» بعد فتح مراكش في الكتابة والإدارة المالية في الولايات وكان أكثرهم من «طلبة الحضر».

إدارة الولايـات:

كانت ولايات الدولة الموحدية في طور ازدهارها تتكـون من السوس وسجلماسة ومراكش وفاس وسلا وسبتة وتلمسان وبجاية وإفريقية[1] ومالقة وولاية الغرب (شَلْب وأحوازها) وإشبيليـة وقرطبة وجيان وغرناطة ومرسية وبلنسية. وهذه الولايات هي التقسيم الإداري ذاته الذي ورثه الموحدون عن الدول التي خلفوها إذ أن ولاية إفريقية (وتسمى أحياناً تونس) هي مملكة بني باديس في المهدية بالإضافة إلى المناطق التي فتحها الموحدون إلى الشرق منها بما في ذلك طرابلس. وولاية بجاية هي مملكة بني حماد نفسها[2]، وأما ولايات المغرب الأقصى فهي ولايات المرابطين ذاتها باستثناء سلا التي جعلها الموحدون ولاية قائمة بذاتها، بينما

(1) اعتمدنا في إحصاء الولايات الموحدية في مختلف أطوار الدولة على جدول الولاة المرفق بهذه الدراسة (الملحق الخامس). وقد أغفلت المصادر التي بين أيدينا ذكر الولايات في مكان واحد غير أن المراكشي أورد إحصاءً دقيقاً عن ولايات الموحدين في المغرب الكبير ولم يغفل إلا ولاية السوس (راجع **المعجب** ص 255).

(2) عن حدود هاتين الولايتين راجع **المعجب** ص 200، 206-207.

اتخذ المرابطون من مكناسة ولاية مستقلة[1]. ومما يدل على أن الموحدين أقروا أقسام المرابطين الإدارية أن عبد المؤمن جعل مكناسة ولاية مستقلة في أول أمره وعين عليها والياً[2]، ولكن لم يرد في المصادر أن والياً قد عين عليها بعد إعلان الحكم الوراثي. ويبدو أنها قد ضمت إلى ولاية فاس التي كانت تسمى في بعض الأحيان، «ولاية المغرب». وحدود ولاية فاس كانت من رباط تازا إلى مكناسة[3]. وأما سلا فقد صيرها الموحدون ولاية مستقلة منذ فتحها[4] وقد اكتسبت أهمية خاصة أيام الموحدين إذ بنى عبد المؤمن قلعة رباط الفتح قبالها وتكامل بنيانها في خلافة يوسف ثم المنصور[5]، ومن هذه القلعة كانت الجيوش الموحدية تتحرك إلى كل غزو في إفريقية أو الأندلس[6].

وأما في الأندلس فقد حافظ الموحدون على الأقسام الإدارية المرابطية بصورة عامة باستثناء سرقسطة التي لم يتمكن الموحدون من استرجاعها من أيدي النصارى، ومالقة التي لم يعهد عن المرابطين أنهم قد جعلوها ولاية، بينما كانت في التقسيم الإداري الموحدي ولاية خاضعة لإدارة والي سبتة وغرناطة في البداية[7]، ثم مستقلة منذ خلافة يوسف، وولاية الغرب التي جعلها الموحدون ولاية قائمة بذاتها[8]، ولكن بعد إعلان الحكم الوراثي ضمت إلى إشبيلية[9] ثم

(1) راجع عن ولايات المرابطين عنان ق 1 ص 415.

(2) **البيان المغرب** جـ 3 ص 20.

(3) **المعجب** ص 255.

(4) لقد وهم عنان وظن ولاية سلا من الولايات التي استحدثت بآخرة (عنان ق 2 ص 618) بينما كانت ولاية في خلافة عبد المؤمن (راجع الملحق الخامس).

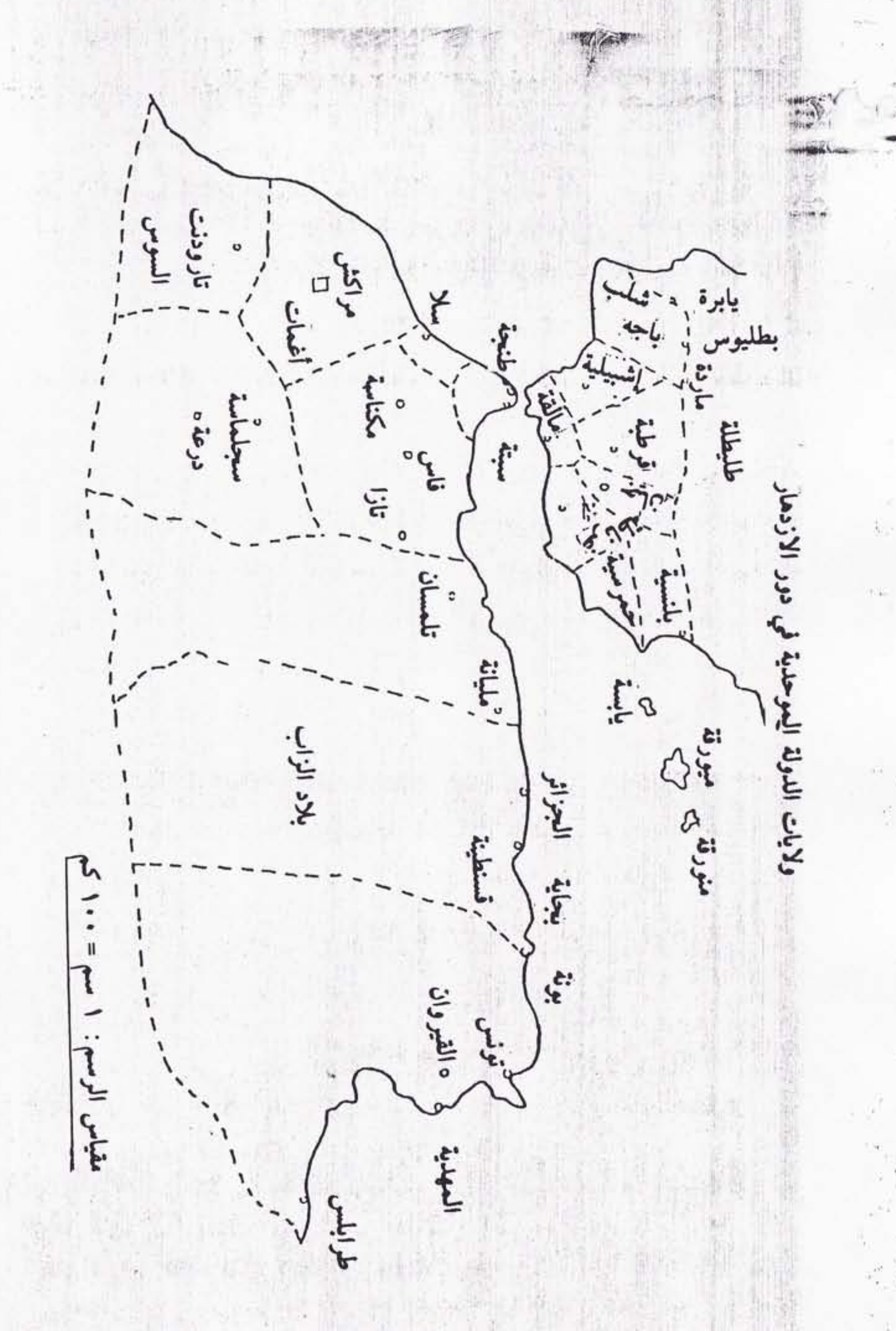
(5) **المن بالإمامة** ص 448-449.

(6) راجع الفصل السادس: التنظيم العسكري.

(7) **الكامل** جـ 11 ص 223، **نهاية الأرب** ص 209.

(8) **الحلة السيراء** جـ 2 ص 271.

(9) **المن بالإمامة** ص 207 ومن مظاهر ضم ولاية الغرب إلى إشبيلية أن قاضي إشبيلية كان يعرّف بأهل ولاية الغرب عند الدخول على الخليفة (راجع **المن بالإمامة** ص 149، **روض القرطاس** ص 127، 129، 127، **العبر** جـ 6 ص 493).



رجع الموحدون في خلافة يوسف إلى فصلها كما كانت أيام المرابطين وتتابع عليها الولاة[1]. وفي حالات قليلة كانت تجمع إدارة ولايتين متجاورتين تحت نظر والٍ واحد[2].

وكل ولاية من هذه الولايات قسمت إلى أقسام إدارية صغرى كان على حكمها أحد الحفاظ[3]. وفي المغرب راعى الموحدون الأوضاع القبلية وجعلوا كل منطقة قبلية وحدة إدارية ضمن أقسام الولاية[4].

وفي دور الانحلال تقلصت أراضي الدولة الموحدية. ومنذ خلافة المأمون لم تخضع لسلطة الخلفاء غير ولايات المغرب الأقصى الذي لم يستطع الخلفاء السيطرة على بواديه بسبب فتن القبائل العربية[5] والقبائل المرينية[6] فلم يعد للخلفاء سلطة خارج نطاق المدن الرئيسية، فغدت تلك المدن تمثل ولايات الدولة في تلك الفترة مثل تازا[7] وأزمور[8] وأغمات[9] ودرعة ومكناسة[10] بالإضافة إلى المدن الأخرى التي كانت عواصم للولايات.

وكانت مراكش، فضلاً عن كونها مركزاً لولاية مراكش، عاصمة للدولة الموحدية منذ 541 / 1147 فلما فتحت ترك عبد المؤمن تينملل، التي كانت مركز الحركة الموحدية منذ أن هاجر إليها ابن تومرت سنة 518 / 1124. ولم

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 105-106، 107، 218، 234، العبر جـ 6 ص 513.

(2) المن بالإمامة ص 207، الكامل جـ 11 ص 223، البيان المغرب جـ 3 ص 29، 32-33، 34، 252، روض القرطاس ص 129، نهاية الأرب ص 209، العبر جـ 6 ص 492.

(3) البيان المغرب جـ 3 ص 119، 153، 235، رحلة التيجاني ص 76، 110.

(4) راجع أخبار المهدي ص 117.

(5) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 252، 284، 286، 296، 306، 359، 367 - 368، العبر جـ 6 ص 527، 528، 532، 534.

(6) روض القرطاس ص 163.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 393، العبر جـ 6 ص 542.

(8) البيان المغرب جـ 3 ص 372، روض القرطاس ص 175.

(9) البيان المغرب جـ 3 ص 371.

(10) المصدر ذاته جـ 3 ص 331، العبر جـ 6 ص 535.

يعرف عن خلفاء الموحدين أنهم عيّنوا نائباً للخليفة، وعندما يغيب الخليفة عن عاصمته لزيارة قبر المهدي في تينملل أو في غزوة يستخلف أحد أهل ثقته على مراكش، والمستخلف إما أن يكون من السادة بني عبد المؤمن[1] أو أحد كبار أشياخ الموحدين[2].

وإلى جانب مراكش كانت إشبيلية تعتبر عاصمة للموحدين في الأندلس، ولكن الخلفاء لم يتخذوا نواباً لهم بالأندلس على الرغم من أن والي إشبيلية كان يكلف في أحوال قليلة بالإشراف على عمل بقية ولاة الأندلس، مثل طلب يوسف بن عبد المؤمن من والي إشبيلية أن يجدد له البيعة في جميع ولايات الأندلس[3]. والحالة الوحيدة التي ورد فيها ذكر نائب بالأندلس جاءت في روض القرطاس حيث نعتت الرواية أبا العلاء إدريس بن المنصور والي إشبيلية نائباً عن أخيه العادل في الأندلس[4]، وليس هناك ما يؤكد هذا الزعم. والقول بأن إشبيلية كانت تعتبر عاصمة للموحدين بالأندلس يعني أن الخلفاء عندما يجتازون إلى الجزيرة يقيمون بها، ومن إشبيلية كانت تنطلق جميع حركاتهم العسكرية، وفيها يتم الاستعداد من تجميع للجيوش وإعداد للمؤن[5]، ولا استثناء لذلك إلا حملة المنصور على شلب فقد انطلقت من قرطبة[6] غير أن الإمدادات جاءت أثناء الغزوة من إشبيلية[7]، ثم أن المنصور لما رجع من شلب استقر في إشبيلية[8].

---

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 99، 110، 157، 173، 290، روض القرطاس ص 129، العِبر جـ 6 ص 540، 550.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 12، 28، 38، 290، 316-317، 328، 332، روض القرطاس ص 125، العِبر جـ 6 ص 494، 532.
(3) المن بالإمامة ص 338-339.
(4) روض القرطاس ص 164.
(5) راجع المعجب ص 282، البيان المغرب جـ 3 ص 132، 186، 193، 196، 200، 204، 237، الكامل جـ 11 ص 156-157.
(6) رسائل موحدية ص 223، البيان المغرب جـ 3 ص 88.
(7) البيان المغرب جـ 3 ص 179.
(8) المصدر ذاته ص 180.

وإلى جانب هذا المنحى العسكري فقد كان صاحب الأعمال بإشبيلية يشرف على الأعمال المالية في جميع الولايات الأندلسية[1]. واستمرت إشبيلية عاصمة بهذا المعنى منذ أن فتحها الموحدون وحتى خرجت عن طاعتهم في سنة 626 / 1229 إلا لفترة قصيرة خلال عام 557 / 1162 حين أمر عبد المؤمن أن تكون قرطبة مقراً للأمر لأنها موسطة الأندلس ثم عاد عن قراره بعد أشهر قليلة[2] ويبدو أن الرجوع عن القرار يعود إلى طبيعة أهل قرطبة التي يصفها المقري فيقول أن قرطبة صعب رياض أهلها[3]. فما الدوافع التي حدت بالموحدين لاتخاذ إشبيلية مقراً لحكمهم في الأندلس؟...

أولاً: كانت إشبيلية أول قاعدة هامة من قواعد الأندلس تدخل في «التوحيد»[4] والموحدون كانوا يقدمون أولي السبق في «التوحيد» على المتأخرين فيه.

ثانياً: كانت إشبيلية بعيدة نسبياً عن قشتالة، ولما خضعت الأندلس لحكم الموحدين بعد فتح مراكش لم يجد عبد المؤمن فسحة من الوقت للتفرغ لشؤون الجزيرة، ولم يلتفت إليها بصورة كاملة إلا بعد ضم إفريقية (تونس)، فبنى مدينة جبل الفتح كمقدمة لأعماله في الأندلس، فربما خشي أن تكون عاصمته قريبة من حدود الممالك النصرانية فيدفعه ذلك إلى الدخول في صراع معها في غير ما استعداد له.

ثالثاً: كانت إشبيلية متصلة بالبحر بواسطة نهر الوادي الكبير وأراضيها الخلفية غنية بالمواد الزراعية مما يؤهلها لاستقبال الجيوش الموحدية.

---

(1) المن بالإمامة ص 203-204، 207، العِبر جـ 6 ص 487، 488.
(2) المن بالإمامة ص 203، البيان المغرب جـ 3 ص 53.
(3) نفح (ط. الرفاعي) جـ 4 ص 111-112.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 37، العِبر جـ 6 ص 592.

الـولاة:

كان الخلفاء - خلال دور الازدهار - يعيّنـون ولاة وحكام أقسـام تلك الولايات. وهناك حالات قليلة عيّن فيها بعض الولاة[1] أو بعض القادة العسكريين من رؤوساء السادة[2] أو مزاوير أشياخ الموحدين[3] حكام أقسام الولايات التي كانت تحت نظرهم أو في مجال عملهم. وأما في دور الانحلال فقد فَقَدَ الخلفاء السيطرة على كثير من المناطق فثار طامع أو استبد وال وقنع الخلفاء من مثل هؤلاء بالطاعة الاسمية التي كثيراً ما ضن بها المنتزون فكانوا يبايعون من يخشون سطوته. ومن نوع ولاة الاستبداد محمد بن يوسف بن نصر في غرنـاطة[4] ويغمراسان في تلمسان[5] وابن خلاص[6] ثم العزفي في سبتة[7] وعبدالله بن زكريا الهزرجي[8] وأبو زيد عبد الرحمن بن زكرياء الجدميوي[9] ومحمد القطرافي[10] في سجلماسة، ووجد العامة في دور الانحلال فرصة فعينوا من أرادوا في تونس ومراكش وإشبيلية وسبتة[11].

وهذا البيان، المستخرج من جدول الولاة[12] المرفق بهذه الدراسة، يبين من أية شريحة اجتماعية كان الموحدون يعينون ولاتهم.

---

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 37، العبر جـ 6 ص 592.
(2) المن بالإمامة ص 405-406، 486.
(3) المن بالإمامة ص 392، البيان المغرب جـ 3 ص 93.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 343، 355، العبر جـ 6 ص 537.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 360-361، العبر جـ 6 ص 538-539، 541.
(6) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 379، جـ 6 ص 540-541.
(7) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 414، جـ 6 ص 542.
(8) البيان المغرب جـ 3 ص 360، العبر جـ 6 ص 538.
(9) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 365، جـ 6 ص 539.
(10) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 416-419، جـ 6 ص 544-545.
(11) البيان المغرب جـ 3 ص 284، 337-338، 340، العبر جـ 6 ص 587.
(12) راجع الملحق الخامس.

الخليفة / الصنف	عبد المؤمن: قبل الوزارة	عبد المؤمن: بعد الوزارة	يوسف	المنصور	الناصر	المستنصر	عبد الواحد	العادل	المعتصم	المأمون	الرشيد	السعيد	المرتضى	الواثق	المجموع
السادة	01	09	17	13	14	07	08	04	—	06	03	03	01	01	87
الأشياخ	09	03	03	02	06	05	01	04	01	01	04	02	05	02	48
الحكام السابقين	03	—	03	02	—	—	—	—	—	—	01	—	—	—	09

ومن نتيجة هذا الإحصاء يتضح أن الغالبية العظمى من الولاة كانوا من السادة بني عبد المؤمن، ولفظة «السادة» في ذلك العصر كانت لا تطلق إلا على بني عبد المؤمن[1].

ولكن النظرة الفاحصة في البيان تكشف عن ثلاث مراحل مرت بها تعينات الولاة وأصنافهم. فقد كان تعيين الولاة من أشياخ الموحدين وسلالة الحكام السابقين في الحقبة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي ولم يرد ذكر إلا لوال واحد من أبناء عبد المؤمن.

والمرحلة الثانية هي دور الازدهار ابتداء من إعلان الحكم الوراثي وفيها كان خمسة وسبعون بالمائة من الولاة من «السادة» والمرحلة الثالثة هي دور الانحلال وفيها كادت أن تتساوى نسبة أشياخ الموحدين بـ«السادة». فما تعليل هذا التباين في نسب الأصناف الثلاثة؟.

إن المرحلة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي هي مرحلة تأسيس للدولة ولم تكن فيها سلطة عبد المؤمن مطلقة فاحتاج لمعاونة أشياخ الموحدين - وهم عصب الحركة الموحدية - لإرساء قواعد الدولة وتدعيمها، فلا غرابة أن عيّن عبد المؤمن أكثرية الولاة في تلك الفترة من بينهم. وأما الحكام السابقون فقد عينهم عبد المؤمن في الأندلس لما «وحّد» المنتزون في أنحائها. ويبدو أن عبد المؤمن أراد أن يتألف بقية المنتزين بمثل هذه السياسة ولكن لما ثارت القبائل المغربية بعد فتح مراكش خرج أولئك المنتزون السابقون ثائرين[2]، فلما أخضع الأندلس مرة أخرى لم يترك غير أبا بكر محمد بن سيد رأى بن وزير والياً لأنه الوحيد من حكام الأندلس السابقين الذي ظل على ولائه أيام الفتنة فعينه والياً على شلب وأحوازها، وظل في منصبه إلى عام 552 / 1157[3] حينما أضيفت منطقة الغرب

(1) نفح (ط. محي الدين) جـ 4 ص 106.
(2) راجع العبر جـ 6 ص 485-486.
(3) الحلة السيراء جـ 2 ص 271.

إلى ولاية إشبيلية[1]. وسياسة التألف هذه اتبعها يوسف بن عبد المؤمن عندما فتح شرق الأندلس فولى بلنسية أحد بني مردنيش الذين افتتحت من أيديهم[2]. وهذه السياسة هي التي تفسر تعيين الحكام السابقين ولاة. ومن ظل على ولائه لبني عبد المؤمن فقد لقي حظوة توارثها بنوه من بعده[3].

ولما تبدل موقف عبد المؤمن وأصبحت سلطته مطلقة ونقل الحكم إلى بنيه مع إعلان الحكم الوراثي حدث أيضاً تبدل في سياسة عبد المؤمن في تعيين الولاة، فأسس مدرسة الحفاظ وتخرج منها ثلاثة عشر من بنيه فولّاهم الولايات سنة 551 / 1556[4]. وربما خشي عبد المؤمن خروج الولايات عن طاعته إن ولّاها لغير بنيه بعد أن أعلن الحكم الوراثي فاتبع الدبلوماسية ذاتها التي اتبعها في إعلان الحكم الوراثي وترك الأمر يأتي من أهل الولايات نفسها[5]. وتعيين أبنائه ولاة كان خطوة نحو تركيز الحكم الوراثي نفسه. وغدا فعل عبد المؤمن هذا سياسة اتبعها الخلفاء من بعده[6]، وخاصة أن القرابة والأبناء لم يكونوا قليلي العدد[7].

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 34.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 659.
(3) الحلة السيراء جـ 2 ص 272-273، 299، البيان المغرب جـ 3 ص 314.
(4) رسائل موحدية ص 66، البيان المغرب جـ 3 ص 34. الكامل جـ 11 ص 211، نهاية الأرب ص 208، الحلل الموشية ص 125، ولكن صاحب الحلل الموشية يقول كانت التولية بعد تخريج الحفاظ ولا يذكر سنة. ولكن البيذق يذكر تولية أبناء عبد المؤمن في سنة 548 (أخبار المهدي ص 116) وفي روض القرطاس سنة 549 (ص 126) وعند ابن خلدون سنة 547 (العبر جـ 6 ص 503) وما قبلناه هنا اعتمدنا فيه على التاريخ الذي تحدده الرسائل الرسمية.
(5) راجع رسائل موحدية رسالة رقم 14.
(6) راجع الملحق الخامس.
(7) كان الخلفاء الثلاثة الأول كثيري الإنجاب فلكل ما يقرب من الخمسة عشر ولداً راجع (المن بالإمامة ص 222-223، المعجب ص 198، 245، 262، البيان المغرب جـ 3 ص 56، 139، روض القرطاس ص 132، 139، 142).

ولكن في دور الانحلال كان الخليفة أسيراً للعناصر التي سعت في بيعته فلهذا كثر تعيين أشياخ الموحدين ولاة في هذا الدور. وبالرغم من تنفذ الأشياخ وضعف الخلافة فقد كان كثير من السادة ولاة في هذه الفترة ويبدو أن هذه الظاهرة تعود إلى أن الناس كانوا ينظرون لولاية السادة من بني عبد المؤمن في تجلة واحترام واعتبروها رمز الطاعة للخليفة، يدلنا على ذلك أن الولايات التي انسلخت عن بني عبد المؤمن عندما أراد أهلها بيعة الخليفة ثانية قدموا على أنفسهم سيداً[1]. بل إن حاكماً مستبداً بأمر ولايته مستقلاً بها مثل العزفي في سبتة عندما أراد أن يبايع الخليفة طلب منه سيداً ليكون إلى جنبه[2].

سلطات الولاة:

كانت مهمة الوالي أمنية في المقام الأول[3]، فيحفظ الأمن الداخلي بالقضاء على الثورات[4] ويدفع الخطر الخارجي، ويساهم في مساعدة ولاية مجاورة عسكرياً[5]، ويشترك في غزوات الخليفة الكبرى بنفسه وجنده أو يساعد بعسكره ومؤنه[6]، ويشرف على بناء الحصون والقلاع الحربية[7].

وقد يتصل بالدول المجاورة لتسهيل أعمال التجارة[8]. وقد يقوم بأعمال عمرانية مثل إنشاء القصور وزرع الجنان[9]. ومع أن مهمة الوالي أمنية في الدرجة الأولى ولم يكن يشرف على الإدارة المالية في طور الازدهار فقد وجد

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 337، 340.
(2) المصدر ذاته جـ 3 ص 414، العبر جـ 6 ص 542.
(3) راجع المعجب 228، الكامل جـ 11 ص 223-224، البيان المغرب جـ 3 ص 68، روض القرطاس ص 126، 130، نهاية الأرب ص 209، 227، العبر جـ 6 ص 488.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 334، 284، 343، نفح (ط. محي الدين) جـ 4 ص 104.
(5) المن بالإمامة ص 397-398، البيان المغرب جـ 3 ص 54، 229.
(6) المصدران ذاتهما ص 213-214، جـ 3 ص 90، 142، 191-192.
(7) المن بالإمامة ص 129، 139، 392، 393. البيان المغرب جـ 3 ص 83.
(8) نفح (ط. محي الدين) جـ 4 ص 103.
(9) البيان المغرب جـ 3 ص 179، العبر جـ 6 ص 520، الإحاطة جـ 1 ص 419.

قلة من الولاة قد فوضوا تفويضاً كاملاً لإدارة ولايتهم لا سيما الإشراف المالي، وقد كانوا إما من أهل ثقة الخليفة[1] أو لأن حالة ولايتهم استدعت مثل ذلك التفويض[2]. غير أن الولاة استبدوا بإدارة شؤون ولايتهم منذ خلافة المستنصر[3] فكثر ولاة الاستبداد في دور الانحلال.

وكان الولاة في دور الازدهار يخضعون لمراقبة دقيقة ومحاسبة عسيرة من قبل الخلفاء. وكان على الوالي أن يبلغ الحضرة كل ما يستجد في منطقته من الأحداث، ويجب أن يستشير الخليفة فيما يريد أن يفعل وأن يعلمه نتيجة ما فعل[4]. وفي حالات الحرب ينبغي على الوالي ألّا يعقد هدنة أو يبرم سلماً إلا بعد موافقة الخليفة[5]. وتشديداً في مراقبة الولاة كان الخلفاء يستدعونهم إلى العاصمة ويسألونهم عن أعمالهم[6]، ومن استبد برأي دون مشورة الإمام نقل أو عزل.

وإذا ما ألقى المرء نظرة على جدول الولاة المرفق بهذه الدراسة يتبين له أن نقل الولاة كان سمة بارزة للإدارة الموحدية في طور ازدهار الدولة. وربما كان سبب هذه الظاهرة هو قصور بعض الولاة عن إدارة منطقة مضطربة فينقلون إلى ما هي أيسر منها إدارة. وقد كانت التنقلات تحدث في الغالب الأعم نتيجة استعداد خليفة لغزوة فيولّي المنطقة التي ستكون مكان أعماله العسكرية إلى من يثق فيهم أو من يتوسم فيهم الكفاية[7].

وعلى الرغم من سهر خلفاء دول الازدهار في محاسبة الولاة ومعاقبة

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 174، 213، العبر جـ 6 ص 515.
(2) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 354، جـ 6 ص 537، تاريخ الدولتين ص 18.
(3) روض القرطاس ص 160.
(4) المن بالإمامة ص 369، 389-390، 398-399، البيان المغرب جـ 3 ص 31-32، 33.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 34، العبر جـ 6 ص 244-246.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 83، 112.
(7) المصدر ذاته جـ 3 ص 174، 233-234، الكامل جـ 12 ص 146، نهاية الأرب ص 227، العبر جـ 6 ص 521.

المهملين والمستبدين منهم فقد أهمل ولاة في أعمالهم، واستبد آخرون بأفعالهم، فعزلوا أو نقلوا[1]، ويبدو أن هذه المحاسبة الدقيقة فقدت في دور الانحلال إذ لم يذكر أن والياً قد عزل أو نقل بسبب إهماله أو استبداده.

حكم الولايات:

منذ أن عين عبد المؤمن أبناءه على قواعد البلاد أرسل معهم كبار أشياخ الموحدين مستشارين وأرسل الطلبة والحفاظ إداريين وقادة عسكريين وبعث معهم فقهاء وقضاة وجنداً من الغزات[2] وكُتّاباً[3]. وسار يوسف على ذلك النهج لما ولّى أبناءه قواعد البلاد[4]. فإذن هيكل الإدارة الإقليمية لم يختلف عن ذلك الذي كان في عاصمة الدولة ويبرز التطابق بينهما بوضوح ابتداء من خلافة المنصور، فتجد في الولاية إلى جنب الوالي الوزير[5] وكاتب الرسائل[6] وصاحب الأعمال الذي سبقت الإشارة إلى مهامه.

وأما حكام أقسام الولاية فلم يرد ذكر لسيد بينهم إلا نادراً جداً[7]. وكان أغلب حكام الأقسام من الحفاظ من أبناء الموحدين أولي السبق في الدعوة[8] أو من الحفاظ عامة أو من أبناء المناطق المفتوحة[9].

(1) البيان المغرب جـ 2 ص 30-29، 173، 219، نفح (ط. محب الدين) جـ 6 ص 29.
(2) رسائل موحدية ص 66-65 وأشارت بعض المصادر إلى بعض من أرسل أنظر المعجب ص 207-206، 224، نظم الجمان ص 140.
(3) الحلل الموشية ص 126، روض القرطاس 127-126.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 129.
(5) المصدر ذاته جـ 3 ص 140، العِبر جـ 6 ص 491، 497.
(6) المن بالإمامة ص 127، برنامج الرعيني ص 37، 99، 102، 123، اختصار القدح المعلى ص 42، 89، 114، 118، الحلل الموشية ص 126، العِبر جـ 6 ص 584، تاريخ الدولتين ص 18.
(7) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 110، 204، الكامل جـ 12 ص 146، العِبر جـ 6 ص 513.
(8) المن بالإمامة ص 392، 396، 516-515، البيان المغرب جـ 3 ص 98، 101-103، 106-105، 175، روض القرطاس ص 131.
(9) المعجب 276، الحلة السيراء جـ 2 ص 295، البيان المغرب جـ 3 ص 85، 185.

خلاصة ونتائج:

إن التقسيم الإداري الموحدي يدل على أن الموحدين بنوا نظامهم على أساس من النظم الإدارية التي سبقتهم، فنظرتهم الدينية لم تحل دون استفادتهم من خبرات من اعتبروهم كفاراً مجسمين، كما أن اختلاف التقسيمات الإدارية في الفترات المختلفة في طور الازدهار يدل على مرونة الخلفاء في ذلك الدور الأمر الذي يفسر فعاليات الدولة وقتذاك ومقدرتها على مواجهة المشاكل المتجددة، غير أن حصر تعيين الولاة في السادة بني عبد المؤمن والمخلصين من أشياخ الموحدين للأسرة الحاكمة حال دون مراعاة الكفاية - غالباً - فيمن يتولون المناصب الإدارية الكبرى. وقد وضح فشل هذه السياسة في مناطق الاحتكاك بقوة معادية منظمة مثل إفريقية حيث دوخ بنو غانية جيوش الخلافة الموحدية، والأندلس حيث اضطر الخلفاء في دور الازدهار إلى الجواز المستمر لردع الجيوش المسيحية بعد أن كان الولاة يفشلون في ردها، ويتجلى الفشل خير ما يتجلى في ولاية الغرب (شلب وأحوازها) وقد أورد ابن عذاري نقداً مركزاً للإدارة في هذه المنطقة[1].

ولئن أفاد تعيين «السادة» على الولايات في دور الازدهار في تركيز حكم أسرة بني عبد المؤمن وأمنوا نوعاً ما من استبداد أشياخ الموحدين بحكم ولاية، فقد أضر وجود السادة على الولايات في دور الانحلال بوحدة الدولة ضرراً بليغاً، فوجد كل سيد طامع في ادعاء الخلافة من جند ولايته ومواردها سنداً وعضداً مكّناه من الانتزاء بمنطقته، وادعاء الأمر، وشقاق الخليفة القائم[2] مما أغرق الخلافة في مشاكل داخلية فشغلت بها عن خطر انفصال الولايات البعيدة التي فقدوها الواحدة تلو الأخرى بل إن المغرب الأقصى الذي بقي للموحدين نازعهم عليه العرب والمرينيون.

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 101-103.
(2) راجع الفصل الثالث ص 153-154.

ميّز الفاطميون في مصر بين مناصب الإدارة المدنية ومناصب رجال الدين مع أن الدين كان جوهر فكرتهم وحجر الأساس في دولتهم. فقد أطلقوا على مناصب رجال الدين «الوظائف الدينيـة»[1]، ولما عـالج ابن خلدون النـظم الإسلامية في مقدمته سمى الخـطط التي تتناول شؤون الـدين بـ «الخطط الدينية»[2]. ولا يعلم أن الموحدين أطلقوا مصطلحاً مثل هذا على مناصب رجال الدين، ولكننا رأينا من الأوفق أن نسمي هذا الفصل «الخطط الدينية» على الرغم من عدم استعمال الموحدين للمصطلح لأنه يعالج تلك الخطط التي عنيت بتطبيق الدين على واقع الحياة مثل القضاء وما يتعلق به من شورى وتوثيق وحسبة وشرطة، ومثل الصلاة وما دخل في مضمارها من إمامة وخطبة، كما ينظر في وظيفة متولي الخزانة العلمية لأن متوليها عند الموحدين لا يكون إلا فقيهاً. أضف إلى هذا أن هذه الخطط ارتبطت بتنظيم «طلبه الحضر» ارتباطاً وثيقاً إذ أن الخلفاء لم يعينوا أرباب هذه الخطط[3] إلا من «طلبة الحضر» ولم يذكر أن أحداً من الموحدين أولى السبق في الدعوة والفضل في قيام الدولة قد تولى هذه الخطط إلا في حالات قليلة ستبين في مواضعها من هذا الفصل وتشرح ظروفها.

ولما كانت مهمة هذه الخطط بصورة غالبة، هي تطبيق الحكم الشرعي فمن المفيد البداية بدراسة مصادر الأحكام عند الموحدين.

---

(1) صبح الأعشى جـ 3 ص 486.

(2) العبر جـ 1 ص 392.

(3) هناك إشارات كثيرة إلى أن من تولوا الخطط الدينية كانوا من «طلبة الحضر» أنظر مثلاً عنوان الدراية ص 131، الديباج ص 60.

مصادر الأحكـام:

سبقت الإشارة إلى أن ابن تومرت حصر منابع التلقي في القرآن والسنّة، والإمام هو المفسر للمصدرين والمرجوع إليه فيما سواهما من أمور الدين والدنيا[1]. وسار خلفاؤه على هذا النهج، فأكدوا على وجوب التزام الكتاب والسنة[2] وما يشير به الخليفة الإمام، حتى أن عبد المؤمن حذر أهل الولايات من الاستبداد برأي في حكم يتطلب اجتهاداً دون الرجوع إليه، فهو يقول في رسالة بعثها سنة 543 / 1148 إلى كافة أقطار الموحدين «ولا تظنوا أن الاجتهاد في الأمور يؤدي إلى الهجوم عليها والاقتحام... ولا تجتهدوا في شيء لا تعلمون فيه حكماً، وشاوروا فيما يخفى عنكم وجهه لنرسم لكم فيه رسماً...»[3]. ولما تولى يوسف الخلافة بعث رسالة تؤكد المعاني ذاتها[4].

والتأكيد على سلطة الخليفة كمصدر من مصادر الأحكام مذهب يتمشى مع السياسة المركزية التي جعلها الموحدون أسلوباً لحكمهم. وبسبب من هذا المصدر في الأحكام استطاع الموحدون مخالفة ظاهر الشرع في أحيان قليلة فلم تنعقد ذمة ليهودي أو نصراني في دولتهم[5]، وقد قتل المنصور على السكر[6].

وإلى هذه المصادر الثلاثة أضاف عبد المؤمن مصدراً رابعاً هو «عمل المهدي ابن تومرت» ففي رسالة «الفصول» التي بعثها إلى الولايات أمرهم بامتثال حكم المهدي ابن تومرت في تارك الصلاة ومانع الزكـاة ومن يأتي المحرمات، وينهمك في المحظورات من المفسدين والمفسدات إذ أن الانقياد «لما يقضي [ابن تومرت] به واجب والاستمساك بأمره حتم، والرجوع إليه في أمر

(1) راجع الفصل الثاني ص 83 - 84.
(2) أنظر نظم الجمان ص 153-159.
(3) المصدر ذاته ص 159.
(4) راجع المن بالإمامة ص 302-305.
(5) راجع الفصل الثاني ص 105 - 106.
(6) نفح (ط. محي الدين) جـ 4 ص 102.

الدين والدنيا فرض لأن قضاءه وأمره هو قضاء ربه وأمره وإرادته وحكمه» لأن «العصمة عليه منقولة منصوصة، فلا مطمع من الهداية إلا منه ولا وجه لأخذ العلم ومعرفة الحَقيقة إلا عنه ومن لدنه»[1].

ويبدو أن عمل الصحابي «كان يعتبر مصدراً من مصادر الأحكام إلا إذا رأى الخليفة غير ذلك. فقد جوز الموحدون شرب الرب وبيعه اقتداء بعمر بن الخطاب لقول الرسول ﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، ولكن يوسف بن عبد المؤمن عاد وحرم شرب الرب لما توسع الناس في شربه من غير حصر فأمر بقطعه بالكلية لأنه رأى ذلك «أخلق بالاحتياط لدينهم [يعني الموحدين] بأجدر»[2].

ولا يستطيع المرء أن يختتم الحديث عن مصادر الأحكام عند الموحدين دون الإشارة إلى مسألتين شغلتا الناس أيام الموحدين هما علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري والمذهب المالكي.

في دراسة أفكار ابن تومرت في التوحيد رجحنا أن بعض آراء ابن حزم وجدت طريقها إلى آراء ابن تومرت في التوحيد[3]، وفي بداية هذا الفصل سبقت الإشارة إلى أن الموحدين جعلوا القرآن والسنّة المصدرين الأساسيين لأحكامهم، وفي غير موضع من هذه الدراسة وقع التنبيه إلى تأسي ابن تومرت وخلفائه بالرسول ﷺ في كثير من الأفعال، وكل هذه المظاهر تجعل الموحدين أقرب إلى المذهب الظاهري عن غيره من المذاهب. ويبدو أن الاتجاه نحو المذهب الظاهري بدأ من خلافة يوسف بن عبد المؤمن، وربما كان دافعه للتمسك بظاهر القرآن والسنّة تشعب الآراء في المسألة الواحدة[4]، ولكن الفقه الظاهري لم يتخذ مذهباً رسمياً إلا في خلافة المنصور فحمل الناس على الظاهر من القرآن

(1) رسائل موحدية ص 135. أخبار المهدي ص 142.
(2) رسائل موحدية ص 166.
(3) الفصل الثاني ص 81.
(4) المعجب ص 279، نهاية الأرب ص 228.

والسنّة[1]. ومنذ خلافته تولى فقهاء من أهل الظاهر القضاء[2]، وامتحن من انتقد ابن حزم[3]، وربما أخّرت مخالفة ظاهر الشرع القاضي عن منصبه[4]، ولعل هذا ما يفسر لماذا غلّب ابن حوط الله الأنصاري المالكي طريقة الظاهرية في قضائه[5]. ويبدو أن التشدد في اتباع المذهب الظاهري دفع بعض فقهاء المالكية الطامعين في تقلد الخطط الكبرى إلى إظهار التشيع إلى ابن حزم. فقد ذكر الرعيني أن أبا القاسم أحمد بن يزيد ممن استقضى «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر وينزع إلى ابن حزم ويتشيع له»[6]. ومن الراجح أن هذه السياسة الظاهرية المتشددة لم تستمر بعد المنصور أمداً طويلاً فمن المعلوم أن عبد الحق بن عبد الله تقلد قضاء الجماعة في أيام المستنصر وقد كان مالكياً متشدداً وخصماً للظاهرية وخلف كتاباً في الرد على ابن حزم[7].

وربما كان اقتناع المنصور بالمذهب الظاهري هو دافعه للسياسة التي انتهجها فقد روى ابن سعيد المغربي فيما نقله عنه المقري أن المنصور قال: «كل العلماء عيال على ابن حزم»[8]، ولكن هذا الاقتناع الشخصي وحده لا يفسر الشدة التي اتبعها المنصور في تطبيق المذهب الظاهري، ولا يلقي ضوءاً على العنف الذي واجه المنصور به بعض المالكية. ويبدو أن الأمر ارتبط بأحداث سياسية، فعمقت هذه الأحداث الفكرة عند المنصور. ولا يعرف أن خليفة موحدياً قبل المنصور امتحن فقهاء المالكية. وقد جاء امتحانهم بعد معاونة مالكية

---

(1) **المصدران ذاتهما** ص 279، ص 228، **نفح** (ط. محي الدين جـ 4 ص 100).

(2) مثلاً أنظر **الذيل والتكملة** جـ 5 ص 238.

(3) **عنوان الدراية** ص 146-147، **الديباج** ص 286.

(4) **عنوان الدراية** ص 18.

(5) **الديباج** ص 142.

(6) **برنامج شيوخ الرعيني** ص 50.

(7) **نيل الابتهاج** ص 184.

(8) **نفح** (ط. محي الدين) جـ 4 ص 222.

بجاية لبني غانية[1]. وهناك رواية ربطت بين هذا التعاون وتحول المنصور نحو الظاهرية بهذه الصورة العنيفة[2]. وربما أحنق المنصور تعاون المالكية في بجاية مع بني غانية فجاءت ردة الفعل شاملة للمذهب وأهله. ولا سيما وأنه كان متهيئاً لمثل تلك السياسة بفضل ميله إلى ابن حزم. ولهذا لا يستبعد أن يأمر بحرق كتب المذهب المالكي ويسعى في محوه، فيأمر بتصنيف مجموع من كتب الحديث، ويجعل الجعل السني لمن يحفظه[3] حتى يكون بديلاً لكتب الفقه المالكي. كما لا يستبعد أن يكون قد استقضى الشافعية في آواخر أيامه[4] نكاية بالمالكية.

يقول المراكشي في حديثه عن سياسة المنصور تجاه المذهب المالكي: «وهـذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجدّه». فهل أراد عبد المؤمن وابنه يوسف محو المذهب المالكي؟.

إن فقهاء المذهب المالكي كانوا أهل الحل والعقد في دولة المرابطين. ولم يكن أمراء لمتونة يقومون بأمر دون مشورة أولئك الفقهاء[5]، ولما قام ابن تومرت بدعوته شن حرباً عاتية على فقهاء المالكية لأنهم أهل القيادة والتوجيه في الدولة المرابطية[6]، ومع هذا فلا يعلم أن ابن تومرت انتقد الفقه المالكي مثلما انتقد عقيدة التوحيد عند المالكيين، بل إن الموطأ الذي صنّفه كان مأخوذاً عن موطأ مالك مع حذف الأسانيد[7]، فكأن ابن تومرت قد ميّز بين العقيدة والفقه

---

(1) **الديباج** ص 23-25.

(2) **الكامل** جـ 12 ص 145، **نهاية الأرب** ص 228، وقد أورد المراكشي روايته عن اتجاه المنصور الفقهي بعد حملة بجاية على بني غانية راجع **المعجب** ص 278.

(3) **المعجب** ص 279.

(4) **الكامل** جـ 12 ص 146، **نهاية الأرب** ص 228.

(5) **المعجب** ص 171-172، **نظم الجمان** ص 106، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 46، **الحلل الموشية** ص 74-75، 79-80، 81.

(6) راجع الفصل الثاني ص 82.

(7) **الدعوة الموحدية** ص 314 نقلاً عن مقدمة موطأ ابن تومرت لجولد تسهير غير أن علام يقول =

عند المالكيين، كما فرق بين المذهب وأتباع المذهب، وقد كان فقهاء المذهب هم المتنفذون في مجتمع قام ابن تومرت لتغييره.

وأما عبد المؤمن فقد روى صاحب القرطاس أنه أَمَرَ بِحَرْق كتب الفروع وأمر الناس بقراءة كتب الحديث[1]. ولم تشر المصادر الأخرى إلى هذا وربما نسب صاحب الروض إلى عبد المؤمن ما نسبته المصادر الأخرى إلى المنصور. وكيف ما كان الأمر فإن عهد عبد المؤمن لم يشهد سياسة متشددة مع فقهاء المالكية بعد فتح مراكش. وقد بدل عبد المؤمن مفهوم «التوحيد» حتى يضم كل من خضع للدولة الموحدية، بل أحدث تنظيماً جديداً سماه طلبة الحضر ضمّ فقهاء العصر وعلماءه وقد كان أكثرهم مالكية[2]، كما أنه استفاد من إداريي المرابطين في الكتابة والإدارة المالية وقد كانوا على المذهب المالكي[3]. والسياسة ذاتها اتبعها في الخطط الدينية، فقد تولى القضاء في عواصم الولايات منذ فتح مراكش حتى نهاية الدولة رجال من كبار المالكية مثل ابن الصقر وابن رشد[4] وابن زرقون[5] وعبد المؤمن ابن الفرس، وعن الأخيرين قال أبو بكر بين الجد «ما أعلم بالأندلس أحفظ لمذهب مالك من عبد المؤمن بن الفرس

= أن الموطأ التومرتي ليس من تصنيف ابن تومرت وإنما صنّف المهدي بعض فصوله مثل فصل الطهارة وأما بقية الفصول فقد صنفت بأمر المنصور على قرار فصول ابن تومرت (**الدعوة الموحدية** ص 309) ويرى علام أن ابن تومرت كان مالكياً في الفقه (**الدعوة الموحدية** ص 304) ولم نظفر بنسخة من موطأ ابن تومرت حتى نبدي رأياً في هذه الأقوال لأننا لا نعلم ما هي الفصول التي صنفت في عهد ابن تومرت حتى نستنتج إلى أية درجة كان ابن تومرت متقارباً مع المذهب المالكي ولكننا نقول أنه لم نجد ما يفيد أن ابن تومرت وقف موقفاً عدائياً من الفقه المالكي.

(1) **روض القرطاس** ص 127، **الاستقصا** جـ 2 ص 126.

(2) راجع الفصل الثاني ص 101 وما بعدها.

(3) راجع الفصل الرابع.

(4) **الإحاطة** جـ 1 ص 190، **الديباج** ص 49.

(5) **الديباج** ص 285.

بعد أبي عبد الله بن زرقون»[1]. وغير هؤلاء الجم الغفير[2]. ويبدو أن قضاة المدن الصغرى في الولايات كانوا مالكية في أكثر الحالات[3]. وأما الشورى وعقد الشروط والإمامة والخطابة فقد تقلدها من المالكية العدد الكبير[4]. ومن الراجح أن عبد المؤمن أبعد المالكية عن قضاء الجماعة فقط إذ لم يتوله أحد منهم في خلافته، ولكن منذ خلافة يوسف فقد تعاقب عدد غير قليل من المالكية على هذا المنصب فقد كان أبو جعفر أحمد بن مضاء قاضي يوسف وظل في منصبه حتى توفي في خلافة المنصور[5]. وقد تولى المنصب ذاته للمنصور أحمد بن محمد بن بقي واستمر إلى صدر من خلافة الناصر[6]. وقد ذكرنا عبد الحق بن عبد الله قبل قليل. فإذن حتى المنصور الذي يروى عنه امتحان بعض فقهاء المالكية استخدم مالكية في أعلى مناصب القضاء. وهذا مما يرجح أن الامتحان لم يكن إلا لمن وقف إلى جانب أعداء الموحدين، وربما استمر الاضطهاد بعد المنصور فترة يسيرة، فتعقب بنو عبد المؤمن كل من تعصب لمذهب مالك ووقف ضدهم. ولعل هذا يفسر، ولو بصورة جزئية، لِمَ لَمْ يتول عدد ممن اشتهر بتعصبه الشديد لمذهب مالك خططاً رسمية[7]. كما أن استقصاء عدد كبير من المالكية قد يبعث على القول أن العمل في مسائل الفروع ظل على مذهب مالك على ما كان عليه من قبل.

(1) **الذيل والتكملة** جـ 5 ص 12، **الديباج** ص 286-287.

(2) على سبيل المثال لا الحصر راجع **برنامج شيوخ الرعيني** ص 40، **الديباج** ص 53، 54، 80، 172، 289.

(3) **الديباج** ص 23-25، 54، 154.

(4) **عنوان الدراية** ص 53، 144، **الديباج** ص 45، 122، 152، 254.

(5) **المعجب** ص 247، 264، **البيان المغرب** جـ 3 ص 140، 141، **روض القرطاس** ص 135، 142.

(6) **المعجب** ص 264-265، **البيان المغرب** جـ 3 ص 141، **المرقبة العليا** ص 117.

(7) **صلة الصلة** ص 1، 4، 25، 35، 58، **الذيل والتكملة** جـ 5 ص 123، 532، 546، 566، 570، 594، **الديباج** ص 286.

إن التقارب بين الموحدين وعدد غير قليل من المالكية أمر لا يستبعد، فربما تقرب بعض المالكية تقية، وقد ذكرنا قبل قليل أن عدداً منهم أظهر التشيع لابن حزم ورغب عن مذهب مالك، ومن جهة أخرى فإن عدداً ليس باليسير كان مالكياً في الفقه ولكنه في العقيدة نحا منحى عقلياً كلامياً، ويكفي الإشارة إلى القاضي ابن رشد الحفيد فيلسوف المغرب الإسلامي كدليل وهناك، غيره[1]. ويبدو أن من لم يكن على حظ من علم الكلام وأراد التقرب من بني عبد المؤمن كان يحاول أن يتعلم شيئاً ليشارك في مجالس «طلبة الحضر» التي كانت تعقد بحضور الخلفاء. وابن عات النفزي الشاطبي (ت 609 هـ ؟) خير مثل على ذلك[2].

ومن كل ما تقدم يتضح أن الدعوة الموحدية كانت متقاربة في فكرها الفقهي من المذهب الظاهري، فلا عجب أن يكون المذهب الظاهري مصدراً من مصادر أحكامهم. وأما الفقه المالكي فلم يتضرر إلا أيام المنصور وحري بنا أن نفرق بين موقف الموحدين مّن آراءه المالكية في العقيدة وبين آراء المالكيين في الفقه. كما يجب أن نفرق بين موقف الموحدين من الفقهاء المالكيين الذين والوهم وتقربوا منهم وبين موقفهم ممن ناصبهم العداء.

بقي الآن النظر في النظم التي تولت إصدار الأحكام وفق هذه المصادر أو ساعدت في إقرار الأحكام أو باشرت تنفيذها.

القضـاء:

منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي اتخذ الخلفاء لقباً مميّزاً لقاضي العاصمة عن قضاة الولايات فلما عين الرشيد العباسي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة قاضياً لقبه، «قاضي القضاة» فأصبح لقبه هذا لقباً لقضاة العاصمة في المشرق. وأما في المغرب فقد كان قاضي قرطبة عاصمة ولاية الأندلس يسمى

(1) الديباج ص 45، 48، 55، 172، 284.

(2) الديباج ص 60.

«قاضي الجند» غير انه ابتداء من إمارة عبد الرحمن الداخل سمي قاضي العاصمة الأندلسية «قاضي الجماعة». ويبدو أن المصطلح الجديد لم يشع استعماله إلا بعد أن اندثر اللقب القديم في ختام القرن الثاني الهجري / بداية القرن التاسع الميلادي[1]. وهناك ما يفيد أن لقب «قاضي الجماعة» الأندلسي يساوي لقب «قاضي القضاة» المشرقي في الاختصاصات[2]، والنباهي من الذين يذهبون إلى هذا الرأي، غير أنه روى رواية لم يلتفت إلى مدلولها وهي تفيد أن لقب «قاضي القضاة» عرف بالأندلس منذ أيام ملوك الطوائف الأول وهو أعلى مرتبة من «قاضي الجماعة»[3]، ولا يستطيع المرء إصدار حكم من إشارة واحدة، وربما أطلق راوي هذه الإشارة اللقب تشريفاً وتعظيماً إذ أن الوقت الذي تتحدث عنه الرواية هو فترة ضعف الأندلس بعد سقوط دولة بني أمية. ومهما كان الأمر فإن الاستعمال الغالب في المغرب هو «قاضي الجماعة». وفيما يرويه النباهي أن الجماعة قد تعني جماعة القضاة إذ أن تعيينهم في بداية الأمر كان من اختصاص قاضي الجماعة[4].

وبالنسبة للفترة الموحدية فإن أغلب المؤرخين الذين كتبوا تاريخاً عاماً لا يذكرون اللقب وقد لا تعني كلمة «قضاتة» التي يذكرها مؤرخ الفترة مع كل خليفة يسرد أحداث خلافته إلا قضاة الجماعة، فقد أشار المراكشي لأحد هؤلاء القضاة في موضع واحد بلقب «قاضي الجماعة»[5]، والمراكشي رجل معاصر للدولة الموحدية، فلولا أن اللقب كان متداولاً لما استعمله، وهناك شواهد من كتب الرجال المعاصرة تؤكد وتدل على أن اللقب كان يستعمل رسمياً. فقد بعث أبو بحر صفوان بن إدريس (ت 598 ؟) صاحب زاد المسافر برسالة إلى قاضي

(1) قضاء قرطبة ص 14؛ Hopkins; p. 120

(2) المرقبة العليا ص 117، نفح (ط. الرفاعي) جـ 2 ص 101.

(3) المرقبة العليا ص 86.

(4) المصدر ذاته ص 42.

(5) المعجب ص 246.

الجماعة أبي القاسم ابن بقى حين قلّد الخطة سنة 592 / 1196 وتكرر لقب قاضي الجماعة فيها مراراً[1].

كما أن المنتزين الذين استقلوا بولاياتهم في أواخر الدولة الموحدية كانوا يعيّنون قضاة للجماعة[2]. وفي حالات قليلة وفي مصادر متأخرة عن العهد الموحدي لقب بعض قضاة الولايات بقضاة الجماعة[3]. وربما أورد أصحاب هذه التراجم المتأخرة اللقب تشريفاً للمترجم لهم.

ومنصب القضاء ليس من الخطط التي استحدثت بعد قيام الدولة. فقد كان أحد «العشرة أهل الجماعة» وهو إسماعيل الهزرجي يقضي بين الناس عن إذن المهدي[4]. ولما تولى عبد المؤمن الأمر قلّد خطة قضاء الجماعة أبا عمران موسى صهره وهو أحد أهل خمسين. وبعد أن استقرت الدولة لم يقلد الخلفاء أحداً من الموحدين أولي السبق في الدعوة هذا المنصب وإنما ولوها لفقهاء من «طلبة الحضر»[5]. وغالباً ما يصل متولي هذه الخطة إلى منصبه بعد أن يكون قد تدرّج في كثير من الخطط الدينية في الولايات[6].

وكان قاضي الجماعة يشرف على قضاء ولاية مراكش إذ أنه يعين قضاة نواحيها[7]، وقد يكلفه الخليفة بالنظر في المظالم وإقامة الحدود[8]، وكان يشترك في توجيه سياسة الدولة لأنه عضو في مجلس الخاصة الذي هو أعلى هيئة استشارية في الدولة الموحدية[9]. ولما نكب المأمون أشياخ الموحدين وأبطل

(1) راجع **الذيل والتكملة** جـ 4 ص 140-142.
(2) أنظر **المصدر ذاته** جـ 5 ص 114، 249، **تاريخ الدولتين** ص 24.
(3) **صلة الصلة** ص 56، **التشوف** ص 79، **الديباج** ص 48، 80، 284، **نيل الابتهاج** ص 84.
(4) **أخبار المهدي** ص 33.
(5) راجع الملحق السادس: القضاة والمصادر المذكورة.
(6) أنظر **الديباج** ص 48، **نيل الابتهاج** ص 148.
(7) **التشوف** ص 79.
(8) **المن بالإمامة** ص 420.
(9) راجع الفصل الثالث ص 175.

رسوم المهدية أصبح قاضي الجماعة محل استشارة الخليفة، وظهر كرجل موجه أساسي لسياسة الدولة[1]. ويبدو أن مكان جلوس قاضي الجماعة هو قصر الخلافة، بل إن المنصور أمر قاضيه أن يجلس في مكان يستطيع أن يسمع منه أحكامه[2]. وكان قضاة الجماعة حريصين على تطبيق الأحكام التي يصدرونها حتى على أهل بيت الخليفة[3].

وكان الخليفة يعيّن قضاة عواصم الولايات[4] بظهير يجدد فيه سلطاتهم[5]، وكثير من القضاة كانوا من أهل المدينة التي استقضوا بها[6]، ولكن هذه الظاهرة لم تكن القاعدة فقد تقلد عدد غير قليل قضاء مدينة لم تكن لهم وطناً، ولا سيما وأن التنقلات كانت سمة بارزة في سلك القضاء الموحدي، وفي أحيان كثيرة تجد أندلسياً قاضياً في المغرب، وفي حالات قليلة يذكر مغربي كقاض في الأندلس، وقد يتنقل الشخص الواحد قاضياً في أماكن متعددة[7]. وليس هنالك ما يفيد في معرفة الأسباب التي دعت الخلفاء للإكثار من التنقلات في السلك القضائي.

وكان قاضي عاصمة الولاية ينظر في الأنكحة والمواريث والشكايات ويشرف على شؤون المحتسب[8]. وهناك ما يشير إلى أن الشرطة كانت من

(1) **البيان المغرب** جـ 3 ص 265، 284، **الإحاطة** جـ 1 ص 419.
(2) **المعجب** ص 285.
(3) **وفيات الأعيان** جـ 6 ص 10-11.
(4) **نظم الجمان** ص 132، **البيان المغرب** جـ 3 ص 129، 231، 233، 234، **الإحاطة** جـ 1 ص 414-513، **تاريخ الدولتين** ص 14.
(5) **صلة الصلة** ص 18.
(6) **برنامج شيوخ الرعيني** ص 130، 48، **اختصار القدح** ص 130، **الذيل والتكملة** جـ 4 ص 164، 224، 528، 687، 689، جـ 5 ص 16، 269.
(7) **برنامج شيوخ الرعيني** ص 40، 132، 151، **صلة الصلة** ص 18، 34، 65، 72، 139، 194، 198، **الذيل والتكملة** جـ 5 ص 388، 448، 572، 676، **عنوان الدراية** ص 120، 121، 129، 160، **الإحاطة** جـ 1 ص 182-181، **الديباج** ص 55، 142، 285.
(8) **صلة الصلة** ص 19.

ضمن اختصاصات القاضي في الولايات[1]. ولم يكن من سلطة مثل هؤلاء القضاة الحكم في الدماء أو قتل الخطأ وديات الشجاج وعقول الأعضاء وأروش الجراحات ووجه القصاص والقطع في السرقات والقضايا المشكلة في الأموال وإطلاقها واستحقاقها والرقاب وإعتاقها واسترقاقها وملتبسات المناكحات والمعاملات. وتحدد الرسائل الموحدية أن كل هذه القضايا هي من اختصاص الحضرة التي يجب أن ترفع إليها بعد شرحها حسب ما وقعت عليه وتقييد البينات بالشهود العدول وكتابة أقوال المظلومين وحججهم وإقرارهم واعترافهم[2]. وقد يعطي الخليفة بعض قضاة العواصم سلطة النظر في الدماء مثل الذي فعله المنصور مع ابن الفرس قاضي غرناطة[3].

وإلى جانب هذه السلطات فللقاضي أن يعين قضاة مساعدين له في الأنكحة[4] والأحكام[5] والمواريث[6]. وله أن ينيب إذا مرض[7]. وكان قاضي الولاية يعين قضاة المدن الصغرى التي تقع ضمن ولايته[8]، وفي حالات قليلة تدخل الخلفاء في تعيين قضاة المدن الصغرى[9]، وغالباً ما يكونون من أهل البلد التي يستقضون بها[10]، وربما عزلوا عن عملهم إذا عزل قاضي عاصمة الولاية[11].

(1) اختصار القدح ص 123، الديباج ص 54.
(2) المن بالإمامة ص 304-305، نظم الجمان ص 159 وما بعدها.
(3) صلة الصلة ص 19.
(4) المصدر ذاته ص 139، عنوان الدراية ص 37، 125، 130، 146، الديباج ص 54.
(5) التكملة جـ 1 ص 71، 228، صلة الصلة ص 4، 117، الذيل والتكملة جـ 5 ص 238، عنوان الدراية ص 130.
(6) التكملة جـ 1 ص 67، الذيل والتكملة جـ 5 ص 505.
(7) عنوان الدراية ص 17.
(8) صلة الصلة ص 109، الذيل والتكملة جـ 5 ص 505، 676.
(9) صلة الصلة ص 18، الإحاطة جـ 1 ص 190.
(10) صلة الصلة ص 22، 130، 184، الذيل والتكملة جـ 5 ص 61، 80، 168، 301، 636، 664، عنوان الدراية ص 145، الديباج ص 52.
(11) الذيل والتكملة جـ 74.

وكان القاضي في ولايته مسؤولاً عن توزيع زكاة الفطر على الضعفاء والمساكين[1] ويتولى الخطبة والصلاة في المناسبات الكبرى مثل الأعياد[2]. وقد يستعين به الوالي في تدبير شؤون ولايته لا سيما في حالات القتال[3]. وكان القاضي يقوم بالتعريف بأسماء أهل الولاية في دخولهم على الخليفة[4]. وقد يباشر التعليم بصفته الشخصية[5].

إن استقلال القضاة عن الولاة في الولايات حفظ للقضاة هيبتهم ومكّنهم من مباشرة أعمالهم دون خوف أو وجل، فقد عرف كثير من القضاة بشدّتهم مع الحكام[6]. بل إن المنصور أوصى ولاته بالرجوع إلى أحكام القضاة[7]. وحري بالذكر أن القضاء الموحدي عرف بالنزاهة في الحكم وتحري العدالة والصلابة في الحق[8]، ولم أجد غير حالة واحدة اتهم فيها قاض بالرشوة وحتى هذه الحالة فيها شك كبير[9]. وقد وجدت بعض الحالات التي امتنع فيها رجال عن تقلد القضاء تعففاً فحملوا عليه أو استعفوا[10]. وفي حالات قليلة امتنع قضاة عن أخذ المرتب وصرفه آخرون في الصدقات[11].

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 116.
(2) المصدر ذاته جـ 3 ص 254.
(3) المن بالإمامة ص 116-118.
(4) المصدر ذاته ص 148.
(5) برنامج شيوخ الرعيني ص 59، 148.
(6) عنوان الدراية ص 123، 144.
(7) روض القرطاس ص 143.
(8) نجد مثل هذه الإشارات في تراجم عدد كبير من القضاة أنظر مثلاً برنامج شيوخ الرعيني ص 48، 56، صلة الصلة ص 19، الذيل والتكملة جـ 4 ص 224، جـ 5 ص 388، 528، الديباج ص 54. نيل الابتهاج ص 184.
(9) أنظر نكبة أبي جعفر ابن أبي غالب قاضي مالقة في اختصار القدح ص 123.
(10) راجع صلة الصلة ص 109، الذيل والتكملة جـ 4 ص 667، عنوان الدراية ص 130.
(11) الذيل والتكملة جـ 5 ص 170. عنوان الدراية ص 145.

الشـورى أو الإفتـاء:

إن الشورى أو الإفتاء خطة مساعدة للقضاء في إصدار أحكامه. ولا يكون المشاور إلا فقيهاً مبرزاً[1]، وعلى الرغم من أنه أقل رتبة من القاضي، إذ قد يرقى المشاور قاضياً[2]، إلا أنه يبدي رأيه في مسائل الأحكام وعليه اعتماد القاضي ويجلس معه في مجلس حكمه وربما كان تعيينه من قبل القاضي[3].

العدالة أو الشهادة أو التوثيق:

وقـد كانت هذه الخطة من الخطط المهمة في النظام القضائي الموحدي فقد أوجب الخلفاء على القضاة إشهاد شهود عدول في الإجراءات القضائية[4]. ويبدو أن الإشهاد كان ضرورياً في حالة التولية والعزل، فقد كان من الضروري أن يشهد القاضي شاهدين إن أراد عزل أحد قضاة المدن الصغرى الذين يعيّنهم[5]. ومن تراجم الرجال الذين قاموا بالتوثيق تبيّن أن ليس منهم إلا فقيه مبرز[6]. ويبدو أن عددهم كان كبيراً في العواصم الكبرى مثل إشبيلية إذ كان لهم رئيس أو كبير[7]. ولا يقوم الموثق بعمله إلا عن إذن القاضي[8]. ولم أعثر على ما يفيد أن عملهم كان من الخطط الرسمية التي ينال صاحبها راتباً من الدولة.

---

(1) راجع التكملة جـ 1 ص 34، 44، 66، 71، 71، 86، 149، 209، 243، صلة الصلة ص 65، 95، 105، 147، 183، الذيل والتكملة جـ 5 ص 235، 647، عنوان الدراية ص 147، 150، الديباج ص 354.

(2) صلة الصلة ص 183-184، الديباج ص 152.

(3) عنوان الدراية ص 147، 149، 150-151.

(4) المن بالإمامة ص 304.

(5) عنوان الدراية ص 18.

(6) برنامج شيوخ الرعيني ص 113، 114، 115، 120، 134، 143، 146، 149، 150، 151، 163، اختصار القدح ص 69، الذيل والتكملة جـ 4 ص 67، 124، جـ 5 ص 21، 76، 132، 154، 195، 240، 525، 540، 542، 543، 575.

(7) برنامج شيوخ الرعيني ص 126، الذيل والتكملة جـ 5 ص 310، الديباج ص 53.

(8) العبر جـ 1 ص 402.

النظر في المظالـم:

كان الخليفة يعتبر السلطة القضائية العليا. فقد كان قضاة الولايات يرفعون إلى الحضرة الحدود وكان ينظرها قاضي الجماعة تحت نظر الخليفة ومراقبته. وقد ساعد علم خلفاء دور الازدهار في أحكام المراقبة وتتبع الأحكام[1]، ووجد الخلفاء في الهيئة العلمية المكونة من «طلبة الحضر» خير معين في مناقشة القضايا المستجدة التي تتطلب نظراً واجتهاداً[2]. وكان النظر في المظالم من اختصاص الخليفة، فهو ينظر فيما يرفع إليه من قضايا[3] ويفصل في ظلامات الناس بنفسه في المسجد[4] أو في قصر الحجر مقر الخلافة[5] أو في أثناء نزوله بمدينة إذا خرج لغزو[6]. ومنذ خلافة المنصور خصص الخليفة أياماً معينة للنظر في المظالم[7]. وكان الناس يفدون على الحضرة بظلاماتهم[8] أو يكتبون إلى الخلفاء عنها، فقد كتبت امرأة شلبية إلى المنصور تتظلم من ولاة بلدها وصاحب خراجها[9] فأنصفها المنصور.

وذكرنا في حديثنا عن القضاء أن الخليفة قد يوكل قاضي الجماعة النظر في المظالم. ويبدو أن الوالي الذي يعيّن بسلطات استثنائية كان ينظر في المظالم أيضاً. روى الزركشي أن الشيخ أبا محمد عبد الواحد الحفصي - الذي ولّاه الناصر إفريقية على أن يكون مطلق التصرف - «كان يجلس كل يوم سبت لمسائل الناس»[10].

---

(1) راجع عن علم خلفاء دور الازدهار الفصل الثاني.

(2) الذيل والتكملة جـ 5 ص 62، عنوان الدراية ص 121.

(3) اختصار القدح ص 127.

(4) المن بالإمامة ص 420.

(5) المعجب ص 285، البيان المغرب جـ 3 ص 144-145.

(6) البيان المغرب جـ 3 ص 158.

(7) المعجب ص 285.

(8) الذيل والتكملة ص 241.

(9) نفح (ط. محي الدين) جـ 6 ص 29.

(10) تاريخ الدولتين ص 18.

الحِسْبَة :

لقد كانت الحِسبة من الخطط التي تتعلق بأعمال القضاة ولقد عرف العرب في المشرق والأندلس الحِسبة من خلافة الأمويين، وحري بالذكر أن العرب أخذوا هذه الخطة عن «صاحب السوق» في المدن اليونانية بعد أن نشر اليونان هذه الخطة في الشرق الأدنى إثر استيلائهم عليه، ثم مرت الحسبة عند العرب بمحاولات الفقهاء لتصنيفها وترتيبها وتحديدها وقد أرجعوا جذورها إلى عصر النبي ﷺ[1]. وفي الأندلس كان يطلق على المحتسب «صاحب السوق» وكان منصبه ذا أهمية كبرى، ويدل على ذلك الكتب التي صنفت في أواخر العصر المرابطي والتي بيّنت الشروط الواجبة فيمن يتولى الحِسبة كما حددت واجباته، فصنف كل من أبي عبد الله محمد بن أحمد السقطي ومحمد بن أحمد ابن عبدون الإشبيلي في أواخر العهد المرابطي رسالة في الحسبة[2]، وخلف كل من ابن عبد الرؤوف وعمر بن عثمان الجرسيفي رسالة فيها والراجح أنهما من معاصري السقطي وابن عبدون. ولئن عرفت الأندلس الحسبة والمحتسب فليس هناك ما يؤكد أن المرابطين قد أخذوا الخطة عن الأندلس إلى المغرب. فهل اتخذ الموحدون الحِسبة خطة؟.

هناك إشارتان وردت فيهما كلمة المحتسب والإشارتان ترجعان إلى الفترة السابقة لفتح مراكش فالإشارة الأولى أوردها ابن القطان في روايته عن انسحاب جيش الموحدين المنهزم من مراكش إلى تينملل سنة 525/1130 فقال أن عبد المؤمن لما خشي غدر هزرجة «عيّن... خمسين رجلاً محتسباً وأمرهم أن يسبقوا إلى الفج» قبل أن تحتله هزرجة[3]. وكلمة «محتسب» هنا لا تعني إلا بيع النفس إلى الله. وأما الإشارة الثانية فقد أوردها صاحب كتاب الأنساب في روايته

(1) الحِسبة والمحتسب ص 31-32.

(2) المصدر ذاته ص 56-58، Hopkins; p. 136

(3) نظم الجمان ص 121.

عن «أصناف الموحدين» فيسمى «صنفاً» من هذه الأصناف «المحتسبين» ويقول «المحتسبون وفقهم الله لهم من القبائل إحدى وعشرون لكل قبيلة مزواران مزوار للقدم أعني الموحدين الأصليين ومزوار للمضاف منهم»[1] وقد جاءت كلمة محتسب هنا مرادفة لكلمة مزوار وهو الرئيس، وربما كانت تعني القائد العسكري للمجموعة القبلية، وربما أطلق الموحدون على مثل هذا الرئيس أو المزوار لقب المحتسب في بداية الأمر بسبب ما علّقوه على فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهمية في دعوتهم، وفي هذه الحالة ربما كان هذا الرئيس يشرف على درجة تطبيق جنده لتعاليم المهدي. ومن الراجح أن الموحدين لم يعرفوا الحسبة والمحتسب في دور التأسيس بالمعنى المعروف في مختلف النظم الإسلامية، ولكن عرفوا وظيفة الحِسبة الأساسية وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد كان ابن تومرت يباشر هذه المهمة خلال رحلته راجعاً إلى المغرب من المشرق[2]، ثم جعلها أساس دعوته وجوهر فكرته، وكانت فرضاً على كل «موحد» أن يباشرها في كل وقت[9].

ولما قامت الدولة كان الخلفاء يعتبرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجباتهم الأساسية. وأول شيء يفعله من يتولى الخلافة كان يبعث رسالة تؤكد هذا المعنى وتحض على فعله وتتوعد من يتركه من الموحدين كافة والطلبة خاصة. وكانوا يتشددون في منع الخمر وقطع الملاهي والمفاسد. كما كانوا يتشددون في القيام بالفروض الدينية من إقامة الصلاة وإيتاء للزكاة[4].

وأما الحسبة بمعنى الإشراف على السوق من ضبط للتعامل وحرص على سلامة السلع وصحة الموازين والمكاييل ووجوب مراعاة الشرع فيها فقد عرفها الموحدون في المغرب والأندلس بعد فتح مراكش استنتاجاً من تراجم بعض من

(1) أخبار المهدي ص 46-47.

(2) راجع الفصل الثاني ص 36 - 37.

(3) أنظر الفصل الثاني ص 83.

(4) راجع الفصل الثالث ص 135.

تولوا هذه الخطة[1]. وتشير هذه التراجم أن متولي حِسبة السوق يسمى «صاحب السوق» ويكون من الفقهاء. وربما كان تعيينه من قبل القاضي[2]. ولصاحب السوق أعوان في الأسواق. يقول المراكشي أن المنصور «كان قد أمر أن يدخل إليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم (كذا وربما أحكامهم)»[3]. وليس هناك من المعلومات ما يفسر كلمة «أشياخ الحضر»، وأما الأمناء فمن الراجح أنهم أعوان (صاحب السوق). فقد أمر عبد المؤمن طلبة الولايات في رسالة أن يعينوا أمناء يشرفون على سوق الجواري[4]. وفي رسالة أخرى أمر بتعيين أمناء ليشرفوا على مراقبة الصلاة بين العامة من الناس وتعليمهم أم الكتاب وسورة من القرآن[5].

ونص المراكشي ذاته يدل على أمر آخر وهو إشراف الخليفة بنفسه على أعمال حِسبة السوق وهو مظهر آخر من مظاهر الحكم المطلق الذي باشره الخلفاء في دور الازدهار.

ويلاحظ القارىء أننا تجنبنا الاستفادة من كتب الحِسبة التي وصلتنا، لأن هذه الرسائل كتبت قبل الفترة الموحدية بقليل أو على أبعد الفروض بعد قيام الدولة بيسير، فمن هنا لا تفيدنا في تبين موقف الموحدين من حِسبة السوق، فلو وصلتنا رسائل كتبت في العصر الموحدي لأمكن المقابلة والاستنتاج. ومن الجائز أن هناك رسائل كانت تتداول بين الناس عن الحسبة ربما نفس رسائل العصر المرابطي وربما غيرها. يقول المقري فيما نقله عن ابن سعيد المغربي أن لأهل الأندلس «في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه لأنها عندهم تدخل في جميع المبتاعات»[6] وابن سعيد عاش في أواخر

(1) أنظر مثلاً **التكملة** جـ 1 ص 82، **الذيل والتكملة** جـ 4 ص 177-178، جـ 5 ص 460.
(2) **التشوف** ص 90.
(3) **المعجب** ص 285.
(4) **نظم الجمان** ص 160.
(5) **رسائل موحدية** ص 137.
(6) **نفح** (ط. الرفاعي) جـ 2 ص 103.

العصر الموحدي ولم نجد ما يفيد أن هذه القوانين هي القوانين ذاتها التي كانت سائدة قبل الموحدين.

الشـرطـة:

عرف الموحدون خطة الشرطة وسمّوا صاحبها «صاحب الشرطة» وقد يسمى في إفريقية «الحاكم»[1] وفي الأندلس «صاحب المدينة» أو «صاحب الليل»[2]. وأول إشارة إلى صاحب الشرطة في مراكش في المصادر التي بين أيدينا كانت في أيام المنصور[3] ويبدو أن صاحب الشرطة أصبح ذا أهمية خاصة في دور الانحلال لما كثرت الفتن والثورات ففي هذا الدور تردد ذكره في المصادر كثيراً[4]. ويقول ابن خلدون أن الشرطة كان لها حظ عظيم عند الموحدين ولم يجعلها الموحدون عامة ولا يليها إلا رجالات الموحدين[5]. ومما يؤكد قوله هذا أن جميع الأخبار عن صاحب الشرطة في مراكش تجعله من الموحدين الذين ينتمون للقبائل التي قام عليها الأمرُ في أول العهد. وأما في الولايات فإن الشرطة كانت تابعة للقضاة وكان صاحب الشرطة مسؤولاً عن تتبع الجرائم وإقامة الحدود بعد استيفائها[6] فهو المنفذ لأحكام الخليفة أو القاضي[7].

الصـلاة:

من خلال تراجم كثير من الرجال الذين تقلّدوا الإمامة والخطبة ومن الإشارات عن المؤذنين وأهل الحزب تبين لنا أن هذه الخطط كانت على حظ عظيم من التنظيم والترتيب في أيام الموحدين فلنلق ضوءاً على كل خطة منها.

(1) **العبر** جـ 1 ص 450.
(2) **نفح** (ط. الرفاعي) جـ 2 ص 102.
(3) **المعجب** ص 285.
(4) راجع **البيان المغرب** جـ 3 ص 283، 299، 328.
(5) **العبر** جـ 1 ص 450.
(6) **المصدر ذاته** جـ 1 ص 450.
(7) **المعجب** ص 285، **البيان المغرب** جـ 3 ص 145.

صاحب الصلاة:

كان متولي هذه الخطة تابعاً للقاضي ولا يكون إلا من الفقهاء وغالباً ما يتولّاها أحد أهل البلد[1] غير أنه من الجائز أن يتولّاها أحد الغرباء[2]، وربما ينقل «صاحب الصلاة» من جامع إلى آخر أو يناوبه أحد القضاة وقد يباشر التعليم في جامع ولايته[3].

ويبدو أن صاحبي الصلاة في الجامع الأعظم في قرطبة وإشبيلية كان لهما مكانة متميّزة[4]. وفي كثير من الحالات كانت الخطبة تجمع لصاحب الصلاة[5]. ولئن كان متولي الصلاة تابعاً للقاضي في الجوامع الكبرى فالراجح أن المساجد الصغرى لم تكن خاضعة للقاضي فقد يتولى مجددو ومشيّدو مثل هذه المساجد الصلاة فيها[6].

الخطيب:

هناك خطباء في جميع الجوامع والمساجد[7] بل إن هنالك خطيباً في سجن مراكش[8]. ويقلد القاضي الخطبة لأحد الفقهاء المبرزين[9]. وربما

(1) صلة الصلة ص 107، الذيل والتكملة جـ 4 ص 125، 136، 562.
(2) الذيل والتكملة جـ 4 ص 56، 125، 136.
(3) الذيل والتكملة جـ 5 ص 200، صلة الصلة ص 107.
(4) الذيل والتكملة جـ 5 ص 281، 520.
(5) اختصار القدح ص 98، صلة الصلة ص 29، الذيل والتكملة جـ 4 ص 72، جـ 5 ص 76، 487، 503، 639، 642.
(6) الذيل والتكملة جـ 5 ص 152.
(7) برنامج شيوخ الرعيني ص 147، صلة الصلة ص 14، 51، 140، الذيل والتكملة جـ 5 ص 9، 12، 179، عنوان الدراية ص 146، الديباج ص 45.
(8) الذيل والتكملة جـ 5 ص 422.
(9) المصدر ذاته جـ 4 ص 195، 214-215، جـ 5 ص 493.

استناب الخطيب أحداً فيصبح المستناب خطيباً بعد وفاة المستنيب[1].

وأما في الحضرة فقد وجد إلى جانب خطباء الجوامع خطيب للخلافة[2]. وربما كان خطيب الخلافة غير واحد في وقت واحد. ولا يتولى هذه الخطة إلا علية طلبة الحضر[3]. وكانت هذه الخطة من المناصب الكبرى ويشارك متوليها في سياسة الدولة العليا إذ كان أحد أعضاء مجلس الخاصة[4] الذي هو أعلى هيئة استشارية عند الموحدين. ويتولى خطيب الخلافة الخطبة والصلاة في الجمع والأعياد بحضرة الخليفة[5]. ومن الأشياء التي تميزت بها دولة الموحدين عن غيرها من الدول أن نص خطبتي الجمعة ثابت لا يتغير، وقد أورد المراكشي نص الخطبتين[6]. ولهذا تسمى الخطبة «المعلومة»[7]. وقد علّق الموحدون أهمية كبرى على منصب خطيب الخلافة لأن الخطابة كانت من وسائلهم التربوية وأدواتهم الإعلامية. وكان متولي الخطة يخطب في العديد من المناسبات ليركز مفهوم الطاعة في نفوس الموحدين ويؤكد على حق البيعة ولزومها إذا ما جددت[8] أو في مناسبة شفاء خليفة من مرض[9] أو في حالة الانتصار على ثائر[10]. وفي الخروج إلى الغزو كان يخطب مذكراً بحقوق الله ويشحذ الهمم على القتال[11]. ويدلنا على ما علقه الموحدون من أهمية تربوية ودعائية للخطابة

(1) المصدر ذاته جـ 5 ص 148، 183.
(2) هكذا لقبه في كل المصادر غير أن ابن عذاري في حالة واحدة سماه «خطيب الجماعة»، البيان المغرب جـ 3 ص 135.
(3) راجع المن بالإمامة ص 150-420، 524، البيان المغرب جـ 3 ص 204.
(4) المعجب ص 258.
(5) المن بالإمامة ص 457، 511، البيان المغرب جـ 3 ص 90، 92، 193.
(6) المعجب ص 343-345.
(7) راجع المن بالإمامة ص 457، 511.
(8) المصدر ذاته ص 150.
(9) المصدر ذاته ص 520.
(10) المن بالإمامة ص 524.
(11) المصدر ذاته ص 501.

أن أحد خطباء الخلافة كان يستعمل اللسان البربري ليفهم قبائل الموحدين التي لا تحسن فهم العربية ثم يعقب ذلك بالخطبة العربية[1] .

المؤذنـون:

في صفة أحوال الموحدين في إقامة الجمعة أيام الناصر قال المراكشي أن الخليفة عندما يدخل الجامع ويؤدي تحية المسجد «يقوم رئيس المؤذنين ومعه العصا التي يتوكأ عليها الخطيب فيقول: (قد فاء الفيء يا سيدنا أمير المؤمنين والحمد لله رب العالمين) يريد بهـذا القول استئـذانه في صعـود الخطيب لمنبر. . . فإذا جلس الخطيب فوق المنبر أذن ثلاثة من المؤذنين مفترقين، أصـواتهم في نهـايـة الحسن قـد انتخبـوا لـذلـك من البـلاد، ثم يقـوم الخطيب. . .»[2] وهـذا النص الذي يكشف عن مهام رئيس المؤذنين يهمنا في أمرين أولاً: وجود رئيس للمؤذنين. ثانياً: اختيار المؤذنين. والأمران يدلان على أن عدد المؤذنين كان كبيراً واختيارهم كان يخضع لفحص وتدقيق مما يؤكد أن هذه الخطة كانت منظمة. والذي يرجح أن العدد كان كبيراً هو ما يرويه صاحب كتاب الأنساب من أن عدداً كبيراً من المؤذنين كان يصحب الخليفة في السفر، وكانوا يقاتلون في صفوف الجيش في أثناء المعارك إلى جانب عملهم كمؤذنين، غير أن الناصر أسقط عنهم حمل السلاح وأوقفهم على الآذان للصلاة في مواقيتها في حالات السفر[3] .

أهل الحـزب:

اهتم الموحدون بالقرآن والحديث اهتماماً كبيراً وكنّوا جماعة من خمسين رجلاً سمّوهم «أهل الحزب»[4]. وهذه الجماعة كانت تلازم قراءة حزب من

(1) **أنظر المصدر ذاته** ص 420، 501، 524.
(2) **المعجب** ص 343.
(3) **أخبار المهدي** ص 47-48.
(4) **المصدر ذاته** ص 48.

القرآن وشيئاً من الحديث وعقائد ابن تومرت بالغدو والعشي وفي حالتي الإقامة والسفر[1]. ويحدثنا المراكشي أن هذه الجماعة كانت من طلبة الموحدين[2]. وطلبة الموحدين تعني تنظيم الطلبة الذي كُوِّن من أيام ابن تومرت ولا تعني الحفاظ ولا طلبة الحضر، ومما يؤكد هذا الرأي أن المراكشي في روايته يقول أنهم كانوا «يقرؤون تواليف ابن تومرت في العقائد بلسانهم وباللسان العربي»[3] .

وقد كان تنظيم الطلبة الأول يضم الموحدين من المصامدة فقط وهناك ما يؤيد هذا القول إذ أن صاحب كتاب الأنساب يقول أن أهل الحزب كانوا «من جميع قبائل الموحدين»[4] وقبائـل الموحدين كان مصطلحاً يطلق على قبائل المصامدة التي «وجدت» في أيام ابن تومرت[5] .

متولي الخزانة العلمية:

من الخطط التي يمكن إلحاقها بالخطط الدينية خطة متولي الخزانة العلمية لأن بني عبد المؤمن كانوا لا يولّونها إلا لعلية أهل العلم[6]. وقد تقلّد هذه الخطة في خلافة يوسف بن عبد المؤمن أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر الذي كان قاضياً أيام المرابطين ثم الموحدين. وقد كان جمع الكتب شغله الشاغل[7]. وممن تولّاها ابن شلبون معاصر ابن الأبار فقد قدم مراكش واستعمل على الخزانة العلمية وكان فقيهاً راوية ذا حظ من الأدب وقرض الشعر[8] .

(1) **المعجب** ص 342.
(2) **المعجب** ص 342.
(3) **المصدر ذاته** ص 342.
(4) **أخبار المهدي** ص 48.
(5) **المعجب** ص 339.
(6) **الإحاطة** جـ 1 ص 190، **الديباج** ص 49.
(7) **الإحاطة** جـ 1 ص 190، **الديباج** ص 49. وقد وهم ابن فرحون في اسم أبي يعقوب وأخطأ صاحب روض القرطاس في اسم ابن الصقر وجاء عنده ابن الطفر وجعله متولياً للخزائن وبيوت الأموال (راجع **روض القرطاس** ص 160).
(8) **الذيل والتكملة** جـ 5 ص 274.

نتائج :

من دراسة الخطط الدينية عند الموحدين تتضح نتيجتان هامتان تؤكدان أن النتائج التي سبق أن اتضحت من دراسة النظم الموحدية في الفصول السابقة :

أولاً : إن تركيز الموحدين على القرآن والسنة كمصدرين أساسيين من مصادر الأحكام يدعم ما ذهبنا إليه من أن الحركة الموحدية وإن كانت حركة سياسة ولبست أثواباً مختلفة للوصول إلى غايتها إلا أن جوهرَها كان الرجوع إلى الكتّاب والسنة .

ثانياً : إن تولية أعداد كبيرة من فقهاء المالكيين في الخطط الدينية يؤكد ما ذهبنا إليه من تغيير عبد المؤمن لمفهوم «التوحيد» من فكرة عقائدية إلى اتجاه ديني . ولولا هذا التحول لما تسنّى للخلفاء الموحدين الاستعانة بفقهاء المالكية الذين أقرّوا بسلطة الخلفاء السياسية ولم يظهروا عداء للفكرة التومرتية . ولكن توظيف غير الموحدين الأصليين كان في الخطط التي لا يخشى منها على سلطة الموحدين السياسية فلهذا نجدهم لا يولون غير الموحدين الأصليين في الشرطة في مراكش، كما أن الاستعانة بالمالكية في أعلى مناصب القضاء يدل على محاولات توخي الكفاءة في بعض مناصب الدولة .

الفصل السادس

النظام العسكري

كان الجيش عماد الثورة الموحدية، ثم تكوّن الأسطول فأصبح الجيش والأسطول أداتي التوسع والقضاء على الثورات الداخلية والتصدي للخطر الخارجي، وعليه فإن مظاهر القوة والضعف في النظم الموحدية خير ما تتجلى في نظام الموحدين العسكري.

الجيش:

عناصره:

تعددت عناصر الجيش الموحدي في دور ازدهار الدولة، غير أن الجيش كان قاصراً على قبائل الموحدين في بداية الأمر، ولكن مع تبدل مفهوم التوحيد دخلت عناصر كثيرة في الجيش الموحدي. ومن المفيد أن نستعرض كل عنصر من عناصر الجيش ونبين متى دخل في الجيش وما هو الدور الذي قام به.

قبائل الموحدين:

في حياة ابن تومرت كانت قبائل المصامدة التي «وحّدت» تمثل العنصر الأساسي للجيش الموحدي. وتتكون هذه المجموعة من هرغة وكُدميوة وكُنفيسة وقبائل أهل تينملل وهنتاتة. ومن «وحّد» من غير هذه القبائل وكان ذا نبوغ ضمّ إلى هرغة قبيل المهدي[1].

---

(١) راجع أخبار المهدي ص 37-40.

ويبدو أن غير هؤلاء المتميزين قد ضموا إلى كدميوة وكنفيسة[1]. وأضاف عبد المؤمن إلى هذه القبائل هسكورة وصنهاجة وكومية[2]. والقبيلة الأخيرة زناتية هي قبيلة عبد المؤمن. ويسمي عبد الواحد المراكشي هذه القبائل جميعها بقبائل الموحدين[3]. وقد أصاب في هذه التسمية لأن اسم الموحدين أو قبائل الموحدين ظل في تاريخ الدولة العسكري يطلق على هذه القبائل المتميزة بالسبق في الدعوة والفضل في قيام الدولة، والعناصر التي أضيفت إليها في خلافة عبد المؤمن. وظلت كلمة «موحدين» تتردد في الروايات عن العناصر المكونة لكل حملة عسكرية مع حرص المصادر على ذكر العناصر الأخرى دلالة على هذا المعنى الخاص لكلمة «موحدين»[4].

القبائل البربرية الأخرى:

منذ أن خرج عبد المؤمن في حملته «الطويلة الأعوام» التي انتهت بفتح مراكش بدأت القبائل البربرية تدخل في الدعوة الموحدية. فقد «وحدت» زناتة[5] ثم مسوفة بعد أن اختلفت مع لمتونة عقب وفاة علي بن يوسف[6]. وقد تكررت الإشارات عن اشتراك القبيلتين في الجيش الموحدي[7]. ويبدو أن من «يوحد» من البربر عامة والمرابطين خاصة كان يدخل في عناصر الجيش. وقد استمرت هذه السياسة حتى خلافة الناصر[8].

---

(1) راجع «أخبار المهدي» ص 42-43.

(2) راجع الفصل الثاني ص 65-66.

(3) **المعجب** ص 339.

(4) راجع **رسائل موحدية** ص 221، 254، **المن بالإمامة** ص 163، 197، 202، 215، 400، 405، 431، 491، **المعجب** ص 248، **البيان المغرب** جـ 3 ص 122، 132، **روض القرطاس** ص 132، 138، 140.

(5) **أخبار المهدي** ص 94-95.

(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 13.

(7) **المن بالإمامة** ص 197، **روض** 129، 140، 146.

(8) **المعجب** ص 315.

ولقد وردت مصطلحات مختلفة في المصادر تشير إلى قبائل البربر من غير الموحدين مثل: «القبائل من الرعية»[1] و«القبائل»[2]، و«قبائل المغرب»[3] و«أصناف البربر»[4].

وتستوقف الدارس لعناصر الجيش الموحدي ثلاثة مصطلحات يحيط بها الغموض، وقد تكون مرتبطة بالقبائل البربرية من غير الموحدين. والمصطلحات هي: «الحشم» و«الجند» و«عبيد المخزن».

وقد وردت كلمة «الحشم» مرة واحدة. فقد ذكر ابن صاحب الصلاة أن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن خرج لاستقبال عسكر إفريقية وبجاية وتلمسان كما خرج الموحدون «وكذلك سائر الأجناد من الحشم والروم والعبيد»[5]. وقد لا تعني كلمة «الحشم» إلا القبائل البربرية من غير الموحدين ويحدونا إلى هذا القول أن المرابطين كانوا يطلقون على القبائل البربرية من غير المرابطين لفظة «الحشم»[6]. هذا بالإضافة إلى أن الموحدين كانوا يطلقون على المرابطين كلمة «الحشم»[7] وربما توسع الموحدون في استعمال الكلمة فأطلقوها بعد سقوط دولة المرابطين على القبائل البربرية من غير قبائل الموحدين لا سيما وأن كلمة الحشم قد تعني الأعوان والأنصار من الأهل أو العبيد أو الجيرة[8]. ولكن يبدو أن استعمال الكلمة كان قليلاً فلهذا لم ترد كثيراً في المصادر.

وأما الجند فقد انفرد صاحب كتاب الأنساب وعرفهم بأنهم «أهل آغمات و

---

(1) **رسائل موحدية** ص 221.

(2) **المن بالإمامة** ص 197.

(3) **روض القرطاس** ص 146.

(4) **المصدر ذاته** ص 140.

(5) **المن بالإمامة** ص 431.

(6) **الحلل الموشية** ص 21-22. Hopkins; PP. 74-75 ولتفسير آخر لكلمة «الحشم» عند المرابطين راجع **النظام السياسي** ص 150 وما بعدها.

(7) راجع الفصل الأول ص 40.

(8) راجع مادة «حشم» في لسان العرب وتاج العروس.

من الحضر»[1]. فكأنه يريد أن يقصر استعمال الكلمة على سكان المدن من المرابطين. ولكن المراكشي يستعمل الكلمة استعمالاً مختلفاً. فقد وردت عنده مرة بمعنى الجند من قبائل الموحدين[2]، ومرة ثانية بمعنى سائر الجند من غير الموحدين[3]. والراجح أن «الجند» لا تعني الموحدين لأن روايات «أصناف» الموحدين جعلت الجند صنفاً قائماً بذاته في الوقت الذي ذكرت فيه قبائل الموحدين كأصناف مستقلة[4]. كما أن الكلمة وردت في أحيان كثيرة مضافة إلى عنصر[5] أو عناصر متعددة[6] من الجيش لم تكن قبائل الموحدين من بينها. وليس هنالك ما يفيد أن الكلمة كانت قاصرة في الاستعمال على قبائل المرابطين أو البربر عامة.

ومما يتصل بالقبائل البربرية مصطلح «عبيد المخزن»، وأغلب الظن أن هذا المصطلح لم يكن يعني العبيد السودان أو الأعلاج الأوربيين. والذي يدعو إلى مثل هذا الرأي أن صاحب كتاب الأنساب ذكر أن لعبيد المخزن ثمانية أفخاذ منها لمطة وكُزولة وأهل مراكش[7]. وهذه مجموعات بربرية كانت مرتبطة بالمرابطين ارتباطاً وثيقاً. وهذه الإشارة تبعث على القول بأن «عبيد المخزن» كانوا عناصر مرابطية وهو أمر غير مستبعد إذ أن هذه الفرقة تكونت في حياة المهدي من عبيد أزليم وتازاكورت[8]، وكلمة عبيد هنا قد لا تعني إلا عبيد الموحدين من المرابطين لأن المهدي جوز للموحدين استرقاق محاربيهم من المسلمين. وربما كان عبيد المخزن بربراً أو سودان أو إعلاجاً أو خليطاً من كل

(1) أخبار المهدي ص 47.
(2) المعجب ص 339.
(3) المصدر ذاته ص 341.
(4) راجع الفصل الثاني.
(5) راجع المن بالإمامة ص 148، 193، 197، 405، 491، البيان المغرب جـ 3 ص 132.
(6) المن بالإمامة ص 431، البيان المغرب جـ 3 ص 26. الحلل الموشية ص 121.
(7) أخبار المهدي ص 46.
(8) أخبار المهدي ص 77.

هذه العناصر ولكنهم فوق كل شيء عناصر مرابطية سابقة[1]. ومما يدعم هذا الرأي أن حفصيي تونس ظلّوا يطلقون على أهل الأسواق «عبيد المخزن»[2]. وقد تردد ذكر فرقة «عبيد المخزن» في مختلف أطوار الدولة[3].

الأندلسيون:

قبيل فتح مراكش بدأ المنتزون في نواحي الأندلس يدخلون في «التوحيد»، وأقر عبد المؤمن من «يوحد» على إدارة منطقته التي كان يسيطر عليها، واحتفظ كل منتز بجيوشه التي كانت تحت أمرته. ولكن بعد أن ثارت العناصر الأندلسية على الموحدين، أرسل عبد المؤمن عناصر من الموحدين لتقيم في الأندلس[4]. وهذا لا يعني أنه صرف الجنود الأندلسيين عن العمل العسكري فقد تركهم في الجيش ولكن في مراكز ثانوية، وفي كل الحملات العسكرية في الأندلس نجد ذكراً للجند الأندلسيين[5]. ويبدو أن عبد المؤمن أراد الاستفادة منهم في قتال النصارى لأن الأندلسيين أعرف بمنطقتهم.

العرب:

عرف المغرب العرب كجند منذ الفتح الإسلامي، ثم ضعف دورهم. ويبدو أن المرابطين استخدموا عدداً من العرب في جيوشهم[6]، غير أن العرب

(1) أنظر استنتاجاً مخالفاً عند هوبكنز Hopkins; p. 78
(2) صبح الأعشى جـ 6 ص 146.
(3) أخبار المهدي ص 103، البيان المغرب جـ 3 ص 24، 386، الحلل الموشية ص 114، روض القرطاس ص 174.
(4) أخبار المهدي ص 125-127 وفي سنة جبل الفتح ترك جيوشاً موحدية (راجع المعجب ص 224).
(5) المن بالإمامة ص 148، 183، 193، 202، 400، روض القرطاس ص 140، 141 وقد ظلت الأسر الأندلسية في مدنها في المرتبة الثانية بعد الموحدين حتى انحلال الدولة وحينئذٍ ثارت. راجع ما يورده الحميري الروض المعطار ص 118.
(6) نظم الجمان ص 10، الحلل الموشية ص 101.

لم يقوموا بـدور عسكري كبير لقلة عددهم[1]. ومع الموحدين بدأ العرب يقومون بدور أكبر في الحياة العسكرية والسياسية. وكان هؤلاء العرب من عرب الزحفة الهلالية، فمنذ أن فتح عبد المؤمن منطقة بجاية التي سيطر العرب الهلالية على نواحيها شعر بخطرهم، على الرغم من أنه قد هزمهم عند سطيف (548/1153)، واستقدم عدداً من أشياخهم إلى المغرب[2]، غير أنه لم يضمهم إلى الجيش الموحدي إلا بعد فتح إفريقية (تونس) سنة 555/1160[3]، مع أنهم خدموا في جيش ولاية بجاية قبل هذا التاريخ[4].

ما الدوافع الكامنة وراء استقدام عبد المؤمن للعرب من إفريقية إلى المغرب؟ يستطيع المرء أن يجمل دوافع عبد المؤمن في أمرين أساسيين:

أولاً: يبدو أن عبد المؤمن أراد أن يستخدم العرب في تقليص نفوذ أشياخ الموحدين إذ أنه عقب فتح بجاية استفاد بمن استقدم من أشياخ العرب في استخلاف ابنه محمد ونقل الخلافة إلى ملك وراثي[5].

ثانياً: أراد أن يستفيد من طاقات العرب في قتال الروم في الأندلس[6] ولا سيما وأن الفكرة قد راودته بعد أن اشتد عدوان النصارى وحلفائهم من المسلمين على ولايات الموحدين الأندلسية[7]. إن توجيه طاقات البدو في الحروب الخارجية يسعف على استتباب الأمن في إفريقية التي طالما عاثوا فيها خراباً ودماراً. وإلى هذا الهدف المزدوج يشير عبد المؤمن في إحدى رسائله إلى طلبة قرطبة حيث بيّن أنه يرجو للعرب «أن يتلافوا زللهم ويستدركوا خطلهم بغزو في

(1) **النظام السياسي** ص 155.
(2) **الاستقصا** جـ 2 ص 121.
(3) **رسائل موحدية** ص 111-112، 119، **المن بالإمامة** 126-144، **المعجب** ص 225.
(4) **روض القرطاس** ص 129.
(5) راجع الفصل الثالث.
(6) **الكامل** جـ 11 ص 246، **نهاية الأرب** ص 211.
(7) **المن بالإمامة** ص 134، **البيان المغرب** جـ 3 ص 18.

جزيرة الأندلس - حاطها الله - يكفر خطاياهم ويصلح عملهم والنظر في ذلك متوال، والأخذ فيه متصل»[1].

وفي استنفار عبد المؤمن لعرب إفرِيقية برهن عبد المؤمن على معرفة تامة بنفسية البدو فقد خاطبهم شعراً، وإلى جانب تذكيرهم بحقوق الجهاد في سبيل الله ركز على ما سينالونه من غنائم ومكاسب مادية، ومما ورد في كتاب استنفارهم:

فما همنا إلّا صلاح جميعكم … وتسريحكم في ظل أخضر هاطل
وتسويغكم نعمى ترف ظلالها … عليكم بخير عاجل غير آجل
فلا تتوانوا فالبدار غنيمة … وللمدلج الساري صفاء المناهل[2]

واستجاب لنداء عبد المؤمن الجم الغفير من العرب. ففي عام جبل الفتح رتب بعضهم في نواحي قرطبة وإشبيلية[3]، ونقل أعداداً إلى المغرب[4]، وفي استعداده لغزو نصارى الأندلس نقل إلى المغرب ألفاً من كل قبيل من قبائل جشم[5].

وسار يوسف على هدى أبيه مدفوعاً بالدوافع ذاتها[6]، وقد لبّت نداءه قبائل رياح[7]. وأما المنصور فقد استجلب العرب إلى المغرب تغريباً لهم وعقاباً جزاء تعاونهم مع الميورقيين والأغزاز، فأنزل بني هلال في بلاد الهبط وجشم في بلاد تامسنا[8].

(1) **رسائل موحدية** ص 111-112.
(2) **المعجب** ص 225-226.
(3) **المصدر ذاته** ص 226.
(4) **المن بالإمامة** ص 172-173.
(5) **روض القرطاس** ص 130.
(6) **رسائل موحدية** ص 152-157، **المن بالإمامة** ص 411-412، **البيان المغرب** جـ 3 ص 76، 113.
(7) **البيان المغرب** جـ 3 ص 114، **روض القرطاس** ص 139.
(8) **روض القرطاس** ص 143، **العبر** جـ 6 ص 58، **الاستقصا** جـ 2 ص 168.

وهكذا منذ أواخر خلافة عبد المؤمن بدأ العرب يدخلون الجيش الموحدي، فقد اشترك في غزوة شنترين (579/1184) أربعون ألفاً من فرسان العرب[1]، وفي أيام المراكشي كان بالأندلس خمسة آلاف فارس سوى الرجالة[2]، وفي خلافة الرشيد كان عرب الخلط وحدهم في اثني عشر ألفاً سوى الرجالة والأتباع والحشود[3]. وكان العرب يكونون قسماً هاماً في الجيش الموحدي، فإلى جانب وجودهم في جيوش بجاية وإفريقية[4] كانوا يمثلون الجناح الهام في جيوش الحضرة في غزوات الخلفاء في الأندلس[5] وإفريقيـة[6] أو في إمداد الحضرة إلى الولايات[7].

الأغـزاز:

ليس هناك ما يشير إلى أن المغرب عرف الأغزاز قبل الموحدين إلا إشارة واحدة وردت عند صاحب روض القرطاس تبين أن الأغزاز كانوا قسماً في جيش المرابطين. وليس هنالك ما يؤكد مثل هذا القول في المصادر المعاصرة للفترة المـرابطيـة، هذا فضـلاً عن خلط صـاحب روض القـرطـاس بين الأغـزاز والغزات[8]. وإن لم يعرف المغرب الأغزاز فقد عرف الأكراد. وقد استخدم

(1) الروض المعطار ص 114.
(2) المعجب ص 226.
(3) العِبر جـ 6 ص 533 - 534.
(4) المعجب ص 270، الكامل جـ 11 ص 507، البيان المغرب جـ 3 ص 147، نهاية الأرب ص 222.
(5) رسائل موحدية ص 221، المن بالإمامة ص 215، 411-418، 491، البيان المغرب جـ 3 ص 88-89، 131، 132، روض القرطاس ص 132، 140، 146، نهاية الأرب ص 219.
(6) رسائل موحدية ص 253-254، 256، روض القرطاس ص 129، غير أن المنصور وضع بعض القيود على اشتراك العرب في غزواته في أفريقية (راجع البيان المغرب جـ 3 ص 158).
(7) المن بالإمامة ص 193، 197، 269، 270، 400، 405، البيان المغرب جـ 3 ص 63، 104.
(8) روض القرطاس ص 87، استقصا جـ 2 ص 27 وعـن خلط صاحب روض القرطاس بين =

الأكراد كل من صنهاجيي[1] تونس وبني غانية في ميورقة[2]. ولا يعلم أن الموحدين استخدموا الأكراد في جيشهم.

وأما الأغزاز فقد دخلوا منطقة طرابلس سنة 569/1173 مع قراقوش مملوك تقي الدين أخي صلاح الدين الأيوبي[3]. وعلى الرغم من أن يوسف قضى على حركة التمرد والانفصال في قفصة سنة 576/1180 لم يرد ذكر للأغزاز في أخبار حملته هذه. وقد بدأ الأغزاز المصريون يقومون بدور خطير ابتداء من عام 579/1183[4]، وبلغوا أوج خطورتهم على كيان الدولة لما تعاونوا مع الميورقيين والعرب في الفتن التي اجتاحت إفريقية وقتئذٍ[5]، مما أغرى أغزازاً مصريين أخر بدخول المغرب بقيادة يوزبا[6]. فأضطر المنصور إلى الخروج إلى إفريقية بنفسه فقضى على الفتن فيها في آواخر 583/1187 واسترق من وجد من الأغزاز[7]. وفي رجوعه إلى المغرب كون كتيبة من هؤلاء الأغزاز[8].

ويتحدث المراكشي عن دخول الأغزاز المغرب في موضعين فيقـول: «وفـي أيام أبي يعقوب ورد علينا المغرب أول من وردها من الغز وذلك في آخر

= الأغزاز والغزات راجع ص 129، 140 حيث يجعل الأغزاز في الجيش الموحدي في خلافتي عبد المؤمن ويوسف الأمر الذي تنفيه المصادر الأخرى. وعن رأي مشابه للذي وصلنا إليه عن الأغزاز في الجيش المرابطي راجع Hopkins; p. 79 وعـن رأي مخالف راجع النظام السياسي ص 157-158.
(1) رسائل موحدية ص 101.
(2) المعجب ص 315.
(3) المصادر عن بداية حركة قراقوش وتحركاته مضطربة ومتناقضة وليس هنا مجال تفصيلها، مثلاً راجع الروضتين جـ 1 ص 259، مفرج الكروب جـ 1 ص 235، رحلة ص 111، 243.
(4) راجع رحلة ص 112-113، العبر جـ 6 ص 394-395، استقصا جـ 2 ص 160.
(5) المعجب ص 272، رحلة ص 136، العِبر جـ 6 ص 395-396، 398.
(6) الروضتين جـ 2 ص 70، مفرج الكروب جـ 2 ص 182.
(7) رسائل موحدية ص 189-208.
(8) المصدر ذاته ص 214، البيان المغرب جـ 3 ص 164.

سنة 74، وما زالوا يكثرون عندنا إلى آخر أيام أبي يوسف»[1] وفي موضع آخر يشير إلى خلافة المنصور قائلاً: «وفي أول ولايته ـ أما سنة 83 أو 82 [5] ـ ورد علينا البلاد الغز من مصر، وكان فيمن ورد علينا مملوك يسمى قراقش»[2]. والإشارتان مضطربتان فالمراكشي كعادته لا يدقق في تواريخه فبداية دخول الأغزاز أرض المغرب كان قبل التاريخ الذي يذكره حسب ما ذكرناه استناداً على ما ورد في الرسائل الرسمية، كما أن وصولهم إلى المغرب الأقصى في خلافة المنصور كان في عام 1188/584 تاريخ دخول المنصور حضرته والأغزاز بمعيته. وأما قراقوش فيحدد مصدر معاصر وصوله إلى مراكش بسنة 1190/586[3].

وعلى هذا نستطيع القول بأن الأغزاز وإن دخلوا المغرب في خلافة يوسف ابن عبد المؤمن لم يدخلوا الجيش إلا في خلافة المنصور. وتحول المنصور من استرقاقهم إلى تجنيدهم يدل على ما تمتع به هؤلاء الأغزاز من مزايا عسكرية أغرت المنصور بالاستفادة منهم في الجيش النظامي ولهذا لا يستغرب أن يغدق عليهم المنصور الأموال، ويعطيهم جامكية كل شهر بينما كانت جامكية الموحدين ثلاث مرات في العام، ويقطع كبارهم الأراضي تألفاً حتى كان إقطاع بعضهم كإقطاع الموحدين أو أوسع[4]. وغدا الأغزاز من أعمدة الجيش الموحدي في المغرب[5] والأندلس[6] وإفريقية[7].

الروم[8]:

كان المسلمون في الأندلس يستخدمون الروم في جيوشهم منذ خلافة بني

(1) **المعجب** ص 256.

(2) **المصدر ذاته** ص 289.

(3) **الاستبصار** ص 111.

(4) **المعجب** ص 289.

(5) **المصدر ذاته** ص 315-316.

(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 180.

(7) **رسائل موحدية** ص 256، 257.

(8) وكلمة الروم كانت تطلق على نصارى إسبانيا الشمالية.

أمية في قرطبة. وقلّدهم خلفاؤهم من ملوك الطوائف لا سيما بني هود[1]، وظل بنو مردنيش يستخدمون أولئك النصارى إلى أن فتح الموحدون بلادهم[2]. وفي المغرب استخدم المرابطون الروم منذ أيام يوسف بن تاشفين وكان المرابطون يحصلون عليهم إما بالشراء[3] أو بالأسر[4]، وفي أحيان قليلة باستخدام الروم المعاهدين[5]. وقد أوكل المرابطون قيادة الروم إلى رجل منهم. وقد أبلوا في الدفاع عن المرابطين بلاء حسناً[6]. وإلى جانب عمل الروم العسكري كانوا يقومون بجباية المغارم[7]. ومن هنا يخطىء صاحب روض القرطاس عندما يقول عن المأمون الموحدي أنه «أول من جوز الروم إلى العدوة وخدمهم بها»[8].

ومن الراجح أن الموحدين احتفظوا بالجند الرومي الذي انضم إليهم على أثر سقوط الدولة المرابطية، لأن كتيبة من هؤلاء الروم كانت ضمن الجيش الموحدي الذي أرسل لقتال الماسي بعد فتح مراكش مباشرة (1147/541)[9]. ويبدو أن يوسف بن عبد المؤمن كان يستكثر من الروم في جيشه، فقد كانوا عنصراً من عناصر جيشه في مراكش[10]، ولما جاز كرنده إلى مراكش جعله يوسف بن عبد المؤمن على كتيبة الروم في السوس وعددها ثلاثة مائة وخمسون رجلاً[11]. ولكن وجود الروم في الجيش الموحدي أصبح كبيراً ولعب دوراً خطيراً في دور الانحلال لأن كثيراً من الطامعين في الخلافة من بني عبد المؤمن

(1) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 53-54.

(2) **المعجب** ص 249.

(3) **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 23، **الحلل الموشية** ص 14.

(4) Hopkins; p. 36.

(5) **النظام السياسي** ص 153.

(6) راجع الفصل الأول ص 42 - 43.

(7) **الحلل الموشية** ص 69.

(8) **روض القرطاس** ص 167.

(9) **البيان المغرب** جـ 3 ص 26، **الحلل الموشية** ص 121.

(10) **اليمن بالإمامة** ص 431.

(11) **أخبار المهدي** ص 127.

أصبحوا يستعينون بالروم لانتزاع الحكم أو تثبيته. فلما خلع عبد الله البياسي بيعة العادل استقدم القشتاليين وأدخلهم بياسة وقيجاطة وغيرها واعتنق النصرانية[1]. ولما نكث أشياخ الموحدين بيعة المأمون استنصر بملك قشتالة الذي نصره لقاء شروط. وقد اختلفت المصادر وتباينت في أمر هذه الشروط.

وحسب رواية ابن عذاري أن ملك قشتالة أمد المأمون بخمسة مائة فارس[2]، بينما يقول صاحب روض القرطاس باثني عشر ألفاً[3]، وتكتفي بعض المصادر بكلمة «جمعاً»[4]، ويضيف صاحب الروض أن ذلك تم على شروط مزرية إذ اشترط ملك قشتالة على المأمون «عشرة حصون يختارها وأن يبني كنيسة للروم ومن أسلم لا يقبل إسلامه ومن تنصر يقبل»[5]. وذكر ابن خلدون أن هنالك شروطاً ولكنه لم يبيّن ما هي تلك الشروط[6] ولم يذكر ابن عذاري[7] أو ابن الخطيب[8] شروطاً.

وإذا كان صاحب روض القرطاس قد بالغ في روايته عدداً وشروطاً، فمن الصعوبة بمكان قبول رواية ابن عذاري التي تهمل ذكر الشروط، فالعدد قد يكون مئات، والشروط قد تكون مشتملة على الحصون وبناء الكنيسة، لا سيما وأن المأمون قد بناها وخرّبها يحيى بن الناصر[9].

وهكذا ابتداء من خلافة المأمون أصبح جلب الروم في الجيش الموحدي

(1) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 249-250، روض القرطاس ص 164، العبر جـ 6 ص 527، 529، الروض المعطار ص 57-59، 60-61، 165، 173-174.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 264.
(3) روض القرطاس ص 167.
(4) العبر جـ 6 ص 530، الإحاطة جـ 1 ص 419.
(5) روض القرطاس ص 167.
(6) العبر جـ 6 ص 530.
(7) البيان المغرب جـ 2 ص 264.
(8) الإحاطة جـ 1 ص 419.
(9) البيان المغرب جـ 3 روض القرطاس ص 169.

نتيجة اتفاق يتم مع ملوك النصارى في إسبانيا، وقد حرص الرشيد على استخدام النصارى وتابعه السعيد[1] واستزاد منهم المرتضى[2] الذي كان على صلة وثيقة بالبابا[3]. وقد كان استخدام الروم والاعتماد عليهم من المآخذ الأساسية التي استغلها خصوم خلفاء دور الانحلال[4].

ولم يكن استخدام الروم قاصراً على جيش الحضرة، بل كان في كل ولاية من ولايات المغرب الأقصى خاصة فاس[5] وسجلماسة[6] والسوس[7] ومكناسة[8]. واقتصار استخدام الروم على المغرب يوضح أن الموحدين قصدوا من تجنيد الروم حماية دولتهم من فتن القبائل في العدوة المغربية، وإلى شيء من هذا يشير ابن خلدون عندما يوضح السبب في اعتماد المسلمين على الجند الرومي فيقول أن النصارى معتادون على قتال الزحف وأهل المغرب والعرب معتادون على قتال الكر والفر فلذلك استخدمهم المسلمون حتى لا تنكسر جيوشهم في قتال بني ملتهم ولا يستخدمونهم في قتال غير المسلمين[9].

السودان:

عرف المغرب استخدام السود في الجيش قبل قيام الدولة الموحدية، فقد كانوا عنصراً أساسياً في الجيش المرابطي[10]. وربما كان جل عبيد المخزن من

(1) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 359، 170، 171، 173.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 402.
(3) أنظر عن المراسلات بينهما عنان ق 2 ص 536-540، 738-741.
(4) اختصار القدح ص 44، البيان المغرب جـ 3 ص 262.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 399.
(6) المصدر ذاته جـ 3 ص 214، 365، 418.
(7) المصدر ذاته جـ 3 ص 405.
(8) المصدر ذاته جـ 3 ص 352.
(9) العبر جـ 1 ص 493.
(10) راجع نظم الجمان ص 109، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 23، 84، الحلل الموشية ص 14.

السودان. وابتداء من خلافة يوسف بن عبد المؤمن كان للسودان فرقة قائمة بذاتها في الجيش الموحدي[1]. وكانوا يقومون بردم خنادق المدن المحاصرة[2] أو هدم أسوارها بعد فتحها[3]. ومن السودان كان حرس الخلفاء ويبدو أنهم كانوا يمشون بين يدي الخليفة خلال سير الجيش ويضربون دائرة حول قبته أثناء المعارك[4].

عـدده:

من كل ما تقدم يتضح أن عناصر الجيش الموحدي تعددت خلال دور ازدهار الدولة. فمن المتوقع ـ والحالة هذه ـ أن يبلغ عدد الجيش أكبر رقم له في هذا الدور. وأما في دور تأسيس الدولة فيبدو أنه من الصعب الحديث عن جيش نظامي، إذ أن الروايات عن عناصر الجيش قبل فتح مراكش لا تذكر جنداً نظامياً ثابتاً. وأغلب الظن أن الجيش خلال هذه الفترة التأسيسية كان يتكون على أساس النفير العام للقبائل الموحدية. وبعد فتح مراكش ترد إشارات واضحة تميز بين الجند النظامي والمطوعة، فمن الكلمات التي تستعمل لتدل على الجند النظامي مثل «المسترزقة»[5] و«المرتزقة»[6] و«الأجناد المرسومون»[7]. وتحرص المصادر في أغلب الأحيان على التمييز بين المقاتلة النظاميين والمطوعة الذين يشتركون في حملة عسكرية[8].

(1) **المن بالإمامة** ص 431، **البيان المغرب** جـ 3 ص 161، 180، 184، 185، **روض القرطاس** ص 140، 146.
(2) **البيان المغرب** جـ 3 ص 184.
(3) **المصدر ذاته** ص 185.
(4) **روض القرطاس** ص 159.
(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 33، 179.
(6) **المن بالإمامة** ص 436، 514، **المعجب** 341، **روض القرطاس** ص 132.
(7) **المن بالإمامة** ص 193، 215.
(8) **رسائل موحدية** ص 221، **المن بالإمامة** ص 451، **الكامل** جـ 11 ص 242، **البيان المغرب** جـ 3 ص 92، **روض القرطاس** ص 132، 138، 146، 159-160.

وعلى الرغم من أن الدولة الموحدية كانت قد أفردت ديواناً للجيش حفظ سجلات بأسماء الجند إلا أن تلك السجلات مفقودة حتى الآن، كما أن المصادر التي بين أيدينا لا تنبىء عن استفادتها من تلك السجلات، والإشارة الوحيدة عن عدد الجند النظامي ذكرها المراكشي إذ يقول: «وعدد المرتزقة الذين بمراكش من قبائل الموحدين وسائر من ذكرنا من الأجناد على ما صح عندي تلخيصه (كذا) عشرة آلاف نفس، وهؤلاء الذين بمراكش خارجاً عما في سائر البلاد من الموحدين وأصناف الجند»[1]. وهذه الرواية تمثل عدد الجيش في الحضرة في عصر ازدهار الدولة ولا يعلم عدد الجند النظامي في الولايات، والراجح أن عدده كان كبيراً فمن المؤكد أن عبد المؤمن لمّا فتح المناطق كان يترك بها جنداً من الموحدين وغيرهم من أصناف الجند. وقد سار خلفاؤه على نهجه[2]. وعليه لم يبق لتقدير عدد الجيش الموحدي إلا الإشارات التي وردت عن عدد الجند الذي اشترك في المعارك الكبرى وهنا تواجه الدارس عدة مسائل:

أولاً: بعض الروايات تميل إلى المبالغة في عدد الجيش المشترك في المعارك الكبرى وفي كثير من الأحيان ليس هناك غيرها، فمثلاً ثلث جيش فتح بجاية كان في ستين ألف خيمة فيما رواه صاحب الحلل[3]، وإذا علمنا أن الخيمة تسع عشرة أشخاص[4] تبين لنا وجه المبالغة في الأمر. ويجعل صاحب الحلل جيش عبد المؤمن لفتح المهدية خمسة وسبعين ألف فارس ومن الرجالة خمسمائة ألف[5]، بينما عند ابن الأثير مائة ألف مقاتل ومثلهم سوقة وأتباع[6]. وفي الوقت الذي يقدر ابن صاحب الصلاة جيش عبد المؤمن استعداداً لغزو

(1) **المعجب** ص 341.
(2) **أخبار المهدي** ص 126-127، **المن بالإمامة** ص 202، **المعجب** ص 206-207، 270، 318، **روض القرطاس** ص 126، **نهاية الأرب** ص 230.
(3) **الحلل الموشية** ص 121.
(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 129.
(5) **الحلل الموشية** ص 127.
(6) **الكامل** جـ 11 ص 242، **نهاية الأرب** ص 210.

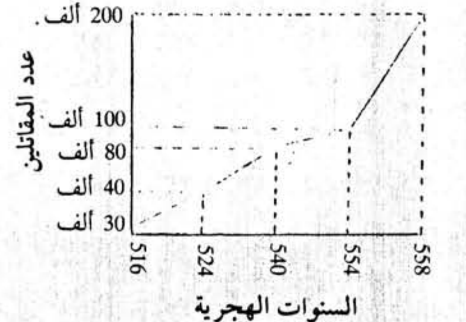
الأندلس بمائتي ألف[1]، يجعله صاحب روض القرطاس نحو نصف مليون[2].
وعند المقري أن جيش الناصر يوم العقاب بلغ ستمائة ألف[3].

ثانياً: لا تذكر الروايات عدد الجيش في جميع المعارك الهامة، فموقعة الأرك التي خلدت ذكرى الموحدين في الأندلس وجعلتهم رمزاً لمجابهة نصارى إسبانيا لا يعرف عدد من اشترك فيها من الجند.

ثالثاً: في بعض الأحيان لا تفرق الروايات بين الجند النظامي والمطوعة[4].

رابعاً: أن عدد من يشترك في المواقع الكبرى لا يمثل عدد الجيش الموحدي، لأن بعض العناصر لا تشترك في جميع المواقع، فالروم لا يشركون في قتال نصارى الأندلس، والجند الأندلسي لا يكون اشتراكه إلا في معارك الأندلس، كما أن جند الولايات لا يتركون الولاية جميعهم للمسير في حملة عسكرية.

خامساً: أن عدد الجيش الموحدي تكاثر مع تعدد العناصر التي ازدادت مع اتساع رقعة الدولة وتبدل مفهوم التوحيد ولتوضيح هذا القول إليك البيان الآتي[5]:



(1) **المن بالإمامة** ص 218.
(2) **روض القرطاس** ص 132.
(3) **نفح الطيب** (ط. الرفاعي) جـ 4 ص 74.
(4) **المن بالإمامة** ص 218، 497.
(5) اعتمدنا على استخراج هذا البيان من **المن بالإمامة** ص 218، **الكامل** جـ 10 ص 577، جـ 11 ص 242، **نظم الجمان** ص 88، **البيان المغرب** جـ 3 ص 19، **الحلل الموشية** ص 94، **نهاية الأرب** ص 210، **العبر** جـ 6 ص 471.

ومن الروايات المختلفة يتبين أن الجيش الموحدي في جميع المعارك الكبرى كان نحو مائة ألف مقاتل أو أكثر[1] إلا في غزوة المنصور في إفريقية حيث كان العدد عشرين ألفاً. وقد قصد المنصور قلة العسكر لقلة القوت[2]. وكانت السرايا أو الإمدادات التي تبعث من الحضرة تتراوح بين عشرين ألفاً وثلاثين ألفاً[3]. ولم يتيسر للدولة في دور الانحلال المحافظة على هذا العدد.

وأخيراً كان الموحدون يقومون بحروبهم على أساس ديني سواء في الأندلس أو المغرب، فالنصارى أعداء الدين والثوار المحاربون هم «الأشقياء المتمردون والكفرة المنخلعون من ثوب الإسلام»[4]. ولهذا كان المطوعة يمثلون قسماً هاماً في الجيوش الموحدية قد تساوي عدد الجيش النظامي[5]، ولكن في الأندلس قد تساوي أضعافه[6] نسبة لتوفر المؤن وقرب الأندلس من الحضرة.

أقسامه:

كان الجيش الموحدي يعتمد اعتماداً كبيراً على الرجالة الذين كانوا أغلبية الجند في كثير من المعارك[7]. غير أن الفرسان وإن كانوا قلة في بداية الثورة[8] إلا أن العدد أصبح كبيراً بعد قيام الدولة. وفي بعض الحملات العسكرية قد يساوي عدد الفرسان عدد الرجالة[9]. وأغلب الظن أن الفرسان كانوا القسم الأساسي الذين هزم العرب عند سطيف (548/1153)[10].

(1) **المن بالإمامة** ص 497، **الروض المعطار** ص 114، **نفح الطيب** (ط. رفاعي) جـ 4 ص 74.
(2) **الكامل** جـ 11 ص 521، **نهاية الأرب** ص 222.
(3) **الكامل** جـ 11 ص 186، 246، 284، **روض القرطاس** ص 138.
(4) **رسائل موحدية** ص 184.
(5) **الكامل** جـ 11 ص 242، **روض القرطاس** ص 132، 138، **نهاية الأرب** ص 210.
(6) **روض القرطاس** ص 159-160، **نفح الطيب** (ط. رفاعي) جـ 4 ص 74.
(7) راجع مثلاً **نظم الجمان** ص 88، **الحلل الموشية** ص 121.
(8) **أنظر المصدرين ذاتهما ونفس الصفحات والعبر** جـ 6 ص 471.
(9) **المن بالإمامة** ص 218.
(10) راجع **الكامل** جـ 11 ص 186، 246، **نهاية الأرب** ص 207، 212.

وإلى جانب هذين القسمين هناك الرماة، ويبدو أن هؤلاء الرماة كانوا في بداية الأمر من عبيد المخزن ثم أضيف إليهم عدد من قبائل الموحدين وعناصر الجيش الأخرى[1]. والراجح أن الرماة هم الغزاة. فعلى الرغم من أن رواية اليسع في الحلل تجعل الصنف الثالث عشر من الموحدين هو «الغزاة والرماة»[2] كأنهما صنفان مختلفان فإن رواية اليسع نفسها عند ابن القطان[3] تذكر «الغرات»[3] فقط مما يوحي بأن اللفظين يعنيان شيئاً واحداً. ومما يؤيد الرأي الأخير أن صاحب الحلل نفسه في موضع آخر ذكر «الغزاة» وعلق قائلاً «يعني الرماة»[5].

وقد ترددت لفظة «الغزاة» في الرسائل الرسمية[6] والمصادر المعاصرة[7] بمعنى الرماة.

ومن الجائز أن الغزاة (الرماة) كانوا في بداية الأمر من الصغار الأميين كما يقول اليسع، وأغلب الظن أنهم كانوا من غير الموحدين، ولكن فيما بعد أصبحوا من الموحدين وغير الموحدين من عناصر الجيش[8].

وتميز الجيش الموحدي بفرقة للطبالة لم يكن استعمالها وقفاً على الأغراض العسكرية فحسب كما سيجيء. وقد كان أفراد هذه الفرقة من بين عبيد

---

(1) قابل بين روايتي صاحب كتاب الأنساب في **أخبار المهدي** ص 46، 48.
(2) **الحلل الموشية** ص 89.
(3) **نظم الجمان** ص 28.
(4) قرأ محققا **أخبار المهدي** و**الحلل الموشية** الكلمة «الغزات» بينما قرأها محقق نظم الجمان «الغرات». جمع غر بمعنى الصبي الصغير اعتماداً على شرح ابن اليسع حيث يقول عنهم «وهم الأحداث الصغار الأميون» (راجع **نظم الجمان** ص 28 ح 3) وسبق أن وضحنا في هذا الفصل كيف أن صاحب روض القرطاس يخلط بين الأغزاز والغزات.
(5) **الحلل الموشية** ص 94.
(6) راجع **رسائل موحدية** ص 26/25، 177، 178.
(7) أنظر **نظم الجمان** ص 121، **البيان المغرب** جـ 3 ص 189، 219-220.
(8) راجع **أخبار المهدي** ص 47، 48.

المخزن على الأرجح[1]. وترجع أوليات هذه الفرقة إلى حياة المهدي[2]، ثم اتسع نطاقها حتى أن عدد الطبول التي كانت تستعمل في خلافة يوسف بن عبد المؤمن قد بلغت مائة طبل[3].

واستخدمت الطبول لأغراض حربية متعددة فهي تستعمل إعلاناً عن بداية الرحيل أو استئناف السير[4]، أو مناداة للتجمع للقتال[5]، أو إيذاناً ببدايته[6]، أو إعلاماً بخروج كمين [7] كما أرادوا بها صك أسماع العدو ساعة الصدام[8]، واستعملوا الطبول في احتفالاتهم استبشاراً بنصر عسكري[9]، أو سروراً بنبأ هام[10]، واستعملوها في مراسيمهم في استقبال قائد أو قدوم جند[11] أو في الاحتفاء بتعين والٍ عظيم[12]، أو في ابتهاج بإنجاز عمل عمراني كبير[13].

ونسبة لتعدد الأغراض فقد تنوعت الطبول وتعددت، ففي حالة الاستقبال يضرب طبل مربع يرجع إلى عهد المهدي[14]، بينما في الرحيل «يضرب طبل

---

(1) **المصدر ذاته** ص 46.
(2) **المصدر ذاته** ص 80، **المن بالإمامة** ص 431.
(3) **المن بالإمامة** ص 493، 495، ويجعلها المراكشي في خلافة عبد المؤمن (المعجب ص 232).
(4) **المن بالإمامة** ص 502، 508، **البيان المغرب** جـ 3 ص 79 - 80، 201، **روض القرطاس** ص 141.
(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 136.
(6) **المن بالإمامة** ص 495، **البيان المغرب** جـ 3 ص 464.
(7) **نظم الجمان** ص 242، **الحلل الموشية** ص 113.
(8) **المن بالإمامة** ص 282، **العبر** جـ 1 ص 462.
(9) **المن بالإمامة** ص 275، 523، **البيان المغرب** جـ 3 ص 13، 31، 41، 65، 366.
(10) **المصدران ذاتهما** ص 260، جـ 3 ص 60، 470.
(11) **المن بالإمامة** ص 289، 431.
(12) **المصدر ذاته** ص 294.
(13) **المصدر ذاته** ص 469.
(14) **المصدر ذاته** ص 431.

كبير مستدير الشكل دوره خمسة عشر ذراعاً منشأ من خشب أخضر اللون مذهب، فإذا ضرب فيه ثلاث ضربات علم أنه طبل الرحيل فيرحل الناس. وكان يسمع على مسيرة نصف يوم من مكان مرتفع في يوم لا ريح فيه»[1]. وقد يسمى بالطبل الكبير[2] أو طبل الرحيل[3]. وفي حالة تعين والٍ تضرب أربعة طبول[4].

وهناك فرق خاصة بالمراسيم الدينية تتكون من المؤذنين وأهل الحزب الذين يقرأون القرآن والحديث وعقائد المهدي في بداية المسير[5].

وإلى جانب هذه الأقسام كان حرس الخليفة يشكل قسماً في الجيش وكان من العبيد[6]. ويقوم هذا الحرس بحراسة قصر الخليفة[7]. وغالباً ما يكون في ساقة الخليفة في خروجه لاستقبال حشد[8] أو في مسير الجيش. وفي المعارك يكونون دائرة حول قبة الخليفة الحمراء[9] ولا يشتركون في القتال إلا إذا اضطر الخليفة إلى الاشتراك في المعركة. وفي الاستقبال يلبسون ثياباً ملونة[10]، ولا نعلم عن لبسهم في حالة الحرب شيئاً.

الوحدات العسكرية:

إن الدارس لنظام الموحدين العسكري يتبين في وضوح أن العمل الذي يقوم به الجندي لا يمثل أساس التنظيم العسكري، فالفارس أو الراجل أو الرامي

(1) **الحلل الموشية** ص 127-126.
(2) **المن بالإمامة** ص 502، **البيان المغرب** جـ 3 ص 97.
(3) **البيان المغرب** جـ 3 ص 201.
(4) **المن بالإمامة** ص 294.
(5) راجع الفصل السابق ص 212 وما بعدها.
(6) **المن بالإمامة** ص 493.
(7) أنظر ما يورد ابن خلكان عن وفاة الناصر (**وفيات** جـ 6 ص 15-14).
(8) **المن بالإمامة** ص 289.
(9) **روض القرطاس** ص 148، 158.
(10) **المن بالإمامة** ص 289.

ينتمي إلى وحدة قبلية أو إقليمية أو عنصرية. فالقبيلة هي وحدة التشكيلات الموحدية. والحالة الوحيدة التي جمع الرماة فيها تحت إمرة قائد واحد هي غزوة وبذة (567/1172)[1]. وفيما عدا ذلك فقد قسم العرب والبربر إلى وحدات قبلية تراعي في أثناء السير[2] أو القتال[3] أو في تلقي الأوامر أو في صرف العطاء. أما جند الأندلس فقد كانوا وحدة عسكرية[4] ولكنها قسمت إلى فرق بحسب المناطق الإدارية[5]. وفي بعض المعارك كون جند لبعض الولايات المغربية وحدة عسكرية إقليمية[6]. وكان كل من العبيد[7] والروم[8] والأغزاز[9] وحدات قائمة بذاتها.

وكل وحدة من هذه الوحدات قسمت إلى تشكيلات عشرية، وكل تشكيلة عليها نقيب أو مزوار[10] وهو صلة الوصل بينها وبين القيادة. وقد روعي التقسيم العشري حتى في سكن الجند، فقد خصص لكل عشرة فرسان خيمة في حالة خروج الجيش إلى القتال[11].

القيادة:

في الجيش الموحدي ثلاثة أنواع من القيادات العسكرية: قيادة الوحدة

(1) **المن بالإمامة** ص 497.
(2) **البيان المغرب** جـ 3 ص 136.
(3) **رسائل موحدية** ص 210، **المن بالإمامة** ص 197، 194، 501، **البيان المغرب** جـ 3 ص 163، 168، 177، **الحلل الموشية** ص 114، **روض القرطاس** ص 129، 140، 155، 158.
(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 48، **روض القرطاس** ص 141، 155.
(5) **المن بالإمامة** ص 499، **البيان المغرب** جـ 3 ص 135، 177.
(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 179.
(7) **المن بالإمامة** ص 431، **البيان المغرب** جـ 3 ص 180، 185، **روض القرطاس** ص 159-158.
(8) **المن بالإمامة** ص 431، **البيان المغرب** جـ 3 ص 26، 180، **الحلل الموشية** ص 121.
(9) **البيان المغرب** جـ 3 ص 180.
(10) **نظم الجمان** ص 27.
(11) **البيان المغرب** جـ 3 ص 129.

وقيادة الولاية والقيادة العامة. إن قيادة الوحدات العسكرية قبلية[1] وإقليمية[2] وعنصرية[3] غالباً ما تُوكل إلى قائد من أهل الوحدة على أن يكون من أهل ثقة الخليفة. ولكن منذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن كثيراً ما نجد بعض «السادة» على رأس تلك الوحدات في مسير الجيش إلى غزو أو أثناء القتال[4]. وهذا أمر يتفق مع تحول الخلافة إلى حكم وراثي. ونسبة لخطورة الجبهة الأندلسية ومعاركها الدائمة مع النصارى فقد أولى الموحدون تنظيم القيادات في الأندلس عناية خاصة وجعلوا على كل القيادات الأندلسية رجلاً من أهل الأندلس يشرف على شؤونهم ويقود وحداتهم. ونعرف من هؤلاء الرؤساء الأندلسيين اثنين هما ابن عزّون صاحب شريس وابن صناديد. وكان الأول في خلافة عبد المؤمن واختير لسبقه وثباته على الطاعة يوم انتفضت الأندلس على عبد المؤمن في أول حكمه[5]. وأما الثاني فقد كان في خلافة المنصور واختياره كان نتيجة لمواهبه العسكرية[6].

وسبقت الإشارة إلى أن قيادة الولاية كانت من اختصاص الوالي الذي يشرك معه الطلبة والحفاظ[7].

وأما القيادة العامة فقد كانت من اختصاص الخليفة وكان خلفاء دور الازدهار يقودون الجيش بأنفسهم في المعارك الكبرى في إفريقية والأندلس[8]

(1) **أخبار المهدي** ص 75، **المن بالإمامة** ص 503، 519، **روض القرطاس** ص 148، **العبر** جـ 6 ص 526، 531، 532، 533.
(2) **المن بالإمامة** ص 499، **البيان المغرب** جـ 3 ص 46، 199، **روض القرطاس** ص 148.
(3) **المن بالإمامة** ص 519، **البيان المغرب** جـ 3 ص 276، 284، 307، 399، 418، 435، 442، **روض القرطاس** ص 148، **العبر** جـ 6 ص 527، 531، 533، 538.
(4) **المن بالإمامة** ص 494، 503، **البيان المغرب** جـ 3 ص 131-132، 163، 179.
(5) **الكامل** جـ 11 ص 150-151، **نهاية الأرب** ص 203، **العبر** جـ 6 ص 487.
(6) **روض القرطاس** ص 148.
(7) راجع ص 99.
(8) راجع عن عبد المؤمن **العبر** جـ 6 ص 473، 484، 490، وعن يوسف: **المن بالإمامة** ص =

ولكن في فترة تنفذ الأشياخ لم يعد الخلفاء هم القادة للجيش بل إن منهم من لم يخرج في حركة قط[1]. ولما استرد الخلفاء سلطاتهم ابتداء من خلافة المأمون استأنفوا قيادة العمليات العسكرية[2].

وكثيراً ما كان الخلفاء ينيبون عنهم غيرهم في قيادة حملات عسكرية. ففي حياة المهدي كانت قيادة مثل هذه الجيوش يقوم بها أهل الجماعة[3]، ولكن منذ خلافة عبد المؤمن اختلف الحال من طور إلى آخر. ولنعطي فكرة عمن تولوا القيادة العامة بتكليف من الخلفاء في دوري التأسيس والازدهار نقدم البيان الآتي[4]:

= 309، **البيان المغرب** جـ 3 ص 70، **العبر** جـ 6 ص 498، 502، وعن المنصور: **المعجب** ص 273، **البيان المغرب** جـ 3 ص 159، 163، **العبر** جـ 6 ص 511، 512، وعن الناصر: **البيان المغرب** جـ 3 ص 220، 236، **الرحلة** ص 357، **روض القرطاس** ص 123، **العبر** جـ 6 ص 519، 522.
(1) **البيان المغرب** جـ 3 ص 247.
(2) راجع عن المأمون **البيان المغرب** جـ 3 ص 281، **العبر** جـ 6 ص 530-531، وعن الرشيد: **البيان المغرب** جـ 3 ص 290، 323، **العبر** جـ 6 ص 533، وعن السعيد: **البيان المغرب** جـ 3 ص 365، 371، 386، **العبر** جـ 6 ص 538 وما بعدها، وعن المرتضى: **البيان المغرب** ص 3 ص 403، 410، **العبر** جـ 6 ص 543، وعن أبي دبوس: **البيان المغرب** جـ 3 ص 458، 460، وما بعدها.
(3) **أنظر الفصل الثاني** ص 69.
(4) استخرجنا البيان من المصادر الآتية: **رسائل موحدية** ص 123-125، 256، **أخبار المهدي**

من هذا البيان يتضح أن القادة في دور التأسيس كانوا من أشياخ الموحدين، ولكن في دور الازدهار، وبعد أن أعلنت الوراثة في الحكم، تساوت نسبة أشياخ الموحدين مع السادة بني عبد المؤمن. وكثرة السادة بين قادة الجيش يتمشى مع محاولات بني عبد المؤمن للسيطرة على مقدرات الدولة والاحتفاظ بمظاهر العظمة لأنفسهم، ولهذا لا يتورع بعض الخلفاء في نكبة قائد من الأشياخ إن بذَّ وتفوّق على أحد أبناء الخليفة[1]. وهذا التنافس لم يكن بين السادة والأشياخ فحسب ولكنه وجد في داخل الأسرة الحاكمة أيضاً[2]. وقد كان جل القادة الأشياخ في دور الازدهار من أصهار بني عبد المؤمن.

ومن البيان يتضح أن أبناء الحكام السابقين كانوا قلة قليلة بين قادة الحملات العسكرية. وهذه القلة كان وجودها تألفاً للزعماء السابقين وتقديراً للكفاءة من جهة أخرى. ولهذا كان جل هؤلاء القادة من مسوفة في خلافة عبد المؤمن[3]، وأبناء مردنيش في خلافة يوسف.

وأما في دور الانحلال فقد كان أغلب القادة من المتنفذين من أشياخ الموحدين الذين ملكوا الخليفة بدالة[4] لا سيما الوزراء من الأشياخ[6].

= ص 124، **المن بالإمامة** ص 182، 269، 270، 308، 371، 376، 379، 399، 452، 519، 525، **المعجب** ص 213، 248، 249، 314، **الكامل** جـ 10 ص 243، جـ 11 ص 150، 156، 159، 186، 246، جـ 12، ص 147، **البيان المغرب** جـ 3 ص 49، 63، 78، 80، 84، 92، 99، 104، 117، 149، 153، 157، 159، 160، 214، 223، 224، **الحلل الموشية** ص 123، **روض القرطاس** ص 126، 137، 148، **العِبر** جـ 6 ص 475، 477، 478، 479، 480، 483، 486، 487، 488، 491، 494، 497، 504، 507، 508، 515، 517، 519، 528، **أعمال (ليفْي)** ص 265.

(1) أنظر موقف يوسف من أبي عبد الله ابن وانودين: **البيان المغرب** جـ 3 ص 120، 122-125، 132.

(2) انظر سبب جواز يوسف لغزوة وبذة في **المن بالإمامة** ص 407-409، **البيان المغرب** جـ 3 ص 88.

(3) **العِبر** جـ 6 ص 480، 486.

(4) راجع **البيان المغرب** جـ 3 ص 415، 433، 434، 435، 443، **العِبر** جـ 6 ص 528، 543، 544، 545.

(6) **البيان المغرب** جـ 3 ص 298، 404، **العِبر** جـ 6 ص 534، 535.

ويلاحظ أن الأشياخ من الموحدين كانوا قد كسبوا تجارب عملية من ممارسة الحرب الفعلية في قتال المرابطين ثم في عمليات التوسع. ويبدو أن عبد المؤمن عندما كان يفكر في تولية أبنائه القيادة كان يخشى من عدم الكفاءة فلهذا تلقى السادة في خلافته تدريباً عسكرياً في المدرسة التي أنشأها لتخريج الحفاظ[1]. وأغلب الظن أنه كان يشعر أن المعرفة النظرية لا تكفي في صنع قادة أكفاء فلهذا كان يبعث مع أبنائه عندما يجعلهم على قيادة حملات عسكرية بعض أشياخ الموحدين ذوي الخبرة بالحروب مثل عمر الهنتاتي ويوسف بن سليمان. وعن الأخير منهما يقول ابن صاحب الصلاة «زعيم الموحدين وخالصة أمير المؤمنين لتجربته بالحروب»[2]. ولهذا لم تضعف كفاية الجيش ومقدرته في خلافة عبد المؤمن، بينما اهتز نظامه في خلافة يوسف حتى أن أعماله الحربية كانت أقرب إلى التظاهرات الحربية، فلم تنجح غزوتاه في الأندلس لأن السادة استبدوا بالأمور دون مشورة أولي الخبرة والتجربة. ولما اهتم المنصور بتولية أولي الكفاءة كانت انتصاراته في إفريقية والأندلس. ويبدو أن المنصور كان مهتماً بأمر القيادة العامة في الولايات وفي المعارك الكبرى، ففي إفريقية موطن الثورات عيّن قائداً عاماً للجيوش في تونس مع وجود الوالي[3]. وفي معركة الأرك عيّن المنصور قائداً عاماً ليقود الجيش عملياً خلال المعركة مع أنه كان موجوداً على رأس جيشه في أرض المعركة[4]. ويبدو أن هذا المنصب استمر بعد خلافته فهناك ما يفيد أنه وجد في خلافة الرشيد[5]. وربما كان ابن خلدون يشير إليه عندما يصف ويسمي السيد أبا العلا الملقب بأبي دبوس والثائر على المرتضى بـ «قائد حروبه»[6].

---

(1) راجع الفصل الثاني ص 99.

(2) **المن بالإمامة** ص 194-195.

(3) **الكامل** جـ 12 ص 146، **نهاية الأرب** ص 227.

(4) **روض القرطاس** ص 148، **العِبر** جـ 6 ص 512.

(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 328-329.

(6) **العِبر** جـ 6 ص 547.

إن السلطة الوحيدة التي كان يتمتع بها قادة الجيش الموحدي كانت سلطة تنفيذية، فقد كان عليهم الاتصال الدائم بالحضرة وإخطارها بتجدد الحال وتلقي التعليمات. والقائد الوحيد الذي حظي بسلطة ما هو السيد أبو حفص ابن عبد المؤمن في خلافة أخيه يوسف فقد كان يولي على المناطق التي يفتحها[1]. فالمركزية المستحكمة التي تبيناها في الفصول السابقة تظهر بوضوح في النظام العسكري الموحدي.

العـدة:

بدأت معدات الجيش الموحدي بسيطة وقليلة، ومع اتساع رقعة الدولة ومر الزمن تعقدت وتكاثرت. وخير ما يصور هذا التعبير تطور استعمال الموحدين للمعسكرات والرايات والأسلحة واللباس.

ليس هناك ما يفيد أن الموحدين اتخذوا معسكرات لجيوشهم في دور التأسيس، ولكن في دور الازدهار نلاحظ أن الخلفاء كانوا يهتمـون بسكن جيوشهم المقيمة والمسافرة. ففي سنة 1183/579 وسع يوسف الحضرة حتى تسع هسكورة وصنهاجة الذين أمرهم بالقدوم إليها وسكنتها[2].

ومن مظاهر اهتمام خلفاء دور الازدهار بسكن الجنود وأماكن إقامتهم في حالة الخروج إلى الحرب ما يرويه صاحب الاستبصار عن رباط سلا الذي كان مركز تجمع الجيوش الموحدية قبل أن تسير إلى وجهتها. يقـول صاحب الاستبصار عن رباط سلا أن فيه حمامات وفنادق وديارا كثيرة ومياهاً مطردة وسقايات ومنافع أعدت لورود المحلات عليها[3]. وبنى المنصور خارج إشبيلية

---

(1) المن بالإمامة ص 405.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 126.

(3) الاستبصار ص 140-141.

«حصن الفرج» ليكون منزلاً للمجاهدين[1]. وقد نزلته جيوشه لما خرجت إلى غزوة الأرك[2].

وكانت الدولة تقوم بكسوة العساكر المسترزقين والحشـود[3]. وكانت الكسوة التامة تتكون من عمائم وغفاير وبرانس وأكسية. ويحصل الفارس على غفارة وعمامة وكساء وقبطية وشقة[4].

واتخذ الجيش الموحدي منذ حياة المهدي زاية بيضاء شعـاراً، وسار الخلفاء على ذلك[5]. غير أن ما يكتب على هذه الراية كان يختلف من خليفة إلى آخر[6]. وإلى جانب هذا العلم المميّز اتخذ الخلفاء سبعة أعلام لا تستخدم إلا في الموكب الخلافي ويمشي حملة هذه الأعلام في ساقة الخليفة[7].

وأما قبائل الموحدين فلم تكن لهم إعلام في بداية الثورة حتى أنهم في معاركهم الأولى ضد المرابطين استخدموا أكسيتهم وأرديتهم أعلاماً[8]. ثم جعل المهدي لكل قبيلة علماً مميّزاً[9]. ولكن عبد المؤمن في حملته الطويلة الأعوام وزّع البنود على سائر القبائل[10]. وفي خلال دور الازدهار استكثروا منها، وجعلوا لكل وحدة علامة مميّزة، بما في ذلك المطوعة، الذين كانوا يحملون علماً أخضر[11].

---

(1) المعجب ص 292، البيان المغرب جـ 3 ص 189.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 192.

(3) المن بالإمامة ص 215، 289.

(4) المن بالإمامة ص 291، 450.

(5) المن بالإمامة ص 438، نظم الجمان ص 128، روض القرطاس ص 150.

(6) قارن بين نظم الجمان ص 128 روض القرطاس ص 150.

(7) العِبر جـ 1 ص 465.

(8) نظم الجمان ص 128.

(9) أخبار المهدي ص 75.

(10) المصدر ذاته ص 93-94.

(11) روض القرطاس ص 148.

وقد بلغت رايات الجيش الموحدي ثلاثمائة راية[1]. ويظهر أن كثرة الرايات قصد بها إرهاب العدو وتثبيت نفوس المقاتلين[2]. كما أن علم الوحدة العسكرية يهدي المقاتل متى يثبت ومتى يقدم ومتى يتراجع[3].

ومما تميّز به الجيش الموحدي كثرة الأسلحة وتنوعها. ولم يكن للموحدين في فترة إيجيليز عدة لأن الدفاع عملهم الحربي الأساسي[4]، ولكن الأسلحة بدأت تكثر وتتنوع بما يغنمون من المرابطين[5]. فلما خرج عبد المؤمن في حملته الطويلة الأعوام كان سلاح الموحدين هو الدرق والرماح[6]، بينما يلمح أن القسي والنبال كانت بعد فتح مراكش مباشرة من أهم أسلحتهم وبها انتصروا على ثورة المآسي[7]. وفي عصر الازدهار يلاحظ أن الجيش الموحدي كان يُسلّح بالسيوف والدروع والبيضات والرماح والدرق والقسي والسهام والتروس[8] ومن أشهر أسلحتهم السيوف الهندية والدرق اللمطية والقسي الخطية[9] والرماح الطوال[10].

وإذا ما اعتزم الخليفة حرباً يأمر بضرب السلاح في جميع طاعته[11] أو قد يكتفي بالمناطق التي ستمر عليها العساكر في طريقها إلى مكان قتالها[12]. وكان

(1) المعجب ص 232.
(2) نظم الجمان ص 128، العبر جـ 1 ص 463.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 127.
(4) نظم الجمان ص 84.
(5) المصدر ذاته ص 82، 84، 89، 91، 99.
(6) المصدر ذاته ص 241.
(7) الحلل الموشية ص 121.
(8) راجع المن بالإمامة ص 202-201، 215، 430، 483.
(9) البيان المغرب جـ 3 ص 133 وعن الدرق اللمطية أنظر الاستبصار ص 214.
(10) المن بالإمامة ص 215، 493.
(11) المن بالإمامة ص 215، روض القرطاس ص 131.
(12) البيان المغرب جـ 3 ص 174.

يضرب لعبد المؤمن من السهام وحدها عشرة قناطير يومياً[1]. وإن كان في هذه الرواية مبالغة فيكفي أن تدل على اهتمام الخلفاء بضرب السلاح وانتشار دور الضرب. وإلى جانب السلاح كانت تعد الخيل[2] والمعدات من روايا وقرب وحياض[3]. ومتى تمّ الاستعداد وزّعت الأسلحة على الجند وبدأ المسير[4]. والأسلحة لا توزّع على العساكر في حالة الحرب وحسب فقد كانت تفرق في حالات استقبال جيش قادم على الحضرة للإشتراك في غزو مرتقب أو استقبال جيش عائد من قتال[5].

وتفوّق الموحدون على المرابطين في فنون الدفاع والحصار فمنذ بداية الثورة الموحدية كان الموحدون يحسنون فنوناً للدفاع يدلّك عليها اختيارهم جبل درن موطناً لثورتهم وهو ما هو حصانة[6]، واتخاذهم إيجيليز ثم تينملل مركزاً لأعمالهم الحربية. وفوق حصانة الموضعين الطبيعية فقد حصّنوا الأولى[7]، وسوروا الثانية[8]، وحفروا حولها خندقاً[9]، وشيّدوا برجاً للمراقبة[10]. ولازمتهم هذه الميزة الدفاعية عندما تحولوا من الدفاع إلى الهجوم، ففي هجومهم الأول على مراكش عام البحيرة (524/1130) بنوا سوراً حول محلتهم[11]. وفي حصار

(1) روض القرطاس ص 127.
(2) المن بالإمامة ص 215، روض القرطاس ص 131.
(3) الكامل جـ 11 ص 241، نهاية الأرب ص 210.
(4) المن بالإمامة ص 215، 430.
(5) المصدر ذاته ص 289.
(6) أنظر الحلل الموشية ص 92-93.
(7) نظم الجمان ص 82-83، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 68.
(8) عن حصانة تينملل والسور الذي بناه الموحدون راجع نظم الجمان ص 95، الحلل الموشية ص 92، (Huici: v. 1, P. 73 - 74).
(9) نظم الجمان ص 87.
(10) أخبار المهدي ص 80.
(11) نظم الجمان ص 117.

فاس عملوا سوراً وحفروا خندقاً حول خيمة خليفتهم[1]. وغدا فعلهم هذا مثلاً احتذوه في مكناسة[2] والمرية[3] والمهدية[4]. وفي هذه المدن الثلاث كانوا يشيّدون الأسوار حولها مما يسر لهم حصار المدن مدة طويلة حتى تستسلم. وهذا الحصار الذي يدوم أمداً طويلاً كان أحد وسائلهم الأساسية في حصار المدن[5].

ولم يكن الحصار وسيلتهم الوحيدة، فقد يبنون سداً على النهر الذي يدخل المدينة ثم يهدمون ذلك السد فتندفع المياه فتهدم أسوار المدينة مثل الذي فعلوه في حصار فاس[6]، وقد يمنعون الماء عن المدينة المحاصرة[7]، أو يحاصروها اقتصادياً بتخريب ما حولها من زرع[8] ومنع التجارة معها[9]. وكثيراً ما يداخلون المحاصرين حتى تستسلم المدينة في أقصر وقت ممكن[10].

وكل هذه الوسائل كانت مستعملة قبل فتح مراكش وظلت مستعملة بعد ذلك، ولكن منذ حصار سلا ومراكش بدأ الموحدون يستخدمون آلات كثيرة

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 19، نهاية الأرب ص 199.
(2) الحلل الموشية ص 112.
(3) الكامل جـ 11 ص 224، روض القرطاس ص 126، نهاية الأرب ص 209.
(4) الكامل جـ 11 ص 243-245، نهاية الأرب ص 211-213.
(5) راجع فتح تلمسان ومراكش والمهدية في المعجب ص 229-230، الكامل جـ 10 ص 582-584، جـ 11 ص 242-245، البيان المغرب جـ 3 ص 19، 22، 39، الحلل الموشية ص 111، 113-114، 128، روض القرطاس ص 129، نهاية الأرب ص 199-201، 211-213.
(6) الكامل جـ 10 ص 581، 582، الحلل الموشية ص 111-112، روض القرطاس ص 123.
(7) المن بالإمامة ص 498-501، المعجب ص 251-251، البيان المغرب جـ 3 ص 96.
(8) رسائل موحدية ص 234، 236، المعجب 283، البيان المغرب جـ 3 ص 199، 203.
(9) رسائل موحدية ص 13.
(10) استخدموا المداخلة في فتح فاس (الكامل جـ 10 ص 581، البيان المغرب جـ 3 ص 19) وسلا (البيان المغرب ج 3 ص 20) وبجاية (الحلل الموشية ص 123، روض القرطاس ص 126) وقلعة جابر في الأندلس (المن بالإمامة ص 184).

لذلك حصون أعدائهم. ومن الآلات التي أسهمت بنصيب كبير في فتح سلا ومراكش السلالم[1] والتي ظلّوا يستخدمونها فيما بعد[2]. وفي دور الازدهار تنوعت آلات الحصار وتعددت منها المجانيق والدبابات ذات الطوابق والتي تتحرك بالهز كما استخدموا كرات حديدية ملتهبة[3]. ومعرفتهم بهذه الكرات الحديدية الملتهبة قد تبعث على الظن أن الموحدين عرفوا البارود واستخدموه، وعلى الرغم من أن البارود عرف في المغرب بعد سقوط دولة بني عبد المؤمن مباشرة فمن المشكوك فيه أن الموحدين قد عرفوه[4]. ومن الآلات التي كانوا يستخدمونها الكبش[5] والعرادة[6].

وأدوات الحصار هذه قد تصنع في الحضرة ثم تحمل إلى موطن الحصار[7]، وربما صنعوها عند موطن الحصار، وقد كانت تنجز في وقت قصير إذ أن الجيش كان يصطحب عدداً كبيراً من الصناع[8]. وإذا ما فتحت المدينة المحاصرة أو فشل حصارها أحرقت تلك الآلات[9].

وفي أثناء الاستعداد للحصار وفي مدته أيضاً كان الخليفة أو القائد المنوط به الحصار يراقب الأعمال من برج عال يتخذ له يدعى المرقبة أو الديدبان[10]. ولكيما يدخل الموحدون الرعب في قلوب المحاصرين كانت الرايات ترفع

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 20، 23، الحلل الموشية ص 114.
(2) راجع مثلاً البيان المغرب جـ 3 ص 134.
(3) راجع رسائل موحدية ص 105-107، 166، 204، 205، البيان المغرب جـ 3 ص 114، 184، 222، روض القرطاس ص 153، 156.
(4) أشياخ ص 209، المنوني ص 265.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 222.
(6) روض القرطاس ص 153.
(7) البيان المغرب ص 128.
(8) رسائل موحدية ص 105، الحلل الموشية ص 128.
(9) المن بالإمامة ص 502، البيان المغرب جـ 3 ص 168.
(10) الكامل جـ 10 ص 583، البيان المغرب جـ 3 ص 186، الحلل الموشية ص 113، نهاية الأرب ص 200.

والطبول تقرع والتهليل والتكبير يملأ الجو ضجيجاً[1].

والمدن أو الحصون التي يُستعصى فتحها مثل فاس[2]، أو التي يخشى أن تصبح موطن ثورة وفتنة مثل قفصة[3]، أو التي قد يستغلها عدوهم مجدداً مثل شنتقروس وأبلتانسية وطمار وقلمالة في الأندلس [4] كانوا يسوون أسوارها بالأرض هدماً. غير أن ذلك لا يدعو إلى الظن بأن الموحدين أهملوا أمر التحصينات إذ أن خلفاؤهم كثيراً ما شيّدوا حصوناً جديدة أو أصلحوا أخرى قديمة. ولما فتح عبد المؤمن تونس بنى بها أبراجاً للمراقبة[5] ولما فتح المهدية أصلح أسوارها على الرغم من حصانتها الطبيعية[6]. وقام المنصور بتسوير فاس التي هدمها جده وأتم الناصر تسويرها[7]. كما أن المنصور اعتنى بأسوار إشبيلية لما هدمتها السيول[8]، وقد طور الموحدون بناء الحصون فقد كانت تُبنى في المغرب من الحجر والتراب فأدخل الموحدون البناء بالطابية[9].

ومرتبط بالتحصينات العناية بالثغور وقد أولاها الموحدون عناية كبرى وكانوا يرسلون إلى ثغور الأندلس الأسلحة والرجال[10] ويمدونها بالأقوات مثل القمح

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 133، 136، 166، 186، 203.
(2) روض القرطاس ص 123
(3) رسائل موحدية ص 209-210، الاستبصار ص 151، المعجب ص 275، البيان المغرب جـ 2 ص 168.
(4) رسائل موحدية ص 232-233، 225، البيان المغرب جـ 3 ص 185.
(5) الحلل الموشية ص 128.
(6) الكامل جـ 11 ص 245، نهاية الأرب ص 213.
(7) روض القرطاس ص 123.
(8) البيان المغرب جـ 3 ص 138.
(9) راجع دراسة د. سالم عن تحصينات الموحدين في مؤلفه المغرب الكبير جـ 2 ص 858-864.
(10) راجع في ذلك رسائل موحدية ص 239-240، المن بالإمامة ص 201-202، 206، 397-398، المعجب ص 183، الكامل جـ 12 ص 115، وفيات جـ 6 ص 8، البيان المغرب جـ 3 ص 29، 53 - 54، 105 - 106، 186، نهاية الأرب ص 225.

والشعير والدقيق والزيت والملح فتخزن في مخازن أعدّت لهذه الغاية تحسباً لأوقات الشدة ومحاصرة الأعداء[1].

الجيش والحرب:

بعد أن وضحت عناصر الجيش وعدده وأقسامه وتشكيلاته وقيادته وعدته وعتاده بقي النظر إلى مسلك الجيش في الحرب فما هي الروح الموجهة للقتال؟ وكيف يتم الاستعداد؟ وهل للجيش نظام سير ثابت؟ وكيف توضع خططه وما تلك الخطط؟ وما طريقة القتال؟.

الدين والحرب:

قامت الدولة الموحدية نتيجة دعوة دينية تجديدية لغايات سياسية. وكان لهذه الدعوة أثر في سائر النظم التي درسناها فما أثرها في النظام العسكري؟.

صبغ الموحدون حروبهم بالصبغة الدينية وجعلوا الروح الدينية هي الموجهة للجنود. وقد ظن الموحدون في أنفسهم أنهم أهل الإيمان الحق وسواهم من المسلمين مجسمة كافرون، لا سيما أولئك الذين لم يخضعوا لسلطان دولتهم. فأعداؤهم ـ والحالة هذه ـ نصارى إسبانيا، والمسلمون الذين يعيشون خارج حدود دولتهم، أو أولئك الذين يعيشون داخل الدولة ويثورون عليها كل ما واتت الفرصة. فحروبهم جهاد لإعلاء كلمة الله كما فهموها. ونسبة لتداخل العامل الديني العام كما يتجلى في جهاد نصارى إسبانيا، والديني المهدوي الخاص كما يتجلى في جهاد المسلمين من غير الموحدين فقد جاءت المظاهر الدينية في نشاطهم العسكري شاملة للمظهرين.

وتتجلى المظاهر الدينية في النظام العسكري خير ما تتجلى في زيارة الخلفاء إلى قبر المهدي في تينملل قبل الخروج إلى الغزو[2]. وفي مسيرهم

(1) أنظر المن بالإمامة ص 201-202، 397-398، 462-463، 525، البيان المغرب جـ 3 ص 84.
(2) المن بالإمامة ص 215-216، المعجب 314، البيان المغرب جـ 3 ص 157، 403، 410.

يقدمون على الموكب جملاً يحمل مصحف عثمان الذي احتفوا بتزينه وزخرفة أوعيته[1] ،ويليه بغل عليه مصحف ابن تومرت، وبغل محمل بربعة مربعة تحتوي على كتب الحديث الصحاح[2]. ويدل على اهتمام الموحدين بالمظهر الديني لحروبهم جمعهم لأحاديث الجهاد، وإملاؤها على الموحدين قبل خروجهم للقتال[3]. ولما كانت القبائل التي تكون عصب الجيش تواقة للكسب المادي، فقد حرص الموحدون على ربط التذكير بفضل الجهاد بما يمكن أن يناله المجاهدون من نعيم بما يغنمون[4]. ومن مظاهر هذا الاهتمام تكوين فرقة لقراءة حزب من القرآن وشيء من الحديث وعقائد ابن تومرت بالغدو والعشي في حالتي الإقامة والسفر[6]. والحرص على أداء الصلوات في المسير وأثناء القتال[5]. والتقيد بتقاليد السلف الصالح في آداب الحرب من إنذار العدو وإعذاره[7]، وتجنب خراب الزرع[8]، واستصحاب الفقهاء والصلحاء والقضاة[9].

وتنبه الموحدون إلى أهمية العامل الديني في إذكاء الحماسة في نفوس المقاتلين، فكانوا لا يشتركون في معركة إلا بعد أن يعظوا الناس، وكان المهدي

(1) راجع عن مصحف عثمان **المن بالإمامة** ص 439-440، 445، **البيان المغرب** جـ 3 ص 129-130، 471-472، **المعجب** ص 252-253، **الحلل الموشية** ص 127، **نفح الطيب** (ط. الرفاعي) جـ 5 ص 51، 152، 155، 158، 175-184، المنوني ص 262-263، 268-269.

(2) ابن شريفة ص 120 نقلاً عن رسائل ابن عميرة المخطوطة.

(3) **المعجب** ص 254-255.

(4) **رسائل موحدية** ص 2، **نظم الجمان** ص 82-83، 84.

(5) الفصل الخامس ص 212 - 213.

(6) **نظم الجمان** ص 89.

(7) **رسائل موحدية** ص 17، 102، 149، 185، 202، **المعجب** ص 192، **المن بالإمامة** ص 312، **البيان المغرب** جـ 3 ص 146، 162.

(8) **نظم الجمان** ص 128.

(9) **روض القرطاس** ص 146.

يذكر بنفسه[1]، وأما عبد المؤمن فقد كان يعظ في أحيان قليلة[2]، فلهذا كان القائد يقوم بوعظ جنده[3] إلى جانب خطبة خطيب الخلافة. ويدل على ما علّقه الموحدون من أهمية على عملية التذكير هذه أنهم كانوا يستعملون البربرية إلى جانب العربية[4].

ولعل خير ما يبين الترابط والتلازم بين الدين الروح العسكرية عند الموحدين الرموز التي اتخذوها دلالة على علو همتهم في الجهاد فقد كتبوا على باب القصبة الشرقي بالرباط الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله..﴾ إلى آخر الآيات[5]. ونقشوا على إحدى نوافذ صومعة حسان جهة البحر صورة سَيْفين مصلتين رأسيهما إلى السماء[6].

ومن المفيد دراسة مسلك الجيش في دور الازدهار ثم بعد ذلك دور الانحلال لأن الجيش الموحدي في دور الانحلال فقد كل مميزاته وأصبح من عوامل انهيار الدولة، واختلف المسلك في الدورين اختلافاً كبيراً.

الاستعداد:

كان الخليفة عندما يفكر في عمل عسكري يشاور مجالسه الاستشارية[7] وإذا ما عزم على الخروج أخرج قبته الحمراء والمصحف وأمر بتجهيز الجند[8].

(1) **نظم الجمان** ص 82-83.

(2) **المصدر ذاته** ص 193-194.

(3) **المن بالإمامة** ص 97، **البيان المغرب** جـ 3 ص 124، 194.

(4) -الفصل الخامس ص 212.

(5) سورة الصف (61)، آية 10-12 وانظر المنوني ص 13 نقلاً عن مقدمة **مقدمة الفتح**.

(6) انظر المنوني ص 13 نقلاً عن مقدمة **سوق المهر**.

(7) **المن بالإمامة** ص 502، **نظم الجمان** ص 226، **البيان المغرب** جـ 3 ص 113، 130 **الحلل الموشية** ص 18.

(8) **روض القرطاس** ص 145.

ثم يبعث كتبه مستنفراً الناس للجهاد[1]. وأكد المنصور على الحشد الطوعي[2]، ولكن في أيام الناصر فرضت على كل قبيلة في المغرب حصة من الخيل والرجال[3]، مما يدعونا إلى القول بأن مبدأ الحشد الطوعي لم ينجح بعد المنصور.

ومن الواضح أن الاستعداد للقتال في الجبهة الأندلسية كان ينال أهمية خاصة عند الموحدين فيرسلون إلى ولاة الأندلس يأمرونهم بالاستعداد بالمؤن والرجال[4]. وقد يرسلون ولاة جدداً استعداداً لغزوة حتى يطمئنوا على حسن التجهيزات وكمالها[5]. ويستدعون ولاة المغرب وخاصة إفريقية وبجاية وتلمسان بجندهم وقادتهم ومؤنهم وأسلحتهم[6]. فبينما يشترك جند إفريقية في قتال الجبهة الأندلسية لا يشترك جند الأندلس في قتال الجبهة الإفريقية.

وفي الوقت الذي تتجمع الحشود من كافة أطراف الدولة تكون الأسلحة قد جهزت سواء تلك التي فرضت على القبائل والولايات أو التي صنعت في الحضرة. وفي الوقت ذاته يتكامل جمع المؤن وتخزينها. والدارس لمعارك الموحدين يلاحظ التلازم بين دقة التموين والنجاح العسكري، وانفراط عقد التموين والفشل الحربي في التاريخ الموحدي. وكان عبد المؤمن شديد الاهتمام بأمر تموين جيشه. ففي استعداده لغزو إفريقية أمر العمال بنقل الغلات إلى المنازل التي سينزلها الجيش مدة ثلاث سنين[7]. ولما عزم على غزو الأندلس

(1) المن بالإمامة ص 411 - 419، المعجب ص 235، 256، البيان المغرب جـ 3 ص 39، 88-90، 128-130.
(2) البيان المغرب جـ 3 ص 174.
(3) روض القرطاس ص 154.
(4) البيان المغرب جـ 3 132، 235.
(5) المصدر ذاته جـ 3 ص 174، 192، العبر جـ 6 ص 503-504.
(6) المن بالإمامة ص 411-419، وفيات جـ 6 ص 5، البيان المغرب جـ 3 ص 88-99، العبر جـ 6 ص 500، 504، 505.
(7) الكامل جـ 11 ص 241، نهاية الأرب ص 210.

(557/1162) أخذ في إعداد القمح والشعير والعلوفات وقد عاينها ابن صاحب الصلاة مكدسة «كأمثال الجبال»[1]. وقد كانت مثل هذه الاستعدادات من عوامل انتصاراته.

ولم يستطع يوسف المحافظة على تلك الدرجة من كمال الاستعداد وكان نقص المؤن من أهم أسباب فشل أعماله الحربية في الأندلس[2]. أما المنصور فقد حفل بمؤن جيشه سواء في أعماله العسكرية في إفريقية أو الأندلس[3]. وعلق ابن عذاري عن استعداد المنصور لغزوة إفريقية فقال: «كان الناس يمشون كأنهم في أحسن مساكنهم وينتقلون من الترفه والتمتع بما لم يعهدوه في معايشهم ولا اقتدروا عليه في أماكنهم»[4]. وكان المنصور يحدد عدد جيشه حسب ما جمع من مؤن[5]. كما أن الخطة العسكرية كانت توضع مع مراعاة موقف الجيش التمويني وتمشياً مع ذلك الموقف كان يقرر الهجوم أو الانسحاب[6].

ولما جاء الناصر كان يعمل جاهداً للاهتمام بالمؤن في جميع المراحل التي ينزلها الجيش[7]. ولكنه في مسيره إلى العقاب اكتشف وهو في فاس نقصاً شديداً في المؤن فنكب العمال المكلفين[8]. وقد كانت قلة المؤن من الأسباب لهزيمة الموحدين في العقاب، تلك الهزيمة التي لم يقل جيشهم بعدها العثرة.

ومن كمال الاستعداد كان الخلفاء يأمرون بتمهيد المسالك التي يسلكها

(1) المن بالإمامة ص 214.
(2) المصدر ذاته ص 500-501.
(3) مثلاً أنظر حملة شلب في رسائل موحدية ص 226، البيان المغرب جـ 3 ص 174.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 158.
(5) الكامل جـ 11 ص 521، نهاية الأرب ص 222.
(6) رسائل موحدية ص 227، البيان المغرب جـ 3 ص 180، 185، 186، 198، 302.
(7) البيان المغرب جـ 3 ص 235.
(8) المصدر ذاته جـ 3 ص 337، روض القرطاس ص 155.

الجيش، ويحفر الآبار في الطرقات[1] ونصب الجسور في أماكنها[2]. وشهدت الفترة الموحدية عمراناً واسعاً في المجال العسكري من تشييد قناطر وبناء حصون في المنازل. فقد أقاموا جسر وادي أم الربيع[3] وقناطر تانسيفت[4] وأشبيلية[5] وسلا[6]. وبنوا حصوناً تنزلها عساكرهم في طريقهم إلى القتال، مثل رباط سلا[7]، التي كانت مركزاً لتجمع الجيوش الزاحفة نحو إفريقية أو الأندلس[8]، ومثل جبل الفتح بالنسبة للأندلس[9].

السير:

ومتى اكتمل الاستعداد وأراد الخليفة الخروج ضرب طبل الرحيل. وعادة يبدأ مسير الجيش بعد أداء صلاة الصبح، فينادي منادي «الاستعانة بالله والتوكل عليه» فيخرج الخليفة من خيمته راكباً وحوله أعيان القرابة وأشياخ الموحدين مشاة بين يديه خطوات كبيرة، ثم يأمرهم بالركوب، ويبسط يديه بالدعاء فإذا فرغ قرأ أهل الحزب حزباً من القرآن وشيئاً من الحديث وعقائد ابن تومرت وهم في سير رفيق، فإذا فرغوا وقف الخليفة ودعا[10]. وكان يخرج من مراكش من باب

(1) **الكامل** جـ 11 ص 241، **نهاية الأرب** 210.
(2) **البيان المغرب** جـ 3 ص 158، 235.
(3) **المن بالإمامة** ص 443.
(4) **المصدر ذاته** 449-450.
(5) **المصدر ذاته** 234-235، **البيان المغرب** جـ 3 ص 138، **روض القرطاس** ص 123.
(6) **المن بالإمامة** ص 450، **الاستبصار** ص 141.
(7) عن بناء رباط سلا راجع **المن** ص 448-449، **الاستبصار** ص 140-141، **المعجب** ص 266، **الكامل** جـ 12 ص 145، **وفيات** جـ 6 ص 9، **البيان المغرب** جـ 3 ص 188، **نهاية الأرب** ص 228.
(8) **المن بالإمامة** ص 218، **المعجب** ص 235، **البيان المغرب** جـ 3 ص 39، 130، 177، 236، **روض القرطاس** ص 139.
(9) **المعجب** ص 212، **روض القرطاس** ص 130.
(10) **المعجب** ص 342، ونداء الركوب عند ابن القطان هو الاستخارة بالله والتوكل عليه (انظر **نظم الجمان** ص 127).

دكالة[1]. ويسير الجيش إلى الغداة ثم ينزل ويستأنف السير من صبح غد[2]. وفي حالتي النزول أو استئناف المسير تتبع نفس المراسيم التي اتبعت في بداية السير.

وللسير ترتيب لا يتبدل في الأحوال الطبيعية وهو أن يتقدم مائة فارس بمصحف عثمان[3]، والعلم الأبيض من ورائهم[4]، وعلى بعد ربع ميل يسير الخليفة[5] فالقرابة، تتبعهم البنود والطبول فالمدبرون لدولته ثم يتتابع الناس حسب قبائلهم، ووفق سبقهم في الدعوة أو الدخول في طاعة الدولة[6] ولكل قبيلة ترتيب في المسير ومنزل في النزول لا تتعداهما[7]. وفي حالات قليلة قد يختلف ترتيب السير هذا، ففي الرجوع من الغزو تقدم الحمولة والأثقال ثم الناس، وآخر خباء يقلع هو خباء الخليفة. وربما يترك الخليفة ساقته في المؤخرة لدفع العدو عن الضعفاء من الناس[8]. وفي الجواز تجوز العساكر أولاً ثم الخليفة في ساقته[9]. ومخالفة نظام السير هذا قد تأتي بنتائج وخيمة كالكارثة التي أحلت بالجيش الموحدي في شنترين عندما رحل الجند دون نظام وخطة[٥].

وللجيش منازل معلومة ينزلها[11]، ومسالك معينة يسكلها، وكل شيء كان

(1) **المن بالإمامة** ص 418، **البيان المغرب** جـ 3 ص 93، 130.
(2) **الحلل الموشية** ص 127.
(3) **المصدر ذاته** ص 127.
(4) **المن بالإمامة** ص 418، **البيان المغرب** جـ 3 ص 129.
(5) **نظم الجمان** ص 127.
(6) **المن بالإمامة** ص 418، **نظم الجمان** ص 127، **البيان المغرب** جـ 3 ص 19، 130، **الحلل الموشية** ص 127-128.
(7) **الحلل الموشية** ص 128.
(8) **المن بالإمامة** ص 502-503، **البيان المغرب** جـ 3 ص 97، 136.
(9) **المن بالإمامة** جـ 3 ص 92، 130، 188، 237، 452، **روض القرطاس** ص 140، 146.
(10) راجع **المعجب** ص 258-259.
(11) انظر المنازل بين مراكش وسلا في **المن بالإمامة** ص 441-443.

يتم على نسق مقرر، حتى أن الجواز إلى الأندلس له نسق لا يتبدل فإذا نزلت العساكر قصر مصمودة فجوازها إلى طريف[1]، وإن نزلت سبتة فإلى جبل الفتح[2]. وكان الجيش يبطىء في حركته[3]، حتى أن عبد المؤمن قطع المسافة من سلا إلى تونس في ستة أشهر بينما هي مسيرة سبعين يوماً للمجد الراكب[4]. وقطع يوسف المسافة من مراكش إلى سلا في سبعة عشر يوماً[5]. وهذا البطء في السير كان يحفظ على الجند قوتهم ويوفر عليهم طاقتهم للقاء العدو. وقد يسير الجيش في تعبئة وغالباً ما يكون ذلك في الأندلس[6]. وإذا ما وصلوا قرب محلة العدو باتوا ثم استعدوا للقتال في اليوم الثاني[7].

الضبط والربط:

إن سير الجيش وفق نظام خاص يمثل نوعاً من أنواع الانضباط العسكري الذي حرص خلفاء دور الازدهار على تثبيته في نفوس العساكر، فلهذا كان الخليفة يميّز (يعرض)[8] جنده في كثير من الأوقات. وفي بداية الحركة الموحدية ارتبط التمييز بتطهير صفوف الموحدين من المنافقين أو الذين يخشى عدم طاعتهم[9]، ولكنه ظل مستمراً منذ أيام المهدي وحتى نهاية الدولة كعمل

---

(1) المن بالإمامة ص 194، 492، البيان المغرب جـ 3 ص 92، 192، روض القرطاس ص 154، 155.

(2) المن بالإمامة ص 147، البيان المغرب جـ 3 ص 132، روض القرطاس ص 140.

(3) المن بالإمامة ص 197، 217، 218.

(4) الحلل الموشية ص 127.

(5) المن بالإمامة ص [illegible]

(6) راجع المن بالإمامة ص 194، البيان المغرب جـ 3 ص 133.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 162-163.

(8) التمييز بمعنى العرض استعملها ابن عذاري وصاحب الحلل الموشية في حديثهما عن الدولة المرابطية ولكننا لا نعرف هل استعمل المرابطون الكلمة مثلما استعملها الموحدون؟.

(9) راجع الكامل جـ 10 ص 573، 576، نظم الجمان ص 102-104، 114، وفيات جـ 4 ص 143-144.

عسكري يعرض فيه الجند بسلاحهم التام[1].

والتمييز قد يكون في الحضرة[2] أو في أثناء المسير إلى معركة[3] أو قبل المعركة[4] أو بعدها[5]. وإذا ما كان في الحضرة فإنه يكون في رحبة قصر الخلافة بدار الحجر[6]. وربما كان الخليفة في مكان مطل[7] أو طاف عليهم في صحبة الوزراء والكتّاب والقرابة[8]. وكثيراً ما ميّزت الجيوش في إشبيلية قبل مواصلة السير[9].

وكانت العناصر تعرض بحسب ترتيب خاص. وقد وصلت روايات متباينة سبقت مناقشتها في الفصل الثاني[10]، من تلك المناقشة تبين أن ترتيب المجموعات مر بفترتين مختلفتين: فترة المهدي ثم فترة عبد المؤمن. ففي حياة المهدي كان أول العناصر عرضاً أهل الجماعة وعلى رأسهم عمر أصناج[11] فأهل خمسين فالطلبة فأهل الدار فقبائل الموحدين وأولهم هرغة فأهل تينملل فكدميوة فكنفيسة فهنتاتة فالقبائل فالجند فالغزاة. ولكن بعد أن نال عبد المؤمن الخلافة وحوّلها إلى ملك وراثي، وتغير مفهوم التوحيد وغدا سياسياً، وتحالف عبد المؤمن مع عناصر معينة، اختل الترتيب الأول ولكنه احتفظ بمبدأ الأسبقية في التوحيد كمبدأ عام، إلا في تقديم كومية على كثير من قبائل الموحدين التي انبنى عليها

---

(1) المعجب ص 201، 297، البيان المغرب جـ 2 ص 193.

(2) المن بالإمامة ص 435-437، نظم الجمان ص 226، البيان المغرب جـ 3 ص 91، 128.

(3) المن بالإمامة ص 510، البيان المغرب جـ 3 ص 19، 133.

(4) المن بالإمامة ص 492.

(5) المصدر ذاته ص 293، نظم الجمان ص 123، البيان المغرب جـ 3 ص 67.

(6) البيان المغرب جـ 3 ص 91-92.

(7) المعجب ص 201.

(8) البيان المغرب جـ 3 ص 193.

(9) المعجب ص 282، البيان المغرب ص 132، 198.

(10) راجع الفصل الثاني ص 62 - 63، والمعجب ص 329، 341-342.

(11) راجع نظم الجمان ص 123.

الأمر، وتقديم هنتاتة حتى احتلت المركز الثالث بين قبائل الموحدين، وتقديم أبنائه على أشياخ الموحدين. ولما انضم العرب إلى الجيش كانوا يعرضون على ترتيب توحيدهم وكانت زغبة أولهم عرضاً [1].

ومن مظاهر الضبط والربط في الجيش الموحدي الحزم الذي أخذ به الجند فمن يترك موضعه يعزر بالسياط [2] أو تستصفى أمواله [3]، ومن يتخلف عن المبيت بالمحلة يضرب تأديباً وعقاباً[4]، ومن يخالف قرارات القيادة قد يُسجن[5]، ومن يتخلف عن حملة عسكرية يحرم العطاء حتى يتوب ويستغفر[6]. ومتى خولفت قواعد الضبط والربط وقعت الكارثة مثل الذي حدث في شنترين[7].

الخطط الحربية:

من خطط الموحدين التلاحم الكامل بين الجند وقادتهم وقد ألمعنا إلى ذلك في حديثنا في هذا الفصل عن أثر العامل الديني في نفسية الجيش الموحدي، ومن التلاحم الكامل الترابط بين قادة التشكيلات والوحدات مع القيادة العامة. وقد كان هذا الهدف يتم باستشارتهم في كل أمور الحرب، فكان خلفاء دور الازدهار على تفاوت بينهم يستشيرون القيادات في الجهة التي يقصدون[8]، والخروج وميقاته[9]،

---

(1) المن بالإمامة ص 435.
(2) المصدر ذاته ص 500.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 181.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 132-133.
(5) المصدر ذاته جـ 3 ص 199.
(6) المصدر ذاته جـ 3 ص 125.
(7) راجع المعجب ص 258-259، البيان المغرب جـ 3 ص 134، 136-137، روض القرطاس ص 140.
(8) نظم الجمان ص 228، الحلل الموشية ص 118، البيان المغرب جـ 3 ص 130.
(9) البيان المغرب جـ 3 ص 113، العبر جـ 6 ص 490، 518.

واللقاء ووقته[1] وكيفيته[2]، ونتيجة المعركة انسحاباً[3] أو شروطاً تملى على العدو[4]. وقد كان لاستشارة أشياخ الأندلس في أمور القتال في الجبهة الأندلسية أهمية كبرى لمعرفتهم ببلادهم والعدو[5]. وقد جاءت هذه الاستشارة بنتائج إيجابية مثل ضم شرق الأندلس[6] والانتصار في الأرك[7]. وبقدر ما اتسعت دائرة المشورة والتزم الخلفاء بنتائج الاستشارة كان النجاح كبيراً، مثل أيام عبد المؤمن والمنصور. وبقدر ما ضاق نطاق المشورة وقل الالتزام بنتائجها كان الفشل حليفها، مثل أغلب أعمال يوسف والناصر. ولم تكن ليوسف خطة واضحة عندما خرج إلى الأندلس عام وبذه وشنترين فلهذا كان عمله فيهما مظاهرات حربية فاشلة[8].

وكان الموحدون يعتمدون على المباغتة والمفاجأة. فالجيش يتحرك في سرية تامة إلى الجهة التي تحدد[9] وقد يعلن عن جهة غيرها[10]، ويسلك طرقاً لم تعهد في السير إلى الجهة المقصودة[11]. وقد كانت المفاجأة عاملاً حاسباً في عدد غير قليل من معاركهم[12]. وربما تفشل المعركة إذا ما كشف أمر الجيش إن

---

(1) المن بالإمامة ص 494، 498، 507-508، البيان المغرب جـ 3 ص 151، 159.
(2) المن بالإمامة ص 218-220، البيان المغرب جـ 3 ص 198، روض القرطاس ص 146-147.
(3) المن بالإمامة ص 502.
(4) البيان المغرب جـ 2 ص 167.
(5) راجع المعجب 229، نظم الجمان ص 138، البيان المغرب جـ 3 ص 85، روض القرطاس ص 146-147.
(6) المن بالإمامة ص 402-403، 489، البيان المغرب جـ 3 ص 85-86.
(7) روض القرطاس ص 146-147.
(8) المن بالإمامة ص 473، 502، المعجب ص 258، البيان المغرب جـ 3 ص 130، 134-136، روض القرطاس ص 140.
(9) نظم الجمان ص 226، الحلل الموشية ص 118.
(10) المعجب ص 314، الحلل الموشية ص 123، 125، الكامل جـ 11 ص 158.
(11) راجع رسائل موحدية ص 186، 187، 195.
(12) راجع المن بالإمامة ص 198، البيان المغرب جـ 3 ص 52.

لم يكن يعتمد إلا على المباغتة[1]. وتجلت المباغتة في أتم صورها كخطة حربية في خلافتي عبد المؤمن والمنصور.

وللموحدين حيل حربية متعددة فيختلقون الرسائل[2]، وينصبون الكمائن، ويتصنعون الفرار استدراجاً لأعدائهم حتى يقودوهم إلى كمين أعد لهم[3]. كما أنهم كانوا يستخدمون الجواسيس[4].

ومن خططهم أن البلد التي تفتح صلحاً يعاملونها معاملةً كريمةً[5]، وأما تلك التي تفتح عنوة فيستخدمون كل وسائل الشدة والعنف[6]. وكان لهذه السياسة أثر فعال في استسلام المدن لجيوشهم ولقد لعب الأمان دوراً بارزاً في فتح شرق الأندلس من بني مردنيش[7].

طريقة القتال:

عندما يقرر الموحدون الصدام مع عدوهم كانوا يبعثون مقدمة لتعلم قوة العدو وعدده[8]. وفي أغلب الأحيان كانت هذه الطليعة تقوم بالهجوم الأولي، ثم يشترك الجيش النظامي في المعركة[9]. ونحن لا نعلم ممن كانت تتكون المقدمة، غير أنه في الحالات التي لم تذكر فيها طليعة للجيش كان المطوعة يقومون بالهجوم الأولي[10].

(1) أنظر رسائل موحدية ص 226-227.
(2) المن بالإمامة ص 117-118، البيان المغرب جـ 3 ص 40.
(3) نظم الجمان ص 242، الحلل الموشية ص 113، البيان المغرب جـ 3 ص 11، 16، 22.
(4) المن بالإمامة ص 118، 402، البيان المغرب جـ 3 ص 150.
(5) الكامل جـ 11 ص 59، نهاية الأرب ص 205.
(6) المعجب ص 274.
(7) المعجب ص 250.
(8) المن بالإمامة ص 519-520، البيان المغرب جـ 3 ص 19، 133.
(9) راجع رسائل موحدية ص 24-25، 28، المن بالإمامة ص 197، 491-492، الكامل جـ 11 ص 159، 284، البيان المغرب جـ 3 ص 198، 199، نهاية الأرب ص 204.
(10) روض القرطاس ص 147.

وفي ميدان المعركة كان الجيش النظامي يصنع دارة مربعة في جهاتها الأربع تصف الرجال بالقنا الطوال والطوارق المانعة ووراءهم أصحاب الدروق والحراب، ومن وراء هؤلاء أصحاب المخالي فيها الحجارة، ووراءهم الرماة، وفي وسط المربع الخيل التي تخرج من أماكن أعدت لها دون أن تخل بنظام الرجالة[1]، ومن وراء الجيش النظامي يجلس الخليفة في قبتة الحمراء وحولها الحرس من العبيد ولا يتدخلون إلا إذا فشل الجيش النظامي[2].

واتبعت طريقة المربع هذه في حروب عبد المؤمن ولم تذكرها المصادر في معارك غيره من الخلفاء الآخرين. ويحدثنا صاحب روض القرطاس أن الجيش الموحدي في معركة الأرك اتبع نظام التعبئة الخماسية. وشكل من مقدمة وميمنة وميسرة وقلب وساقة. وينبئنا أن الجيش النظامي كان في ساقة الخليفة والمطوعة كانوا في المقدمة بينما كان في الميمنة والميسرة والقلب حشود القبائل البربرية والعربية والجند الأندلسي[3]. ولا ندري هل وفق المنصور بين هذا النظام من التعبئة وطريقة المربع تلك؟.

الجيش في دور الانحلال:

من كل ما تقدم يتضح أن دوري التأسيس والازدهار هما العصر الذهبي للجيش الموحدي ففيهما كثرت أعداده وتعددت عناصره، وتوفرت عدته، وانتظمت مؤنه ووفقت خططه، وانضبط جنده على الرغم من الثغرات التي بدت في بعض الأحيان في تفكك القيادة، وقلة تجربتها وانعدام المؤن أو قلتها، وفوضى الخطط، لا سيما في خلافة يوسف بن عبد المؤمن. ولكن نقاط الضعف هذه لم تثر مشاكل خطيرة في دور الازدهار فقد غطت عليها الانتصارات العسكرية والحماسة الدينية. ولما جاء دور الانحلال كانت الفكرة قد ذبلت، والخلاف قد قسّم الموحدين إلى أحزاب متخاصمة متحاربة، بل إن الأسرة

(1) الحلل الموشية ص 108.
(2) المن بالإمامة ص 493، البيان المغرب جـ 3 ص 133، 163.
(3) روض القرطاس ص 147-150.

الحاكمة نفسها كانت ضحية انقسام داخلي دامي، فتفتت قوة الجيش وضاعت فعاليته.

والنقطة التي يستطيع الدارس أن يجعلها البداية الظاهرة لانحلال الجيش هي موقعه العقاب (1212/609) فلم يلتزم الخليفة بمشورة[1]، واستبد الوزير بتصريف الأمور من غير استشارة القيادات[2]. فضعفت الصلة بين القيادة العامة والجند، يدلنا عليها طرد الأندلسيين قبل المعركة[3]، وتمرد الموحدين أثناء القتال[4]. أضف إلى هذا ضعف الاستعداد الذي تجلى في قلة المؤن[5]، وسوء التخطيط الذي وضح في سوء التوقيت[6]، وعدم اليقظة والمبادرة حتى أن الجيش النصراني دهم الموحدين قبل أن يستعدوا للقاء فهزموا[7].

وكانت نتيجة المعركة كارثة على الجيش الموحدي، إذ لم يستطع الخلفاء بعدها حشد جيش يجمع كل عناصر الجيش التي كانت في عصر الازدهار. كما أن الناس عزفوا عن التطوع. وتركت الأندلس تواجه مصيرها دون عون مرتجى من المغرب. وفشل الولاة في رد الخطر النصراني حتى عندما يصل حواضر ولاياتهم على الرغم من ضغط العامة[8]. وأصبحت الجيوش تفر من الميدان قبل لقاء العدو[9].

وتابع الجيش مسيرته الهابطة في المغرب وتكرس انحلاله. يدل على ذلك

---

(1) العبر جـ 6 ص 522.

(2) روض القرطاس ص 157-158.

(3) روض القرطاس ص 158، الروض المعطار ص 137، الاستقصا جـ 2 ص 222-223.

(4) المعجب ص 322، البيان المغرب جـ 3 ص 241.

(5) البيان المغرب جـ 3 ص 236-237.

(6) المصدر ذاته جـ 3 ص 239، الروض المعطار ص 110.

(7) المعجب ص 321.

(8) الروض المعطار ص 128-129، 136.

(9) روض القرطاس ص 161، الروض المعطار ص 162.

الهزائم المتكررة أمام بني مرين[1]، وفشل الحملات المتعددة في ردع ابن بدر الثائر في السوس[2]. وخير ما يجسد نقول انهزام الجيش الموحدي في موقعة بني بهلول (1255/653) أمام بني مرين دون قتال[3]. ولم يبق للخليفة سلطة إلا في بعض المدن ولم يستطع المرتضى الخروج من حضرته[4]، التي حفظها بإتاوة يدفعها كل عام للمرينيين[5].

وإن كانت العقاب هي البداية الظاهرة للانحلال فإن عوامل الانحلال ضاربة الجذور في دور الازدهار، إذ أن ضعف الفكرة المهدية التي أرجعنا إليها السبب إنما بدأ تدريجياً. ويدل على هذا الضعف في الجيش أن القتال في سبيل الفكرة والاستشهاد في سبيلها لم يعد هدف المقاتلين، بل أصبح هدفهم استغلال الجيش لتحقيق المطامع الشخصية. وهي ظاهرة بدأت في عصر الازدهار، واتسع نطاقها في عصر الانحلال. وساعد في ذلك عاملان؛

أولاً: تبدل هدف القادة من ردع للثوار المحاربين، وجهاد للأعداء الكافرين، من روم ومجسمين إلى اتخاذ الجيش أداة سياسية للاستعلاء وفرض النفوذ لحساب أشخاصهم أو غيرهم. فمن النسق الأول محمد بن عبد الكريم قائد الجيش بالمهدية، الذي استقل بها فترة من الزمن في أواخر خلافة المنصور وصدراً من أيام الناصر[6]. وشديد متولي فاس الذي استغل الجند الرومي في خلافة المرتضى لاستعباد الأهلين واستبزاز أموالهم[7]. ومن النمط الثاني ما كان يرافق كل نزاع على الخلافة.

---

(1) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 392-394، 399، العبر جـ 6 ص 537، 542.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 405-407، 415.

(3) المصدر ذاته جـ 3 ص 410 - 414، روض القرطاس ص 173، العبر جـ 6 ص 543 - 544.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 433-434، العبر جـ 6 ص 545.

(5) المصدران ذاتهما جـ 3 ص 440، جـ 6 ص 546-547.

(6) الكامل جـ 12 ص 146-147، نهاية الأرب ص 227-229.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 399.

ثانياً: ازدياد عدد المرتزقة من عرب وروم. فقد كان إدخال العربان في الجيش كارثة على أهداف الجيش ونظامه. إذ لا همَّ لهم إلا السلب والنهب. فهم لا يعرفون نظاماً، ولا يتقيدون بأوامر فمنذ عصر الازدهار كانوا يتمردون[1]، يفرون من المعارك[2]، غير أن خلفاء عصر الازدهار كانوا يلاحقونهم بالعقاب الحالين[3]. ولكن النزاع على الخلافة يسر لهم في دور الانحلال فرصة عظيمة وتجارة رابحة. فكان لهم دور بارز في كل فتنة تنشب، وحرب تندلع. فشايعوا هذا الحزب أو ذاك متوخين مصلحتهم المادية. فلمْ يتورعوا عن بيع محلة قائدهم لقاء جعل من المال. وهذا ما فعله الخلط مع الرشيد[4] ثم السعيد[5] والمعقل مع يحيى[6].

وأما الروم الذين تكاثر عددهم مع المأمون وكانوا عماد جيشه لما انقسم الموحدون على أنفسهم، فقد كان همهم المال فكان الرشيد يرضيهم به[7]. وفي عهد المرتضى تعددت حوادث عدم الطاعة في صفوفهم[8]. وأصبحوا مثل العربان يتحولون لمن يدفع أكثر ولهذا تركوا المرتضى لما عجز عن طلباتهم، وشايعوا الواثق أبا دبوس[9].

---

(1) راجع المن بالإمامة ص 507-508، البيان المغرب جـ 3 ص 199.

(2) الكامل جـ 11 ص 507، البيان المغرب جـ 3 ص 147، 160، نهاية الأرب ص 222.

(3) المن بالإمامة ص 500، البيان المغرب جـ 3 ص 125.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 296، العبر جـ 6 ص 535.

(5) البيان المغرب جـ 3 ص 386-388، روض القرطاس ص 172، العبر جـ 6 ص 541.

(6) روض القرطاس ص 166، العبر جـ 6 ص 533-534.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 281، 285.

(8) راجع المصدر ذاته جـ 3 ص 435، العبر جـ 6 ص 546.

(9) البيان المغرب جـ 3 ص 442-443، العبر جـ 6 ص 548.

الأسطـول:

التكويـن:

لم يهتم الموحدون بتكوين أسطول في دور تأسيس دولتهم، لأن صراعهم مع المرابطين كان حول المناطق الداخلية. أما الساحل فقد كان يمثل أطراف منطقة هذا الصراع، ولم يجد الموحدون حاجة للأسطول في هجومهم على المدن والحصون الساحلية، وخاصة وأن المرابطين لم يستخدموا أسطولهم على الرغم من قوته للدفاع عن مدن المغرب الساحلية. ولم ترد في المصادر التي بين أيدينا إلا إشارة واحدة عن الأسطول في صراع المرابطين مع الموحدين في المغرب. فقد جهز تاشفين بن علي قطعاً من الأسطول عند مرسى وهران لا دعماً للجيش المقاتل في تلمسان وإنما ليهيىء طريقاً للهروب إذا ما اضطر تاشفين إلى ذلك[1].

وبعد معركة تلمسان ووهران لاح لأهل الأندلس أن نجم المرابطين آفل ولا ريب في ذلك، فهرعوا إلى عبد المؤمن وهو محاصر لفاس. وكان بين من وصل إليه علي بن عيسى بن ميمون، وضم للموحدين قادس إحدى مراكز الأسطول المرابطي الأساسية[2]. وتمثل أسرة بني ميمون القيادة الأساسية للأسطول المرابطي[3]. غير أن هذا القول يجب ألا يبعث على الظن بأن هذا الحدث يمثل تاريخ وراثة الموحدين للأسطول المرابطي، لأن قاعدته الأولى وهي المرية[4] لم تفتح إلا سنة 552/1157 ـ ويبدو أن عبد المؤمن لم يفكر في تكوين أسطول موحدي إلا بعد فتح مراكش حينما بدأ يخطط لفتح المغربين الأوسط والأدنى والأندلس. فشرع في بناء السفن في سواحل دولته التي اتسع نطاقها في دور الازدهار مما جعل دور الصناعة تكثر فيسر للموحدين بناء سفن كثيرة في وقت قصير.

---

(1) الكامل جـ 10 ص 579-580، البيان المغرب جـ 3 ص 16.

(2) البيان المغرب جـ 6 ص 485، العبر جـ 6 ص 485.

(3) العبر جـ 6 ص 457.

(4) النظام السياسي ص 205.

دور الصناعة:

على الرغم من أن الموحدين كانوا يجدون فيما يغنمون من سفن أعدائهم المرابطين[1] ثم الصقليين[2] والميورقيين[3] والنصارى الإسبانيين[4] مورداً لتنمية أسطولهم، إلا أن البناء كان هو المورد الأساسي في تكوين الأسطول الموحدي[5]. ومما ساعدهم على بناء سفن كثيرة تعدد دور الصناعة في المغرب والأندلس منذ أيام أمويي قرطبة وعبيديي أفريقية ثم المرابطين، فلما قامت دولة الموحدين كانت سيطرة المسلمين البحرية على غربي البحر الأبيض المتوسط ما زالت قائمة بينما خضع شرقيه لسيطرة الصليبيين[6].

ويعرف مركز صناعة السفن الحربية بـ «دار الصناعة»[7] أو «دار الصنعة»[8] ومن المراسي القديمة التي ظل الموحدون يستخدمونها في بناء سفنهم: طنجة وسبتة وبادس وبلاد الريف ومهدية بني عبيد وتونس ووهران وهنين وعنابة[9] وقادس والمرية ـ وهاتان كانتا مركزي الأسطول المرابطي ـ والجزيرة الخضراء[11] وشلب حيث يكثر العود[12].

ولم يكتف الموحدون بهذه الدور القديمة بل أنشأوا أخرى جديدة أو

(1) رسائل موحدية ص 12.
(2) الحلل الموشية ص 129.
(3) رسائل موحدية ص 178.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 118.
(5) راجع المن بالإمامة ص 213، البيان المغرب جـ 3 ص 116، روض القرطاس ص 131.
(6) العبر جـ 1 ص 456.
(7) المعجب ص 229.
(8) الحلل الموشية ص 129.
(9) أنظر روض القرطاس ص 131، استقصا جـ 2 ص 143، المنوني ص 254-255.
(10) الاستبصار ص 130، نظم الجمان ص 148، البيان المغرب جـ 3 ص 57.
(11) الروض المعطار ص 74، 75.
(12) المصدر ذاته ص 106، نهاية الأرب ص 310-311.

وسعوا الدور القديمة. فمن النوع الأول أنشأ عبد المؤمن المعمورة، بحلق البحر على وادي سبو بمقربة من سلا، مركزاً أساسياً لصناعة سفن أسطوله[1]. وبنى يوسف دار صناعة في إشبيلية وكانت الأساطيل تخرج منها في مناسبات حربية متعددة[2]. ومن النوع الثاني سبتة التي وسع المنصور دار الصناعة فيها[3]، ومنذ خلافة عبد المؤمن كانت سبتة مركزاً دائماً للأسطول الموحدي[4].

وهناك دور أخرى لإنشاء سفن النقل مثل قصر مصمودة والحبلات من أرض بني عبودة قرب ملتقى وادي فاس وتميّزت بصناعة السفن الصغيرة[5].

وفي الوقت الذي كان فيه جل اعتماد المرابطين في أسطولهم على الأندلس في بناء السفن ومركز القيادة والقادة، كان الموحدون يعتمدون على المغرب، حيث جعلوا قيادة الأسطول به. كما أن أكثر سفنهم كانت تبنى في الشواطىء المغربية[6].

العدة:

يقول ابن خلدون عن الأسطول الموحدي في خلافة يوسف بن عبد المؤمن «وانتهت أساطيل المسلمين على عهده في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه»[7]. ونحن لا نعلم عدد سفن الأسطول الموحدي، ولكننا نعلم أن عبد المؤمن لما استعد لغزو الأندلس سنة 557 هـ

(1) راجع المن بالإمامة ص 214 والمعمورة هي المهدية اليوم.
(2) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 117-118، 132، روض القرطاس ص 130، العبر جـ 6 ص 503.
(3) الحلل الموشية ص 123.
(4) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 113، 117-118، 218، إعلام (ط. ليفي، بيروت) ص 271.
(5) المنوني ص 255.
(6) أنظر ما يذكر عن استعداد عبد المؤمن لغزو الأندلس في المن بالإمامة ص 214، روض القرطاس ص 131.
(7) العبر جـ 1 ص 457.

أنشأ مائتي قطعة حسب رواية شاهد عيان[1]. وكثيراً ما يدعم الجيش بأسطول حربي يبلغ عدد سفنه سبعين قطعة[2]. وتكون أسطول فتح ميورقة من ثلاثمائة جفن[3]. ومن هذه الأرقام يتبين ما يمكن أن يكون عليه عدد قطع الأسطول الموحدي من كثرة.

وقد تعددت أنواع السفن فاستخدم الموحدون الشيني والطريدة والشلندي[4] والغراب والشخاتير[5] والمراكب والمسطحات والحراريق والزوارق[6]. وكان أغلب أجفانهم غزوانية[7]. فالمراكب والشلنديات للنقل، والشونات وهي مراكب كبيرة تنصب فيها أبراج للدفاع والحراقات التي تحمل المنجنيقات التي ترمي بالنفط المشتعل على العدو للهجوم، والطرادات ـ وهي سفن صغيرة سريعة ـ والغراب والشخاتير والزوارق للحركة السريعة.

ولا تختلف أسلحة الأسطول عن أسلحة الجيش[8]. غير أننا نجهل لباس الجند البحرية. ولا نعرف هل اتخذوا لباساً متميّزاً عن لباس الجيش؟.

القيـادة:

من المفيد معرفة عدد قادة الأسطول مع كل خليفة وتوضيح الشرائح الاجتماعية التي جاؤوا منها. ومن المعلومات المتوفرة أمكن استخراج الجدول الآتي:

---

(1) المن بالإمامة ص 214 وانقلبت في مصدر متأخر إلى أربعمائة قطعة أنظر روض القرطاس ص 131.

(2) الكامل جـ 11 ص 242، جـ 12 ص 147، نهاية الأرب ص 210-211، 229.

(3) الروض المعطار ص 189.

(4) الكامل جـ 11 ص 242، نهاية الأرب ص 210-211.

(5) رسائل موحدية ص 12.

(6) المنوني ص 255.

(7) البيان المغرب جـ 3 ص 132.

(8) راجع ما يورده الحميري عن أسلحة الأسطول في فتح ميورقة. (الروض المعطار ص 189).

الفترة / القادة	السادة	الأشياخ	غير الموحدين	المجموع
عبد المؤمن		1	2	3
يوسف	-	1	3	4
المنصور	-	4	1	5
الناصر	1	4	1	6
خلفاء دور الانحلال	-	2	-	2
المجموع	1	12	7	20

ويكشف هذا الجدول عن ثلاث ملاحظات أساسية:

أولاً: يتزايد عدد القادة حتى يبلغ منتهاه في خلافة الناصر ثم يهبط هبوطاً شديداً في دور الانحلال. فالأمر الأول يدل على الاتساع التدريجي في أعمال الأسطول في دور الازدهار، ثم تقلص هذا الدور في عهد الانحلال.

ثانياً: إن أكثر من نصف القادة كانوا من بين أشياخ الموحدين وثلثهم من غير الموحدين بينما لا نجد إلا سيداً واحداً. وإذا أردنا أن نستنتج أحكاماً من هذه النسب علينا أن نضع عاملاً آخر في اعتبارنا الا وهو أن العنصر الغالب في خلافة عبد المؤمن وابنه يوسف كان من غير الموحدين، بينما كان في خلافة المنصور والناصر من أشياخ الموحدين. وفي هذه الفترة كان وجود السيد بين القادة. من هنا نستطيع القول بأن الموحدين الذين عاشوا في جبال درن بعيداً عن البحر لم تكن لهم خبرة بالعمل العسكري البحري، فأسندوا في بداية الأمر قيادة أسطولهم للعناصر التي عملت فيه قبل قيام دولتهم مثل بني ميمون الذين

كانوا قادة الأسطول المرابطي[1]، وبني مردنيش مثل غانم وأبي العلا[2]، أو عناصر كسبت خبرة خاصة فاستخدموها لكفاءتها مثل أبي العباس الصقلي الذي عمل في أسطول صقلية ردحاً من الزمن ثم انضم للموحدين[3].

وفي فترة غلبة العناصر من غير الموحدين على القيادة نجد قائدين من الموحدين أحدهم من أهل خمسين وهو عبد الله بن سليمان[4]. والثاني من أبناء أهل الدار وهو عبد الله بن إسحاق بن جامع[5]. ووجود هذين الشيخين يكشف عن سياسة الموحدين التي اتبعوها في سائر النظم فعلى الرغم من جهل الموحدين بأعمال البحر فمنذ البداية تركوا عدداً من الأشياخ قادة ليشرفوا على الأعمال العسكرية البحرية حتى لا يتركوا الأسطول خلواً من عناصرهم.

وفي خلال هذه الفترة بدأ الموحدون يكسبون تجربة واسعة في العمل العسكري البحري فلما جاءت خلافة المنصور بدأ الأشياخ يكونون العنصر الغالب في قيادة الأسطول، مثل بني جامع[6] وبني إبراهيم الهزرجي[7] وأشخاص من كومية مثل ابن عطوش[8] وابن عبد الله بن عبد السلام[9] وعبد الله بن طاع الله[10] وأبي زكريا ابن مزاحم[11]. ولكن هذا لا يعني أن

(1) عنهم أنظر الحلل الموشية ص 129، نهاية الأرب ص 203.

(2) راجع البيان المغرب جـ 3 ص 112، إعلام (ط. ليفي) ص 271، العبر جـ 6 ص 501.

(3) البيان المغرب جـ 3 ص 117، 132، روض القرطاس ص 130، العبر جـ 6 ص 503.

(4) رسائل موحدية ص 11، نظم الجمان ص 148، البيان المغرب جـ 3 ص 57.

(5) البيان المغرب جـ 3 ص 117، العبر جـ 6 ص 503.

(6) أنظر عنهم رسائل موحدية ص 177، البيان المغرب جـ 3 ص 49، 150، 157، العبر جـ 6 ص 507، 516، 526.

(7) راجع عنهم البيان المغرب جـ 3 ص 157، 215، 219، 220، العبر جـ 6 ص 516، 518.

(8) البيان المغرب جـ 3 ص 149، العبر جـ 6 ص 507.

(9) البيان المغرب جـ 3 ص 218.

(10) العبر جـ 6 ص 516.

(11) البيان المغرب جـ 3 ص 350.

العناصر من غير الموحدين قد أبعدت فقد ذكر من بين القادة أحد بني ميمون[1] وأبو العباس الصقلي[2]. وواضح من كل ما تقدم أن الموحدين ساروا سيرتهم التي اتبعوها في النظم الأخرى من تخطيط للسيطرة على المراكز العليا في كل خطة.

ثالثاً: إن وجود سيد واحد فقط بين القادة ـ وهو السيد أبو العلا إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن وقد كان في خلافة الناصر[3] ـ قد يبعث على الظن بأن بني عبد المؤمن لم يجعلوا خطة الأسطول من الخطط الرئيسية، فلو اعتبروها كذلك لظهر بين قادته عدد من «السادة» بعد إعلان الحكم الوراثي. ومما يقوي هذا الظن أننا لا نجد واحداً من الخلفاء قد قاد أسطولاً على الرغم من قيادتهم المتكررة للجيوش. وليس هنالك ما يبرر مثل هذا الظن لأن القادة من الأشياخ كانوا إما من قبيلة الخلفاء، كومية، أو من الأسر المحظية مثل بني جامع والهزرجي، وربما لم يظهر سادة بين قادة الأسطول خشية البحر، أو لأن بني عبد المؤمن كانوا لا يخشون من الأسطول على ملكهم حتى ولو سيطر عليه أشياخ مثلما لو سيطر الأشياخ على الجيش، أو ربما عاد السبب إلى العاملين معاً.

ويلاحظ أن كل هؤلاء القادة الذين ذكرناهم كانوا من أصحاب القيادة العامة. وقد كان مركز القائد العام للأسطول هو سبتة. ويسمى القائد العام قائد أساطيل البرين[4] بينما يسمى قائد المراسي الأخرى بـ «صاحب إمارة البحر»[5].

(1) المصدر ذاته جـ 3 ص 215-216، العبر جـ 6 ص 516، الروض المعطار ص 189.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 149، 150، العبر جـ 6 ص 507.

(3) راجع عن أعماله المعجب ص 314، الكامل جـ 12 ص 147، البيان المغرب جـ 3 ص 216، 234، نهاية الأرب ص 229، وقد ورد عنده مرة أخرى باسم أبي زيد (ص 230)، العبر ص 517، الروض المعطار ص 189.

(4) البيان المغرب جـ 3 ص 234.

(5) نظم الجمان ص 148.

وقائد أساطيل البرين لا يخضع لوالي سبتة وإنما اتصاله المباشر بالخليفة نفسه[1]. وإذا ما اشترك الأسطول مع الجيش في عمل حربي في غيبة الخليفة فلا بد من أن يجتمع القائدان وينسقان أعمالهما[2].

وأما قيادة وحدات الأسطول فقد كانت من واجبات الطلبة الأساسية[3]. ونلاحظ أنه منذ خلافة عبد المؤمن كان الحفاظ ينالون تربية خاصة منها التدريب العملي في شؤون البحر، من سباحة وتجديف. وقد أصبح قادة الأسطول من الحفاظ[4]. ويبدو أن الاهتمام بالتربية العملية لمن يقومون بعمل في الأسطول استمرت بعد خلافة عبد المؤمن، يدلنا عليه أن المُنشآت التي أقامها الموحدون اهتموا فيها اهتماماً بالغاً بالبُرك الاصطناعية. كما بنوا مدرسة في رباط الفتح لتعليم فنون الملاحة[5].

دور الأسطول في عصر الازدهار:

دعم الأسطول الجيش في دور الازدهار. فقد أسهم بنصيب كبير في عمليات التوسع في المغربين الأوسط والأدنى[6] والأندلس[7]. وفي أواخر هذا الدور قام الأسطول منفرداً بفتح جزر منورقة ويابسة[8] وميورقة[9]. وتم دعم

(1) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 118، 145.
(2) رسائل موحدية ص 176.
(3) راجع الفصل الثاني.
(4) راجع الفصل الثاني.
(5) المنوني ص 21 نقلاً عن مقدمة الفتح.
(6) المعجب ص 229، الكامل جـ 11ص 158، 242، الحلل ص 129، نهاية الأرب ص 204.
(7) رسائل موحدية ص 11-13، الكامل جـ 11 ص 115، 223-224، نهاية الأرب ص 203.
(8) البيان المغرب جـ 3 ص 215-216.
(9) المعجب ص 314، نهاية الأرب ص 230، العبر جـ 6 ص 516، الروض المعطار ص 181.

الجيش إما بحمل الآلات والعدد والرجال[1]، أو بالاشتراك الفعلي في القتال لا سيما في المدن الساحلية[2].

ولعب الأسطول دوراً هاماً في مجابهة نصارى إسبانيا بالاشتراك الفعلي في القتال. وقام بدور حاسم في سيطرة الموحدين على طبيرة[3] وقصر أبي دانس[4] وشلب[5]. هذا إلى جانب استخدامه كوسيلة نقل أساسية في حملات الموحدين في الأندلس من المغرب وإليه[6]، ونقل المؤن إلى الحصون الأندلسية[7]. كما كان له القدح المعلى في استعادة السيطرة الموحدية على سواحل إفريقية عقب كل سيطرة ميورقية في خلافتي المنصور[8] والناصر[9].

وأما حراسة السواحل الموحدية من أية عدوان خارجي فقد كانت من مهمات الأسطول الأساسية[10]. ويبدو أن النجاح كان حليفه في هذه المهمة حتى أن أهل طرابلس طلبوا من الناصر قطعة من الأسطول حماية لمدينتهم[11].

ويدل على النجاح الذي أصابه الأسطول والسمعة التي حظي بها عند معاصري دولة الموحدين أن صلاح الدين الأيوبي في نزاعه مع الصليبيين طلب

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 39.
(2) المصدر ذاته جـ 3 ص 179.
(3) المن بالإمامة ص 367-368.
(4) البيان المغرب جـ 3 ص 184.
(5) الكامل جـ 12 ص 57، وفيات جـ 6 ص 5، نهاية الأرب ص 223.
(6) راجع كمثال حملة شنترين في البيان المغرب جـ 3 ص 132-133، روض القرطاس ص 130، الروض المعطار ص 114، 140.
(7) المن بالإمامة ص 201، 202.
(8) رسائل موحدية ص 173-178، البيان المغرب جـ 3 ص 149-150، العبر جـ 6 ص 507.
(9) الكامل جـ 12 ص 147، البيان المغرب جـ 3 ص 219-220، نهاية الأرب ص 227 ـ 229، العبر جـ 6 ص 517-518.
(10) انظر البيان المغرب جـ 3 ص 113، 117-118، العبر جـ 6 ص 506.
(11) رسائل موحدية ص 255.

من المنصور أسطولاً يرد به عادية الصليبيين عن المشرق، وإن استحال هذا فليقفل بوغاز جبل طارق في وجه السفن الصليبية التي تأتي من غرب أوروبا عن ذلك ... إلى المشرق[1]. كما أن جون ملك إنجلترا استنجد به سنة 1213[2].

دور الانحلال:

لم يتردد ذكر الأسطول في المصادر التي بين أيدينا إلا مرتين عابرتين في دور الانحلال وقد ألمحنا إلى ذلك في حديثنا عن القادة. ولم يكن للأسطول دور يُذكر في هذا العصر. فمتى بدأ الأسطول يفقد فعاليته ولماذا؟.

يحدد ابن خلدون نهاية الأسطول الموحدي بوفاة المنصور واستملاك النصارى للجزائر التي في الجانب الغربي من البحر الرومي[3]. والواقع أن هذا التاريخ ليس دقيقاً فقد شهدنا في هذا الفصل كيف أن الأسطول قام بدور أساسي في القضاء على ثورات الميورقيين في إفريقية في أول خلافة الناصر، كما انفرد بفتح ميورقة في الفترة نفسها. أضف إلى هذا أن استملاك النصارى للجزائر الغربية من البحر الأبيض المتوسط نتيجة لضعف الأسطول بالدرجة الأولى وليست سبباً له.

ويبدو أن بداية انهيار الأسطول الموحدي هو عام 1219/607. ففي هذه السنة حطم البرجلوني الأسطول الموحدي عند برشلونة، واستولى على حصون بلنسية[4]، فلم يقم الأسطول الموحدي بعدها بدور يذكر. ولما هزم الجيش الموحدي في العقاب وتبع ذلك انهيار الروح العسكرية فيه، ولما توفي الناصر وسيطر الأشياخ وحدث النزاع على العرش لم يعد هنالك اهتمام بالنظم

(1) راجع عن هذه السفارة **الاستبصار** ص 107، **الروضتين** جـ 3 ص 170 وما بعدها، **وفيات** جـ 6 ص 12، **مفرج الكروب** جـ 2 ص 361-362، **البيان المغرب** جـ 3 ص 183، **صبح الأعشى** جـ 6 ص 527-530، **العبر** جـ 6 ص 246.

(2) **أشياخ** ص 401.

(3) **العبر** جـ 1 ص 458.

(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 234.

والمؤسسات فانهارت، وكان الأسطول من بينها. وكان من نتائج الصراع على العرش أن تقلصت أراضي الدولة ففقد الموحدون الأندلس وإفريقية، فقلت دور الصناعة وجاءت الطامة الكبرى على الأسطول الموحدي لما خرجت سبتة قاعدة الأسطول من أيدي خلفاء مراكش منذ أن ثار السيد أبو موسى أخو المأمون عليه سنة 1232/629، ولحقتها بجاية التي ضمَّها الحفصيون إليهم سنة 1230/627. وأغلب الظن أن ضعف السلطة المركزية كان العامل الحاسم في انهيار الأسطول لأنه كان تابعاً للخليفة رأساً. وحتى في دور الازدهار عندما يحدث اضطراب في المركز نجد صداه في الأسطول. وما كان فتح بني غانية لبجاية إلاّ في أعقاب وفاة يوسف وولاية المنصور حيث ظن بنو غانية أن خلافة المنصور ستغرق بني عبد المؤمن في مشاكل داخلية، فصدق حدسهم فدخلوا بجاية في يسر في غيبة أسطولها[1].

ومن مظاهر ضعف الأسطول في هذا الدور أن الشواطىء المغربية أصبحت عرضة لهجمات الأعداء دون أن يجدوا من يردعهم. فقد حصر الجنويون سبتة عام 1235/632 ولم يقلعوا إلاّ في العام التالي بعد أن صالحهم أهلها على مال يدفع لهم[2]. وطمع فرديناند الثالث ملك قشتالة في المغرب نفسه وأحرز انتصارات كثيرة غير أن وفاته حالت دون إتمام مشروعه[3]. ومما يدل على خلو المراسي من الأساطيل التي تدفع عنها عدوان الأعداء أن ابن وقاريط زعيم هسكورة لما اختلف مع الرشيد الموحدي والتجأ إلى ابن هود طلب منه جفنين ليدخل سلا، وكاد أن يحتلها لولا مقاومة الأهالي له[4]. ويبدو أن الدولة الموحدية في عهد السعيد فقدت أسطولها نهائياً حتى أن السعيد طلب من ملك

(1) راجع عن هذا **المعجب** ص 266-267، **البيان المغرب** جـ 3 ص 148، **العبر** جـ 6 ص 507.

(2) **روض القرطاس** ص 183.

(3) **أشياخ** ص 445.

(4) **البيان المغرب** جـ 3 ص 339، **العبر** جـ 6 ص 536.

صقلية في سنة 1247/645 أن يمده بالأساطيل متى وصل البلاد الإفريقية لاستردادها من الحفصيين[1]. وفي سنة 1260/658 يدخل القشتاليون سلا ويخربونها ولا يخرجهم إلا المرينيون[2].

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 385-386.

(2) المصدر ذاته جـ 3 ص 422-428، الذخيرة السنية ص 103.

الفصل السابع

النظم المالية

الـدخـل:

إن الدارس للنظم المالية لدولة قامت على أساس الدين يجد نفسه مضطراً للتمييز بين ما هو شرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً، لأن ذلك يعين في تفهم التغييرات التي طرأت على نظام الضرائب، كما يلقي ضوءًا على التبدل الذي حدث في نظرة الموحدين للمبادىء التي أعلنتها الحركة في البداية. وفي كلمات أُخر ما هي علاقة المبدأ بالتطبيق؟ ويبدو أنه من الصعب التفريق بين الشرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً بالنسبة للموحدين لأنهم وإن اعتمدوا القرآن والسُنّة كمصدرين أساسيين للتشريع فقد جعلوا الإمام هو المفسر لهما واجتهاده تشريعاً لا ريب فيه. وعليه فلا بد من تتبع التطور العملي لتنظيم الضرائب عند الموحدين حتى يتضح مدى تقيدهم بما أعلنوه من مبادىء.

لما قام ابن تومرت بحركته كان من بين ما هاجم به المرابطينهو أنهم أحدثوا المغارم وفرضوا المكوس وأكلوا السحت والحرام وفرضوا على الناس ما لم يوجبه الشرع[1]. وتمسك عبد المؤمن بتعاليم إمامه بعد تأسيس الدولة، فلما بعث رسالة عام 1148/543 إلى الولايات شارحاً سياسته،وضح أن من أهداف الدعوة الموحدية الأساسية رفع الظلم عن الناس وحذر من فرض المغـارم والمكوس والقبالات عليهم ونهى عن تحجيز المراسي. وأضاف أن من يقوم

(١) أعز ما يطلب ص 261.

«بفعل شيء من هذا الفعل المستنكر لنعاقبنه بمحو أثره عقاباً يبقى عظة لمن اتعظ، وعِبْرة لمن تبين لزاجر الحق واستيقظ».

ثم نهى عن التعرض للتجار ثم قال: «وإن وراء قولنا لتتبعاً يبحث عن ذلك ويمحص، ونظراً يفرق بين المشكل منه ويخلص» [1]. وظل عبد المؤمن ملتزماً هذا الموقف. ففي غزوة بجاية (1152/547) بعث رسالة لأهل قسنطينة معذراً ومنذراً ومحذراً ومرغباً وبيَّن لهم أن الدولة الموحدية قامت لاستئصال مثل هذه المظالم فإن دخلوا في الطاعة «فلا يطلبون إلاّ بما توجبه السُنَّة وتطلبه، ولا يلزمون ـ ومعاذ الله ـ مكساً ولا مغرماً ولا قبالة ولا سيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه» [2].

ومما تقدم يتضح أن الموارد التي اعتبرتها الدولة مواردا شرعية هي الزكاة والعشور وأخماس المعادن والغنائم. أما الجزية فلم تذكر لأن الموحدين لم يقيموا ذمةً لأحد في دولتهم.

الزكـاة:

ركَّز الموحدون على أخذ الزكاة من المسلمين ووضعها في مواضعها [3]، واستمر العمل بذلك إلى نهاية الدولة. يقول ابن صاحب الصلاة عن يوسف بن

(1) **نظم الجمان** ص 156-157، 158، فالمكوس والمغارم هي الضرائب التي خارج نطاق الشرع (راجع Dozy; v. 2, pp 209-210-606) أما «القبالة» فيرى دوزي أنها كانت تطلق في الاستعمال الأندلسي على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية (Dozy; v. 2, pp. 305-306) ووافقه على هذا الرأي محمود علي مكي (راجع **نظم الجمان** ص 156 ت 3) بينما يفسرها التازي بأنها نوع من الخراج (راجع **المن بالإمامة** ص 235 ت 1) ويبدو لي أن كلمة «القبالة» كانت تستعمل استعمالاً يختلف باختلاف المناطق والعصور، فقد روى ابن صاحب الصلاة أن يوسف بن عبد المؤمن لما شيَّد قنطرة إشبيلية «سبلها على المسلمين للعبور عليها في مصالحهم دون قبالة ولا إجازة عمالة» (**المن بالإمامة** ص 235، 463) فأطلق على ضريبة المرور على القنطرة اسم «قبالة».

(2) **رسائل موحدية** ص 21-22.

(3) **رسائل موحدية** ص 21.

عبد المؤمن: «وأخذ الزكاة من الماشية والحرث على حكم الكتاب والسُنَّة ووضعها في مواضع حقها» [1]. ومما يؤكد أن الزكاة كانت من مصادر دخل الدولة الأساسية أن كتَّاب المخزن في الولايات كانوا يقيدونها ضمن مصادر دخل الدولة [2]. ويبدو أن الأمر لم يقتصر على تنظيم الزكاة فحسب فقد ذكر أن القضاة كانوا يشرفون على جمع زكاة الفطر وتوزيعها على مستحقيها [3] غير أن هذا النوع من الصدقات وإن نظم فلم يكن يدخل في موارد الدولة.

العشـور (*):

أشارت رسالة موحدية إلى «الأعشار» كضريبة شرعية واجبة للدولة [4]. ولم تبين المصادر التي بين أيدينا ماهية هذه «الأعشار» أهي تلك التي تدفع عن أرض المسلم أم التي تدفع على السفن الواردة إلى المراسي أم الأمران معاً؟ ولا نملك ما يوضح الحالة الأولى. أما بالنسبة إلى الحالة الثانية فقد سبقت الإشارة إلى أن عبد المؤمن نهى عن تحجير المراسي، غير أن ابن عذاري يشير في وضوح إلى أنه منذ خلافة عبد المؤمن كان أمير البحر في بجـاية «يثقف أمـوال التجَّار الواصلين من الإسكندرية حتى يستعلم أحوالهم» [5] فهل كان هذا الثقاف نتيجة إجراءات سياسية أم اقتصادية؟ إننا لا نملك ما يسعف على الإجابة على هذا التساؤل.

(1) **المن بالإمامة** ص 286.

(2) راجع **المصدر ذاته** ص 204.

(3) أنظر من هنا ص 334.

(*) هذا الموضوع هو ما حفَّز كاتب هذه السطور على تناول النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس الهجري رسالة للدكتوراة، وقد نشرت قبل هذا البحث مع أن هذا البحث قد كتب أصلاً قبلها بست سنوات.

(4) **رسائل موحدية** ص 21.

(5) **البيان المغرب** جـ 3 ص 85.

أخماس المعادن:

كان للموحدين ـ على الأقل منذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن ـ اهتمام كبير بعمليات التعدين وأخذ الخمس عن إنتاج المعادن. ففي سنة 578/1182 استأثر أهل السوس بالمعدن الذي ظهر عندهم فخرج يوسف بنفسه إلى السوس وبنى حصناً وأسكنه جنداً لتحصيل حق الخليفة من المعدن المذكور[1]. ومن الراجح أن الخلفاء عيّنوا قضاة في مراكز التعدين ليؤكدوا على تحصيل حقهم من المعادن. ذكر ابن الأبار أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن السرقسطي (ت 598) ولّـي قضاء معدن عوام بمقربة من فاس[2]. والراجح أن هذا المورد كان يدر دخلاً كبيراً على الدولة، لأن المعادن في المغرب والأندلس كانت كثيرة نذكر منها الحديد والكبريت والنحاس والتوتيا والزئبق والرصاص[3].

الغنائم:

في بداية الحركة الموحدية وطوال طور التأسيس كانت الغنائم تشكل المورد الرئيسي من دخل الدولة، لا سيما وأن الحروب كانت كثيرة ومستمرة، وخاصة أن الموحدين اعتبروا أعداءهم من المسلمين كفاراً فأحلوا دماءهم وأموالهم واسترقاق نسائهم وأطفالهم. وكان، الاسترقاق يتم في حالة أسرى المسلمين غير أن الأسرى من نصارى إسبانيا غالباً ما كانوا يقتلون[4]. وأما الأموال المنقولة فقد كانت تقسم بين المقاتلة بعد إخراج الخمس منها[5]. وأما الأراضي والمساكن فقد كان المهدي يوزعها على أصحابه[6]. وسار

(1) **البيان المغرب** جـ 3 ص 120-122.
(2) **العلوم والآداب** ص 260 نقلاً عن التكملة.
(3) راجع جريدة المراكشي عن المعادن بالمغرب والأندلس في **المعجب** ص 362-363 وانظر ما أورده المنوني في **العلوم والآداب** ص 259-261.
(4) راجع **المن بالإمامة** ص 357.
(5) أنظر **البيان المغرب** جـ 3 ص 117.
(6) **نظم الجمان** ص 95، **الكامل** جـ 10 ص 572-573، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 3 ص 69، **نهاية الأرب** ص 191.

عبد المؤمن على هذه السياسة منذ فتح تلمسان[1]، ولكنه لما فتح تونس أبقى أهلها في مساكنهم بأجرة تؤخذ عن نصف تلك المساكن[2]. وكان هذا التغيير مرتبطاً بتغيير كبير في سياسة عبد المؤمن المالية إذ أتبعه بفرض الخراج في جميع أقاليم المغرب الكبير، وسيرد تفصيله.

وكان المهدي يقسم الغنائم على أصحابه بنفسه[3]، واتبع عبد المؤمن سُنَّته[4]، وسار خلفاؤه على نهجه[5]، وفي حالات قليلة تولّى القادة تقسيم الغنائم دون الرجوع إلى الخليفة[6].

الخراج:

اعتبر المهدي أراضي أعدائه المسلمين غنيمة وقسمها بين أصحابه، واتبع عبد المؤمن خطاه في بداية الأمر، ولكن في رجوع عبد المؤمن من غزوة تونس (554/1159) فيما يرويه صاحب روض القرطاس «أمر... بتكسير بلاد إفريقية والمغرب وكسر بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نون من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولاً وعرضاً فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعارى والأنهار والسبخات والطرقات والحزوق وما بقي سقط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب»[7].

(1) راجع **البيان المغرب** جـ 3 ص 18، 25، **الحلل الموشية** ص 118-119.
(2) **الكامل** جـ 11 ص 242، **نهاية الأرب** ص 211.
(3) **الكامل** جـ 10 ص 572-573، **نظم الجمان** ص 82، 95، 97، **البيان المغرب** (ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 69، **نهاية الأرب** ص 191.
(4) **الكامل** جـ 11 ص 186، **نظم الجمان** ص 241، 243، **البيان المغرب** جـ 3 ص 11، 14، 21 و(ط. دار الثقافة) جـ 4 ص 100، **نهاية الأرب** ص 207.
(5) **رسائل موحدية** ص 189-190، 196، **الكامل** جـ 12 ص 115، **وفيات الأعيان** جـ 6 ص 8، **روض القرطاس** ص 151، **نهاية الأرب** ص 225، **نفح** (ط. رفاعي) جـ 4 ص 68، 69.
(6) راجع **البيان المغرب** جـ 3 ص 18.
(7) **روض القرطاس** ص 129.

وعلى الرغم من أن صاحب الروض ينفرد بهذه الرواية فالراجح أن جوهرها كان صحيحاً وإن اشتملت على مبالغة وغموض في بعض تفاصيلها. والذي يدعو إلى قبول هذه الرواية ثلاثة أمور:

أولاً: لم يرد أن الدولة - قبل فتح تونس - طلبت من رعاياها غير الزكاة والعشور.

ثانياً: لم يحاسب أحد من الوزراء أو العمال قبل فتح تونس إلا عبد السلام الكومي الذي اتهم باحتجان غنائم قابس[1] مما يدل على أن الغنائم وحدها هي التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للدخل وقتذاك. فلو كان الخراج مفروضاً لشكل الدخل الأكبر.

ثالثاً: لم يذكر الخراج قبل فتح تونس كمصدر لدخل الدولة بينما تردد ذكره في المصادر بعد ذلك كثيراً[2].

ويبدو أن عبد المؤمن شعر بقصور الزكاة والعشور والغنائم عن تمويل مشاريعه التوسعية ولا سيما وأنه كان يتهيأ لفتح الأندلس بعد غزوته التونسية، وقد تشكّى الجند من قلة الأموال، فكان عليه أن يبحث عن مورد جديد ففرض الخراج[3].

وهكذا إن ما إلتزمت به الحركة في بدايتها وحافظت عليه في طور الدولة بدأ يتعارض مع الحاجات العملية. فشرع الخليفة الإمام يقبل عمل الصحابى وفتح الباب لمن جاء بعده من الخلفاء لينظروا في موارد جديدة فتعددت الموارد منها ما هو مجانف للمبادىء التي أعلنت أول مرة.

وهذا النص الذي بين أيدينا عن الخراج وفرضه غامض لا يوضح شيئاً عن

(1) **المن بالإمامة** ص 176.

(2) **المن بالإمامة** ص 153، **المعجب** ص 253، 255 - 256، **وفيات الأعيان** جـ 6 ص 135، **روض القرطاس** ص 129، **نهاية الأرب** ص 221.

(3) أنظر Huici ; v. 1, pp. 193, 216.

مقدار الخراج، ولكنه يوضح أمراً واحداً وهو أن عبد المؤمن أراد أن يفرض الخراج على الأراضي الصالحة للزراعة فلهذا أسقط الخراج عن ثلث الأراضي، أي الأراضي غير الصالحة للزراعة. ولكن نلاحظ أن كل قبيلة ألزمت حصتها ولا يعرف هل أسقط الثلث عن أرض كل قبيلة أم أن طبيعة أرض كل قبيلة روعيت في تقرير الخراج الذي فرض عليها ووجد الراوية أن ما أسقط في كل المغرب كان يساوي ثلث الأراضي؟ ولا ريب أن الفرق بين الحالين عظيم، لأن بعض القبائل قد تكون في مناطق أكثرها غير صالح للزرع بينما تكون قبائل أخر في مناطق أكثرها صالح للزرع فتعجز الأولى عن الدفع بينما يسهل الدفع على الثانية.

والراجح أن مقدار الخراج المتحصل كان كبيراً. فقد كان خراج إفريقية (تونس) في كل سنة وقر مائة وخمسين بغلاً من المال الصامت[1].

وحسب رواية صاحب روض القرطاس هذه يظهر أن الخراج بهذه الصورة المضطربة التي ذكرناها كان قاصراً على المغرب الكبير - ويبالغ صاحب الروض ويجعل حدود دولة عبد المؤمن الشرقية هي برقة بينما وصلت الدولة أقصى توسعها إلى طرابلس في خلافة يوسف - غير أن عبد المؤمن لم يكن أول من فرض الخراج على هذه المنطقة الواسعة كما تزعم الرواية[2]. ومما يؤكد أن هذه السياسة المالية كانت قاصرة على المغرب الكبير أن صاحب الروض نفسه أورد رواية أخرى عن فتح شريش صلحاً وقال إن الموحدين حرروا أموال أهلها ولم تزل أموالهم محررة حتى نهاية دولة الموحدين، وليس في أملاكهم رباعة بينما

(1) **المعجب** ص 255، **نهاية الأرب** ص 221 ويورد ابن خلكان الرواية ذاتها نقلاً عن مجموع العماد بن جبريل ولكنه يستبدل كلمة إفريقية بإشبيلية (راجع **وفيات** جـ 6 ص 135) ولكن ابن صاحب الصلاة يذكر هذه الرواية ولا يوضح إن كانت تخص الخراج أم مجرد مساهمة من ولاية إفريقية في استعداد يوسف بن عبد المؤمن لغزوة وبذة (راجع **المن بالإمامة** ص 419).

(2) راجع مناقشة هوبكنز لنص صاحب روض القرطاس (Hopkins pp. 34-35).

جميع بلاد الأندلس مربعة[1]. واستناداً إلى هذا يجوز القول أن الضرائب على الأراضي كانت مختلفة في العدوتين.

مصادر أخرى:

تقيد خلفاء دور الازدهار إلى درجة كبيرة بالمصادر المذكورة ولم يكلفوا الناس ضرائب غيرها، ولكن هؤلاء الخلفاء اتبعوا طريقين أخريين لزيادة الدخل:

أولاً: الاستثمار:

منذ خلافة عبد المؤمن شرعت الدولة في استصلاح الأراضي وزراعتها بالأشجار المثمرة، ومن أشهر مزارع الدولة زيتون بحيرة مراكش الذي بلغ مبيوعه 30,000 دينار في العام[2] وزيتون بحيرة مكناسة الذي يُباع بـ 35,000 دينار سنوياً وزيتون بحيرة فاس وكان مبيعه السنوي 50,000 دينار ونحوها[3].

ومن مظاهر الاستثمار أن الدولة في خلافة يوسف بن عبد المؤمن بنت في إشبيلية حوانيت وأجرتها ويقول ابن صاحب الصلاة «ونما الخراج في ذلك نمواً غالياً»[4].

ثانياً: المصادرة:

كانت أموال الثائرين على الدولة أو المؤيدين للأعداء المحاربين تضم للمخزن[5]. وشكلت مصادرة الأموال مورداً دائماً لا سيما من العمال المتهمين بالتقصير في واجباتهم أو الخيانة في أعمالهم[6]. ولم يكن الدخل من المصادرات يسيراً. ففي سنة 1183/579 قبض يوسف بن عبد المؤمن على عامل فاس وسائر

(1) راجع روض القرطاس ص 122.
(2) الحلل الموشية ص 100.
(3) الآداب والعلوم ص 18 نقلاً عن الروض الهتون.
(4) المن بالإمامة ص 485-486.
(5) راجع المصدر ذاته ص 201، البيان المغرب جـ 3 ص 114.
(6) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 127-128، أعمال (ليفي) ص 264، عنان ق 1 ص 320.

العمال الذين خدموا في مدته واستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم وألزمهم أن يدفعوا أربعمائة ألف دينار وستين ألفاً، فقسطوها على أنفسهم، وعيّن عليهم الرقباء حتى دفعوها[1]. واتسع نطاق المصادرة في عصر الانحلال حتى شمل من يخلع من الخلفاء[2].

ضرائب عصر الانحلال:

إن الاستقرار الذي شهده عصر الازدهار والأمن الذي ساد فيه ومعرفة الخلفاء بالشؤون المالية[3] كانت كلها عوامل يسرت الجباية فانتشر الرخاء العام[4]. ولكن في عهد الانحلال اضطرب حبل الأمن وتقلصت أراضي الدولة وانتشرت الفتن ونزلت المجاعات بالناس وتناهى الغلاء[5]؛ فلجأ الخلفاء وعمال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع لم تسعف المصادر علي تبيانها، حتى أن الواثق آخر خلفاء الموحدين في المغرب الأقصى عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته رفع المغارم والكلف عن الناس الحاضر والبادي والاقتصار على الفروض الشرعية التي جرى عليها العمل في أول الدولة[6]. ويبدو أن هذا العصر شهد فرض الضرائب على التجار كما ينبىء ظهور المشرف في غير مدينة.

الإنفاق:

كان وجه الصرف الرئيسي في الأعمال الحربية والإدارية والعمرانية والاجتماعية. وبما أن الدولة قامت لتثبت فكرتها الدينية في الدنيا قاطبة فمن نافلة القول الإشارة إلى أن أوجه الصرف تركز بصورة أكبر في الأعمال الحربية

(1) البيان المغرب جـ 3 ص 131.
(2) أنظر ما جرى بين الواثق والمرتضى (البيان المغرب جـ 3 ص 450-451).
(3) راجع وفيات الأعيان جـ 2 ص 18.
(4) المن بالإمامة ص 286، 353.
(5) أنظر البيان المغرب جـ 3 ص 307، 315، 316، 347، 381، 382، عنان ق 2 ص 626.
(6) البيان المغرب جـ 3 ص 455.

وقصور الخلفاء والسادة وأبنائهم، وليس هنـاك معلومات كثيـرة عن حياة الخلفـاء في قصورهم.

الجيـش:

اتضح من المناقشة في الفصل السادس أن الدولة كانت تتكفل بسكن عساكرها ومؤنهم ومعداتهم ولباسهم. وفوق هذا كله تنعم عليهم برواتب دائمة سوى العطاء في المناسبات. ويبدو أن الرواتب بدأت مع غزوة تادلا سنة 1136/530. يروي ابن القطان أن عبد المؤمن قسَّم «البركة» على جنده قبل المسير[1]. وغدا فعله ذلك سابقة استمر عليها ثم داوم خلفاؤه على تنفيذها. فكانت البركة تخرج قبل المسير للغزو[2] أو في أثنائه[3] أو بعد المعركة[4] أو بعد الرجوع منها[5]. وهذه «البركة» التي تصرف في حال الحرب يتساوى فيها الجند النظامي وغيره، غير أن الجند النظامي كانت له «بركة» منتظمة تصرف في أوقات محددة. فبينما يقول ابن صاحب الصلاة إنها كانت تدفع كل شهر[6]، يقول المراكشي - ويسميها جامكية[7] - إنها كانت تدفع للموحدين ثلاث مرات في كل سنة، في كل أربعة أشهر مرة، ولا تدفع كل شهر إلا للأغزاز[8]. وينبغي التنويه إلى أن رواية ابن صاحب الصلاة جاءت عن خلافة يوسف بن عبد المؤمن بينما كانت رواية المراكشي عن خلافة المنصور، فهل مـرد الاختلاف بين الروايتين راجع إلى هذا الاختلاف الزمني؟.

(1) **نظم الجمان** ص 226.
(2) **المعجب** 282، **المن بالإمامة** ص 436، 483، **البيان المغرب** جـ 3 ص 92، 129، 149.
(3) **البيان المغرب** جـ 3 ص 97، 131، 179.
(4) **المن بالإمامة** ص 201، 271، **الكامل** جـ 11 ص 244، **البيان المغرب** جـ 3 ص 64.
(5) **المن بالإمامة** ص 510، **البيان المغرب** جـ 3 ص 66-67.
(6) **المن بالإمامة** ص 286.
(7) وجامكيـة مصطلح مملوكي ولا نعلم إن كان هذا الاصطلاح مستعملاً في المغرب أم أن المراكشي استعمل مصطلحاً وجده في المشرق قبل الفترة المملوكية.
(8) **المعجب** ص 289-290.

إن مثل هذا الافتراض ربما يعني أن الموحدين كانوا يعطون «البركة» كل شهر ثم عدل المنصور هذا النظام. ولا نستطيع أن نذهب إلى مثل هذا الرأي لأنه لو حدث شيء من هذا القبيل فالراجح أن يترك ردة فعل بين الموحدين، فإن خافوا بطش المنصور فسكتوا فمن المتوقع أن يثيروا القضية أيام ضعف الخلفاء، لا سيما وأن الموحدين كانوا يعزفون عن كل تغيير لنظمهم التي ورثوها وخاصة فيما يمس مصالحهم الشخصية، فلهذا امتنعوا عن القتال يوم العقاب لما أخر الناصر أعطياتهم، وخرجوا على المأمون لما أبطل رسوم المهديـة. ثم أن المنصور نفسه يعلم أن الأغزاز الذين أدخلهم الجيش لا مورد لهم إلا هذه «البركة» بينما يملك الموحدون الإقطاع الواسع والأموال المتأصلة[1]، فمن هنا يبدو أن البركة كانت تصرف في أوقات مختلفة ولكنها منتظمة، وحددت أوقات الصرف بعد مراعاة ظروف كل عنصر من عناصر الجيش النظامي. ولهذا فإن رواية المراكشي أقرب إلى واقع الأشياء.

أما عن مقدار «البركة» فإن المصادر لم تذكر شيئاً عن «البركة» المنتظمة. وقد أورد ابن صاحب الصلاة معلومـات يسيرة عن «البركة» التي كانت تخرج في حالة الغزو. ففي غزوة الموحدين على شرق الأندلس سنة 1164/561 صرف للفارس عشرون ديناراً ولكل شيخ من الموحدين أو العرب مائة دينار[2]. وأما في غزوة وبذة فقد أخرجت ثلاث مرات عند الاستعداد وفي أثناء الرجوع وعند تفرق الجموع[3]. وما ناله الفارس في الثلاث مرات كان يساوي ما ناله الفارس في غزوة شرق الأندلس التي أشرنا إليها. ولكن في غزوة وبذة حدث تمييز بين الفارس والراجل، فما أعطي للفارس كان ضعف الذي أخذه الراجل، كما حدث تمييز بين العرب وغيرهم من الجند النظامي فقد نال الجندي من العرب ضعف ما ناله الجندي من الموحدين. ويبدو أن هذا التمييز يرجع للسياسة التي اتبعها

(1) **المصدر ذاته** ص 289.
(2) **المن بالإمامة** ص 291-292.
(3) **المن بالإمامة** ص 437، 510، 514.

الموحدون في تألف العرب حتى يستوعبوهم في نظم الدولة كيلا يثيروا الفتن والثورات في إفريقية.

وإلى جانب «البركة» كان الجند يعطون علوفات لدوابهم ومؤناً من شعير وقَمح ويسمون ذلك «المواساة»[1]. هذا فضلاً عما تصرفه الدولة احتفاء بقدوم عسكر من الولايات استعداداً للاشتراك في غزو مرتقب. فقد كان العسكر القادم والمقيم يطعم خمسة عشر يوماً كمظهر من مظاهر التكريم[2].

وأخيراً فإن الجندي الذي في الثغور كان يعطى «بركته» مشاهرة في قصبة الولاية التي يكون فيها[3]، عدا ما يناله مثل هذا الجندي من إنعام إذا ما مر الخليفة بمنطقتهم[4]. ومع هذا الصرف الكبير على الجيش كان الغالب أن يقوم الناس بفداء أسراهم[5]. ويبدو أن الموحدين كانوا يخشون أن يتقوى عدوهم بمال الفداء، فالحالات القليلة التي دفعت الدولة فيها أموالاً لهذه الغاية كانت تلك الأموال مزيفة[6]، ويبدو أن الخلفاء كانوا على استعداد أن يردوا لمن يفدي نفسه المال الذي دفعه إن طلب ذلك[7].

الموظفـون:

تمشياً مع سياسة الموحدين للسيطرة على جميع مرافق الحياة في المجتمع فقد نظَّموا العطاء لكل أرباب الوظائف. كانت الرواتب المنظمة تصرف للوزراء والكتَّاب والقضاة وصاحب الأشغال والعمال والأطباء والمهندسين والشعراء[8]

(1) رسائل موحدية ص 110، المن بالإمامة ص 202، 213، 414، البيان المغرب جـ 3 ص 113.
(2) المن بالإمامة ص 291، 433، البيان المغرب جـ 3 ص 91.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 185.
(4) المن بالإمامة ص 504-506.
(5) راجع المصدر ذاته ص 393، البيان المغرب جـ 3 ص 116، 119.
(6) المعجب ص 270-271.
(7) راجع المن بالإمامة ص 451.
(8) المصدر ذاته ص 421، 428-429، المعجب ص 240.

ومتولي الخزانة العلمية[1] وأهـل الخطط الدينية ـ من أئمة وخطباء ومؤذنين ـ[2] والفعلـة والبنائين والصناع[3] والفقهـاء والطلبة[4]. والراجح أن الرواتب كانت مستمرة كل شهر[5]. والظاهر أن الرواتب كانت تدفع نقداً على الرغم من أن الخليفة كان يقطع بعض الناس أراضي كهبات[6] لكن لم يؤثر أن أحداً أقطع أرضاً كراتب له.

الهبـات:

كان خلفاء الموحدين كثيري البذل والعطاء. ففي كل مناسبة كانوا يفرقون الأموال على الناس كافة لا سيما الضعفاء والغرباء منهم حتى بلغ ما يناله الرجل في مثل هذه المناسبات ثلاثين ديناراً[7]. وقد بلغ ما أخرجه المنصور لما تولى الخلافة وفرقه على فقراء المغرب مائة ألف دينار من الذهب[8]. وكان الخلفاء يبتغون من هباتهم أغراضاً سياسية، فمنذ خلافة عبد المؤمن كان الخلفاء يشملون أبناء الحكام السابقين بالعطاء الكثير فيقطعونهم الأراضي ويعطونهم المنازل والمراكب واللباس والأموال تألفاً لهم[9]. وسنَّ المنصور الصرف على الأعمام

(1) الإحاطة جـ 1 ص 191.
(2) راجع ما يرويه الغبريني عن طلب الإمام الراتب بمسجد بلنسية إلى الخليفة ليزيد راتبه (عنوان الدراية ص 172-173).
(3) المن بالإمامة ص 170-171.
(4) روض القرطاس ص 143.
(5) البيان المغرب جـ 3 ص 65.
(6) راجع عمن أقطع أرضاً المعجب ص 225، 265، 289-290، الحلل الموشية ص 124، روض القرطاس ص 126، الإحاطة جـ 1 ص 311.
(7) المن بالإمامة ص 421، وراجع أمثلة أخرى في المعجب ص 286-287.
(8) روض القرطاس ص 143.
(9) انظر عن يحيى بن العزيز صاحب بجاية (المعجب ص 207) وبني مرادنيش (المن بالإمامة ص 472-473، المعجب ص 253-254، 255، البيان المغرب جـ 3 ص 97) والحسن بن علي صاحب المهدية (الكامل جـ 11 ص 245، نهاية الأرب ص 213) وزعماء العرب الهلالية (الكامل جـ 11 ص 186، نهاية الأرب ص 207) وبني غانية مع الناصر الموحدي (المعجب ص 318، نهاية الأرب ص 230).

والإخوة من السادة كيلا ينازعوه الخلافة[1]. وترقيباً للناس ليتبعوا أفكار الخلفاء ويخلعوا آراءهم الماضية كانت الدولة تفرض الجعل السني لمن يتبع طريقها وقد كان المنصور يكثر من الصرف في هذا الباب ليمحو مذهب مالك[2].

المنشـآت العمرانيـة:

شهدت دولة الموحدين حركة عمرانية واسعة النطاق، وكثير من المنشآت أقيم لأغراض عسكرية مثل القناطر وأسوار المدن والحصون وقد جرى تفصيل القول عنها في الفصل السادس. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسس الخلفاء مدناً جديدة مثل رباط الفتح ورباط تازا وجددوا مدناً أخرى مثل قرطبة ومراكش كما جددوا رباط الفتح في خلافة المنصور، وشادوا مساجد كثيرة مثل مسجد إشبيلية ومسجد حسان وقيسارية مسجد مراكش[3]. وبنوا مساكن كثيرة لموظفي الدولة. ويقدر المقري دور الموظفين في قرطبة في أيام الموحدين بستة آلاف وثلثمائة دار[4]. فإن أنفق بعض الخلفاء على المنشآت العمرانية من مالهم الخاص مثل الذي فعله يوسف بن عبد المؤمن[5] كان يوسف نفسه كثيراً ما أنفق على البناء من مال المخزن[6]. وكان المنصور أكثر خلفاء الموحدين شغفاً بالبناء[7] ولكـن أكثر ما صرفه على أعماله كان من مال الدولة لا سيما من أخماس غنائم الروم يوم الأرك[8]. وكان الخلفاء ينفقون على تعمير البلاد بعد خرابها في فتنة أو ثورة، فقد أنفق الناصر ما قيمته «مائة وعشرون حملاً من الذهب» في إصلاح ما أفسده بنو غانية في إفريقية[9].

(1) المعجب ص 265.
(2) المصدر ذاته ص 279-280.
(3) راجع العلوم والآداب ص 242 وما بعدها.
(4) نفح (ط. رفاعي) جـ 4 ص 315.
(5) المن بالإمامة ص 224.
(6) المصدر ذاته ص 485.
(7) المعجب ص 292.
(8) روض القرطاس ص 152.
(9) المعجب ص 318، نهاية الأرب ص 230.

الأعمال الاجتماعيـة:

أظهرت الدولة الموحدية اهتماماً بالغاً بالأعمال الاجتماعية لا سيما في خلافة المنصور الذي اهتم بأحوال المرضى فشيَّد مـارستان دار الفـرج في مراكش، وأجرى له ثلاثين ديناراً كل يوم برسم الطعام، خارجاً عما تكفله من أدوية وصيادلة وأطبّاء وثياب ليل ونهار للصيف والشتاء للمرضى، ومن كان فقيراً كان يعطى مالاً يكفيه حتى يستقل[1]. كما أن المنصور ربط جارياً للجذماء والعميان[2].

ويظهر الاهتمام بالفقراء من الهبات التي كانت تعطى لهم في المناسبات. يُضاف إلى هذا أنه في وقت المجاعات كانت أبواب المخازن تفتح لإطعام الفقراء بلا ثمن وللأقوياء بثمن[3]. هذا عدا عن المساعدات في الكوارث مثل بناء الأسواق إذا ما أصابها حريق[4].

ومن مظاهر الرعاية التي تكفلها الدولة الاهتمام بالطفولـة، فقد كـان المنصور يأمر بختن أطفال مراكش ويجعل لكل منهم ديناراً من ذهب ودرهماً من فضة وحبة من فاكهة. وقد صرف في هذا المشروع ذات مرة ألف ألف دينار ودرهم[5]. ويبدو أنه كان يبذل رعاية خاصة بالأيتام منهم[6].

ولم تكن المساعدات وقفاً على رعايا الدولة الموحدية، فقد كان الصرف يشمل الغرباء لا سيما النابهين منهم فيربط لهم العطاء وتكثر الهبات[7].

(1) راجع الاستبصار ص 210، المعجب ص 287-288.
(2) روض القرطاس ص 143.
(3) البيان المغرب جـ 3 ص 244-245.
(4) المصدر ذاته جـ 3 ص 235.
(5) المصدر نفسه جـ 3 ص 205.
(6) المعجب ص 287.
(7) نفح (ط. محي الدين) جـ 4 ص 101.

السكة:

يقول ابن خلدون «لما جاءت دولة الموحدين سنَّ المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل... ولقد كان المهدي فيما ينقل ينعت قبل ظهوره بصاحب الدرهم المربعة، نعته بذلك المتكلمون بالحدثان من قبله المخبرون في ملاحمهم عن دولتهم»[1]. ويرى بعض الدارسين أنه ليس من المؤكد أن المهدي ضرب سكة لأنه ليس بخليفة أو أمير[2]. ويذهب حسين مؤنس إلى أن عبد المؤمن ربما كان أول من ضرب عملة موحدية وربما كان ذلك في حياة المهدي بعد أن اختاره خليفة في حياته واتخذ لقب أمير المؤمنين[3].

وعلى الرغم من أنه لم يعثر بعد على عملة موحدية ترجع إلى فترة المهدي فإن ذلك لا ينفي أن يكون المهدي قد ضرب عملة، وذلك لعدة أسباب: أولاً الحجج التي ذكرت لتنفي ذلك غير كافية بل لا تقوم على أساس. فكون أن المهدي لم يكن خليفة أو أميراً لا يكفي مبرراً كيلا يسك عملة، وسيما وأنه كان يعتبر نفسه أعلى مرتبة من ذلك. أضف إلى هذا أن عبد المؤمن لم يبايع في حياة المهدي. ثانياً إذا صدقت رواية ابن خلدون فمن الجائز أن المهدي ضرب دراهم مربعة ليثبت للعامة صدق دعوته وخاصة أن المهدي كان كثيراً ما يعتمد في دعوته على النبوءات والمعجزات. وعليه فربما كان سك العملة الموحدية يرجع إلى حياة المهدي لا سيما وأن العملة الموحدية لا يذكر فيها تاريخ الضرب.

ومما تردد في المصادر يظهر أن العملة الموحدية كانت تقوم أساساً على الدينار والدرهم. ويؤكد المراكشي أن الموحدين كانوا يضربون عملة صغرى أساسها الدرهم منها نصف درهم وربع وثمن[4]. ونصف الدرهم هو

(1) العبر جـ 1 ص 470، الإحاطة جـ 1 ص 143، الدوحة المشتبكة ص 51.
(2) الدوحة المشتبكة ص 51 ت 1 والمصادر المذكورة في الحاشية.
(3) المصدر ذاته ص 53 ت 3.
(4) المعجب ص 207.

القيراط[1]. وأصغر وحدة في الدرهم هي الخراريب. وكان الموحدون يهدفون من ذلك إلى تسهيل التعامل بين الناس[2].

كانت العملة قبل الموحدين كلها مدورة ولكن المهدي أمر أن تكون دراهمه مركنة[3]، غير أن الدينار ظل مدوراً ولكن الموحدين جعلوا في وسطه شكلاً مربعاً[4]. ومما عثر عليه من نقود موحدية ظهر أن الكتابة فيها قريبة المعنى ولا تكاد تختلف العبارات إلا قليلاً[5]. ومن أمثلة ما كانوا يكتبونه أنهم على أحد الوجهين كانوا يرسمون «لا آله إلا الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله» وكان على الوجه الآخر في سطور ثلاثة «الله ربنا محمد رسولنا المهدي إمامنا»[6].

غير أن المأمون أسقط عبارة «المهدي إمامنا» لما أسقط رسوم المهدية وحلَّت مكانها عبارة «القرآن إمامنا»[7]. ولاحظ حسن حسني عبد الوهاب أن مسكوكات الموحدين كانت غالباً لا تحمل تاريخ الضرب ولا مكانه، وفي أحيان قليلة قد يرسم في آخر الكتابة وبحروف ضئيلة اسم المدينة[8] وهذا مغاير للطريقة التي اتبعتها النقود الإسلامية منذ ظهورها.

وكانت فاس ـ القرويين والأندلس ـ مكان سك العملة الموحدية وبكل منهما دار لذلك، ثم نقلهما الناصر إلى قصبة فاس سنة ستمائة هجرية حيث بنى داراً وجعلها «مودعاً للأموال المندفعة ولطوابع سكها وأتقن ثقافها على أتم حال، وغالب ما يسبك فيها الذهب وأما الدراهم فكانت ترد من جميع الآفاق مختلفة السكة والوزن»[9]. ويذكر حسين مؤنس اعتماداً على الفرد بل أن دور السك لم

(1) الإحاطة جـ 1 ص 143.
(2) المعجب ص 207.
(3) الإحاطة جـ 1 ص 143، الدوحة المشتبكة ص 51.
(4) العبر جـ 1 ص 470، ورقات ق 1 ص 454.
(5) ورقات ق 1 ص 455.
(6) العلوم والآداب ص 258.
(7) الدوحة المشتبكة ص 85 ت 3.
(8) ورقات ق 1 ص 455.
(9) الدوحة المشتبكة ص 51.

تقصر على العاصمة أو بلد واحد بل كانت في كثير من البلاد[1]. ويبدو من قول صاحب الدوحة الآنف الذكر أن قول الفرد بل إن جاز لا ينطبق على سك الدينار وإنما هو وقف على الدراهم، وحتى الدراهم وحد سكها في خلافة المنصور.

واختلف مقدار العملة الموحدية باختلاف الخلفاء، فلهذا كانت العملة تنسب إلى الخليفة الذي أمر بسكها فيقال الدرهم المؤمني[2] والدينار اليوسفي أو اليعقوبي[3]. وقد توصف آخر عملة سكت بالجديدة[4]. ومن هنا نستطيع أن نفهم اختلاف الروايات التي وصلتنا عن مقادير العملة الموحدية ولا سيما إذا لم يذكر المؤرخ الخليفة الذي سكت تلك العملة في عهده. وعند ابن الخطيب أن الأوقية تساوي سبعين درهماً[5]. بينما يقول صاحب الدوحة أن الأوقية عشرون درهماً[6]، ثم يقول أن الدينار كان وزنه ثابتاً لأنه يسك في فاس أما الدراهم فقد كانت تضرب في جميع الآفاق، ومختلفة السكة والوزن، وكانوا يتعاملون بها إلى أن صار التعامل بالدراهم اليعقوبية[7].

والروايات التي تُبين قيمة العملة الموحدية قليلة جداً. ومنها يتضح أن الدرهم المؤمني كان نصف درهم النصاب[8]. وأما الدينار فيقول أبو الحسن القطان فيما يرويه عنه صاحب الدوحة أنه وجد وزن الدينار اليعقوبي من حب الشعير الوسط أربعاً وثمانين حبة وأنه وجد في درهم الموحدين وهو درهم السكة المربع ثماني وعشرين حبة[9].

---

(1) المصدر ذاته ص 88 ت 4 نقلاً عن مجلة Hesperis عدد 1933.

(2) المعجب ص 230.

(3) وفيات الأعيان جـ 6 ص 12، 130.

(4) المعجب ص 287.

(5) الإحاطة جـ 1 ص 43.

(6) الدوحة المشتبكة ص 51.

(7) الدوحة المشتبكة ص 51.

(8) المعجب ص 230.

(9) الدوحة المشتبكة ص 85.

وعليه فربما صح الاستنتاج بأن الدينار اليعقوبي كان يساوي ثلاثة من تلك الدراهم وربما كانت تلك الدراهم هي الدراهم اليعقوبية. ويرى أحد الدارسين أن الدينار قبل الموحدين كان غرامين وخمسة وثلاثين في المائة من الغرام وأخرجته دار السكة بفاس أربعة غرامات وسبعين في المائة من الغرام[1]. وقد لا يكون الدينار الذي أُشير إليه بأنه دينار ما قبل الموحدين إلا الدينار الموحدي قبل خلافة المنصور إذ يؤكد ابن عذاري أن المنصور في سنة 581/1185 ضاعف وزن الدينار الموحدي[2]. وعليه يكون الدينار المضاعف الذي أُشير إليه أنه من إخراج دار السكة بفاس هو الدينار اليعقوبي ليس إلا.

خاتمـة:

من كل ما مرَّ في هذا الفصل يتضح أمران: أولاً أن الاتجاه المركزي في الحكم الذي وضح في دراسة المظاهر الأخرى التي عالجتها الفصول السابقة واضح أيضاً في النظم المالية فقد كان كل شيء في يد الخليفة. ثانياً أن المفارقة للمبادىء التي أعلنت أول مرة تتجلى خير ما تتجلى في تطور النظام الضرائبي.

---

(1) راجع الدوحة المشتبكة ص 51 ت 1، عنان ق 2 ص 144.

(2) البيان المغرب جـ 3 ص 154.

الخاتمة

إن المتتبع لنظم الموحدين وتنظيماتهم، حسبما صوّرتها الفصول السابقة، يتبين في وضوح وجلاء مظاهر واضحة وسمات بارزة انتظمت تفاصيل هذه التنظيمات وأجزاء تلك النظم. ويبدو أنه من المفيد في هذه الخاتمة إجمال هذه المظاهر والسمات، فذلك قد يسعف في فهم الحركة الموحدية ودولتها بما يفتح من آفاق جديدة للبحث العلمي. وبهذا قد تنير هذه الدراسة مسالك جديدة وتدعو إلى بحث مسائل أخرى تعين في توضيح الظاهرة التاريخية بصورة أدق وفهمها بشكل أشمل.

لقد تبين الموحدون منذ أن قامت دولتهم أن ظروف الدعوة والثورة تختلف عن ظروف الدولة. ولهذا بدّلوا مفهوم «التوحيد» من ديني إلى سياسي، وغدا التوحيد يعني الخضوع للدولة بعد أن كان التوحيد فكراً محدداً وعقيدة معينة على ضوئها تحددت قضية الإيمان والكفر والمسالمة والمقاتلة.

ومع تبديل مفهوم «التوحيد» عدّلت التنظيمات والنظم لتشمل أُناساً أكثر، مختلفي المشارب والاتجاهات، متعددي الأهداف والغايات، متابيني المصالح، فبعد أن كانت التنظيمات والنظم قليلة وبسيطة فقد ازدادت كثرة وتعقيداً، ويندرج في هذا تنظيمات «الحزب» ونظم الدولة على السواء؛ فشمل التغيير أهداف التنظيمات والنظم وأشكالها معاً. فالتنظيمات التي كانت في طور الدعوة والثورة تهدف إلى نشر الفكر التومرتي وتهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة بخلخلة نظمها السياسية، أصبحت في طور الدولة تهدف إلى نشر الدعاية لسياسة الحاكم ومواقفه، وتثبيت نظامه، وتخريج إداريين ذوي قدرة وكفاية، مع استيعاب لعناصر الخبرة من خارج إطار قبائل الموحدين. ونتيجة لهذا إختفت تنظيمات، مثل

أهل العشرة وهيئتي الأربعين والسبعين، وتعدّلت أُخر مثل الطلبة وهيئة «أشياخ» الموحدين، وظهرت أخرى مثل الحفاظ وطلبة الحضر وهيئتي «أشياخ الأندلسيين» و «أشياخ العرب»، وفوق هذا وذلك ظهر جهاز إداري متكامل في الإدارة المركزية والولايات ودواوين الدولة المالية والعسكرية والقضائية.

وتمَّ كل هذا التغيير خلال فترة تأسيس الدولة بصورة متدرجة ولكن في مرونة ويُسر نسبيين، فأسس الموحدون نظمهم الإدارية مستفيدين من نظم الدول التي ثاروا عليها، وولّوا نفس الأشخاص الذين كانوا يتولون الأعمال لتلك الدول التي كان الموحدون قد وصفوها بالكفر الموجب لمحاربتها بل واسترقاق رجالها. ولكن هذه اليسر وتلك المرونة قد فقدتا تدريجياً بعد تأكيد مبدأ الوراثة في الحكم الذي امتد إلى الأجهزة الاستشارية والإدارية، خاصة العسكرية، فظهرت شريحة اجتماعية جديدة مسيطرة حلّت مكان تلك الشرائح القديمة، وتكونت الشريحة الجديدة من السادة بني عبد المؤمن والمتنفذين من أشياخ الموحدين، سيما هنتاتة وأهل تينملل، فتمسكت هذه الشريحة الاجتماعية بأوضاعها الموروثة وامتيازاتها المكتسبة، فما سمحت بتغيير لا في النظم ولا متوليها من الجماعات، مع أن الظروف قد تغيرت وثبت عدم كفاية عدد من الأشخاص الذين تولوا المناصب العليا بحكم الوراثة لا القدرة والكفاية، وهذا ما يمثله جوهر الصراع بين المأمون و «أشياخ الموحدين».

ورافق هذه التطورات تبدل في الفكر الذي حرك الدعوة وشيَّد الدولة، فانقلبت الشورى إلى وراثة في الحكم وفي عضوية الهيئات الاستشارية، ولئن أفاد هذا التبدل في بداية الأمر في تركيز السلطة المركزية في دولة ترامت أطرافها، ولم تعرف وحدة بين أجزائها منذ الفتح الإسلامي، فقد أضرَّت في النهاية ضرراً بليغاً بالوحدة ذاتها، وذلك لأن كل طامع من بني عبد المؤمن في الخلافة وجد في الولاية التي تولاها مركز تجمع ونقطة انطلاق لتحقيق أحلامه مما أسهم في حالة التجزئة السياسية التي عصفت بالدولة في فترة الضعف والانحلال.

ومثل آخر على تأثير التبدل الذي طرأ على المرتكزات الفكرية يلاحظه المرء في النظم المالية التي قامت في بداية الأمر، على ما يستوجبه الشرع ويطلبه، وأصبحت في النهاية تقوم على شتّى أنواع المكوس التي أبطلتها الدعوة الموحدية وانتقدتها على ما أسمته بنظم «الظلمة» فغيّرته ولكنها أعادته في نهاية الأمر.

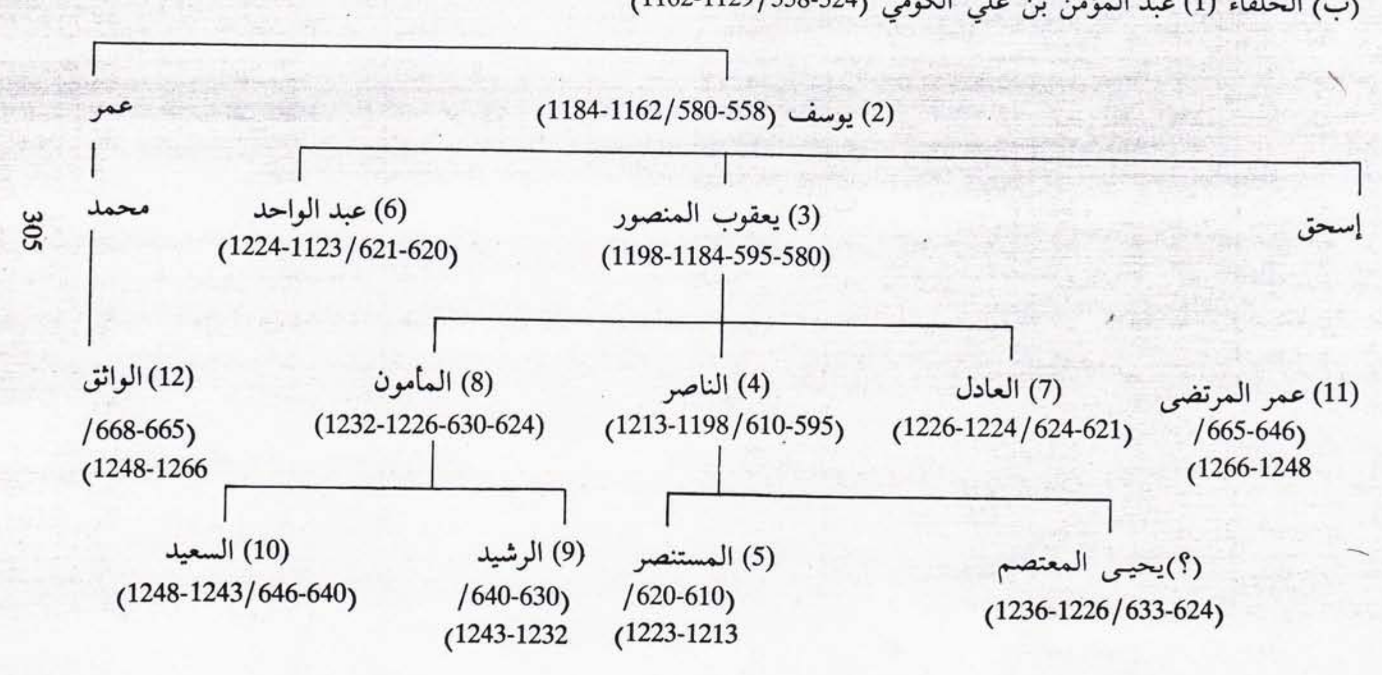
فلا غرو بعد هذا إن رافق هذه التغييرات ضعف تدريجي في الروح التي بعثت الحركة وأشادت الدولة. وقد انعكس ذلك بوضوح وجلاء في التربية طرائقاً وأهدافاً، والتشريع نصوصاً وتطبيقاً، وأصبحا يخدمان أهداف تلك الجماعة المتميزة. ومن هنا يظهر أن فهم قيام دولة الموحدين وانحلالها ثم سقوطها لن يتّم إلّا بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي صنعت تيارات معينة تبلورت في شرائح اجتماعية محددة شكّلت ظروف الثورة وقيام الدولة وانحلالها. وعليه فدراسة النشاطات الاقتصادية في مغرب القرن السادس الهجري ضرورة ملحة لفهم الظاهرة التاريخية التي نسميها بالثورة الموحدية.

الملحق (1)

جدول الخلفاء الموحدين

(أ) المهدية: محمد بن عبد الله تومرت الهرغي (515-524/1121-1129)

(ب) الخلفاء (1) عبد المؤمن بن علي الكومي (524-558/1129-1162)



ثبت المصادر والمراجع والدراسات

المصادر:

التاريخ العـام:

1 - . . . . . **رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، تحقيق ليفي بروفنسال، رباط، الفتح ، المطبعة الاقتصادية، 1941 م.

2 ـ ابن تومرت، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 524/1130): **تعاليق ابن تورمت**، تحقيق جولد تسهير، الجزائر، 1903 م.

3 ـ البيذق، أبو بكر علي الصنهاجي (ت 554/1159): **كتاب أخبار المهدي وابتداء دولة الموحدين**، باعتناء ليفي بروفنسال، باريس، 1928 م.

4 ـ ابن صاحب الصلاة، أبو مروان عبد الملك (ت 594/1198): **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين**، السفر الثاني، تحقيق عبد الهادي التازي، بيروت، دار الأندلس، 1964 م.

5 ـ المراكشي، أبو محمد عبد الواحد بن علي (ألف في سنة 621/1224): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ضبطه محمد سعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1949 م.

6 ـ ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد (ت 630/1233): **الكامل في التاريخ** ، 12 جـ، بيروت، دار صادر ودار بيروت، 1967 م.

7 ـ أبو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665/1267): **الروضتين في أخبار الدولتين**، 2 جـ، القاهرة، مطبعة وادي النيل، 1278-1288 هـ.

8 ـ ابن القطان الكتامي، أبو علي الحسين؟ (القرن السابع الهجري/الثالث عشر

الميلادي): كتاب **نظم الجمان**، تحقيق محمود علي مكي، تطوان، المطبعة المهدية، لا. ت.

9 ـ ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد (ت. أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، 4 جـ، بيروت، دار الثقافة، 1967 م.

.... **البيان المغرب (القسم الموحدي)**، جـ 3 تحقيق هويسي ميراندا ومشاركة محمد بن تاويت ومحمد إبراهيم الكتاني، تطوان، سلسلة معهد مولاي الحسن، 1960 م.

10 ـ ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت 1298/697): **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، 3 جـ، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1953-1957 م.

11 ـ مؤلف مجهول (ألف حوالي سنة 1312/712): **نبذ تاريخية في أخبار البربر في القرون الوسطى منتخبة من مفاخر البربر**، نشر وتصحيح ليفي بروفنسال، رباط الفتح، المطبعة الجديدة، 1934 م.

12 ـ ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي بن عبد الله؟ (ت 1325/726)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، 2 جـ، باعتناء كارل يوجن تورنبرغ، أوبسالة، 1843 - 1846.

13 ـ ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت 1375/776)، **تاريخ إسبانيا الإسلامية أو أعمال الإعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفنسال، بيروت دار المكشوف، 1956 م.

14 ـ .... **تاريخ المغرب في العصر الوسيط** القسم الثالث من كتاب أعمال الإعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1964 م.

15 ـ .... **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، تصحيح محب الدين الخطيب، القاهرة، المطبعة السلفية، 1347 هـ.

16 ـ مؤلف مجهول (صنف سنة 1381/783): **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق علوش، رباط الفتح، 1936 م.

17 ـ ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت 1406/808): **العبَر وديوان المبتدأ والخبر** .... 7 جـ، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1956-1959 م.

18 ـ مؤلف مجهول: **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، الجزائر، 1920 م.

19 ـ الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللؤلؤي (ت 1482/887): **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، 1966 م.

20 ـ ابن أبي دينار الرعيني، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم (ت 1698/1110)، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، مطبعة الدولة التونسية، 1286 هـ.

التراجم والبرامج:

1 ـ الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني (ت 971/361): **قُضاة قرطبة**، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966 م.

2 ـ مؤلف مجهول: **الأنساب في معرفة الأصحاب**، نشره ليفي بروفنسال ضمن كتاب البيذق، **أخبار المهدي ابن تومرت**، باريز، 1928 م.

3 ـ ابن الزيَّات التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن (ت 1230/627)، **التشوف إلى رجال التصوف**، باعتناء أدولف فور، الرباط، 1958 م.

4 ـ ابن الآبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر التيجاني (ت 1260/658): **أعتاب الكتاب** تحقيق صالح الأشتر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1961 م.

5 ـ .... **التكملة لكتاب الصلة** 2 جـ، تحقيق كوديرا، مدريد، 1888-1889 م.

6 ـ .... **الحلة السيراء**، 1 جـ، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1963 م.

7 ـ الرعيني الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت 1267/666): **برنامج شيوخ الرعيني**، حققه إبراهيم شبوح، دمشق، 1962 م.

8 ـ ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد (ت 1282/681): **وفيات الأعيان**

وأنباء أبناء الزمان، 6 جـ، تحرير محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1948-1949 م.

9 ـ ابن سعيد المغربي، نور الدين أبو الحسن بن علي بن موسى (ت 685/1286): **الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة**: تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار المعارف، 1954 م.

10 ـ . . . . **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى**، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل، حققه إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1959 م.

11 ـ ابن عبد الملك المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 703/1303): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، 2 جـ، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1964-1965 م.

12 ـ ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708/1308): **القسم الأخير من صلة الصلة**، تحقيق ليفي بروفنسال، الرباط، المطبعة الاقتصادية، 1937 م.

13 ـ الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت 714/1315) **عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة في بجاية**، الجزائر، المطبعة الثعالبية 1328 هـ.

14 ـ ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت 776/1375) **الإحاطة في أخبار غرناطة**، جـ 1، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، دار المعارف 1955 م.

15 ـ ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري (ت 799/1396): **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، القاهرة، مطبعة المعاهد، 1351 هـ.

16 ـ بابا التنبكتي، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد آقيت (ت 963/1032): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، طبع بهامش الديباج المذهب، القاهرة، مطبعة المعاهد، 1351 هـ.

17 ـ المقري التلمساني، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 1041/1631): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، 9 جـ، بإشراف أحمد فريد الرفاعي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي، الحلبي، لا. ت.

وفي 10 جـ، باعتناء محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1949 م.

الجغرافية والرحلات:

1 ـ الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 562/1166): **نزهة المشتاق: وصف إفريقية الشمالية والصحراوية**، نشر هـ. بيريسي، الجزائر، معهد الدروس العليا الإسلامية، 1957 م.

2 ـ مؤلف مجهول (كتب حوالي عام 587/1191): **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الإسكندرية، 1958 م.

3 ـ التيجاني، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد (ت 717/1317؟): **رحلة التيجاني**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، المطبعة الرسمية، 1958 م.

4 ـ ابن عبد المنعم الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (جمع كتابه سنة 866/1462): **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار**، باعتناء ليڤي بروڤنسال، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937 م.

الموسوعات والنظم:

1 ـ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 450/1058): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1386/1966.

2 ـ النويري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن أحمد البكري (ت 732/1332): **نهاية الأرب** (القسم التاريخي المتعلق بشمال إفريقية)، طبعة جسبار ريميرو، غرانادا، 1919 م.

3 ـ ابن الحسن النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله (ت أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي): **تاريخ قضاة الأندلس**، بيروت المكتب التجاري للطباعة والنشر، لا. ت.

4 - ابن يوسف الحكيم، أبو الحسين علي (ت. منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي): **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس مدريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، 1379/1960.

5 - القلقشنـدي: شهـاب الـدين أبـو العبـاس أحمـد بن علي (ت 1418/821، **صبـح الأعشـى في كتابـة الإنشا**، 14 جـ، القـاهرة، دار الكتب المصـرية، 1913-1919 م.

المراجـع:

1 - ابن سودة المري، عبد السلام بن عبد القادر: **دليل مؤرخ المغرب الأقصى** 2 جـ، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1960-1965 م.

2 - ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**، 15 جـ، بيروت، دار صادر، 1955 م.

3 - الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، 10 جـ، القاهرة، المطبعة الخيرية، 1306-1307 هـ.

4 - . . . . . . **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين**، 10 جـ، القاهرة، المطبعة الميمنية، 1311 هـ.

الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير: **فهرس الفهـارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، 2 جـ، فاس المطبعة الجديدة، 1347 هـ.

6 - Dozy, R; Suplement aux Dictionnaires Arabes, 2 V., Leyden, 1881.

الدراسات:

العربيـة:

1 - ابن شريفة، محمد، **أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي**، الرباط، 1966 م.

2 - أشباخ، يوسف، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، 2 جـ، ترجمة محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1940-1941 م.

3 - بالنثيا، آنخل جنثالث: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1955 م.

4 - بلا فريج، أحمد وعبد الجليل خليفة: **الأدب الأندلسي**، جـ 1، تطوان، مطبعة الوحدة المغربية، 1941 م.

5 - حركات، إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ**، جـ 1، الدار البيضاء، دار السلمي، 1965 م.

6 - . . . . **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، الدار البيضاء، منشورات مكتبة الوحدة العربية، لا. ت.

7 - زيادة، نقولا، **الحِسْبَة والمحتسب في الإسلام**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1963 م.

8 - سالم السيد عبد العزيز: **المغرب الكبير** جـ 2، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966 م.

9 - الصحراوي، عبد القادر، **جولات في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1961 م.

10 - عباس، إحسان: **تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري**، بيروت، 1967 م.

11 - عبد الوهاب، حسن حُسني: **ورقـات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية**، مكتبة تونس، 1964-1966 م.

12 - العثمان، عبد الكريم: **سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه**، دمشق، دار الفكر، لا. ت.

13 - علام، عبد الله علي: **الدعوة الموحدية بالمغرب**، القاهرة، دار المعرفة، 1964 م.

14 - عنان، محمد عبد الله: **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، 2 ق. القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1964 م.

15 - كنون، عبد الله: **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، 3 جـ، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1961 م.

16 - ليفي بروفنسال: **الإسلام في المغرب والأندلس**، ترجمة عبد العزيز سالم ومحمد حلمي، القاهرة، مطبعة النهضة، لا. ت.

17 - المنوني، محمد: **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، تطوان، المطبعة المهدية، 1369/1950.

18 - الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، 9 جـ، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954-1956 م.

الأجنبية :

1 - Hopkins, J.F.P.; **Medieval Muslim Government In Barbary,** London, 1958.

2 - Huici Miranda, A; **Historia Politica del Imperio Almohade,** 2 V., Tetuan, 1956-1957.

3 - Julien, C.A.; **Histoire de L'Afrique du Nord,** 2 V., Paris, 1956.

4 — Terrasse, H.; **Histoire du Maroc,** 2 V., Casablanca, 1949 - 1950.

المقالات :

١ ـ العبادي، أحمد مختار: «دراسة حول كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية. . .»، **تطوان**، 1960 م، العدد الخامس.

٢ ـ عبد الحميد، سعد زغلول «العلاقة بين صلاح الدين الأيوبي وأبي يعقوب المنصور ابن يوسف بن عبد المؤمن الموحدي». **مجلة كلية الآداب**، جامعة الاسكندرية، 1953-1052، المجلدان السادس والسابع.

٣ ـ الفاسي، محمد: «المؤرخان ابن أبي زرع وابن عبد الحليم، **تطوان** 1960 م العدد الخامس.

4 ـ كنون، عبد الله: «عقيدة المرشدة للمهدي ابن تومرت»، **البحث العلمي**، المركز الجامعي للبحث العلمي في الرباط، 1966 م، العدد التاسع.

5 ـ المنوني، محمد: «الأمبراطورية الموحدية في دور الانحلال»، **دعوة الحق**، الرباط، وزارة الأوقاف، 1964 م، العدد الثاني.

6 ـ هويسي، ميراندا: «علي بن يوسف وأعماله في الأندلس»، **تطوان**، 1958-1959 م، العدد الثالث والرابع.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والرسوم البيانية

The third chapter tackles the state political system, with special reference to the Almohid Caliphate office and its consultative councils and how the changing political conditions affected them.

The remaining four chapters discuss the different institutions that execute the policy laid down by the caliphs or their representatives. These institutions were four categories: The central and regional administration, the judiciary and its related organs, the military establishment and finally, the financial administration.

Originally the study was M.A. Thesis presented twenty years ago to the Department of History at the American University of Beirut.

IZZUD-DIN MUSA